شرح المقدمات

تأليف

محيي ما اندرس من الدين، وناصر سنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي

(ت ٨٩٥ هـ)

شرف بخدمته

أنس محمد عدنان الشرفاوي

دار التقوى

دمشق الشام

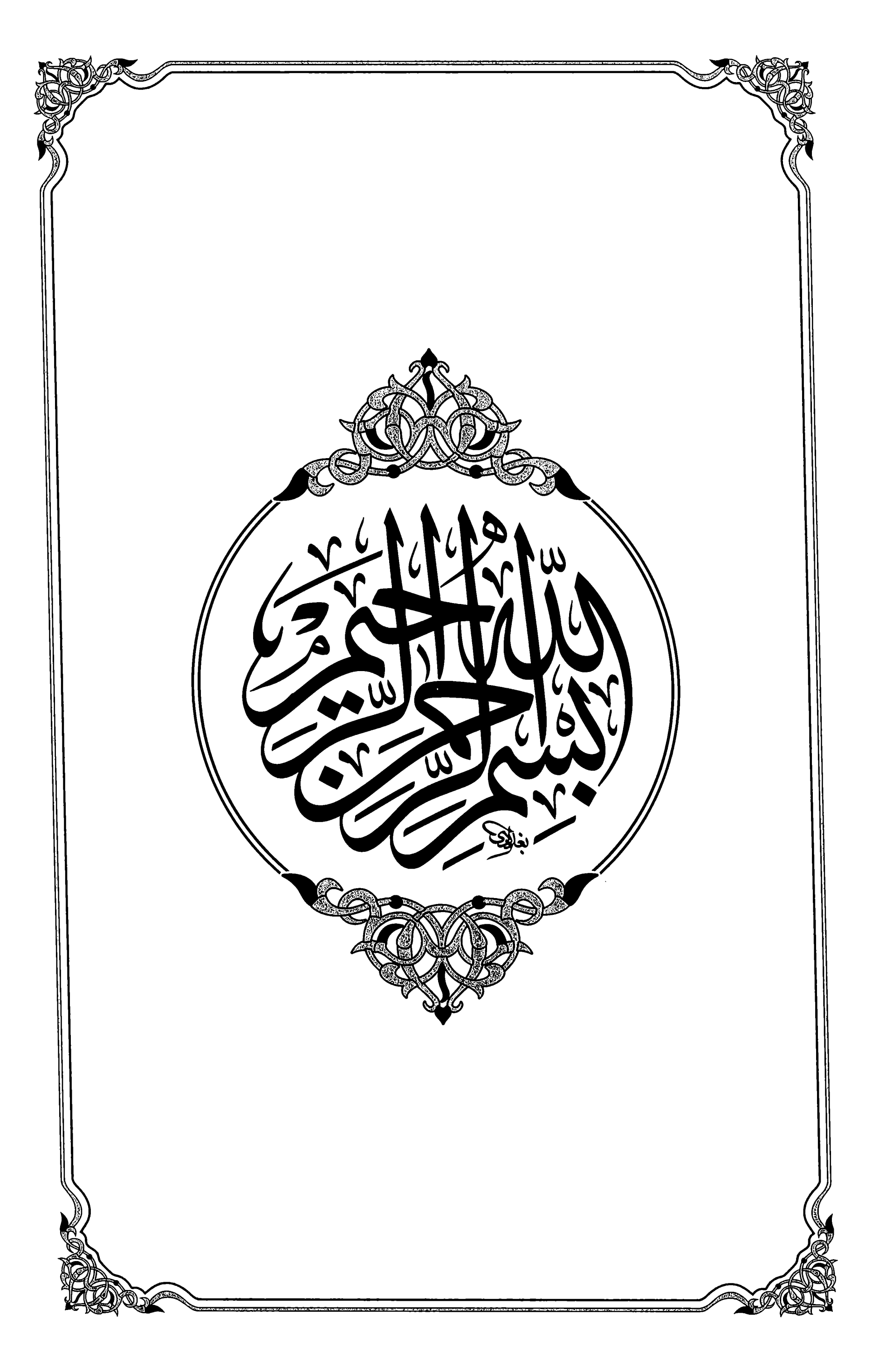

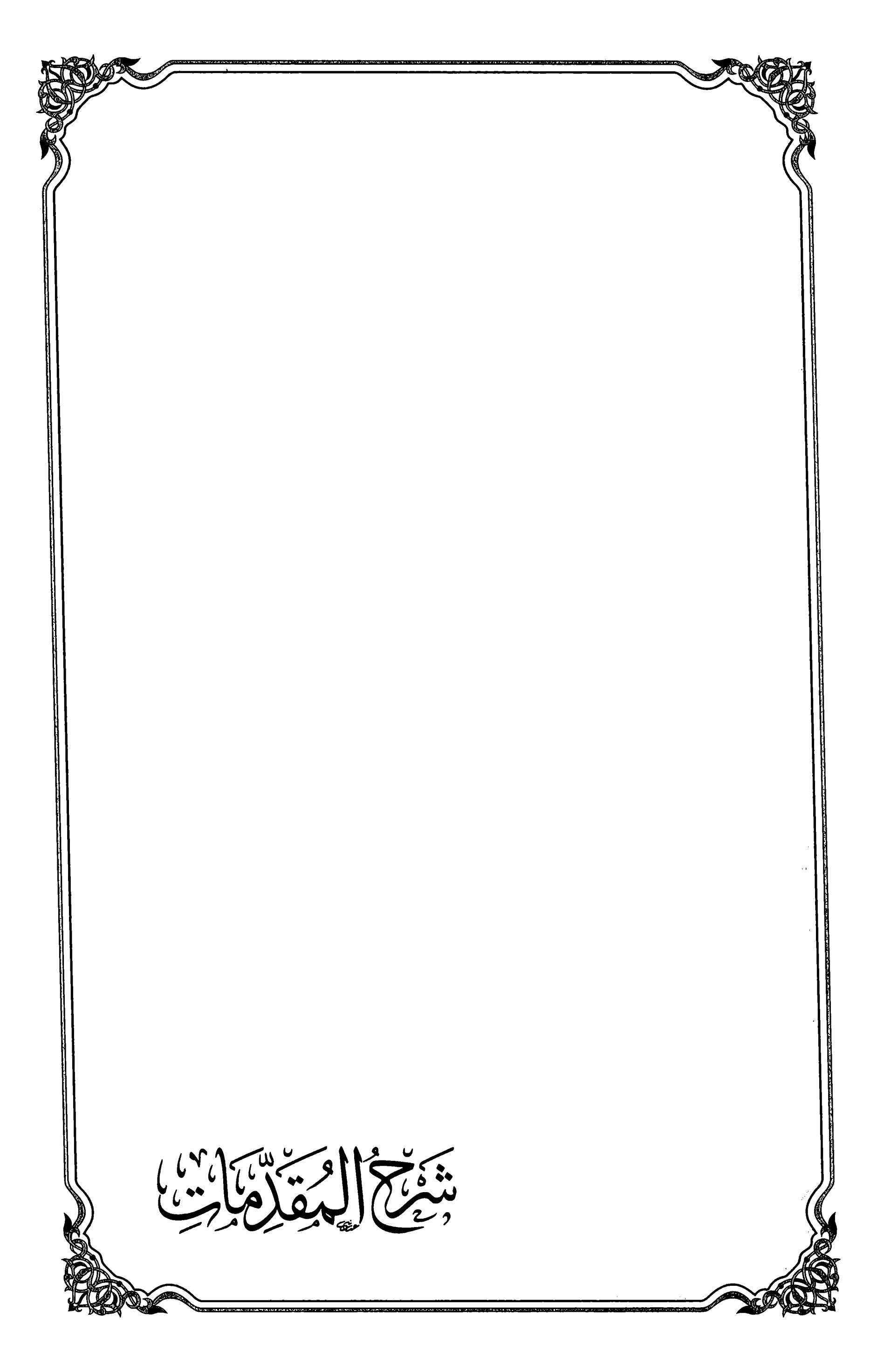
شرح المقدمات

الكتاب : شرح المقدمات

المؤلف : محمد بن يوسف بن عمر السنوسي

الطبعة الأولى : ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

الرقم الدولي : 978-9933-610-25-8

سورية - دمشق - حلبوني

هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب : ٣٠٧٢١

جوال : ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+

daraltaqwa.pu@gmail.com

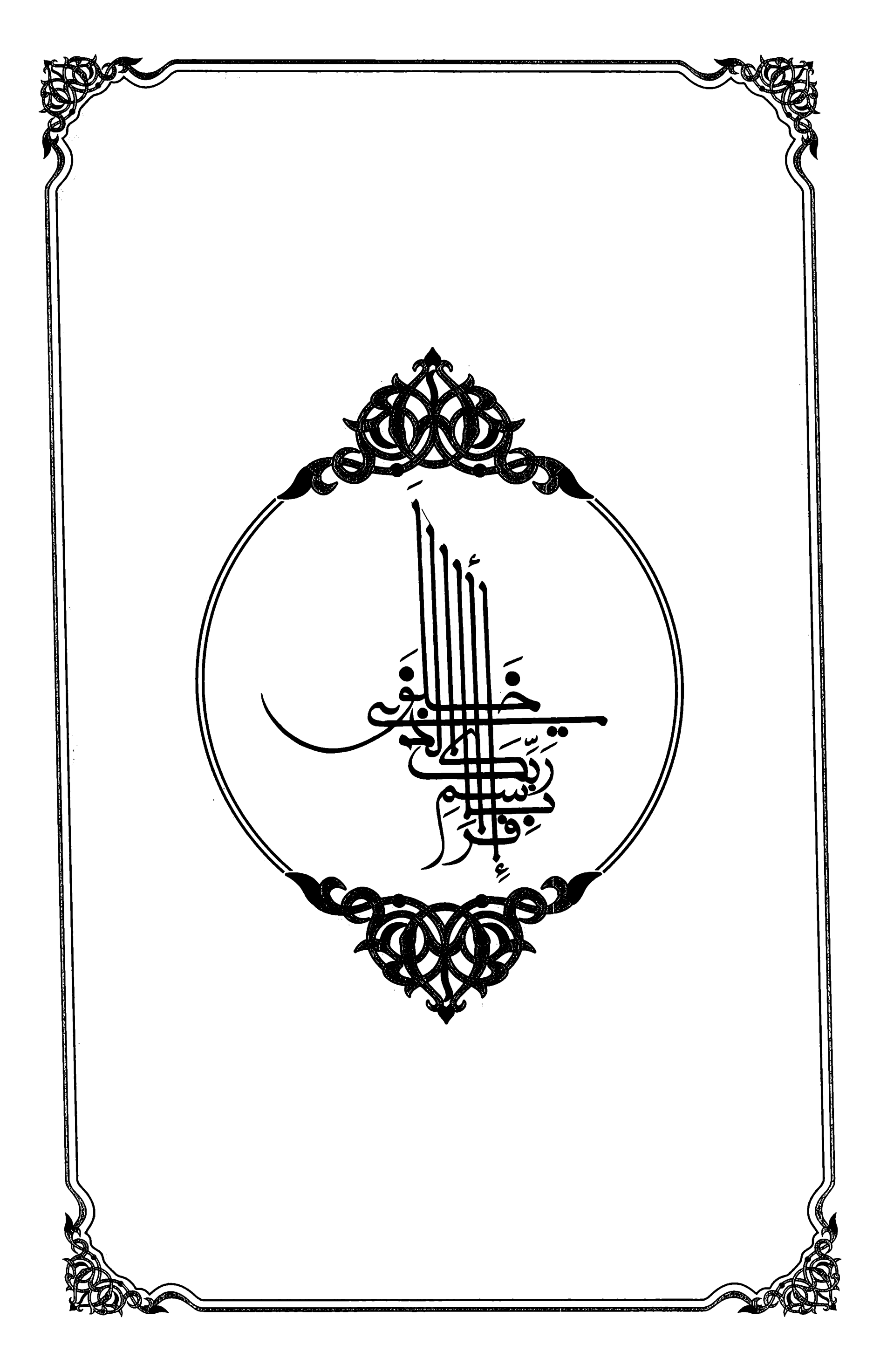
إقرأ باسم ربك الذي خلق

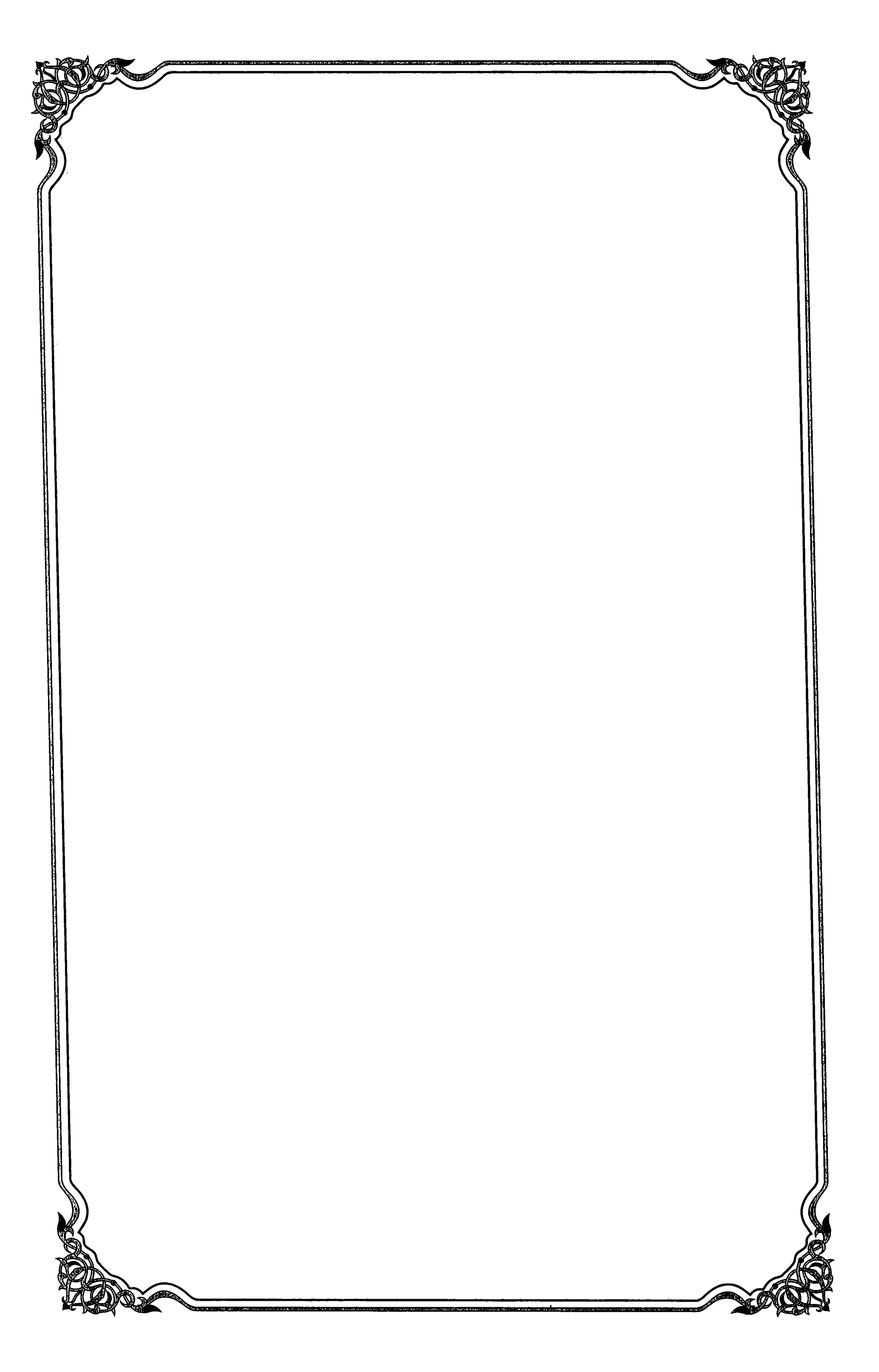

بين يدي الكتاب

نحمدُكَ خاشعين يا ذا العظمة والكبرياء ، ونصلِّي ونسلِّمُ مشتاقينَ علىٰ حياتِنا وملاذِنا حبيبِكَ محمد ذي الثناء والبهاء ، وعلىٰ آلِهِ النجباء وأصحابِهِ العرفاء ، وتابعيهم بإحسانٍ إلىٰ يومِ تمور السماء .

وبعدُ :

فمِنْ سنواتٍ لا تُعدُّ بالقرون ، نزلَتْ بساحتِنا نازلةٌ مفجعة ؛ حينَ تغيَّرت علىٰ أمَّتنا مناهجُ تلقِّي العلوم ، فغابت مناهجُها التي كانت في زمنٍ ليس ببعيدٍ سبباً لتكونَ الأُممُ تَبَعاً ولها الصدارةُ ، وتكونَ لغيرها المدنيَّةُ ولها الحضارة ؛ يومَ كان للعقل حرمةٌ أيّاً كان توجُّهُهُ ومقصدُهُ ، فلا يؤسَّسُ إلا علىٰ سديد النظر ، وصائب الفِكَر .

كانت رحلةُ العقل تبدأُ من الكتاتيب ، بين الأساطينِ والمحاريب ؛ فيتعلَّم الطفلُ أصولَ القراءة والكتابة ، ويحفظ القرآن العظيم ، فيَضُمُّ إلىٰ جنباتِهِ قرابةَ خمسين ألفَ مفردةٍ لغوية ثرَّة بالتعبير والحيويَّة ، وحسبُك أنه كلامُ الله تعالى المعجزُ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ويحفظُ إلىٰ ذلك بعضاً من الآثار النبويَّة ، والأراجيز العلميَّة ، والأشعار الأدبيَّة ، فتُصقَلُ نفسُهُ بالأدب الجمِّ وهو لا يشعر ؛ إذ يحفظُ الصدقَ ولا يُحشىٰ بالأكاذيب ، وتتفتَّحُ في نفسه

براعةُ التعبير ، وتُشرِقُ علىٰ مِقْوَلِهِ وبَنانِهِ علىٰ نعومتها شمسُ المعاني ؛ فيحسنُ القول باللسان ، ويُرزقُ حدَّةَ الجَنان ، ويُسطِّر روائع البيان .

ثم يصير إلىٰ أيدٍ أمينة ؛ تُقرئُهُ مبادئَ العلوم ، وترعاهُ رعايةَ الآباء الرشيدة للأبناء ، فتجمعُ له التربيةَ إلى العلم ، وتحنو عليه برفق ، فإن حرنَتْ نفسُهُ زجرتْهُ زجرَ الحريص عليه بعصا التأديب ، وإن كَسِلَ هُمزَ بمهمازِ الشدَّة ؛ حتىٰ تلين قناتُهُ ، ويستقيم جِذعُهُ .

فيقرأ المتون العلميَّة التي انعقدَتْ خناصرُ المتخصِّصين علىٰ فضلِها ، وأثبتتِ الأيام حُسنَ خَبرِها ومَخْبَرِها ، ويحفظُها عن ظهر قلب إن كانت له هـٰذه الملكة ، وإلا فيُمهلُ ولا يُهمل ، حتىٰ يتمرَّس علىٰ ذلك ، في وسَطٍ مفعمٍ بالمنافسة والتشجيع ، فإن تعسَّرَ عليه الحفظُ رضي منه أستاذُهُ بالفهم ، فكم ممَّنْ قصُر باعُهُ في الحفظ وملكَ ناصيةَ العلم .

فيتقلَّب الطالب بين « الآجرُّوميَّة » و« الألفية » في النحو ، فيحفظ الأولىٰ بأمثلتها ، ويفهمُ جملها ، ويدرجُ بحفظ الثانية إلىٰ أن تتهيَّأَ له سنواتُ الشرح عند نضجه ويفاعته ، وبها يدرج لسانُهُ على العربية ، فمن لم يأخذ بأصول العربية بطرفٍ يمكِّنُهُ من قراءة العلوم . . فغالباً ما يُمالُ به إلىٰ علومٍ عامَّةٍ تنفعُهُ وتنفعُ مجتمعَهُ ؛ كالطبِّ والرياضيات ونحوها ، أو يُسعىٰ به إلىٰ حِرفةٍ يسترزقُ اللهَ بها حلالاً ، وتحفظُهُ عن أن يكون عالةً يتكفَّفُ الناس .

ومن جملة ما يحفظُهُ الطالبُ : « قواعد العقائد » أو « العقيدة

الصغرىٰ » ، أو « منظومة ابن عاشر » ، أو « جوهرة التوحيد » وغيرها من المنظومات العقدية ، وقُلْ مثل هـٰذا في عموم المتون العلمية على اختلافها ؛ كـ « البيقونية » في مصطلح الحديث ، و« نظم الورقات » في الأصول ، و« الرحبيَّة » في الفرائض ، و« الجزرية » في التجويد ، و« السلَّم المنورق » في المنطق ، و« متن العزِّي » في التصريف ، و« أرجوزة ابن سينا » في الطبِّ ، **في سنٍّ طينُها لينٌ وطبعُها قابل** ؛ فمتىٰ ما ولَّتْ ولَّتْ معها ملكةُ الحفظ لتصير إلىٰ كُلفة وعناء .

ثم يدرسُ إذا بدأت مخايلُ النجابة تظهرُ عليه أصولَ العلوم ، ويتعلَّم مجرَّداتها ؛ من الرياضيات وغيرها ، ويقرأ فيما يقرأ : « شرحَ المقدمات السنوسية » بعد حفظ متنها ، وبها يتعرَّف علىٰ معالم هـٰذا الفنِّ ، فلا يزال يتدرَّجُ فيه ؛ من « صغرىٰ صغراه » إلىٰ « كبراه » ، **حتىٰ ترسخَ في نفسه حقائقُ العلوم لا عن تقليدٍ ذميم ، ولا عن تعصُّب أعمىٰ** ، بل كلُّ ذلك بالبراهين التي تقصَّتها وتأثَّرتها عيونُ أهل الخبرة ، لتسلمَهُ إلىٰ شمس الحقيقة في رابعة النهار ، فلا وَهْم ولا جحد .

فإن أراد التخصُّصَ وآنَ أوانه ، ورأىٰ أساتيذُهُ فيه التأهُّل له . . أخذوا بيده فأقرؤُوه من الكتب مطوَّلاتِها ، وأسعفوه بكلِّ إجابةٍ عند حَزَنِ مشكلاتِها ، حتىٰ يريضَ عليها ويألفَها ، ويصيرَ رأساً بها ، ويمشي بها خبباً بعد كودنة[1] .

---

(١) **الخبب** : السير السريع ، **والكودنة** : السير البطيء مع تثاقل .

وأيامُنا العفنة يتعلَّم الطفلُ فيها رطانةَ الأعجمية مع العربية ، ويكتبُ بحرفٍ معوجٍّ حروفَ لغته إلىٰ لغاتٍ لا تتَّصل به ولا يتَّصل بها ، وتطولُ به الأيام وهو علىٰ هـٰذه السبيل ؛ لينقطع إلىٰ يومٍ أسود ، يرىٰ فيه لغتَهُ الأمَّ لغةَ ذُلٍّ ومهانة ، ويرىٰ تخنُّثَهُ بشوبِها ببضعِ ألفاظٍ أجنبيَّة عنها زينةً له وللسانه الألْكَن ، فيصدق فيه قولُ المجد : (ولا يشنأُ هـٰذه اللغةَ الشريفة إلا مَنِ اهْتافَ به ريحُ الشقاء ، ولا يختارُ عليها إلا مَنِ اعتاضَ السافيةَ من الشَّحْواء)[1] .

ثم هو لا يحفظُ من المتون شيئاً ، بل لا يحفظ شيئاً ، **إنما هي ثرثرةٌ عن علومٍ لا تسمنُ ولا تغني من جوع** ، ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة : ٦١] ، يخرج الطالبُ بعدها يحمل أوراقاً تُدعىٰ بالشهادات ، تشهدُ له بأنه خاوي الوفاض ، رقيعُ المعلومات ، تائهُ المستقبل ، مشتَّتُ البال ، ضاعت منه زهرةُ عمره في قيل وقال ، إن سُئلَ تبالهَ ، وإن أجاب أضحك !

ثم ينضمُّ بعد ذلك إلىٰ قطيعِ أمثاله ممَّنْ سبقه ، لاهثاً وراء لقمةِ العيش في غير ما أنفقَ من سنوات ؛ إذ يتعلَّم شيئاً ويعمل آخر ، فترىٰ أيامَنا شرقاً وغرباً تُضيِّعُ أعمارَ البشر في ثقافة يمكنُ تحصيلها عند الوعي والنضج بيسير أيامٍ ، وتسرقُ جهودهم وأعمارهم بطيَّات الأوراق والألقاب ، ويحسبون أنَّهم علىٰ شيء .

---

(١) قاله في مقدمة « القاموس المحيط » ، **واهتاف** : رمىٰ ، **والسافية** : الرياح المتربة ، **والشحواء** : البئر الواسعة العامرة الماء .

وبعد ذلك تأتيك أُكذوبة التخصُّص ، وحديثُ الأستاذية والعالمية ، فترىٰ مَنْ يتخصَّص في العلوم اليوم لا يُتقنُ أبجدياتِها ! ضَعفٌ ظاهر ودعوىٰ عريضة ، وتعالٍ وانتفاخٌ ونفوسٌ مريضة .

وعلىٰ سبيل المثال بما يناسب الحال : أساتيذُ علم الكلام اليوم إن سألتهم عن حقائق الأشياء وأسباب العلم . . جهلوها ، وعن حدود الجوهر والعرض والصفات والتعلُّقات . . لم يعرفوها ، دع عنك السؤال عن الأحديَّة والواحدية ، والاثنينية والتثليث ، وعن الجوامع الأربعة ، والوجودات الأربعة ، والأكوان الأربعة ، والمطالب السبعة ، والمقولات العشرة ، فهٰذه أضحت لهم كالألغاز ! ولٰكنَّ الخيرَ بحمد الله وفضله ، ثم بفضل علمائنا أدام الله نفعهم ، ولا حرمَنا اللهُ عطفَهم . . باقٍ إلىٰ أن يرثَ الله الأرض ومن عليها ؛ **فأُمَّتُنا أمَّة مباركة** .

والكتابُ الذي بين يديك سبقَ وأخبرتك أنه ممَّا يطالعُهُ الطلاب لعلم الكلام في سنِّ اليفاعة ، ويستفتحون به الطريقة ؛ فيتعرَّفون به علىٰ ما لا بدَّ لهم من الإحاطة به ، لا في الاعتقاد فحسب ، بل في عموم علوم الأصول والنظر العقلي ، وقلِّب النظر فيه لترىٰ مصداق ذلك ، فكان من أوجب الواجب العناية به .

وعندما تلطُفُ الكُتب اعتادَ بعضُ المعتنينَ بها أن يلطِّفوا العنايةَ بها ، **وهٰذا لُطفٌ ثقيلٌ في هٰذا الموطن** ، ولأيِّ شيءٍ لا يكون للكتبِ التراثية التي هي متونٌ أو قريبةٌ منها حجماً . . إلا حظُّ إعادة الطباعة مع

تعمُّد ترك السعي للنسخ الخطية ، والاكتفاء بوجيز حديثٍ عابرٍ عنها ، وبتعليقات مبعثرة لا تربطها بالكتاب على الغالب إلا عموماتٌ ممجوجة ؟!

ولعلَّ الشكايةَ تحملُ عنَّا عبءَ إخراج ما تكاثرَ من **مخطوطات دفينةٍ** أردفتها الحِقب والدهور ، وخلَّفتها في غربةٍ تبكي ما بكت عينُ غريب ، **وكُتُبٍ مستقيمةٍ جعلتها حِرفةُ النشر سَقيمة** ، ولم تعرف لها حقَّها إلا أنها مطيةُ شهرة ورِبح ، ولم تَرْعَ ذماماً لها حين طوَّحَتْ بها عمَّا هي عليه ، لتجعلها أمثولةً في التصحيف والتحريف .

ولا تُرعْ أيُّها القارىءُ الكريم ؛ فما الكتابُ الذي بين يديك بواحدٍ من هـٰذه الكتب ، ولم تكن الغايةُ من إعادة نشره فيما تراه عليه اليومَ . . تصحيحَ تصحيف وتحريرَ تحريف ، وإنَّما كانت الإرادةُ الأزلية قد سبقت ؛ فقُيِّدَ له أن ينضمَّ مع أخواته في هـٰذه **السلسلة العقدية التي بزغَ نجمُها اليومَ مجموعةً في لُفافةِ العناية** ، والتي ملأَتْ عباراتُها كتبَ الاعتقاد التي أتت بعدَها ، وليكونَ مُنْزِلَ رحال الضيوف ؛ إذ هو أوَّلُ من يستقبلُ الطلابَ ببشائرِ الخير والراحة بعد خفوف[1] .

فكان لـ (**دار التقوىٰ**) قصبُ السبق في هـٰذا الميدان ؛ **حينَ شرُفَتْ بأن يكون هـٰذا الكتاب واحداً من نجومٍ خمسةٍ سطعَتْ في سماء**

---

(١) **الخفوف** : سرعة السير من المحلة للمرتحلين عنها .

العرفان ، قد قيَّضَها المولىٰ مُنعِماً عليها لشرف إخراجه محلّىً بالمقدمات والتعليقات العلمية التخصُّصية النافعة ، رافلاً بأثوابه السندسية القشيبة الرائعة ، قريباً من طالبٍ عنَّاهُ ترصيصُ السطور ، وصحائفُ النظرُ فيها يُثقِلُ الظهور ، جعلنا الله مفاتيح للخير مغاليق للشرِّ ، إنَّه سبحانه الحنَّان المنَّان ، ذو الجود والإحسان .

* * *

ترجمة الإمام السنوسي

شيخ متكلِّمي عصره ومصره ، الإمام العلامة المشارك ، المحدِّث المُقرِئ ، الفقيه الأصولي المحقق ، الصوفي التقي الورع ؛ **أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني المالكي الأشعري التوحيدي** .

والسنوسي : نسبة إلىٰ سَنُوسة ؛ قبيلة من البرابرة في المغرب ، قال العلامة الزبيدي في « تاج العروس » : (وإليهم نسب الولي الصالح أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي ؛ لأنه نزل عندهم ، **وقيل** : بل هو منهم ، **وأمه شريفة حسنية**[1] ، كذا حققه سيدي محمد بن إبراهيم المَلَّالي في « المواهب القدسية »[2] ، ووجد بخطِّهِ علىٰ « شرح الآجرومية » له : « **السنوسي العيسي الشريف القرشي القصَّار** » ، قلت : العيسي : من بيت عيسىٰ)[3] .

والتوحيدي : نسبة للاشتغال بعلم التوحيد ، كذا ذكر الحفناويُّ

---

(١) لعله أراد جدَّته أم أبيه كما سترىٰ .

(٢) **المَلَّالي** : نسبة إلى مَلَّالة بوزان جَبَّانة ؛ قرية قرب بجاية ، و«**المواهب القدسية**» : كذا في المخطوط الذي بين أيدينا ، وطبع باسم : «المواهب القدوسية» ، والله أعلم .

(٣) تاج العروس (س ن س) ، وانظر « البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان » (ص٢٣٧) .

هـٰذه النسبة له في « تعريف الخلف »[1] .

مَوْلِدُه ونَشْأَتُه

اختلِف في سنة ولادة الإمام السنوسي ؛ **وسبب ذلك** يرجع لعدم نصِّهِ هو علىٰ ذلك ، واضطرابِ نقل تلميذه الملالي في ذلك أيضاً ، قال العلامة التُّنْبُكْتي في « نيل الابتهاج »[2] : (رأيت مقيَّداً عن بعض العلماء : أنه سأل الملاليَّ المذكور عن سنِّ الشيخ ، فقال له : مات عن ثلاث وستين سنة)[3] .

فعلىٰ هـٰذه الرواية : تكون السنة التي وُلد فيها الإمام السنوسي هي (٨٣٢هـ)[4] .

نشأ الإمام السنوسي في بيت فضل وعلم ؛ فوالده هو الشيخ

---

(١) تعريف الخلف برجال السلف (١/ ١٧٦) ، ومن الألقاب التي صاغها المؤرخ ابن القاضي المكناسي في « درة الحجال » (٢/ ١٤١) أن قال : (أبو عبد الله ، الإمام **المعقولي** الفقيه المحدِّث الفرضي **الحيسوبي**) نسبة لعلوم المعقول وعلم الحساب .

(٢) وقد لخَّصَ في هـٰذا الكتاب سيرة الإمام السنوسي ، من كتاب « المواهب القدسية » لتلميذ الإمام السنوسي ؛ وهو الشيخ محمد بن عمر الملالي رحمه الله تعالىٰ . . أحسن تلخيص .

(٣) نيل الابتهاج (ص٥٧٠) .

(٤) وفي « نيل الابتهاج » (ص٥٧٠) أيضاً نقل قول الملالي : (وأخبرني قبل موته بنحو عام أنَّ سنَّهُ خمس وخمسون سنة) ، فتكون سنة ولادته علىٰ هـٰذا (٨٤٠هـ) ، والله أعلم ، ولهـٰذا اكتفى ابن مريم والتنبكتي بقولهما : (مولده بعد الثلاثين وثمان مئة) ، وانظر « البستان » (ص٢٤٤) ، وعندما ذكر العلامة أبو جعفر البلوي خبر وفاته في « ثبته » (ص ٤٣٨) قال : (وكانت سنُّهُ يومئذٍ ستاً وخمسين سنة) .

الصالح الزاهد الخاشع الأستاذ المحقق يوسف أبو يعقوب[1] ، وعنه أخذ الإمام مبادئ العلوم ، وكان ذلك في تِلِمْسان حاضرة العلم يومها ، وطينة الأولياء والصالحين .

وجدة الإمام السنوسي لأبيه كانت حسنيَّةَ النسب ، ولذا قد يلقَّب الإمام السنوسي بالحسني من جهة والدة أبيه[2] ، وقال الشيخ الملالي في صفة والد الإمام : (كان سيدي يوسف السنوسي رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه وعن شيخنا ابنه . . رجلاً صالحاً ورعاً ، خاشعاً لله تعالىٰ ، زاهداً [في] الدنيا معرضاً عنها ، مقبلاً علىٰ طاعة الله تعالىٰ ، سالم الصدر ، حسن الأخلاق ، ومبتسماً في وجه كل من لقاه ، حسن المعاشرة ، كريم الطبع)[3] .

وكانت حرفة هٰذا الوالد المبارك هي إقراء القرآن للأولاد في المكتب ، ويظهر من كلام الشيخ الملالي أنَّ عناية الله قد رافقته من طفولته ، فأجرى الله علىٰ يديه الكرامات وكشف عن بصيرته .

شيوخه

أخذ الإمام السنوسيُّ العلمَ عن جلَّة علماء عصره ، ونالته عناية ولحظات الأولياء والصالحين .

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ٧) ، وهو أوّل ناعت له بهٰذه الألقاب .
(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ٧) .
(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ٧) .

وكان للإمام السنوسي علوٌّ كعب في جمع القراءات ؛ فقد قال العلامة أبو جعفر البلوي : (**أخذ القراءات السبع** : عن الفقيه الأستاذ العالم العامل المحقق المقرئ **أبي الحجاج يوسف بن الشيخ الصالح أبي العباس أحمد بن محمد الشريف الحسني** تلاوةً عليه في ختمتين ، قال : وزدت من الثالثة قدراً صالحاً لم أتحقق الآن منتهاه جمعاً للسبعة بمضمن « التيسير » و« الشاطبية » وأجازه في المقارئ السبعة وفي غيرها من مروياته إجازة مطلقة عامة ، وحدثه بالسبع عن الإمامين العالمين المدرسين : الأستاذ الجليل الأعرف الأشهر المقرئ المحقق الأدرك الخاشع **أبي العباس أحمد بن أبي عمران موسى اليزناسني** ، والأستاذ الجليل المعظم الشهير المحقق الضابط المتقن النحوي اللغوي الحافظ الصالح الأزكىٰ **أبي العباس أحمد بن الفقيه العالم المتفنن أبي عبد الله محمد بن عيسى اللَّجائي** ، قراءةً على الأول جمعاً في ختمةٍ للسبعة ، قال : وزدت ثلاثة أحزاب من سورة « البقرة » ، وعلى الثاني لـ « فاتحة الكتاب » و« البقرة » وأوائل « آل عمران » جمعاً للسبع ، وإجازة فيما قرأ وفيما بقي ، حدثاه معاً بذلك عن الأستاذين : أبي عبد الله القيسي ، وأبي الحجاج بن مبخوت بسندهما)[1] .

ومن جملة العلماء الذين قرأ عليهم : الشيخ العلامة نصر

---

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي الوادي آشي » (ص ٤٣٨) .

الزواوي ، والشيخ العالم محمد بن تومرت الصنهاجي[1] ، والشيخ الشريف أبو الحجاج يوسف بن أبي العباس أحمد بن محمد الشريف الحسني ، أخذ عنه القراءات السبع ، والشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغيلي الشهير بالجلاب ، أخذ عنه الفقه ، والعالم المعدل أبو عبد الله الحباك ، أخذ عنه علم الأسطرلاب ، والإمام محمد بن العباس التلمساني ، قرأ عليه الأصول والمنطق والبيان والفقه ، والحافظ أبو الحسن علي بن محمد التالوتي الأنصاري أخوه لأمه ، قرأ عليه « الرسالة » ، وقرأ هو وأخوه هـٰذا على الإمام الورع الصالح أبي القاسم الكنابشي « الإرشاد » لإمام الحرمين الجويني وعلمَ التوحيد .

واشتغل بالرواية وعلوم الأثر : على الإمام الورع الصالح أبي زيد عبد الرحمـٰن الثعالبي ، فروىٰ عنه « الصحيحين » وغيرهما من كتب الحديث والأثر ، وأجازه بما يجوز له وعنه ، وأسمعه المسلسلات وغيرها .

وقرأ الفرائض والحساب : على العلامة الجليل أبي الحسن القلصادي الأندلسي ، وأجازه بجميع ما يروي ، كما أجازه أيضاً ابن مرزوق الكفيف عن والده ابن مرزوق الحفيد[2] .

---

(١) ويقال : (توزت) بدل (تومرت) وهو غير ابن تومرت مهدي الموحدين كما لا يخفىٰ .

(٢) ذكر ذلك العلامة محمد مخلوف في « شجرة النور الزكية » (١/ ٣٨٧) .

قال العلامة البلوي : (وأخذ من شيوخ بلده عن جماعة من أشياخنا وغيرهم ، **ومن أكابرهم** : وليُّ الله سبحانه الإمامُ العالم الصالح أبو علي الأحسن المعروف بـ « **أبركان** » ، والإمام **أبو عبد الله بن العباس** ولم يكثر عنه وغيرهم ، وأخذ أيضاً عن شيخنا **أبي عبد الله بن مرزوق** ، وشيخنا أبي الحسن القلصادي ، والفقيه الفروعي **أبي عبد الله الجلاب** ، والفقيه الجليل **أبي الفرج الغرابلي** صاحب « نظم المختصر » ، أظنه أخذ عنه ، وأخذ علم الحساب والفرائض عن الفقيه المبرز فيهما **أبي عبد الله بن تومرت** ، وأخذ أيضاً عن أخيه المتقدم ذكره ، وعن هٰؤلاء ممن ضمنه تلميذه صاحبنا الفقيه الأجل المحصل المبارك أبو عبد الله محمد بن عمر الملالي في كتاب التعريف به) .

تصوّفه وتربيته الأخلاقيّة

هناك شخصيات عرفانية كبيرة تأثَّر بها الإمام السنوسي ، لـٰكن الذي يظهر أنَّ الشيخ الولي العارف الصالح **إبراهيم بن محمد بن علي التازي** نزيل وهران . . كان صاحب الأثر الأكبر في الإمام السنوسي من هـٰذا

= وذكر العلامة الكتاني في « فهرس الفهارس » (٢/ ٩٩٩) أن الإمام السنوسي كان يروي بالإجازة العامة عن أبي زيد عبد الرحمـٰن الثعالبي وأبي الحسن القلصادي وعن غيرهما ، قال : (وله ثبت صغير ذكر فيه إسناد حديث الأولية وحديث الضيافة على الأسودين والمصافحة والمشابكة ولبس الخرقة ومناولة السبحة وتلقين الذكر من طريق شيخه أبي إسحاق إبراهيم التازي) .

الجانب ؛ فإلىٰ إمامته في علوم القرآن وعلم اللسان ، وحفظ الأحاديث ، وسعة علمه بالفقه وأصوله ، وحِدَّةِ نظره وفهمه . . كان ممتَّعاً بآداب الأولياء والكُمَّل ، نقل العلامة التنبكتي في « نيل الابتهاج » عن ابن صعد صاحب « النجم الثاقب » : (**وحسبك من جلالته وسعادته** : أنَّ المثل ضرب بعقله وحلمه ، واشتهر في الآفاق ذكر فضله وعلمه حتى الآن ؛ إذا بالغ أحد في وصف رجل قال : كأنه سيدي إبراهيم التازي ، وإذا امتلأ أحدهم غيظاً قال : لو كنتُ في منزلة سيدي إبراهيم التازي ما صبرتُ لهٰذا ؛ لما كان يتحمله من إذاية الخلق ، والصبر على المكاره ، واصطناع المعروف للناس ، والمداراة ، فهو أحد من أظهره الله لهداية خلقه ، وأقامه داعياً لبسط كراماته ، مجللاً برداء المحبة والمهابة ، مع ما له من القبول في قلوب الخاصة والعامة ؛ فدعاهم إلى الله ببصيرة ، وأرشدهم لعبوديته بعقائد التوحيد ووظائف الأذكار)(١) .

وكان من نعيم الإمام السنوسي : صحبتُهُ لهٰذا العارف الجليل ، وانتسابُهُ له ، وقد شاركه في هٰذا أعلامٌ ؛ كأخيه لأمه الشيخ علي التالوتي ، والحافظ التنسي ، والإمام أحمد زروق .

قال العلامة المؤرخ ابن مريم المليتي في « البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان » : (أخذ عن الإمام العلامة الولي الزاهد الناصح

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٦٠) ، وذكر أنه توفي سنة (٨٦٦هـ) ، وإليه تنسب الطريقة التازية .

إبراهيم التازي نزيل وهران ؛ ألبسه الخرقة ، وحدَّثه بها عن شيوخه ، وبصق في فيه ، وروىٰ عنه أشياء كثيرة)[١] .

والعارف التازي قد لبس الخرقة علىٰ طريقة السادة الصوفية من شرف الدين الداعي ، ولبسها من الشيخ صالح بن محمد الزواوي بسنده إلىٰ أبي مدين العارف الشهير والقطب الكبير[٢] .

ومن النفوس الشريفة التي اتصلت أنفاس إمامنا السنوسي بها . . الإمام الفقيه والقطب الكبير **الحسن بن مخلوف بن مسعود المزيلي الراشدي ، شهر بأبركان** ، ومعناه بلسان البربرية : الأسود ، فلازمه كثيراً وانتفع به ، وكان يقول : (رأيت المشايخ والأولياء ، **فما رأيت مثل سيدي الحسن أبركان**)[٣] ، وكان إذا دخل عليه الإمام السنوسي تبسم له ، وفاتحه بالكلام ، وقال له : (**جعلك الله من الأئمة المتقين**) ، قال العلامة ابن مريم : (فحقَّق الله فراسته ودعوته فيه)[٤] .

وفي صغره كان إذا مرَّ مع الصبيان على الإمام ابن مرزوق الحفيد . . وضع يديه علىٰ رأسه وقال : نقرة خالصة ![٥] .

---

(١) البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان (ص٢٣٨) .
(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص٦١) .
(٣) انظر « نيل الابتهاج » (ص١٦١) .
(٤) انظر « البستان » (ص٢٣٨) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٧٢) ، و« تعريف الخلف » (١/١٨٦) .
(٥) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٧١) .

ويظهر أنَّ محبة الصوفية قد تَبَلَتْ فؤادَهُ ، فسعىٰ سعياً حثيثاً للريادة في طريقهم ، **وهي ليست بطريقٍ قالٍ** ، **بل جدٌّ ومثابرة وفعال** ، ولذا تجد الشكاية بطيٍّ بساطها ، حتىٰ قال الإمام السنوسي نفسه : (من الغرائب في زماننا هـٰذا أن يوجد عالم جُمع له علمُ الظاهر والباطن علىٰ أكمل وجه ؛ بحيث يُنتفع به في العلمين ، فوجود مثله في غاية الندور ، **فمن وجده فقد وجد كنزاً عظيماً دنيا وأخرىٰ** ، **فليشدَّ عليه يده** ؛ لئلا يضيع عن قرب فلا يجد مثله شرقاً وغرباً أبداً) .

عقَّب علىٰ هـٰذه الكلمة الشيخ الملالي تلميذ الإمام : (وكأنه أشار به لنفسه ، فلم يلبث بعده حتىٰ خطف ، **فكأنه كاشفنا بذلك** ، ولا شك أنه لا يوجد مثله أبداً)[1] .

وقال العلامة الشفشاوَني : (وأشياخه وأشياخ ابن زكري واحدٌ ، ومن أشياخهما العالم الرحَّال الأَيُلِّيُّ ، بسكون اللام وفتح الهمزة وضم الياء وكسر اللام ، وهو أول من أدخل علم الكلام إلى المغرب في الأزمنة المتأخرة ، والشيخ ابن مرزوق شارح « البردة » ، والشيخ أبو عبد الله بن العباس شارح « لامية ابن مالك » ، والشيخ أبو العباس أحمد بن زاغ ، والشيخ أبو عبد الله أقرقار ، والشيخ أبو عثمان قاسم العقباني ، والشيخ أبو عبد الله بن الجلاب ، أفادني بذلك شيخنا أبو عبد الله محمد شقرون بن هبة الله)[2] .

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٥ ـ ٥٦٦) .

(٢) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢٢) .

تلامذته

قال العلامة التنبكتي : (أخذ عنه أعلامٌ ؛ **كابن صعد** ، **وأبي القاسم الزواوي** ، **وابن أبي مدين** ، **والشيخ يحيى بن محمد** ، **وابن الحاج البيدري** ، **وابن العباس الصغير** ، **وولي الله محمد القلعي ريحانة زمانه** ، **وإبراهيم الوجديجي** ، **وابن ملوكة** ، وغيرهم من الفضلاء)[1] .

ولم يعقد الشيخ الملالي باباً للحديث عن الآخذين عن الإمام السنوسي ، وهو واحد من أعيان تلامذته ، والمؤرخ لسيرته ، ومجمع أخباره وأحواله .

وكان ممَّن تتلمذ للإمام السنوسي وهو من جملة أقرانه ، وأعيان أهل زمانه . . الإمام الشيخ العارف بالله تعالىٰ **أحمد بن أحمد البرنسي الفاسي** المعروف بـ (**زروق**) ، والمتوفىٰ سنة (٨٩٩هـ) علىٰ جلالة شأنه وعلوِّ قدره ، وقد شاركه في كثير من شيوخه ، وقد نصَّ على التلمذة للإمام السنوسي بنفسه كما نقل ذلك المؤرخ العلامة التنبكتي[2] .

ومن جملة الأعلام الذين اجتمعوا به ، وحضروا عموم مجالسه دون

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٧٢) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص١٣١) ، وقد ماز الإمام زروق عن الإمام السنوسي من حيث الشيوخ بأخذه وروايته عن المصريين ؛ كالحافظ الدميري والحافظ السخاوي ، ولم تكن للإمام السنوسي فيما يظهر رحلة مشرقية .

القراءة عليه مباشرةً : **أبو جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي ، المتوفىٰ سنة (٩٣٨هـ)** ، وقد أرَّخَ له ولسيرته العطرة في « ثبته » المشهور ، ومن جملة ما قاله : (لقيته رضي الله تعالىٰ عنه ، وحضرت مجلسه الغاصَّ بالمستفيدين من طلبة العلم والعامة بمسجده قربَ داره بدرب مسوفة من داخل تلمسان أمَّنَها الله تعالىٰ ، وحضرت « الفاتحة » وأوائل سورة « البقرة » تقرأ عليه بالسبع ، وكتباً غير ذلك ؛ منها « البخاري » ، كان يُقرأ عليه في بعض مجالسَ حضرتها ، ويتكلَّم علىٰ أحاديثه بالكلام الذي يدلُّ علىٰ مقامه في العلم والعبادة ، وغيرُهُ من كُتُب المجلس .

وحضرنا ـ يومَ سلمنا عليه إثرَ ما صلينا العصر خلفه ـ « عقيدته الصغرىٰ » تقرأ بين يديه ، يقرؤها طلبته وجمعٌ من العوام الملازمين لمجلسه عن ظهر قلب سرداً علىٰ صوتٍ واحد إثرَ سلامِهِ من صلاة عصر يوم الجمعة عادة مستمرة ، وهو قاعد بمحرابه ، مقبل على الذكر)[1] .

وقال : (ولم تقدَّرْ لي القراءة عليه مع رغبتي في ذلك وحرصي عليه ؛ لاستغراق طلبته أوقات قعوده ، حتىٰ إنهم كانوا يقرؤون عليه والرملية في يد أحدهم إذا فرغت قطع ، وكنت أؤمل القراءة وأترصد لها وقتاً ، فعاجلته ـ قدَّسَهُ الله تعالىٰ ـ المَنِيَّةُ ، ولم أنلْ من ذلك الأُمْنِيَّة)[2] .

---

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٣٦) .
(٢) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٣٧) .

مؤلّفاته ومخلّفه العلميّ

تنوَّعت تآليف الإمام السنوسي في المكتبة الإسلامية ، وهو واحد ممَّن أكثر من التأليف ، ورغم هـٰذا التنوع كانت تآليفه العقدية تاج مخلَّفه العلمي ، وقد عقد تلميذه الشيخ الملالي باباً خاصاً للحديث عنها ، وسترىٰ بين يديك كلَّ التآليف التي ذكرها ؛ وهي[1] :

ـ « **المقرب المستوفي في شرح فرائض الحوفي** » : وهو أول مؤلفاته ، وكان عمره حين كتبه تسع عشرة أو ثماني عشرة سنة على اضطراب في ذلك ، وسيأتي خبره مع الشيخ العارف بالله الحسن أبركان وأمره له بإخفائه حتىٰ يبلغ سنَّ الأربعين[2] .

ـ « **عقيدة أهل التوحيد** » أو « **العقيدة الكبرىٰ** »[3] : وهي أول ما صنِّف في علم التوحيد ، وعبارتها متينة مستصعبة كما نصَّ في « شرح العقيدة الوسطىٰ »[4] .

ـ « **عمدة أهل التوفيق والتسديد** » أو « **شرح العقيدة الكبرىٰ** » :

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٢) .

(٢) انظر (ص ٤٨) .

(٣) كذا كان يسميها الإمام السنوسي نفسه ، وانظر (ص ١٥٥) ، أمَّا الزيادة في عنوانها الأصلي : (المخرجة من ظلمات الجهل وربقة التقليد. . .) إلىٰ آخره ، فهي وصف لها ، وليست جزءاً من اسمها كما يرىٰ ذلك كل من العكاري والحامدي ، مع إثبات الملالي له .

(٤) انظر « شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص ١٢٣) .

وهـٰذا الشرح يعدُّ من أوسع الكتب العقدية التي ألَّفها الإمام .

ـ « **العقيدة الوسطىٰ** » : وهي أخصر من « الكبرىٰ » وفوق « الصغرىٰ » .

ـ « **شرح العقيدة الوسطىٰ** » : وهو من عيون ما أُلِّف في علم التوحيد .

ـ « **العقيدة الصغرىٰ** » المعروفة بـ « **أم البراهين** » و« **ذات البراهين** » و« **السنوسية الصغرىٰ** » : وهي درَّةُ « عقائده » ، والمقصودة بقولهم : « **عقيدة السنوسي** » عند الإطلاق ، وكُتب لها من الذيوع ما لم يكتب لغيرها ، وأقبل عليها العلماء شرحاً ، والطلاب حفظاً ودرساً ، قال العلامة الملالي : (وهي من أجلِّ العقائد ، ولا تعادلها عقيدة من عقائد من تقدم ولا من تأخَّر ، وقد أشار الشيخ رضي الله عنه إلىٰ ذلك في صدر شرحه لها)[1] .

ـ « **شرح العقيدة الصغرىٰ** » ، ويعرف أيضاً بـ « **توحيد أهل العرفان ومعرفة الله ورسله بالدليل والبرهان** » ، وبـ « **شرح أم البراهين** » وهو أيضاً قد كتب له الذيوع والانتشار في الآفاق ، وكم من حاشية وضعت عليه .

ـ « **صغرى الصغرىٰ** »[2] : وصفها الشيخ الملالي بقوله :

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) .

(٢) وقد تُسمَّىٰ أحياناً : « العقيدة الوجيزة » ، وبذا تسمَّىٰ أيضاً : «صغرىٰ صغرى الصغرىٰ » كما سترىٰ .

(عقيدته المختصرة في غاية الاختصار ، وهي أصغر من « العقيدة الصغرى » المتقدم ذكرها الآن ، ولهـٰذا يقال لها : « صغرى الصغرىٰ » ، وقد كان وضعها لوالدي حفظه الله تعالىٰ من كل آفة وبلية ، وأناله الدرجة العلية ، وذلك أنَّ والدي لمَّا قرأ على الشيخ رضي الله عنه « عقيدته الصغرىٰ » وختمها عليه بالتفسير غير مرة . . رأىٰ أنه قد ثقل عليه درسها وحفظها لكبره وكثرة همومه ، فطلب من الشيخ رضي الله عنه أن يجعل له عقيدة أصغر من « الصغرىٰ » ، بحيث يمكنه درسها وحفظها ، فعمل له هـٰذه العقيدة ، وكتبها له بخطِّهِ ، وقد نبَّه رضي الله عنه فيها علىٰ نكت فائقة ودرر رائقة ، لم يذكرها في « العقائد » السابقة)[1] .

ـ « **شرح صغرى الصغرىٰ** » : وهو شرح نفيس ، لا يستغني عنه طالب مستبحر ، قال الشيخ العلامة الملالي : (وفيه فوائد عجيبة ، ونكت غريبة)[2] .

ـ « **المقدمات** » ويعرف أيضاً بـ « **المقدمة** » : قال الشيخ الملالي : (ومنها « المقدمة » التي وضعها مبينة لـ « عقيدته الصغرىٰ » ، وهي قريبة منها في الجرم)[3] ، وهي ثماني مقدمات .

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .
(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .
(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

ـ « **شرح المقدمات** » : وقراءة هٰذا الشرح تُعدُّ خير معين لطلاب الأصول وعلم الكلام ، خصوصاً في مرحلة التمهيد .

ـ **عقيدة كتب بها لبعض الصالحين** : قال الشيخ الملالي : (وفي هٰذه العقيدة دلائل قطعية ترد علىٰ من زعم وأثبت التأثير للأسباب العادية)[1] .

ـ « **شرح أسماء الله الحسنىٰ** » : قال الشيخ الملالي : (فبعدما يذكر تفسير كل اسم من أسمائه تعالىٰ . . يقول بإثره : في حظ العبد من الاسم كذا وكذا)[2] ، ولا يخفىٰ تأثره بحجة الإسلام الغزالي بذلك .

ـ **شرحه للتسبيح الذي حضَّ عليه الشرع دبر كل صلاة** : ذكره العلامة الملالي ، وقال : (وهو : سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر)[3] .

ـ « **شرح واسطة السلوك** » : و« واسطة السلوك » منظومة رجزية للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمـٰن الحوضي ، وهو مَنْ طلب من الإمام السنوسي شرحها .

ـ « **المنهج السديد في شرح كفاية المريد** » ، ويعرف أيضاً بـ

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) ، وقال العلامة البلوي في اسم هٰذا المؤلَّف : (« كلامٌ على المعقبات المشروعة دبر الصلوات » جزءٌ) .

« **شرح الجزائرية** » : وهو شرح لمنظومة الإمام الفقيه أبي العباس أحمد بن عبد الله الجزائري ، وقد نعت الإمام السنوسي هـٰذا النظم في طالعة كتابه بقوله : (هو منظوم مشتمل علىٰ طريقي هداية الخواص والعوام) ، وهي قصيدة لامية من البحر البسيط ، وعرفت أيضاً بـ « الجزائرية في العقائد الإيمانية » ، والعلامة الناظم هو من طلب من الإمام السنوسي شرحها ، وقال العلامة البلوي : (وهي قصيدة نفيسة بعث بها إليه من الجزائر ليشرحها ، فوضع عليها هـٰذا الشرح الجليل ، وهو كبير محشو بالفوائد في علوم شتىٰ)[1] .

ـ « **مكمِّل إكمال الإكمال** » للإمام الأُبِّيِّ : وهو في شرح « صحيح الإمام مسلم » ، قال الشيخ الملالي : (زاد فيه نكتاً غريبة ودرراً عجيبة ، وهو في سفرين كبيرين)[2] .

ـ « **شرح صحيح الإمام البخاري** » : قال الشيخ الملالي : (ولم يكمله) ، وذكر أنه وصل إلىٰ (باب من استبرأ لدينه)[3] .

ـ « **شرح مشكلات صحيح البخاري** » : وقعت هـٰذه الأحاديث المتشابهة في آخره ، وهي مشكلة عند ضيِّق الفهم ضعيف البيان .

---

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص ٤٤١) .
(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) ، و« الإمام العلامة محمد بن يوسف السنوسي وجهوده في خدمة الحديث النبوي الشريف » للأستاذ الدكتور عبد العزيز دخان .
(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .

- « **مختصر شرح الزركشي علىٰ صحيح البخاري** » : قال الشيخ الملالي : (وقد رأيته بخطه)[1] .

- « **مختصر حاشية التفتازاني على الكشاف** » : ولعله مختصر لطيف ؛ إذ إن « حاشية السعد على الكشاف » لم تكتمل .

- « **شرح الياسمينية** » : قال الشيخ الملالي : (ومنها شرحه الذي وضعه علىٰ « مقدمة الجبر » لأبي محمد عبد الله بن حجاج شهر بـ « ابن الياسمين » ، وقد وضع هـٰذا الشرح في زمن صغره ، ورأيته بخطه)[2] .

- « **شرح جمل الخونجي** » في المنطق : لعله لم يكمله ، قال الملالي : (رأيت منه كراريس)[3] .

- « **شرح إيساغوجي** » في المنطق : قال الشيخ الملالي : (وهو لأبي الحسن إبراهيم بن عمر بن الحسن الرُّبَاط ابن علي بن أبي [بكر] البقاعي الشافعي ، وهو شرح كبير الجرم ، كثير العلم)[4] .

- « **شرح مختصر الإمام ابن عرفة الورغمي** » في المنطق : وقد حلَّ فيه ما صَعُب من عبارة الإمام ابن عرفة ، قال الشيخ الملالي : (وأخبرني الشيخ رضي الله عنه قال لي : كلام ابن عرفة صعب جدّاً ،

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .
(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .
(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .
(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٦) .

وخصوصاً في هـٰذا « المختصر »)[1] ، وكان يستعين علىٰ حلِّ عباراته بالخلوة ، ولم يكمله .

ـ « **المختصر في المنطق** » : وقد زاد فيه زيادات علىٰ « جمل الخونجي » .

ـ « **شرح المختصر في المنطق** » : شرح فيه كتابه السابق ذكره ، وهو ممَّا يُكتفىٰ به في هـٰذا الفنِّ ؛ ففيه جلُّ ما يحتاجه المتكلِّم .

ـ « **عمدة ذوي الألباب ونزهة الحساب في شرح بغية الطلاب في علم الأسطرلاب** » : و« بغية الطلاب » لشيخه الإمام أبي عبد الله الحباك .

ـ « **شرح أرجوزة ابن سينا** » : قال الشيخ الملالي : (لم يكمله)[2] .

ـ « **مختصر في القراءات السبع** » : لم يعرِّف به الشيخ الملالي .

ـ « **شرح الشاطبية الكبرىٰ** » : قال الشيخ الملالي : (وقد رأيته بخطه غير مكمَّل)[3] .

ـ « **شرح المدونة** » في الفقه المالكي : قال الشيخ الملالي : (شرح منها جملة كافية ، وقد رأيته بخطه ، ولا أدري هل كمَّله أم لا) .

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .
(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .
(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

- « **شرح الوغليسية** » في الفقه المالكي : قال الشيخ الملالي : (شرح منها شيئاً يسيراً ، ولم يكمله)[1] .

- **نظم في الفرائض** : قال الشيخ الملالي : (وصدره : [من الرجز]

الحمدُ للمميتِ ثم الباعثِ الوارثِ الأرضَ وغيرِ وارثِ

وقد رأيته بخطه رضي الله عنه ، وعمل هٰذا النظم في حال صغره ، ولا أدري هل كمله أم لا)[2] .

- « **مختصر رعاية المحاسبي** » : في الأخلاق والتصوف .

- « **مختصر الروض الأنف** » في السيرة النبوية الشريفة : وأصله للسهيلي ، قال الشيخ الملالي : (ولم يكمله ، والله أعلم) .

- « **مختصر بغية السالك في أشرف المسالك** » في التصوف : وأصله للساحلي المعروف بالمعمم .

- **شرح أبيات في التصوف منسوبة للإمام الإلبيري** : ومطلعها :

(من مخلع البسيط)

رأيتُ ربي بعينِ قلبي فقلتُ لا شكَّ أنتَ أنتَ

شرحها علىٰ طريقة أهل الحقائق .

- **شرح لثلاثة أبيات لبعض العارفين في التصوف** : ومطلعها : (من الطويل)

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

تطَهَّرْ بماءِ الغيبِ إنْ كنتَ ذا سرٍّ   وإلا تيمَّمْ بالصعيدِ أوِ الصخرِ

ـ **شرح لبيتين لبعض العارفين في التصوف** : ومطلعهما : (من الخفيف)

طلعَتْ شمسُ مَنْ أحبُّ بليلٍ   فاستضاءَتْ وما لها من غروبِ[1]

ـ « **شرح العقيدة المرشدة** » : قال الشيخ الملالي : (رأيته مُكمَّلاً بخطه)[2] .

ـ « **الدرُّ المنظوم في شرح قواعد ابن آجرُّوم** » : وهو شرح لـ « الآجرومية » في علم النحو ، قال الشيخ الملالي : (رأيته بخطه مُكمَّلاً)[3] .

ـ « **شرح جواهر العلوم** » في علم الكلام : والأصل للعلامة العضد الإيجي ، وهو على منهج الإمام البيضاوي في « طوالع الأنوار » ، بل بلغت صعوبته حتى قال الشيخ الإمام السنوسي : (البيضاوي نقطة في بحر هذا الكتاب)[4] .

ـ « **تفسير القرآن العزيز** » : وصل فيه إلى قوله تعالى من سورة (البقرة) : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ٥] .

---

(١) كذا في « المواهب القدسية » (ق ١٥١) ، وقد أورد البيت (ق ١٠٧) مغلوطاً فيه ، فليتنبه .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٣) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) .

(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٧) ، والمعنى : كتاب البيضاوي نقطة في بحر هذا الكتاب ، وهو مؤلَّف على طريقة الحكماء .

ـ « **تفسير سورة صٓ** » وما بعدها إلىٰ آخر القرآن الكريم : قال الشيخ الملالي : (ولا أدري إلىٰ ما انتهىٰ إليه من السور)[1] .

قال الشيخ العلامة الملاليُّ المؤرخ لسيرة الإمام السنوسيِّ بعدما أورد جميع هٰذه التصانيف : (فهٰذا ما علمنا من تآليفه رضي الله عنه ، وزد مع ذلك : ما كتبه من **الأجوبة على المسائل** التي ترد عليه في جلِّ الأوقات ، وبعض الأجوبة يحسن أن تعدها من تآليفه رضي الله عنه ؛ لكبرها واستقلالها بنفسها ، وما كتب من **المواعظ والوصايا والرسائل والحُجُب التي يطلب فيها ، وما نسخ بيده من تصانيف العلماء ودواوين القدماء**)[2] .

وثَمَّ كتبٌ فيها تأمُّل عند نسبتها إليه ، فليقع الكلام عليها :

ـ « **حقائق السنوسي** » ، ويعرف أيضاً بـ « **الحقائق في التعريفات** »[3] : ما تراه من الحدود والتعريفات في هٰذه الرسالة جلُّهُ للإمام السنوسي ، **ولٰكنه ليس هو المؤلف لهٰذه الرسالة** ، وإنما هي لشيخه الإمام الحافظ عبد الرحمٰن الثعالبي الهواري ، وقد جمع مادة رسالته هٰذه من « شرح الصغرىٰ » لتلميذه الإمام السنوسي ، هٰذا الشرح الذي اعتنىٰ فيه الإمام ببيان كلِّ مصطلح دائر في علم الكلام ، ويظهر أنَّ جمعها قد راقَ لشيخه الإمام الثعالبي ، ولٰكن لمَّا كانت

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٨) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٨) .

(٣) ذكره البغدادي في « هدية العارفين » (٢/ ٢١٦) .

هـٰذه المادة للإمام السنوسي وهَم بعضهم فنسبها إليه ، هـٰذا ما يظهر والعلم عند الله تعالىٰ .

والناظر في النسخ المنتشرة لهـٰذه « الحقائق » سيرى اختلافاً كثيراً من حيث الزيادة والنقصان ، ولعله قد وقعت محاولات مقارنة مع كتب الإمام السنوسي ألجأت إلىٰ زيادة بعض التعريفات ، وأيّاً ما كان الأمر فالكتاب نافع ومفيد .

ـ « **توحيد أهل العرفان ، ومعرفة الله ورسله بالدليل والبرهان** » : ذكره البغدادي في « هدية العارفين » ، ولـٰكن نبَّهَ أنه ليس تأليفاً مستقلاً ، بل هو « شرح أم البراهين »[1] ، وقد سبق ذكره في تآليف الإمام السنوسي[2] ، وإنما أعيد ذكره هنا لتوهم بعضهم أنه تأليف مستقل .

ـ « **العقد الفريد في حل مشكلات التوحيد** » : قال البغدادي في « هدية العارفين » : (وهو شرح « لامية الجزائري » في الكلام)[3] ، وقد سبق لك أن علمت أنَّ « شرح الجزائرية » هو : « المنهج السديد في شرح كفاية المريد » ، والعجيب من المؤرخ البغدادي أنه ذكره بهـٰذا العنوان الصحيح وذكر أنه شرح لـ « الجزائرية » !

ـ « **نصرة الفقير في الردِّ علىٰ أبي الحسن الصغير** » : ذكره البغدادي

(١) انظر « هدية العارفين » (٢/ ٢١٦) ، و« شرح العقيدة الصغرى » (ص ٦٠) .
(٢) تقدم (ص ٢٦) .
(٣) انظر « هدية العارفين » (٢/ ٢١٦) .

أيضاً في « هدية العارفين »[1] ، ويظهر أنه رسالة من الرسائل المطولة التي ذكرها الشيخ الملالي ، ولهـٰذه الرسالة نسخ خطية مفردة[2] ، وبعيدٌ أن تكون تأليفاً مستقلاً برأسه ، بل كأنها فُتيا استفتي بها الشيخ السنوسي في حق أبي الحسن الصغير ، وكان منكراً للرمز والإشارة علىٰ طريقة السادة الصوفية ، ومتبعاً للظاهر ، فأفتى الشيخ السنوسي بإحراق كتبه ، وتحريم النظر فيها ، أما الاستدلال بالنفي لنفي نسبة هـٰذه الرسالة أو الفتوىٰ للسنوسي . . فهو مسلك نازل ، لا يُعوَّل عليه عند المحققين .

ـ « **العقيدة السادسة** » : ذكرها العلامة الحفناوي الديسي في « تعريف الخلف برجال السلف » في ترجمة (محمد بن أحمد البوني) حيث قال : (ونظمَ « **عقيدة السنوسي السادسة** » ، وهي عقيدة مجهولة عند الكثير من الناس ، وشرحها صاحبه العلامة سيدي عبد الرحمـٰن الجامعي ، قيل : **إنَّ الشيخ وضعها للنسوان والصبيان**)[3] .

وترتبط بهـٰذه « العقيدة » **أعلامٌ أخرىٰ أطلقت عليها** ، يجدر إيرادها قبل الحديث عنها ؛ وهي :

---

(١) انظر « هدية العارفين » (٢/ ٢١٦) .

(٢) منها في المكتبة الوطنية في الجزائر (١٤٦) (٣) ، والمكتبة الوطنية في تونس (١٥٠٢) .

(٣) تعريف الخلف برجال السلف (٢/ ٥١٦) .

- « **صغرىٰ صغرى الصغرىٰ** » .

- « **العقيدة الحفيدة** » .

- « **عقيدة النساء** » .

- « **عقيدة النسوان والصبيان** » .

- « **العقيدة الوجيزة** » .

وهٰذه العناوين كلُّها لعقيدة لطيفة جدّاً ، لا تتجاوز الصفحتين ، سهلة العبارة ، واضحة الدلائل ، قريبة ـ كما وصفت ـ من جميع الأذهان علىٰ تفاوت فهومها ، ولٰكن **لا مستندَ يقطع بنسبة هٰذه العقيدة المباركة المتَّفق علىٰ ما فيها إلى الإمام السنوسي** ، بل النصُّ المنقول إليك عن العلامة الحفناوي هو الذي دار عليه المتأخِّرون في إثباتها .

نعم ؛ تعدُّد شروحها ، واتفاق عباراتها ، وتقدُّم هٰذه الشروح تاريخياً ؛ إذ يعودُ كثيرٌ منها إلىٰ مطلع القرن الحادي عشر الهجري إلىٰ منتصفه . . **قد يجعلنا نثقُ بنسبتها إلى الإمام السنوسي** ، علىٰ أن الإمام السُّكتاني ـ وهو واحد من شرَّاحها ـ اكتفىٰ بقوله : (وكان من جملة **ما نُسبَ إليه** ـ يعني : الإمام السنوسي ـ العقيدةُ المسماة بـ «الحفيدة»)[1] .

وهٰذه من الإمام السُّكتاني كلمةُ إنصاف وتحقيق ، ولو كان بين يديه حينها ما يؤكِّد نسبتها إلى الإمام السنوسي . . **لجزم وقطع بذلك** ، لٰكنه اكتفىٰ بهٰذه العبارة المشكِّكة ، ولم يعبأ بهٰذا التشكيك مع

(١) انظر « التحفة المفيدة » (ص ٤٠) .

حسن عبارة هٰذه العقيدة ووجازتها وقرب مأخذها .

- « **شرح الموجهات** » في المنطق : ولعله جزء من أحد كتبه المنطقية ؛ إذ الموجهات من أبحاثه .

- « **رسالة في الطب** » أو « **شرح** : **حديث المعدةُ بيت الداء** » : وهو كتابه في « شرح أرجوزة ابن سينا » في الطب .

وقد تقف علىٰ بعض العناوين الأخرىٰ منسوبة إلى الإمام السنوسي وهي مما يُقطع بعدم نسبتها إليه ، فلا داعي للتعرُّض لها .

وقد وصف الشفشاوَني **تآليف الإمام السنوسي** بكلمة جامعة فقال : (ناهيك بتنوير كلامه ، وإتقان عبارته ، حتىٰ لا يجدُ المتعسف مدخلاً للتعقب بوجهٍ ولا بحال ، واتفاقِ فحول الأولياء وأكابر العلماء علىٰ فضله وتلقِّي تآليفه بالقبول)[1] .

ونقل عن الإمام أبي عبد الله الهبطي قوله : (كلامُ السنوسي محفوظٌ من السقطات)[2] .

قبسٌ من عظيم أخلاقه

جمع الله تعالىٰ للإمام السنوسي إلىٰ عظيمِ علمه وبحبوحةِ معرفتِهِ . . سعةَ الأخلاق الحميدة ، فجابَ شُعب الإيمان وطنَّبَ فيها خيامه ، فعُهِدَ عنه أنه خيِّرٌ برٌّ ، تقي ورع زاهد ، حليم صبور ، سكَنتِ

(١) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢١) .

(٢) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢٢) .

الرحمة فؤاده ، وغلبت عليه الشفقة علىٰ جميع خلق الله تعالىٰ ، هيِّنٌ لينُ القياد ، شديد الحياء ، كثير التواضع ، قليل الكلام والضحك ، تجلَّىٰ عليه الخوف من الله تعالىٰ ؛ فأكثر من إحياء الليل مناجياً ، وأكثر من الصدقة والدعاء راجياً .

وبالجملة : كانت طينته نورانية ، وسيرته محفوفة بعناية ربانية .

أمَّا سعة علمه :

فآثاره العلمية الواسعة تشهد له بذلك ، ولا سيما علم التوحيد والتصوف .

قال فيه العلامة الشفشاوَني : (كان من مشايخ المئة التاسعة ، وتوفي علىٰ رأسها ، فكان من جدَّد لهٰذه الأمة أمر دينها علىٰ رأس تلك المئة كما أخبر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم ، وكان من أكابر الأولياء ، وأعلام العلماء ، وتآليفه تدلُّ علىٰ تحقيقه وغزارة علمه)[1] .

وقال العلامة الحضيكي : (كان آية في العلم والصلاح والهدىٰ والزهد والورع ، له أوفر حظ في العلوم فروعها وأصولها ، إذا تحدَّث في علم ظنَّ السامع أنه لا يحسن غيره ، لا سيما في التوحيد ، وانفرد بعلم الباطن ، لا يقرأ شيئاً من علم الظاهر إلا خرج لعلوم الآخرة ،

---

(١) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢١) .

لا سيما في التفسير والحديث ، كأنه يشاهد الآخرة ؛ لكثرة مراقبته لله تعالىٰ)[1] .

وقد جعل رحمه الله تعالىٰ للعالم علامات يعرف بها ؛ حيث قال : (**العالم حقّاً** : من يستشكل الواضح ، ويوضح المشكل ؛ لسعة فهمه وعلمه وتحقيقه ، فهو الذي يُحضر مجلسه ، ويُستمع فوائده)[2] .

وقال العلامة ابن مريم في « البستان » : (أمَّا علومه الظاهرة فله فيها أوفر نصيب، وجمع من فروعها وأصولها السهم والتعصيب)[3].

وأمَّا زهده وورعه :

فحسبك بكلمته التي تنوقلت في ترجمته ؛ حيث قال : (**حقيقة الولي العارف** : من لو كشف له عن الجنة وحورها.. **ما التفت إليها ، ولا ركن لغيره تعالىٰ**)[4] ، فمن زهد بمثل هٰذا فهو عمَّا دونه أزهد .

وقد بعث إليه السلطان في أخذ شيء من غلات مدرسة الوليِّ

---

(١) انظر « طبقات الحضيكي » (ص ٢٣٥) .

(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٥) ، وقال مؤلفه العلامة التنبكتي بعد سوقه لهٰذا القول : (وبموته فُقد من يتصف بها ، وإن كان العلماء الحافظون موجودين ، لٰكن المراد العلم النافع المتصف صاحبه بالخشية ، فهو في علوم الباطن قطب رحاها ، وشمس ضحاها) .

(٣) البستان (ص٢٣٩) نقلاً عن الملالي .

(٤) انظر « طبقات الحضيكي » (ص٢٣٦) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٦٦) .

الصالح الحسن أبركان ، فامتنع ، فألحُّوا عليه ، **فكتب في الاعتذار كتابة مطوَّلة ، فقُبل منه**[1] .

كان لا يأنس بأحدٍ ولا يتسبَّب في معرفته ، وقد تبغَّض إليه الاجتماع بأهل الدنيا والنظر إليهم وقربهم ، وهو لمن بُسط لهم فيها ونالوا رتبها . . أشدُّ بغضاً ، قال تلميذه الملالي : (خرج يوماً معنا للصحراء ، فرأىٰ فرساناً بثياب فاخرة علىٰ بُعد ، فقال : من هـٰؤلاء ؟ قلنا : خواص السلطان ، **فتعوَّذ ورجع لطريق آخر** .

ولقيهم مرة أخرىٰ ، وما تمكن من الرجوع ، **فجعل وجهه للحائط وغطَّاه** حتىٰ جازوا ولم يروه)[2] .

ولما أراد ختم التفسير عزم علىٰ قراءة سورة (الإخلاص) يوماً و(المعوِّذتين) يوماً ، فسمع به الوزير وأراد حضور الختم ، فبلغه ذلك ، فقرأ السور الثلاثة يوماً واحداً ؛ **خيفة حضور الوزير عنده ورؤيته والاجتماع به**[3] .

وطلبه السلطان أن يطلع إليه ويقرأ التفسير بحضرته علىٰ عادة المفسرين ، فامتنع ، فألحُّوا عليه ، **فكتب إليه معتذراً بغلبة الحياء له ، ولا يقدرَ على التكلم هناك** ، فأيسوا منه .

وإذا سمع يوماً بوليمة أحد من أبناء الدنيا تخلَّف يومه عن

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٦) .

(٢) انظر « طبقات الحضيكي » (ص٢٣٦) .

(٣) انظر « طبقات الحضيكي » (ص٢٣٧) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٦٦) .

الحضور ؛ **خيفة أن يُدعىٰ ، فلا يظهرُ بالكلية حتىٰ تمرَّ أيام الوليمة ،** وربما تخلَّف قبله أياماً .

وحاشىٰ نفسَه عن قبول عطايا السلطان ومن لاذ به ، وربما تأتي داره وهو غائب ، **فإذا وجدها أنكر علىٰ أهل داره ، وتغيَّر كثيراً** ، وكان يقبل هدايا غيرهم ممَّن طابت أكسابهم ، ويدعو لهم .

وقد جاءه يوماً ابن الخليفة ومعه عبدٌ ، فأقبل يقبِّل يديه ورجليه ، وطلب منه قبوله هدية ، **فأبىٰ ، ثم تبسَّم مطيِّباً قلبه ودعا له** ، فطلب منه أن يأخذه ويتصدق به على الفقراء ، فأبىٰ ولم يرضَ لهم ذلك .

ولعله كان يُقصد بشفاعات وقضاء حوائج ، ويُطلب منه الكتابة إلى الأمراء ، فكان يكره ذلك ، وإن فعل فعن حياء ؛ فقد كلَّفه إنسانٌ يوماً بكَتْبِ ثلاثين براءة ، فكتبها وقال : **هـٰذه مصائب ابتُلينا بها** .

وكان يتمنَّىٰ ألا يرىٰ أحداً وألا يراه أحدٌ ، وكان يقول : **لا حاجة لي بأحد ولا بماله**[1] ، وقد قال فيه العلامة الحوضي[2] : (من الكامل)

كم جاءَتِ الدنيا تسوقُ رئاسةً ... يبغي إليك تقرُّباً أبناؤها

فأبيتَ عنها معرضاً مستحقراً ... لم يخدعَنْكَ جمالُها وبهاؤها

وأمَّا عبادته وتبتُّله وخوفه من الله تعالىٰ ، وحسنُ معاملته مع عباده :

---

(١) انظر « طبقات الحضيكي » (ص٢٣٦ـ ٢٣٧) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٦٦ـ ٥٦٧) ، وفيها كل هـٰذه الأخبار .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٦٢) .

فكان في هـٰذا إمام زمانه ، وقد أثَّرت فيه صحبة الصوفية وعلماء الحقائق ، فطاب خبره ومخبره ، وحَسُنت سيرته وسريرته .

كان رضي الله عنه طويل الحزن ، كثير الخوف ، ولشدة خوفه يسمع لصدره أنين وهو مستغرق في الذكر ، فلا يشعر بمن معه ، مع تواضع وحسن خلق ورقة قلب ، رحيماً متبسماً في وجه من لقيه ، مع إقبال وحسن كلام ، يتزاحم الأطفال علىٰ تقبيل أطرافه ، ليناً هيِّناً حتىٰ في مشيه ، ما ترىٰ أحسن خلقاً ، ولا أوسع صدراً ، ولا أكرم نفساً ، ولا أعطف قلباً ، ولا أحفظ عهداً . . منه ؛ يوقِّر الكبير ، ويقف مع الصغير ، ويتواضع للضعفاء ، مُعظِّماً جانب النبوة في غاية ، حتى ارتحل الناس إليه وتبرَّكوا به .

لا يعارضه أحد إلا أفحمه ، جمع له العلم والعمل والولاية إلى النهاية ، مع شفقته على الخلق وقضاء حوائجهم عند السلطان ، والصبر علىٰ إذايتهم ، وضع له من القبول والهيبة والإجلال في القلوب ما لم ينله غيره من علماء عصره وزُهَّاده .

وكان جلُّ وعظه للناس في الخوف من المولى الجليل ومراقبته ، وذكر أحوال الآخرة ، وهو إلىٰ هـٰذا يعظ كل أحدٍ بما يناسب حاله ، وقلَّ أن تراه إلا وهو يحرِّك شفتيه بذكر الله تعالىٰ(١) .

ومن صور شفقته وخوفه من مولاه سبحانه : أنه مرَّ به ذئب يطارده

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٦ـ ٥٦٧) .

صيَّادٌ وكلابُهُ فحبسوه ثم ذبح ، فلمَّا وصل إليه ورآه ملقىً على الأرض . . بكىٰ وقال : لا إلـٰه إلا الله ، أين الروح التي يجري بها ؟ ![1] .

وكان يقول : (ينبغي للإنسان أن يمشي برفق وينظر أمامه ؛ **لئلا يقتل دابة في الأرض**) .

وإذا رأىٰ من يضرب دابة ضرباً عنيفاً . . تغيَّرَ ، وقال لضاربها : ارفق يا مبارك !

وكان ينهىٰ مؤدِّبي الكُتَّاب عن ضرب الصبيان ، ويقول : (لله تعالىٰ مئة رحمة ، لا مطمع فيها إلا لمن اتَّسم برحمة جميع الخلق وأشفق عليهم)[2] .

وزاره في مرض موته بعض العلماء وكان قد أساء إليه ، فطلب منه السماح ، فغفر له ودعا له بالخير ، ولمَّا مات الإمام بكىٰ عليه هـٰذا العالم وتألَّم جدّاً وقال : فقدت الدنيا بفقده .

وكان يتصدَّق ويأمر أهله بالصدقة ، لا سيما أيام الشدة والجوع ، ويقول : (من أحب الجنة فليكثر الصدقة خصوصاً في الغلاء)[3] .

وكان يؤثر الخلوات ، ويزور المواضع الخربة للاعتبار ، ويقول : أين سكَّانُها ؟ وكيف يتنعَّمون ؟

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٧) ، و« طبقات الحضيكي » (ص٢٣٧) .
(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٨) ، و« طبقات الحضيكي » (ص٢٣٧) .
(٣) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٨) ، و« طبقات الحضيكي » (ص٢٣٨) .

وكان يقول : (كم من ضاحك مع الناس وقلبه يبكي خوفَ ربه ، فهـٰذا شأن العارفين)[1] .

وحالُهُ مع الدنيا حال المسجون ، فقلَّ نومه وطال صومه ، فكان ينام أول الليل ويحيي سائره ، مع التزام الصوم عاماً إن هو رجع إلى النوم متى استيقظ ، وهـٰذا ما قد أثَّر في وجهه .

وصدق فيه ما قيل : (باطنه حقائق التوحيد ، وظاهره زهد وتجريد ، وكلامه هداية لكل مريد)[2] .

وهو مع هـٰذا كله شديد الحياء ، حتىٰ إنه كان يكتب الشفاعات للسلاطين حياءً ممن يسأله ذلك ، فلامه علىٰ ذلك أخوه لأمه الشيخ علي التالوتي يوماً ، فقال له الإمام : والله يا أخي ؛ يمنعني منه غلبة الحياء ، ولا أقدر أن أقول : لا أكتب ، إذا كان الحياء يدخل صاحبه النار فأنا أدخلها[3] .

أحواله في يومه ، وأثرة من أخلاقه

كان رحمه الله تعالىٰ يصوم يوماً بيوم صومَ سيدنا داود علىٰ نبينا وعليه الصلاة والسلام ، ويفطر علىٰ يسير الطعام ، ولا يبحث يوم فطره عمَّا يأكل ، وربما بقي ثلاثة أيام أو أزيد لا يأكل ولا يشرب ، إن

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٩) ، و« طبقات الحضيكي » (ص٢٣٨) .
(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٥) .
(٣) انظر « البستان » (ص٢٤١) .

أُتِيَ بطعام أكل ، وإلا بقي كذلك ، وربما سألوه بعد مضي جلِّ النهار : هل مفطر هو ؟ فيقول : لا مفطر ولا صائم ، فيقال له : لِمَ لا تعلمنا بفطرك ؟! فيبتسم .

وربما مازح بعض أصحابه ، فلا تجد أحسن منه حينئذ ، ولا يرفع صوته ، بل يعتدل فيه ، ويصافح الناس ولا يمنع من قبَّلَ يده ، ولا يلبس لباساً مخصوصاً يعرف به ، بل ثوبه ما اعتاده الناس .

كان يكره الكلام بعد الصبح والعصر ، ويتراخىٰ في صلاته بتكبيرة الإحرام بعد الإقامة ، ولا يكبر إلا بعد حين ، وكان بعد صلاة الصبح في مسجده يقرأ أوراده ، ثم يباشر بإقراء العلم إلىٰ وقت الفطور المعتاد ، ثم يقف ساعة مع الناس علىٰ باب داره ، ثم يدخل ويصلي الضحىٰ قدر قراءة عشرة أحزاب ، ثم يشتغل بالمطالعة نهاراً .

وكان بعد الزوال يخرج لخلواته إلى الغروب ، وأحياناً يصلي الظهر مع الناس ثم يجلس يصلي ويتنفل ويقرأ إلى العصر ، ثم يشتغل بورده إلى الغروب ، فإذا صلى المغرب صلىٰ ستَّ ركعات ، وبقي في مسجده حتىٰ يصلي العشاء ، ويقرأ ما تيسر .

ثم يرجع إلىٰ داره وينام ساعة ، ثم يشتغل بالنظر أو النسخ ساعة ، ثم يصلي إلىٰ طلوع الفجر(١) .

فيا لها من أحوال شريفة ، نال صاحبها المقامات المنيفة ! فأكرمْ به

---

(١) انظر « البستان » (ص٢٤٤) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٧٠) .

من عالم عامل ، ومنارة هدي تتلمَّحها أعين القُصَّاد ، وسالكي سبل الرشاد !

طرفٌ من كراماته

مثلُ الإمام السنوسي لا يعظم شأنه بحكاية كرامة له ؛ إذ حسبُنا ما أكرمه الله به حين بوَّأه هـٰذه المنزلة العلمية الرفيعة ، وأقامه عَلَمَ هدىً لإرشاد الخلق ، واستنقذ بما أجراه الله علىٰ يراعه كثيراً من التائهين المتحيِّرين ، ولـٰكن حكايةُ ذلك من باب زيادة العناية والتعظيم .

ومن اللطيف أن ترىٰ له **بعض الكرامات ممزوجةً بعلم الكلام !** وهـٰذا دالٌّ علىٰ صدق حال الإمام مع هـٰذا العلم المقرِّب من الله تعالىٰ ؛ فقد حكى العلامة الشفشاوَني عن بعض الأولياء أنه رأىٰ والد الشيخ السنوسي بعد موته في المنام ، فقال له : ما فعل الله بك ؟ فقال : غفر لي ، فقال : بمَ ؟ قال : بتفكُّر ولدي في الجبل ساعةَ دفني !

فلمَّا سُئلَ الإمام السنوسي عن ذلك قال : نعم ؛ كنت أتفكَّر في الجبل الذي كان أمامي ؛ وهو المطلُّ علىٰ تِلِمْسان ، وكم فيه من جواهر ، وكيف ركَّبه الحكيم بقدرته وحكمته .

ومن كراماته : أنَّ رجلاً اشترىٰ لحماً من السوق ، فسمع الإقامة في المسجد ، فدخل واللحم معه يحمله ، فخاف من طرحه فوات ركعة ،

وكبَّر علىٰ هـٰذه الحال ، فلمَّا سلَّم وعاد إلىٰ أهله طبخ أهله اللحم إلىٰ صلاة العشاء فلم ينضج ، فأرادوا طرحه فإذا هو علىٰ حاله بدمه ، فقالوا : لعله لحم شارف ، فباتوا يوقدون عليه إلى الصبح ، فلم يتغيَّر عن حاله !

فتذكر الرجل ، فذهب إلى الإمام فأعلمه بذلك ، فقال له : يا بنيَّ ؛ أرجو الله تعالىٰ أنَّ كل من صلَّىٰ ورائي لا تعدو عليه النار ، ولعل هـٰذا اللحم كان معك حين صليت معي ، ولـٰكن اكتم ذلك[١] .

ومن ذلك : أنه كان يقول ثقةً بمولاه : (من كانت له إلى الله حاجة فليتوسل بنا وليقدمنا) ، فرُوي أنَّ امرأة ضاع منها مفتاح بيتها ، فحاولت بكل حيلة فتحه فلم تفلح ، فتوسلت بالشيخ وبجاهه عند ربه ، ففُتح الباب وانحلَّ القفل[٢] .

ومن ذلك : تأليفه للشرح الكبير لـ « الحوفية » ، الذي سماه : « المقرب المستوفي » ، ألَّفه وهو ابن تسع عشرة سنة ، فلما وقف عليه الشيخ القطب الحسن أبركان . . تعجب منه ، وأمر بإخفائه حتىٰ يكمل مُؤلِّفه أربعين سنة ؛ لئلا يصاب بالعين ، ويقول له : لا نظير له فيما أعلم ، ودعا لمؤلفه[٣] .

---

(١) نقلها صاحب « البستان » (ص٢٤٤) عن الشيخ الملالي تلميذ الإمام السنوسي .

(٢) انظر « البستان » (ص٢٤٥) .

(٣) انظر « البستان » (ص٢٤٥) ، و« نيل الابتهاج » (ص٥٧١) .

ومن ذلك : أنه رُئي يوماً كثير الانقباض متغير اللون ، فسُئل عن ذلك ، فأجاب بعد إلحاح وشرط كتم الأمر ، فقال : أطلعني الله تعالىٰ علىٰ رؤية جهنم وما فيها ، نعوذ بالله منها ، فمن حينئذٍ صرت أتغير وأحزن إلى الآن ، فهـٰذا سبب تغيري[١] .

ومذهبُ الإمام السنوسي في الكرامة ووقوعها مذهبُ عامة المحققين من أهل السنة والجماعة ، وقد نثر الحديث عنها مختصراً تارة ومطولاً أخرىٰ في « سنوسياته » المباركة ، وله عبارة ذهبية نقدية لم تحجِّم قدرة الله تعالىٰ ولم تقصر من شأن الكرامة في « شرح الوسطىٰ » إذ قال فيها :

(فكرامات الأولياء باعتبار ظهورها تكاد تلحق بمعجزات الأنبياء ، وإنكارها ليس بعجيب من أهل البدع والأهواء ؛ إذ لم يشاهدوا ذلك من أنفسهم قطُّ) إلىٰ أن قال : (وإنما العجب من بعض فقهاء أهل السنة ؛ حيث قال فيما روي عن إبراهيم بن أدهم أنهم رأوه بالبصرة يوم التروية وفي ذلك اليوم بمكة : إنَّ من اعتقد جواز ذلك يكفر !!)[٢] .

ولك أن تتأمَّل كلمته المتواضعة المنكسرة حينما حكىٰ شروط الولي التي ذكرها الإمام ابن دهاق ؛ إذ قال : (ونحن بالنسبة إلىٰ هـٰذا المقام مقامِ أولياء الله تعالىٰ وخاصة حضرته . . علىٰ ساحل التمني ، نغترف من بحر التوحيد والعرفان الذي خاضوا لُججه ، وغابوا فيه

---

(١) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٩) .
(٢) انظر « شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص ٥٢١) .

بقدر الإمكان ، ونعترف لهم بأن ما هم فيه من درجة العِيان أو ما يقرب منها . . فوق ما الكثير عليه من درجة البرهان)[1] .

اللوحة الأخيرة من حياته

لندعِ الشيخ محمد بن عمر الملالي تلميذ الإمام السنوسي يرسم لنا هٰذه اللوحة وهو يحدثنا عن ساعات اللقاء والرحيل عن هٰذه الفانية إلى الدار الباقية ، قال رحمه الله تعالىٰ :

(كان رضي الله عنه في أواخر عمره كثير الانقباض عن الخلق ، لا يكاد ينبسط مع أحد كما كانت عادته قبل ذلك ، ويشق عليه الخروج إلى المسجد للإقراء والصلاة ، ولا يخرج إليه في بعض الأيام إلا حياءً من الناس الذين ينتظرونه في المسجد للصلاة .

ولمَّا أحسَّ رضي الله تعالىٰ عنه بألم مرضه الذي توفي منهُ . . انقطع عن المسجد ، فسمع الناس بمرضه ، فصاروا يأتون إلى المسجد فلا يجدونه ، فتتغير قلوبهم من فقدان الشيخ وعدم رؤيته لهم ، فأُخبر الشيخ بذلك ، فصار يتكلَّف الخروج إلى المسجد للصلاة لأجل الناس ، فإذا رأوه فرحوا وسُرُّوا بخروجه ورؤيته .

فخرج يوماً وأتىٰ لباب المسجد ، وأراد الصعود إليه ، فلم يقدر ، فقال : كيف أطلع إلى المسجد يا ربِّ ؛ أو كما قال ، فهمَّ بالرجوع إلىٰ داره فبدا له خوفاً من أن يدخل على الناس حزناً برجوعه ، فتكلَّف

(١) انظر « شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص ٥١٦) .

الصعود إلى المسجد ، وصلَّىٰ بالناس صلاة عصر يوم الجمعة ، ولم يكمل الصلاة إلا بشق النفس ، وهـٰذه آخر صلاة صلاها .

فرجع إلىٰ داره ، فبقي إلىٰ صبيحة يوم السبت من الغد ، فقرَّبت إليه زوجته طعاماً ، فقال لها : لا أقدر علىٰ شيء[1] ، فقالت له : وأيُّ شيء بك ؟ فقال لها : أنا تخلفت ، ثم غاب عن حسِّهِ ، فبقي علىٰ تلك الحالة النهار كله .

ثم كلَّمته زوجته وقالت له : ما الذي غيَّبك عن حِسِّكَ ؟ أو قريباً من هـٰذا ، فقال لها : إنَّ الملائكة قد صعدت بي إلى السماء الدنيا ، فسمعت قائلاً يقول لي : اترك ما أنت عليه فقد قَرُبَ أجلُكَ ، ثم قال : لا أستطيع أن أفسِّرَ لك بقية ما رأيت ، أو كما قال .

فقالت له زوجته : وما الذي أُمرت بتركه ؟ قال لها : قد تركت حبس ذلك المحبس لا آخذ منه شيئاً أبداً .

ثم إنه لازم الفراش من حينئذٍ إلىٰ أن توفي ، ومدة مرضه عشرة أيام ، وفي كل ساعة يتقوَّىٰ مرضه وتضاعف ألمه وتضعف قوته وحركته ، ويثقل لسانه ، وهو مع ذلك ثابت العقل [لم] يتأوَّه ولا أنَّ بالكلية ، ثم تجده مع ذلك يكلِّم من كلَّمه ، ويسلِّم علىٰ من سلَّم عليه أو يشير له .

---

(١) وقد ذكر الملالي في « المواهب القدسية » (ق ١٣) أنه بلغ به الجهد حتىٰ عجز عن التيمم وأركان الصلاة ، فقال : (رحم الله تعالىٰ أبا حنيفة حيث قال بسقوطها) يعني : الصلاة .

فلمَّا قَرُب أجلُهُ بثلاثة أيام دخلته سكرات الموت ، فرجع يتأوَّه بالقهر ويميل يميناً وشمالاً ، فنظرت إليه وقد احمرَّت وجنتاه وأرخيت عيناه وشفتاه[1] ، واشتدَّ نَفَسُهُ ، وتقوَّىٰ صعوده وهبوطه ، فلم أملك صبراً على البكاء بما عاينت من شدة مقاساته وعظيم صبره علىٰ ذلك ، ففارقته وظننتُ أنه لا يبقىٰ تلك الليلة ، وكانت ليلة السبت ، فبقي في النزع تلك الليلة والأحد إلىٰ بعد العصر ، فكان ابن أخيه حينئذ يلقنه الشهادة مرة بعد مرة ، فالتفت الشيخ له وقال بكلام ضعيف جدّاً : **وهل ثَمَّ غيرها ؟!** يعني : أنه رضي الله تعالىٰ عنه ليس بغافل عنها بقلبه في هـٰذا الوقت ، وإن كنت لم أُنطق بها اللسانَ .

فحينئذٍ استبشروا بذلك ، **وعرف الحاضرون أنه ثابت العقل** ، ليس بغافل عن الله سبحانه .

وكانت بِنْتُهُ رضي الله عنها تقول له حينئذٍ : تمشي وتتركني ؟!

فقال لها : **الجنة تجمعنا عن قريب إن شاء الله تعالىٰ** .

وكانت في يده رضي الله تعالىٰ عنه سبحة ، فلمَّا اشتدَّ مرضه سقطت السبحة من يده ، فبقي كذلك ما شاء الله ، ثم التفت إلى السبحة فلم يجدها في يده ، فقال : **مشت العبادة يا محمد** ؛ يعني : نفسه .

وكان رضي الله عنه يقول عند موته : **نسأله سبحانه أن يجعلنا**

---

(١) وانظر هنا « المواهب القدسية » (ق ٩٣) .

وأحبتنا عند الموت ناطقين بكلمتي الشهادة عالمين بها .

وتوفي رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه يوم الأحد بعد العصر ، الثامن عشر من جُمادى الآخرة ، من عام **خمسة وتسعين بعد ثمان مئة** .

وأخبرتني والدتي رحمها الله تعالىٰ عن بنت الشيخ رضي الله عنها أنها شمَّت رائحة المسك في البيت بنَفَسِ موت أبيها ، وشمَّته أيضاً في جسده ، والله تعالىٰ أعلم .

نسأله سبحانه أن يُقدِّس روحه ، وأن يسكنه في أعالي الفردوس فسيحَهُ ، وأن يجعله ممَّن يتنعم في كل لحظة برؤية ذاته العلية العديمة النظير والمثال ، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة ، وأن يجمعنا معه بفضله وكرمه في أعلى المنازل الفاخرة ، بجاه سيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلىٰ آله عدد خلقه ، ورضا نفسه ، وزنة عرشه ، ومداد كلماته)[1] .

قال العلامة أبو جعفر البلوي : (ودفن بين ظهري يوم الاثنين بعده حذاءَ قبر أخيه الصالح العلامة أبي الحسن التانلوتي[2] قدس الله تعالىٰ روحه بعين وانزوته خارج باب الجياد ، **حضرنا جنازته** ، وكانت في غاية الحفول ؛ غصَّت الشوارع فيها بالناس ، وحضرها السلطان فمن دونه ، وأتبع ثناءً يليق مثله ، وتأسَّف الناس لفقده وبحقٍّ ، وكانت

(١) انظر « المواهب القدسية في المناقب السنوسية » للشيخ محمد بن عمر الملالي (ق ١٥٨) .

(٢) مرَّ غير مرة أنه التالوتي .

سنُّهُ يومئذٍ ستاً وخمسين سنة ، نفعنا الله تعالىٰ به ، وجمعنا به في مستقر رحمته ، إنه ولي ذلك والقادر عليه)[١] .

وممَّا رثاه الفقيه الأجلُّ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمٰن الحوضي بعد وفاته[٢] : (من الكامل)

ما للمنازلِ أظلمَتْ أرجاؤُها — والأرضِ رجَّتْ حينَ خابَ رجاؤُها

هٰذا الذي ورثَ النبيَّ فأصبحَتْ — عللُ الضلالِ به استفيدَ دواؤُها

هٰذا الذي تبعَ النبيَّ وصحبَهُ — فانجابَ عن سُبُلِ الهدىٰ ظلماؤُها

يا أيُّها النفسُ المقدسةُ التي — لبقائِها المحمودِ كانَ فَناؤُها

يا أوحدَ العلماءِ يا عَلَماً بهِ — كلُّ العلومِ بدَتْ لنا أنحاؤُها

يا درَّةَ الزهَّادِ يا غوثاً بهِ — يُرجىٰ لأمراضِ القلوبِ شفاؤُها

أخلاقُكَ التسليمُ يصحبُها الرضا — باللهِ منشورٌ عليكَ لواؤُها

بلَّتْ ترابه سحبُ الرضوان ، وجعل الله مستقرَّه فراديس الجنان .

* * *

---

(١) انظر « ثبت أبي جعفر البلوي » (ص٤٣٧ـ٤٣٨) .

(٢) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٦١) .

كلمة

في السلسلة العقدية للإمام السنوسي

قال العلامة المؤرخ الشفشاوَني في الإمام السنوسي : (**وعقائدُهُ الخمسُ وشروحاتُها مِنْ أفضلِ ما أُلِّفَ في الإسلامِ ؛ وهي : « المقدمةُ » ، و« الصغرىٰ » ، و« صغرى الصغرىٰ » ، و« الوسطىٰ » ، و« الكبرىٰ »**)[1] ، وهي كلمة ذهبية في تقويم « السنوسيات » .

واكتفى المؤرخ ابن القاضي المكناسي في التعريف بالإمام السنوسي بقوله : (**صاحبُ العقائد التي لم يأتِ أحدٌ بمثلها من المتأخِّرين**)[2] .

وسلسلةُ « **السنوسيات** » بشروحها ممَّا تشبَّث بذاكرة التاريخ فما كانت لتُنسىٰ ، ورغم زحمة التآليف العقدية وتنوُّعها حجماً ومنهجاً ، ودخولِها مكتبةَ علم الكلام بكل ثقة ورصانة . . كان لـ « السنوسيات » أعظم الأثر في الغرب الإسلامي ثم شرقه ؛ **إذ دخلت بقدم راسخة سلسلةَ التعليم المنهجي لعلم الكلام** ؛ بما تميَّزت عن غيرها من كتب

---

(١) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢١) .

(٢) انظر « درة الحجال » (٢/ ١٤١) .

الاعتقاد بالابتداء بمعتصر المختصر الذي تجده في وجيز متونها ، إلى المختصر الذي تراه في كبير المتون ووجيز الشروح ، إلى الوسيط ، ثم إلىٰ سعة البسيط .

هٰذا الترتيب البديع الذي انتهجه إمامنا السنوسي لم يكن بِدْعاً ؛ **فقد سُبق إليه من قِبَلِ أعلام علم الكلام** ، فلحجة الإسلام الغزالي مثله ؛ في « قواعد العقائد » و« الرسالة القدسية » و« الاقتصاد في الاعتقاد » ، وللعلامة المحقق سعد الدين التفتازاني شِبْهُهُ ؛ في « تهذيب المنطق والكلام » و« المقاصد » و« شرح المقاصد » ، وكلاهما من أقصى المشرق الإسلامي ، ولٰكن البديع في سلسلة الإمام السنوسي هو استحياؤه وكشفه الإلهامي عن تربُّع هٰذه السلسلة المباركة مناحيَ النظر والتدريس في علم العقائد في المستقبل القريب ، بل إنَّ تآليفه هٰذه عانقتها أنظار العلماء وأقلامهم في حياته قبل موته ، كلُّ هٰذا كان مدعاة له أن يتفرَّس وجوه طلبة المستقبل ، مُلِمّاً بضعف الضعيف وبلادة ذهنه ، وشرود النَّصَف النصيف في عقله ، وكدورة وهم الذكي علىٰ حدَّته ونباهته ، واكتفاء الموفَّق بلمحته وإشارته .

كل هٰذا هو بعضُ ما أدركه الإمام السنوسي لتنفذ همَّتُهُ **في إنشاء مدرسة كلامية لها منهاجها وأسلوبها** ، تبدأ حدودها بصبيان الكُتَّاب ، وعامَّة أهل الصنائع والحِرَف الذين لا شغل لهم بالعلم ، بل بالنسوة اللاتي همُّهنَّ بيوتهنَّ وقضاء حوائجهنَّ ، لتصل إلى العالم المحقق

المدقِّق الحريص على نفائس العلم وحُلله ، والباحث الغوَّاص في لُججه لاستخراج دُرره ؛ فمن « **صغرىٰ صغرى الصغرىٰ** » إلىٰ « **شرح العقيدة الكبرىٰ** » ، ومن تقليدٍ أعمىٰ إلىٰ تحقيقٍ أسمىٰ ، فسبحان الفتاح علىٰ ما فتح ! وله الحمد تعالىٰ علىٰ ما أعطىٰ ومنح .

ومكنةُ الإمام في علم الكلام صارت مضرب مثل ، حتىٰ قال الشيخ أبو عمران موسى بن عقدة الأغضاوي إذا ذُكر علمُ الكلام : (**ما رأيتُ مَنْ غربلَ هـٰذا العلمَ مثل هـٰذا الرجل**) يعني : السنوسي[1] .

وقبل رحيل إمامنا السنوسي عن هـٰذه الدنيا الفانية . . قرَّت عينه حينما رأىٰ مؤلفاته ـ وعلىٰ رأسها « سنوسياته » ـ **قد أقبل عليها طلبة العلم** ، بل إنَّ بعض شيوخه نظر فيها واستخرج ما سُمِّي بكتاب « حقائق السنوسي » .

أمَّا الناظر في كتب فهارس المخطوطات فسيرى الأثر الكبير الذي أحدثته « السنوسيات » ؛ إذ أعملت العلماءُ أقلامَها في شرح متونها ، والتحشية علىٰ شروحها ، ولا سيما « الصغرىٰ » و« شرحها » ؛ فقد كانت لهـٰذه العقيدة تحديداً عنايةٌ فائقة ندر أن ترىٰ مثلها لكتاب في رحاب المكتبة الإسلامية .

والبديع في منهج السنوسي في « سنوسياته » المباركة هو التأليف المتراكب الذي لا بد فيه من جديد مفيد ؛ فالمتون علىٰ تفاوت حجمها

---

(١) نقله العلامة الشفشاوَني في « دوحة الناشر » (ص ١٢١ـ ١٢٢) .

ترىٰ فيها تكراراً في معالمها العامة ، **ولٰكن مع جديد في أسلوب العرض ، وتنويع في الدليل والمثال ، وزيادة تنفرد بها كل « سنوسية » لا توجد في غيرها** ، وكم ترىٰ للعلماء نقولاً وتحريرات عن إمامنا السنوسي يختمونها بقولهم : كما في « شرح العقيدة الكبرىٰ » ، أو « شرح العقيدة الوسطىٰ » ، أو « شرح العقيدة الصغرىٰ » ، ولا يمكنهم الاكتفاء بـ « شرح العقيدة الكبرىٰ » مثلاً عن غيرها .

وكل ناظر يعلم تنوع الخطاب الذي روعي فيه تنوع المخاطَب ؛ فقد كان للسنوسي نية حسنة في استنقاذ المقلِّدين من جميع الشرائح ؛ فتراه يخاطب العامي والمختصَّ ، والصغير والكبير ، والأمة والصبي ، **بلغة حريصة على التفهيم والبيان** ، **دون اشتغال بتنميق عبارة** ، ومع هٰذا كله جاءت « سنوسياته » حلوة الكلمات ، رائقة العبارات .

ثم من الملامح البديعة في هٰذه السلسلة الموفقة : المزج الهادف والمتعمد لبعض الإشارات المعرفية علىٰ طريقة السادة الصوفية ، ولبعض الأدعية الرقيقة التي يختم بها فصوله علىٰ سبيل الإيناس والتذكير ، وشحذ الهمم واستلهام التوفيق ، ولبعض الأشعار والحكم والأقوال التي ترطب جفاف النص وتطرِّي من خشونته ، وكم لهٰذا الملمح من أثر طيب ، وطمأنينة تسري في النفوس ، فلله درُّه من عالم نحرير موفَّق !

وقد لوَّح الإمام السنوسي بوفاء هٰذه الطريقة في عرض الاعتقاد بالمقصود ، وبركتها وسلامتها من كدر الخوض فيما لا يعني ؛ فقد

قال في طالعة كتابه « **المنهج السديد** » المعروف بـ « شرح الجزائرية » وهو يتحدث عن « منظومة الإمام أبي العباس الجزائري » : (إذ هو منظوم مشتمل علىٰ طريقي هداية الخواص والعوام ؛ لأنه قد ضم فيه إلىٰ حلاوة النظم المستميلة للطباع تقريرَ الأدلة البرهانية للعقائد على التمام ، **ثم وشَّحها بخطابات تصوفية تهزُّ النفوس النائمة لتعظيم جناب الحق** ويدخل بها الضعيف مع القوي في سلك الانتظام ، **وتلك سنَّة الله تعالىٰ في تقرير الأدلة في كتابه العزيز ، ثم سنَّة مصطفاه الرسول** ، وما أبركها من طريقة ، وأنصحها من دلالة ! لتضمنها الهداية العامة ، وإنالة البغية لكل موفق يروم إلى الحق الوصول)[1] .

نعم ؛ قد اشتعلت نار الغيرة والحسد في قلوب بعض علماء عصره حينما رأوا عقائد السنوسي يُكتب لها التوفيق والمسيرة التعليمية ، ولم تلبث أن خبت ؛ رحمةً بالإمام وبهم من قبل ، قال العلامة المؤرخ الحضيكي في « طبقاته » : (ولما ألَّف بعض عقائده أنكره كثير من علماء وقته ، وتكلموا بما لا يليق ، فكثر تغيُّره بذلك ، ثم رأىٰ في منامه عمر بن الخطاب رضي الله عنه واقفاً علىٰ رأسه يتهدده على الخوف من الناس ، فأصبح وقد زال حزنه ، وقوي على المنكرين ، **فخرسوا من حينئذٍ ، ثم أقرُّوا بفضله**)[2] .

ولعلَّ الرغبةَ الجامحة التي حملت إمامَنا السنوسيَّ إلىٰ منصَّةِ

(١) المنهج السديد (ص ٢٢) .

(٢) طبقات الحضيكي (ص٢٣٧) .

الإمامة في علم الكلام والتوحيد . . **هي حسنُ ظنِّهِ بهـٰذا العلم ، وصفاء نيَّته في تعلُّمه وتعليمه** ؛ تعرف هـٰذا من قوله رحمه الله تعالىٰ : (ليس علم من علوم الظاهر يورث معرفته تعالىٰ ومراقبته غير التوحيد ، وبه يفتح فهم كل العلوم ، وبقدر معرفته يزيد خوفه منه تعالىٰ)[1] .

فحالفه التوفيق والتأييد ، فرقيَ دَرَجَ هـٰذا العلم حتىٰ رَأَسَ فيه ، وصارت تآليفه في علم التوحيد يُشار إليها بالبنان ، ووُسمت بـالفضـل ، حتـىٰ قيـل فيهـا : (وعقـائـده كـافيـة فيـه ، خصـوصـاً « الصغرىٰ » ، لا يعادلها شيء من العقائد كما أشار إليه)[2] .

وكان الشيخ أبو محمد عبد الله الورياجلي قد نذر علىٰ نفسه ألا تفارقه « عقيدة السنوسي الصغرىٰ » ، وقد جعلها في جيبه علىٰ جلالة قدره وعظيم إنصافه[3] .

ومن جملة المبشِّرات التي رئيت : ما حكاه تلميذُ الإمام السنوسيِّ الشيخُ الملالي في « المواهب القدسية » حيث قال : (حدثني بعضهم أنه مات قريبه ، وكان صالحاً ، فرآه في النوم ، فسأله عن حاله ، فقال : دخلت الجنة ، فرأيت إبراهيم الخليل عليه السلام يُقرئ صبياناً « عقيدة السنوسي » ، يدرسونها في الألواح يجهرون بقراءتها)[4] .

---

(١) طبقات الحضيكي (ص٢٣٥) .
(٢) انظر « نيل الابتهاج » (ص٥٦٤) نقلاً عن تلميذه الملالي .
(٣) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢٢) .
(٤) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٣) ، ونقله العلامة التنبكتي في « نيل الابتهاج » (ص٥٧١) .

وقد بلغ شأن « السنوسيات » عموماً و« شرح الصغرىٰ » خصوصاً شأواً جعل بعض محققي العلماء يتضجَّر من ذلك ، لا من باب الاعتراض علىٰ ما حوته من علم جمٍّ ، بل أن يُخطِّأ ما سواها لمجرَّد مخالفتها ، حتىٰ قال العلامة الشيخ حسن العطار في « حاشيته علىٰ شرح المحلي لجمع الجوامع » : (ليت هـٰذا القائل عاش حتى الآن ؛ ليرىٰ ما يقوله المدرسون في دروسهم ، بل ما ينقله المؤلفون في عصرنا ممن يتعلَّق بعلم الكلام ؛ فإنهم اتخذوا « الصغرىٰ » وما كتب عليها من الحواشي والشروح عمدة وإماماً ، ولم تطمح نفوسهم بما قرره محققو هـٰذا الفن في كتبهم ، حتىٰ إنه لو أُتي لواحد منهم بنقل ساطع أو برهان قاطع . . لم يعدل عمَّا استقرَّ في ذهنه ممَّا يخالف الصواب ، وقال : لا أعدل عمَّا رأيته في ذلك الكتاب)[١] .

وهـٰذه الكلمة من شيخ الأزهر العلامة العطار يقدر قدرَها العالمُ والموفق ، فحاشا أن يفهم منه الطعن في « السنوسيات » ، **بل هو تنبيهٌ علىٰ ألا تجعل** ـ لا سيما « الصغرىٰ » و« شروحها » ـ كلَّ شيء في هـٰذا العلم المترامي الأطراف ؛ فقد ترىٰ تحقيقاً في مسألة أو أكثر لا تجده أو تجد خلافه فيها .

ولو أنَّ العلامة العطار عاش حتى الآن ، ورأىٰ حال طلبة علم العقائد والكلام ، **وما هم عليه من اهتمام بالوجبات العلمية السريعة** ،

---

(١) حاشية العطار علىٰ شرح جمع الجوامع (٢/ ٤٥٥) .

والاختصارات المحدثة المخِلَّة وغير المحقَّقة ، **والتأليفات الهشَّة التي داهنَ فيها مؤلفوها أهل البدع وجانبوا المداراة** ، وأخرىٰ تعصَّب فيها أصحابُها فضيَّقوا واسعاً ، **وجعلوا الجنةَ وَقْفاً علىٰ أهل السنَّة دون غيرهم** ، ورأىٰ إلىٰ ذلك أحوال مدرِّسي هـٰذا العلم العظيم ، **والذين عامتهم تُلقلقُ ألسنتُهم بمصطلحات هـٰذا العلم دون دراية** ، وبعضُهم قد أضمر الخصومةَ له وهو يدرسه محتسباً بزعمه ليصحِّح الأخطاء ويردَّ البدع التي انتشرت فيه ! ولا يعلم أنه قد ضلَّ بفعله وأضلَّ[1] . . لرجا المولىٰ تعالىٰ أن تعود تلك العصبيَّة لهـٰذه المدرسة العريقة ، وأن يؤول الأمر إلىٰ ما كان عليه ، والشكوىٰ إلى المولى العظيم .

* * *

(١) وإليك هـٰذه الذكرىٰ في صفات المتعلِّم بل والمتصدِّر لتدريس علم التوحيد والعقائد ، وهي صفاتٌ ذكرها حجة الإسلام إمامنا الغزالي في كتابه (قواعد العقائد) من كتب « إحياء علوم الدين » (١/ ٣٦٠) حيث قال : (**العالمُ به ينبغي أن يخصِّصَ بتعليم هـٰذا العلم مَنْ فيه ثلاث خصال** :

إحداها : التجرد للعلم والحرص عليه ؛ فإنَّ المحترف يمنعه الشغل عن الاستتمام وإزالة الشكوك إذا عرضت .

والثانية : الذكاء والفطنة والفصاحة ؛ فإنَّ البليد لا ينتفع بفهمه ، والفدم لا ينتفع بحجاجه ، فيخاف عليه من ضرر الكلام ، ولا يرجىٰ فيه نفعه .

والثالثة : أن يكون في طبعه الصلاح والديانة والتقوىٰ ، ولا تكون الشهوات غالبة عليه ؛ فإنَّ الفاسق بأدنىٰ شبهة ينخلع عن الدين ؛ فإن ذلك يحلُّ عنه الحجر ويرفع السدَّ بينه وبين الملاذِّ) ، وهـٰذه الثالثة يدخل فيها الفاسق بالاعتقاد كما لا يخفىٰ .

كلمة عن كتاب
« شرح المقدمات السنوسية »

قال الشيخ العلامة الملالي المؤرِّخُ الأكبر لسيرة الإمام السنوسي وهو يتحدَّث عن تآليفه : (ومنها « **المقدمة** » التي وضعها مبينة لـ « عقيدته الصغرىٰ » ، وهي قريبةٌ منها في الجرم)[1] .

وهـٰذه « المقدمة » ، أو « المقدمات »[2] علىٰ ما هو الأشهر الغالب في المخطوطات . . هي متنُ هـٰذا الشرح الذي بين أيدينا ، والتي هي علىٰ ما ذكر الشيخ الملالي مفتاحُ تعريفٍ لأهمِّ الاصطلاحات الدائرة في كُتب الكلام عموماً ، وكتاب « العقيدة الصغرىٰ » خصوصاً .

غير أنَّ هـٰذا الشرحَ لا تقفُ حدودُ فائدته عند بيان تلك الاصطلاحات فقط ، بل تُعدُّ قراءته خيرَ معينٍ لطلاب الأصول وعلم الكلام ، **خصوصاً في مرحلة التمهيد** ، تلك المرحلة التي يتشكَّىٰ فيها

---

(١) انظر « المواهب القدسية » (ق ١٠٤) ، ومتنُ « العقيدة الصغرىٰ » هو المعروفُ أيضاً من قبل مؤلفه بـ « أمِّ البراهين » ، وهو أشهرُ عقيدة كُتب لها الذيوع للإمام السنوسي .

(٢) واشتهر علىٰ ألسنة العلماء وطلبة العلم بـ « المقدمات السنوسية » .

الطالبُ ويتململ من جديد مفرداتٍ يغلب عليها الغموض في الدلالة ، **فأسهم هـٰذا التأليف في تلطيف الكثيف وتأنيس الغريب** ، ليدخلَ طالبُ علمِ العقائد بكلِّ ثقة إلىٰ ميدانِهِ ، ويبنيَ صرحه علىٰ أساسٍ معرفيٍّ متين .

ولـٰكن يجب أن تعلم : أنَّ متن « المقدمات » ـ أو « المقدمة » ـ **يُعدُّ برأسه واحداً من العقائد التي ألَّفها إمامنا السنوسي ، وشرحَها واحدٌ من شروحاتها** ، ولهـٰذا المعنىٰ قال العلامة المؤرخ الشفشاوَني في الإمام السنوسي ذاكراً تآليفه العقدية التي وضع أصلَها وفرعها : (وعقائدُهُ الخمسُ وشروحاتُها مِنْ أفضلِ ما أُلِّفَ في الإسلامِ ؛ **وهي** : « **المقدمةُ** » ، و« **الصغرىٰ** » ، و« **صغرى الصغرىٰ** » ، و« **الوسطىٰ** » ، و« **الكبرىٰ** »)[1] .

وممَّا يؤكِّدُ أنَّها داخلة في سلسلة العقائد السنوسية ما قاله العلامة أبو إسحاق السرقسطي البنَّاني في « شرح المقدمات السنوسية » : (لمَّا قصرت الهمم ونفرت في هـٰذا الزمان مما فيه تطويل. . سألني بعضُ الإخوان أن أختصر له « **شرح العقيدة** » المسماة بـ « **المقدمات** » ، لسيدنا ومولانا شيخ الإسلام ، ومصباح الأنام ؛ أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني ، نفعنا الله به آمين ؛ لما رآني أهلاً لذلك ، وإن كنت لست هنالك بذلك ، وجمعت

---

(١) انظر « دوحة الناشر » (ص ١٢١) .

ما يحصل به حل ألفاظ « **العقيدة** » ، وربما أزيد علىٰ ذلك زيادة مفيدة من غيره تتعلق بالمقام ؛ لتحصل الفائدة)[1] .

كيف تكون « المقدمات » و« شرحها » من كُتب العقيدة ؟

الناظرُ في « المقدمات » و« شرحها » لا يكادُ يَقْنَعُ بكونها من جملة الكتب العقدية ؛ **لغيابِ كثير من أبحاث الاعتقاد عنها ، ولتباينها عنها في صورة التأليف والترتيب** ، فكيف تُضمُّ إلىٰ سلسلةِ الإمام السنوسي في العقيدة ؟ وكيف يعدُّها الشفشاوَني وغيره منها ؟

ولا أجدُ ما يقرِّبُ هٰذا العدَّ إلىٰ ذهن المعترض علىٰ ذلك ككلمة العلامة المؤرِّخ ابن خلدون ؛ إذ قال ضمنَ حديثه عن أمَّات الكتب الأدبية : (وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم : أن أصولَ هٰذا الفن وأركانه أربعةُ دواوين ؛ وهي : « أدب الكاتب » لابن قتيبة ، وكتاب « الكامل » للمبرد ، وكتاب « البيان والتبيين » للجاحظ ، وكتاب « النوادر » لأبي علي القالي البغدادي ، وما سوىٰ هٰذه الأربعة فتبعٌ لها وفروعٌ عنها)[2] .

أفلا يسألُ سائل ويقول : ما شأن « أدب الكاتب » ينظمُ في سلسلة أمَّات كُتب الأدب وما أشبهَهُ بمعجمٍ من معاجم المعاني والصيغ الصرفية ؟ فأين هو من كتب الأدب ؟

---

(١) انظر « المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية » (ص ٢) .

(٢) انظر « مقدمة ابن خلدون » (ص ٦٤٧) .

وهٰذا السائل هنا وهناك جهلَ أن التأسيس في علمٍ من العلوم لا يقتصر علىٰ سرْدِ أبحاثه موجزة تارة ومسهبةً أخرىٰ ، وأن تتراوحَ بين المتون والشروح ، **بل لكلِّ علمٍ ممهِّداتٌ تشي بمقاصده وتعرِّفُ بما يدور فيه** ، **وشوابكُ تصلُهُ بغيره من العلوم** ، ومن قصرَ طلبَهُ علىٰ مألوف أهل زمانه ، ولم تهفُ همَّتُهُ للَّحاق برَكْب العلماء المهرة ، وأهل المُكنة الخيرة . . **فليقنعْ بأن يكون قعيدَ بيتِ التقليد** ، **وحِلْسَ دار العاجزين** ؛ الذين أتبعوا نفوسهم هواها ، وتمنَّوا على الله تعالىٰ .

فطالبُ الأدب ليحترفَ حِرفة الأدب ، لا ليبهجَ نفسَهُ بأخبار الأدباء وحكاياهم ، ويزركشَ كلامَهُ بقبسٍ من نُخبِ أقوالهم . . لا بدَّ له من معارف خاصة لا تُلفَىٰ في كتب الأدب في الأغلب ، بل تقصدُ في غيرها ، وهٰذا الذي نبَّهَ له شيوخ العلامة ابن خلدون ؛ حين نظموا « أدب الكاتب » في سلك الكتب الأدبية الرفيعة ، مع أن الناظر فيه للوهلة الأولىٰ قد يصفه بالكلمات السابقة ، ولٰكن أيكون أديباً من لا يقوىٰ علىٰ صناعة أسطرٍ دون لحنٍ ، ولا يضع الكلم في مواضعه ؟!

إنَّ الذي يعرف مفاتح خزائن الألفاظ ، ويعرف معانيَها ومواطن التلفُّظ بها . . لينوء بثقل أحمال المعاني التي تتموَّجُ فلا يُعرف لها حدٌّ ، فكيف بالجاهل بذلك كلِّهِ ؟!

ولهٰذا قال عريفُ الأدباء ابن قتيبة في مقدمة كتابه « أدب الكاتب » منبِّهاً : (**وليسَتْ كُتبنا هٰذه لمَنْ لم يتعلَّقْ من الإنسانيَّةِ إلا بالجسم** ، **ومن الكتابةِ إلا بالاسم** ، ولم يتقدَّمْ من الأداة إلا بالقلم والدواة ،

ولـٰكنَّها لمَنْ شدا شيئاً من الإعراب ؛ فعرف الصدْرَ والمصدر ، والحال والظرف ، وشيئاً من التصاريف والأبنية ، وانقلاب الياء عن الواو ، والألف عن الياء ، وأشباه ذلك)[١] .

وقُلْ مثلَ هـٰذا في « شرح المقدمات » وأمثالِهِ من الكُتب الممهِّدات والمعرِّفات بمصطلحات علم الكلام ، فهو كاسمِهِ ؛ **مقدماتٌ للدخول في تعلُّم العقائد** علىٰ طريقة السادة الأشاعرة ؛ المعتمدة الجمع بين البرهان العقلي والدليل النقلي ، وكما أن للأدلة النقلية مصطلحاتٍ فكذلك للأدلة العقلية مصطلحاتٌ ، وقد اعتنت ببيانِهما كُتب الأصول عموماً ، وكتابُنا هـٰذا اعتنىٰ بالأهمِّ الذي يعتني بمعرفته المبتدئُ ويذاكره المتقدِّم .

وممَّا يزيدُك طمأنينة في هـٰذا الذي ذُكر ، وأن شأنه سارٍ علىٰ كتابنا هـٰذا . . قولُ العلامة البنَّاني في شرحه لـ « المقدمات السنوسية » التي هي متن الكتاب الذي بين أيدينا ، وهو يقدِّم ببعض الفوائد : (**الثالثة : في اسمِ هـٰذه « العقيدة »** : فاسمها « المقدمات » ؛ بميم مضمومة فقاف مفتوحة فدال مهملة مكسورة فميم ، **والمراد بها هنا** : طائفةٌ من العلم تُقَدَّم عليه **ليتمرَّنَ بها المبتدئ على الخوض فيما سواها**)[٢] .

---

(١) أدب الكاتب (ص ١٢) .

(٢) انظر « المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية » (ص ٤) .

ماذا في « شرح المقدمات » ؟

لا تخفى العُلقةُ بين « المقدمات » و« شرحها » وكتاب « العقيدة الصغرىٰ » و« شرحها » ؛ ويكفينا كلمة العلامة الملالي تلميذ الإمام السنوسي حين قال عند ذكر تآليفه : (ومنها « المقدمة » التي وضعها مبينة لـ « عقيدته الصغرىٰ »)[1] ، ولٰكن مع هٰذا بقي هٰذا الكتابُ عقيدةً مفردة ، يمكن اعتمادُها لقراءة أيِّ كتاب في الاعتقاد علىٰ طريقة أهل السنة ، وليس بالضرورة أن يُقرأَ بعده « العقيدة الصغرىٰ » ، بل هو تمهيد عامٌّ يُعنىٰ به كلُّ طالب علم .

وقال العلامة البنَّاني واصفاً هٰذه « المقدِّمات » ومفصِّلاً القول فيها : (**وعدد مقدماتها ثمانية** : **الأولىٰ** : مقدمةُ الأحكام ، **والثانية** : مقدمة المذاهب ، **والثالثة** : مقدمة أنواع الشرك ، **والرابعة** : مقدمة أصول الكفر ، **والخامسة** : مقدمة الموجودات ، **والسادسة** : مقدمة الممكنات ، **والسابعة** : مقدمة الصفات الأزلية ، **والثامنة** : مقدمة الأمانة في حق الرُّسُل عليهم الصلاة والسلام)[2] .

وهٰذا ما يرجِّح تسميتها بـ « المقدمات » كما في النسخ الخطيَّة للكتاب ، ولا مانع من تسميتها بـ « المقدمة » كما ذكر العلامة الملالي والشفشاوَني ؛ لملاحظة المعنى العامِّ لما تضمَّنته .

---

(١) انظر (ص ٢٧) .

(٢) انظر « المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية » (ص ٤) .

وقد بيَّنَ العلامة البنَّاني أيضاً وجهَ ترتيب هـٰذه المقدمات على النحو المذكور ، ولم يرضَ أن يكون هـٰذا محضَ اتِّفاق ؛ إذ أفعالُ الحكيم حكيمةٌ محكمة ؛ فقال :

(فإن قلتَ : ما الحكمةُ في تقديم الأحكام علىٰ غيرِها ، وفي عطف باقيها عليها على الترتيبِ المشاهد ؟

فالجواب : إنما قدَّمَ مقدمةَ الأحكام علىٰ غيرها ؛ لأنَّ بها يُعرف ما عداها .

وعطف مقدمة المذاهب علىٰ مقدمة الأحكام ؛ لاشتراكِهما في العدد ؛ وهي ثلاثةٌ كما أن الأحكام ثلاثة ، وقيل : المناسبةُ بينهما لأنه ختم الأحكام بالجائز ، والجائز فعلٌ ، فعطف الفعل على الفعل .

وعطف مقدمة أنواع الشرك علىٰ مقدمة المذاهب ؛ لاشتراكِهما مع مذهب القدرية .

وعطف مقدمة أصول الكفر علىٰ مقدمة أنواع الشرك ؛ لأنَّ بينهما عموماً وخصوصاً من وجهٍ ؛ فيشتركان في جُلِّها ، وينفرد الشرك في السادس ، وينفرد الكفر في الإيجاب الذاتي .

وعطف مقدمة الموجودات علىٰ مقدمة أصول الكفر ؛ لما فيه من شِبْهِ البرهان بعد الدعوىٰ ؛ وذلك أنه لمَّا ختمَ الأصول بالجهل بالقواعد العقلية ، وهو متضمِّن لمذهب النصارىٰ في جعلهم الإلـٰه صفة تعالى الله عن قولهم . . أتىٰ بالموجودات ردّاً عليهم ، والله أعلم .

وعطف مقدمة الممكنات علىٰ مقدمة الموجودات ؛ **لما بينَهما من الاشتراك** ؛ فيشتركان في الأجرام وأعراضها ، وتنفرد الموجودات بذات مولانا ، وتنفرد الممكنات بالجائز المعدوم ، فتأمَّله .

وعطف مقدمة الصفة الأزلية علىٰ مقدمة الممكنات ؛ **من باب إتيان الطالب في أثر المطلوب** ؛ وذلك أن القدرة الأزلية طالبةٌ لتعلُّقِها بالممكنات ، وهي مطلوبةٌ .

وعطف مقدمة الأمانة ـ وهي الثامنة ـ على الصدق المندرج تحت مقدمة الصفات ؛ لما بينَهما من الاشتراك والتلازم ، وهـٰذا من منح العلم ، فاعرفْهُ فإنه نفيس)[1] .

ويمكنُكَ أن تلاحظ في ثنايا شرح هـٰذه المقدمات العلمية ـ التي تسري مادَّتُها في صغيرِ وكبيرِ كتبِ الأصول ـ **ما يُجملُ بالآتي** :

ـ **التعريفُ** بأهمِّ مصطلحات علم الكلام .

ـ **العنايةُ** بشرح أهمِّ مسائِلِهِ التي يُبنىٰ علىٰ فهمِها قضايا فرعية كثيرة ؛ كشرح المذاهب مثالاً .

ـ **التأصيلُ البديع** لمنابت الكفر من جهة ، والبدع من جهة أخرىٰ ، وهـٰذا مبحث نفيسٌ لا تكاد تجده في غير هـٰذا الكتاب علىٰ لطافة حجمه .

ـ **تلطيفُ القول** في مسألة المقلِّد ، وحديثُهُ هنا فرعٌ عمَّا اختارَهُ

---

(١) انظر « المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية » (ص ٥) .

الإمام بأخرةٍ بشأن المقلِّد ؛ إذ قال بنجاته ومعصيته إن قدرَ على النظر ، ولا غروَ ؛ إذ « شرح المقدمات » كان بعد تأليف « شرح الصغرىٰ » كما نُقل قبلُ قول العلامة الملالي قريباً .

ـ **اختيارُهُ** الجادُّ لكون القدرة تتعلَّق بالمعدوم كتعلُّقها بالموجود ، وهو مذهب القاضي الباقلاني ، خلافاً لإمام الحرمين ، داعماً قوله بالحجَّة ، حتىٰ صار قوله هنا ممَّا تتناقلُهُ عنه الكُتُبُ من بعده ، وتحيل عليه في كتابه هـٰذا دون غيره .

ـ **التنبيهُ** علىٰ غلبة الأحكام العادية عند كثير من المؤمنين من حيث التصرفات والخواطر الأولىٰ . . على الأحكام الشرعية المؤيَّدة بالبراهين العقلية ؛ حيث ينبِّهنا أن القارئ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا ﴾ [الأنفال : ٢] يغلبُ علىٰ ظنِّهِ أنَّ زيادة الإيمان مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بتلاوة القرآن ، **وإنما زيادة الإيمان من عنده سبحانه خلقاً وإيجاداً** ، وأن التلاوة سببٌ عاديٌّ ، كما يحسب القارئ لقوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ [الأعراف : ٢٦] أن ستر العورة من اللباس ، **وإنما الساتر هو الله تعالىٰ** ، والثوب سببٌ اعتياديٌّ ، ويغلب علىٰ ظنِّ التالي لقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الروم : ٤٨] أن إثارة السحاب من الرياح ، ويغفُلُ عن **انفراد المولىٰ سبحانه بإيجاد ذلك** ، والحمدُ لله أن عفا عن خواطرِ النقص هـٰذه ، نسألُهُ تعالىٰ أن يلهمنا على الدوام الرشدَ والسداد .

ـ **تنبيهُهُ** على الأغلاط الناشئة من الجهل بعلوم العربية عموماً ،

وعلم النحو وفنَّيِ المعاني والبيان خصوصاً ، وكم أوقع هـٰذا الجهل في كفر أو بدعة كبيرة .

ـ **بيانُ** دقَّةِ وتحرِّي أهل السنة في الحدود والتعاريف ؛ يظهر هـٰذا جليّاً في حدِّ الصدق والكذب ، وقد ظنَّ ظانُّون من أهل السنة أن المعتزلة كانوا أدقَّ ، ولم يتنبَّهوا لخطورة ما ذهبوا إليه .

ـ **إثراؤُهُ** لبحث الأمانة ، وزيادةُ الجديد والمفيد علىٰ ما دوَّنَهُ في غير هـٰذا الكتاب حول مسألة تنزيه الأنبياء والرسل والملائكة عن المكروه والحرام ، وكمال عصمتهم ، ويظهر أن هـٰذا البحث كان يشغل بالَ إمامنا السنوسي ؛ حتىٰ لا تكاد تجدُ كتاباً له في الاعتقاد إلا ويحدِّثُ فيه بصرامةٍ وتوسُّعٍ نسبيٍّ بمسألة العصمة .

ـ **ترجيحُهُ** لمذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري علىٰ ما ذهب إليه كلٌّ من ابن كُلابٍ والقلانسي رحمهما الله في مسألة تعلُّق صفات الإدراك بعموم الموجودات ، لا بما يشتقُّ منها فقط .

ـ **صياغتُهُ البديعة** لقانون : (الأخذ بظواهر الكتاب والسنة **من غير تفصيل**. . من أصول الكفر) ، هـٰذا القانون الذي أقرَّته العقول والنقول قد غاظَ كثيراً من العقول الصمَّاء التي حجرَتِ الشريعة في قمقمِ الظاهر ، وجاءت بأخذها بهـٰذا بضلالاتٍ مخزية ، وقد أظهر بعض العلماء المتأخرين هـٰذا الذي قنَّنَهُ الإمام ، فقام عليه بعضُ من يدَّعي الغيرة على الكتاب والسنة ؛ ليمخرق على العامة بقوله : صار التمسُّك بالكتاب والسنة من أصول الكفر ! ولم يدرِ المسكينُ أن

التمسُّك بالظواهر كما قال الإمام : (من غير تفصيل) هو الذي جرَّ فئاماً من الجهَّال إلى الكفر ، فكان هـٰؤلاء الذين ادَّعوا الغيرة سبباً لكفرهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ، ويا لَلَّهِ لِلمسلمين !

ـ **تحريرُهُ الخاطف** للفرق بين العلَّة والطبع ، ولمسألة التحسين والتقبيح ، وما يُبنىٰ على الأخذ بها من كفر وابتداع مع غفلة القائلين بها عن ذلك كلِّهِ .

ـ **أدبياتُهُ** التي لم يُخلِ منها كتاباً من كتبه ، وهـٰذا دالٌّ علىٰ عظيم مُكنتِهِ ؛ حيث يعرض لعلمٍ غلب عليه جفاف العبارة بنحو قوله في عصمة الأنبياء : (ثم مَنَّ الله سبحانه علىٰ سائر عبيده بأن بعث إليهم خواصَّه ورُسُله مكسوين بملابس عصمته ، محفوفين بأنواع معجزاته وآياته وكرامته ، راكبين مراكبَ ولايته وهدايته ؛ ليهتدي العبيد إلىٰ نيل رضا المولىٰ تبارك وتعالىٰ دنيا وأخرىٰ ؛ بأقوالهم وأفعالهم ولحظهم ، وحركاتهم وسكناتهم ؛ لطلوع شموسِ العصمة والرعاية علىٰ جميع تصرُّفاتهم)[1] ، فهل رأيت قبلُ مَنْ عرضَ لمسألة العصمة بمثل هـٰذه اللغة الأدبية الماتعة الممتعة ؟!

ـ **دعواتُهُ اللاهجة بالضراعة** لتحصيل الحقائق العرفانية من مالكها ، ومَنْ بيده ناصيتُها ؛ مولانا تبارك وتعالىٰ ، وكم لهـٰذا الدعاء في خواتيم أبحاثه في غير هـٰذا الكتاب ، وفي خاتمة هـٰذا الكتاب لِلُطف

---

(١) انظر (ص ٢٨١) .

حجمه.. من أثر طيِّب في النفوس الزكيَّة ؛ إذ تستشعرُ أن الكلَّ منه وإليه جلَّ شأنه وعزَّ .

إلىٰ غير ذلك من النفائس العلمية التي ما ضنَّ بها كريمُ نفسِهِ ، رحمه الله تعالىٰ وأنزله فراديس جنانه وآنسَهُ بأُنسِهِ ، وجزاه عنَّا وعن الأمَّة خيرَ ما جزىٰ عالماً عن أمَّته .

* * *

منهج العمل في الكتاب

نسخُ كتابنا هـٰذا كانت علىٰ وفرة في دور المخطوطات ، وقد انتخبنا منها خمسَ نسخٍ خطية كانت العمدة في إخراجه .

وقد اتخذت النسختان (أ ، ب) أصلاً للكتاب ، وعورضتا بسائر النسخ ، وتمَّ إثبات بعض الفروق اليسيرة التي قد تنبِّهُ علىٰ معنىً مغاير أو مفيد ، وكسائر كُتب هـٰذه السلسلة المباركة : تمَّ شكلُ النصِّ شكلاً إعرابياً كاملاً ، وشكلُ مشكلِهِ وإيضاحُ مبهمِهِ ، وترقيمُهُ بمنهج ترقيم مريح ملتزم ، وتخريجُ الأحاديث والأخبار من أمَّات كتب السنة والآثار ، وعنونةُ مقدماته الثمانية الرئيسة وبعض فِقَرِهِ ، وإعدادُ المقدمات العلمية المناسبة له ؛ من ترجمة للإمام السنوسي رحمه الله تعالىٰ أتت علىٰ أبرز مقاطع حياته العامرة بالعلم والعمل ، ستراها في طيَّات كلِّ « السنوسيات » ، وكلمةٍ عن الكتاب وماذا في طيَّاته ، وفهرسة تفصيلية لمحتواه ؛ تيسيراً للوصول إلىٰ عيون مباحثه .

وقد أُثري هـٰذا الشرحُ المبارك بجملة من التعليقات العلمية ، وكان من جملتها بعض **التقييدات التي كتبها العلامة الشيخ حمزة التارزي رحمه الله تعالى** ، وبخلتُ ألا يُنتفع بعلمه ، فعمدت إلىٰ قراءة ما كتب ، وقطفت من دوحته ما يسَّر المولىٰ من فوائد وإيضاحات ،

فإن لهج لاهجٌ بالدعاء فله أصالةً ولغيره تبعاً ، مع بعض تعليقاتٍ لا يستغني عنها عادةً مبتدئٌ في هٰذا العلم ، وإثراءاتٍ تزيده نوراً علىٰ نور .

وبعدُ :

فاللهَ أسأل ، وبنبيِّه وحبيبِهِ أتوسَّل ؛ أن يرزقنا نيَّة حسنةً في حُسن عمل ، وطولَ عمر في مرضاته مع قصر أمل ، ويمتِّعَنا ما حيينا بالتوفيق والإخلاص ودوام النعم ، وأن يختم لنا بالحسنىٰ ، ولأحبتِنا وأهلينا وذوينا وكلِّ مَنْ في القلب شفقةٌ عليه ؛ فلا يُنال ما عند الله إلا بفضل الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، والحمد لله ربِّ العالمين .

وكتبه
الفقير لعفو مولاه الغني
أنس محمد عدنان الشرفاوي الحسني

وصف النّسخ الخطّيّة

لـ « متن المقدّمات »

اعتمد لمتن « المقدمات » نسختان خطيَّتان ، قوبلتا على النصِّ المعتمد الذي جاءت به نُسخ الشرح ؛ وهي نُسخٌ متينة ، وإنما عورض زيادة في الاطمئنان ، وهاتان النسختان هما :

النسخة الأولى

نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٧٦٣٧) والخاص (٢٠٩١) مجاميع .

وقعت في ثلاث ورقات ، وكتبت بخط مغربي معتاد ، وتاريخ نسخها سنة (١٠٧١ هـ) .

ورُمزَ لها بـ (أ) .

النسخة الثانية

نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٧٦٧٣) والخاص (٢١٢٧) مجاميع .

وقعت أيضاً في ثلاث ورقات ، وكتبت بخط مشرقي واضح ، وتاريخ نسخها سنة (١١٢٤ هـ) .

ورُمزَ لها بـ (ب) .

* * *

وصف النّسخ الخطّيّة

لـ ((شرح المقدّمات))

تمَّ بحمده سبحانه وفضله اعتماد **خمس نسخ خطية** ، وهي أجدر النسخ التي وقفنا عليها ، ولم تبخل نسخةٌ منها عن تقديم النافع في حياكة نصِّ هـٰذا السفر الذي لطُف حجمه ، وعظُم علمه ، **وهـٰذه النسخ هي** :

النسخة الأولى

نسخة المكتبة **الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩٧٦٥٠) والخاص (٢١٠٤) مجاميع .

وهي نسخة **تامَّة** ، ضمن مجموع احتوىٰ علىٰ أربع نسخ من هـٰذا الكتاب غير نسختنا التي جاءت في آخره ، والتي وقعت من الورقة (١٦٩) إلى الورقة (٢٣٨) ، كُتبت هـٰذه النسخة بخط مغربي واضح جلي ، سنة (٩٩١هـ) ، علىٰ يد كاتبها : محمد بن سلامة الأبشيهي الشافعي .

ورُمزَ لها بـ (أ) .

النسخة الثانية

نسخة **جامعة الملك سعود** بالرياض ، ذات الرقم (٤٧٣٩) مجاميع .

وهي نسخة **تامة** ، وقعت في (٤٠) ورقة في صدر مجموعها ، وكتبت بخط مغربي معتاد ، ولم يُذكر في خاتمتها تاريخ نسخها ، ولـٰكن جاء في خاتمة المجموع وبالخط نفسه أنه كتب سنة (١٠٠٣هـ) ، وكذا لم يذكر اسم الناسخ .

هـٰذه النسخة لها من المغايرات ما لا تجده في غيرها من نسخ هـٰذا الكتاب ، وبعضها سقيم وبعضها مستقيم ، ولـٰكنها أفادت بجملة من التصحيحات ذات الشأن .

ورُمزَ لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة

نسخة المكتبة **الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٤١١٤٨) والخاص (٣٢٠٦) .

وهي نسخة وقع **بترٌ يسير** في وسطها ، وجاءت في (٣٣) ورقة ، كتبت بخط نسخي معتاد ، سنة (١٠٤٣هـ) ، علىٰ يد كاتبها : يونس بن عيسى الأبشيهي ، ويظهر من هوامشها أنها قوبلت وروجعت .

ورُمزَ لها بـ (ج) .

النسخة الرابعة

نسخة المكتبة **الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (١٣٠٢٧) والخاص (٣٧٣) مجاميع .

وهي نسخة **تامة** ، وقعت ضمن مجموع من الورقة (١٢١) إلى الورقة (١٥١) ، وكتبت بخط نسخي معتاد ، كُتبت سنة (١١١٦هـ) ، ويظهر أن كاتبها كان أعجمياً ، فوقعت فيها بعض التحريفات التي لا يخفىٰ تصحيحها ، ومع هـٰذا أثبتت من هـٰذه النسخة تصويبات لم تُلفَ في غيرها .

ورُمزَ لها بـ (د) .

النسخة الخامسة

نسخة المكتبة **الأزهرية** بالقاهرة ، ذات الرقم العام (٩١٦٤٥) والخاص (٦٠٤٩) مجاميع .

وهي نسخة **تامة** ، وقعت ضمن صدر مجموع من الورقة (١) إلى الورقة (٤٠) ، وكتبت بخط نسخي معتاد ، سنة (١٠٦٧هـ) ، وقوبلت كما جاء في هامش خاتمتها علىٰ نسخة أخرىٰ سقيمة ، كانت سبباً لتصحيح ما وقع فيها من خلل ، وهي كسابقتها لم تخلُ من فائدة .

ورُمزَ لها بـ (هـ) .

* * *

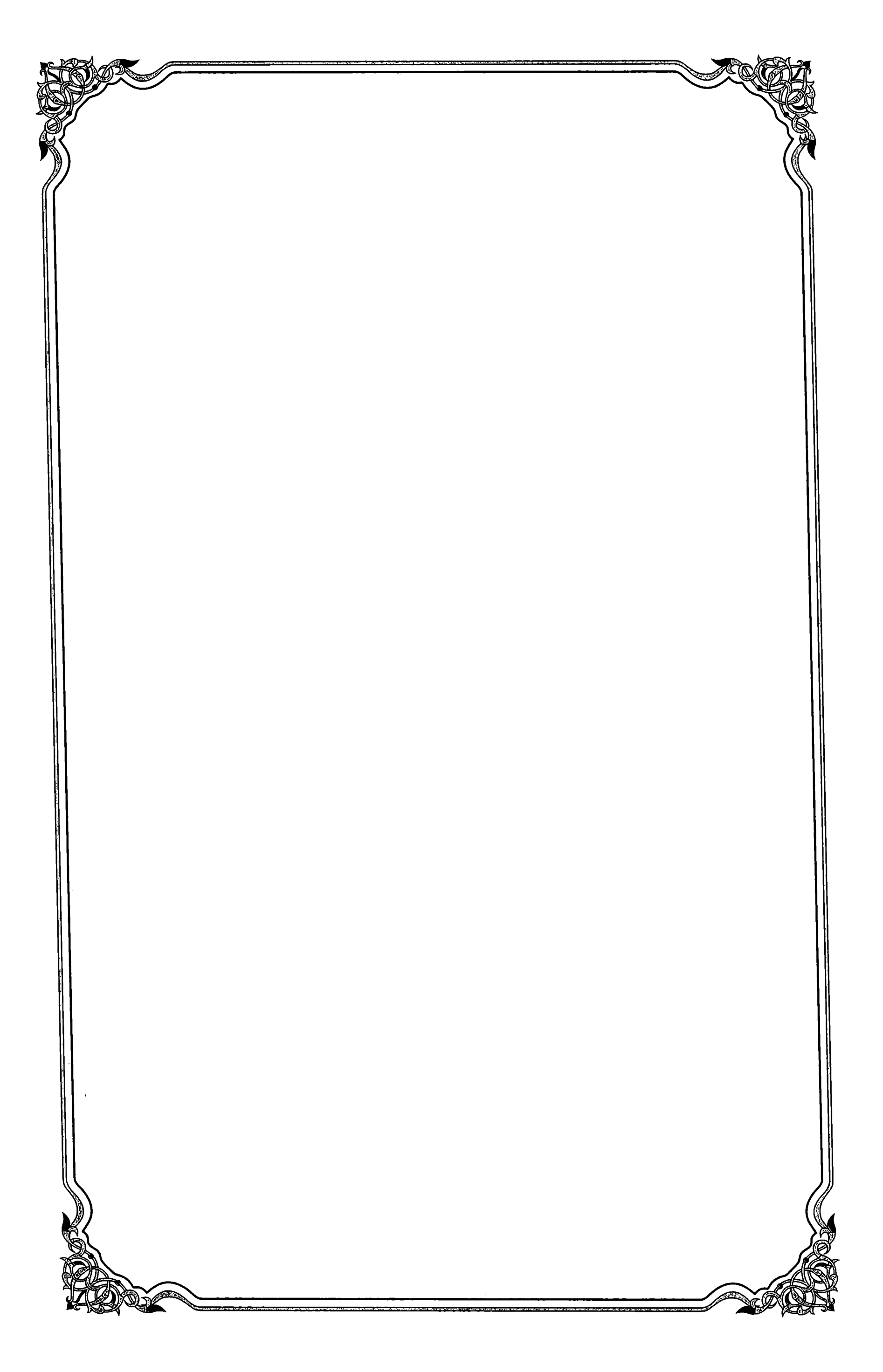

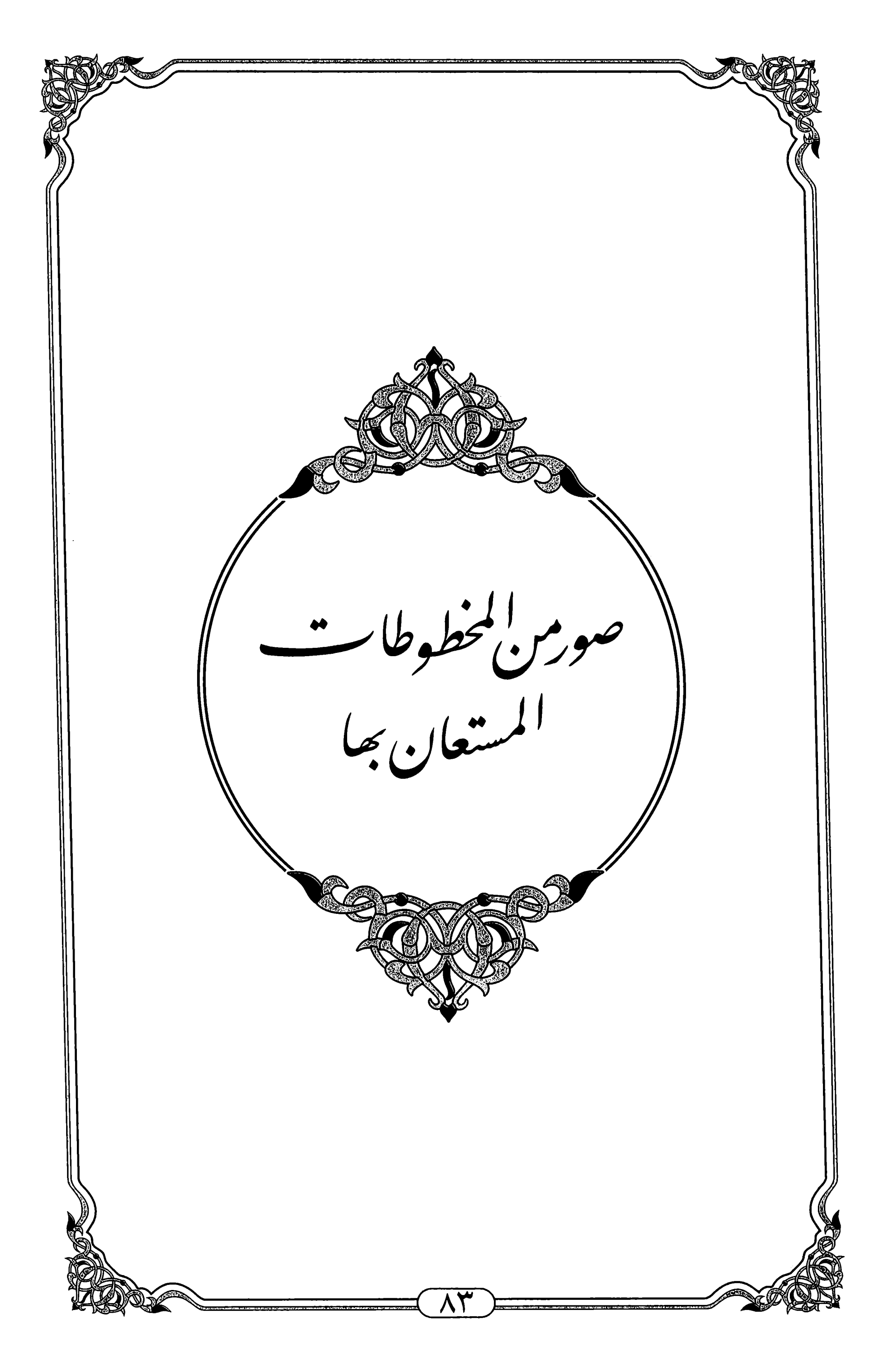

صور من المخطوطات المستعان بها

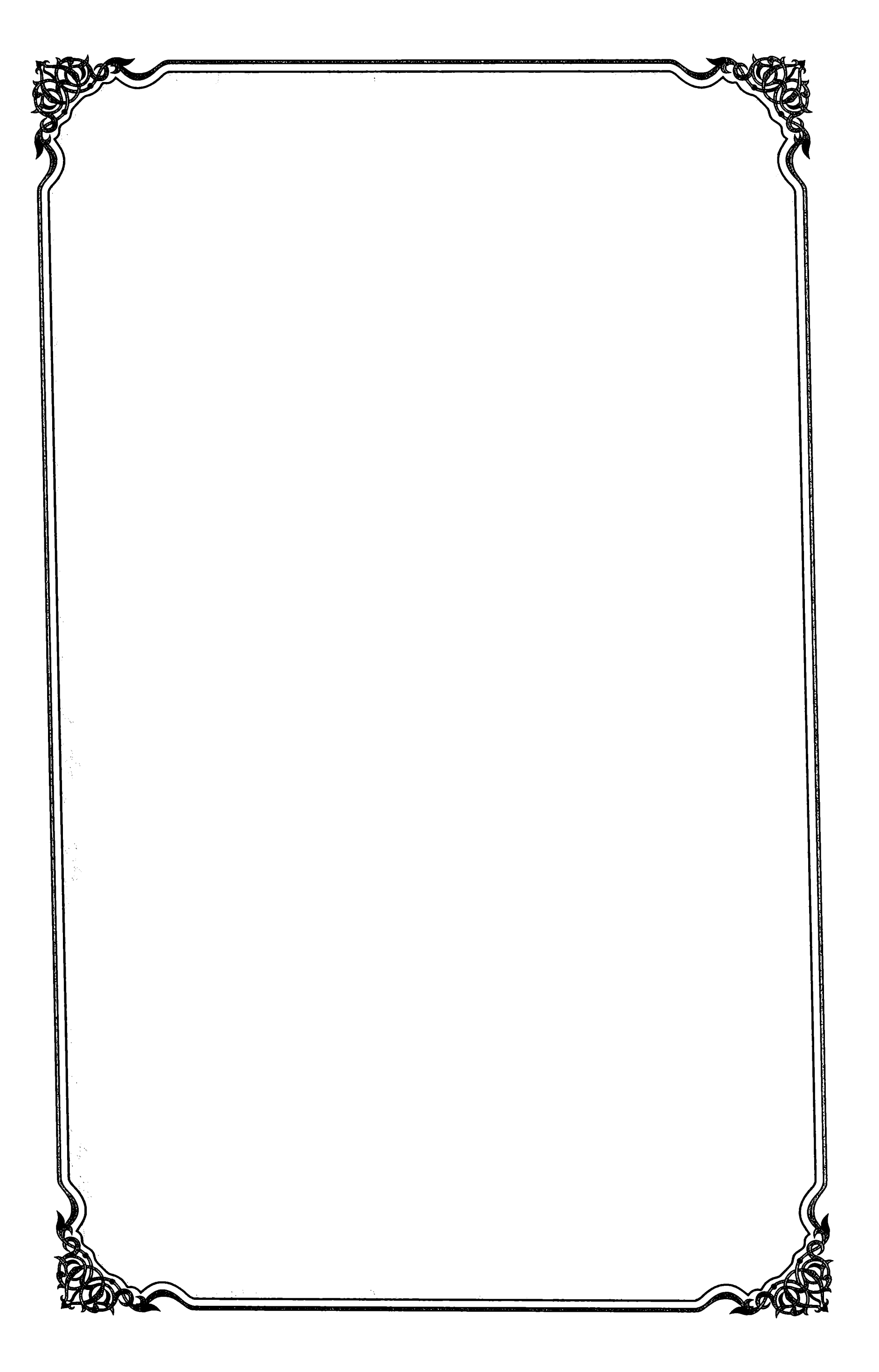

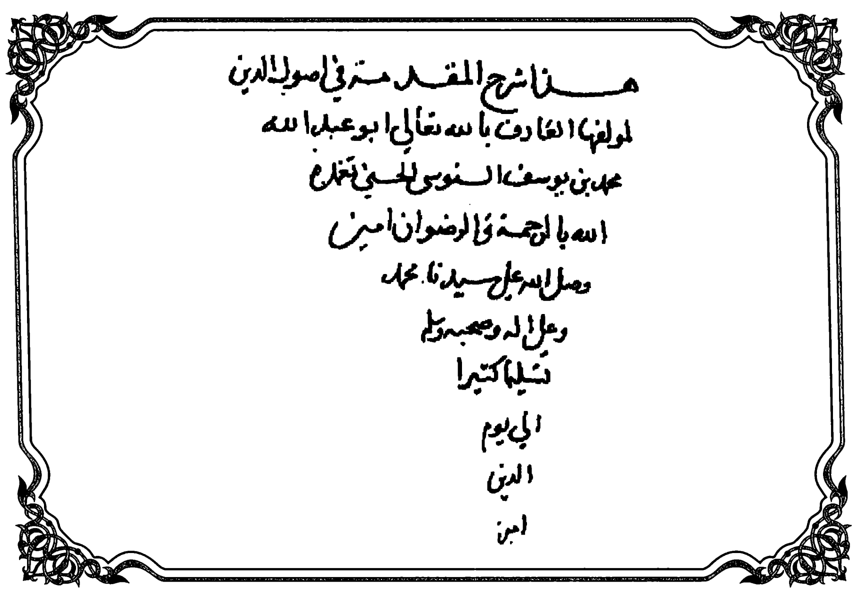

هذا شرح المقدمة في أصول الدين
لمؤلفها العارف بالله تعالى أبو عبد الله
محمد بن يوسف السنوسي الحسني نفعنا
الله بالرحمة والرضوان آمين
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا
إلى يوم
الدين
آمين

راموز ورقة العنوان من النسخة (أ)

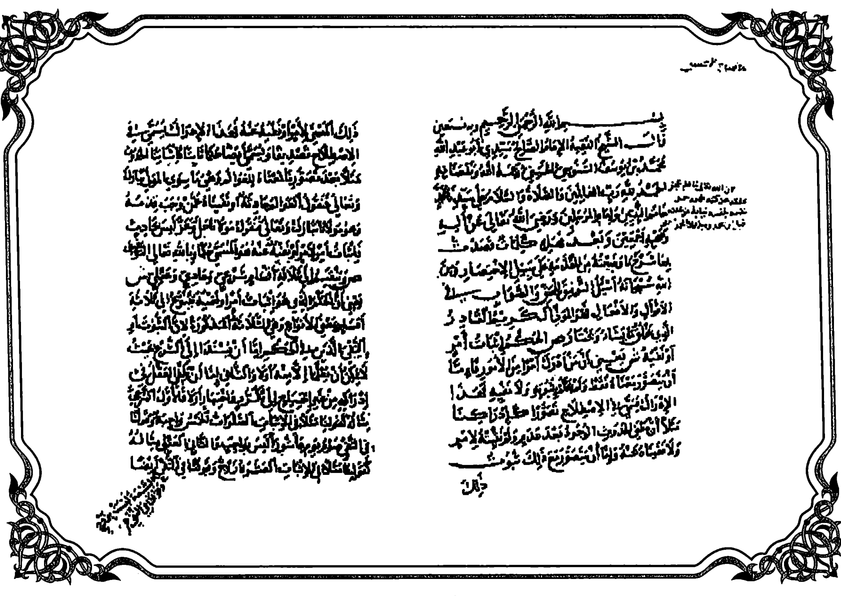

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال الشيخ الفقيه الإمام الصالح سيدي أبو عبد الله
محمد بن يوسف السنوسي الحسني رحمه الله تعالى آمين

راموز الورقة الأولى من النسخة (أ)

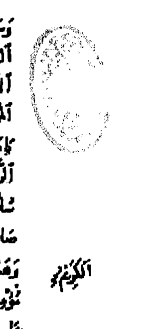

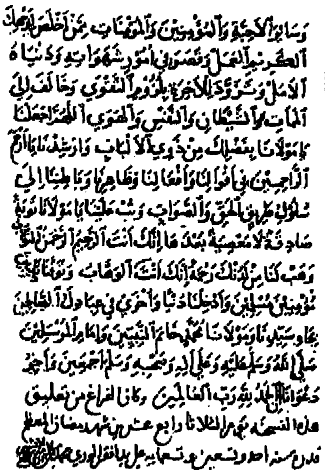

وسائر الأحبة والمؤمنين والمؤمنات ممن أخلص لوجهك
الكريم العمل وقصر في أمور شهواته ودنياه
الأمل وتزود للآخرة بلزوم التقوى وخالف إلى
الممات الشيطان والنفس والهوى اللهم اجعلنا
يا مولانا بفضلك من ذوي الألباب وارشدنا يا أرحم
الراحمين في أقوالنا وأفعالنا وظاهرنا وباطننا إلى
سلوك طريق الحق والصواب وتب علينا يا مولانا توبة
صادقة لا معصية بعدها إنك أنت الرحيم الرحمن التواب الكريم
وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب وتوفنا يا ربنا
مؤمنين مسلمين وأدخلنا دنيا وأخرى في عبادك الصالحين
بجاه سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين
صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين وآخر
دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من تعليق
هذه النسخة يوم الثلاثاء رابع عشر من شهر رمضان المعظم
قدره سنة [illegible] على يد الفقير [illegible]

راموز الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام
العالم الولي الصالح
أبو عبد الله محمد بن
يوسف السنوسي الحسني
رضي الله عنه ونفع به

[illegible]

راموز الورقة الأولى من النسخة (ب)

خاتم النبيين وإمام المرسلين صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كمل بحمد الله وحسن عونه شرح
الشيخ الولي الفاضل العلامة سيدي محمد
بن يوسف السنوسي رحمه الله تعالى على كتابه
المقدمات والحمد لله رب العالمين اللهم
اغفر لكاتبه ولصاحبه ولناظره ولمن اعتنا
به ولوالديهم ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمن
ين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات
إنك على كل شيء قدير يا رب العالمين

وصلى اللهم وسلم على سيد الأولين والآخرين سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه
وسلم وعليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم ورضي الله عن أصحابه أجمعين يا أرحم
الراحمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم تم.

راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

رسالة في التوحيد وشرحها

١٦٦١٩

شرح السنوسي
على عقيدة التوحيد

راموز ورقة العنوان من النسخة (ج)

راموز الورقة الأولى من النسخة (ج)

راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

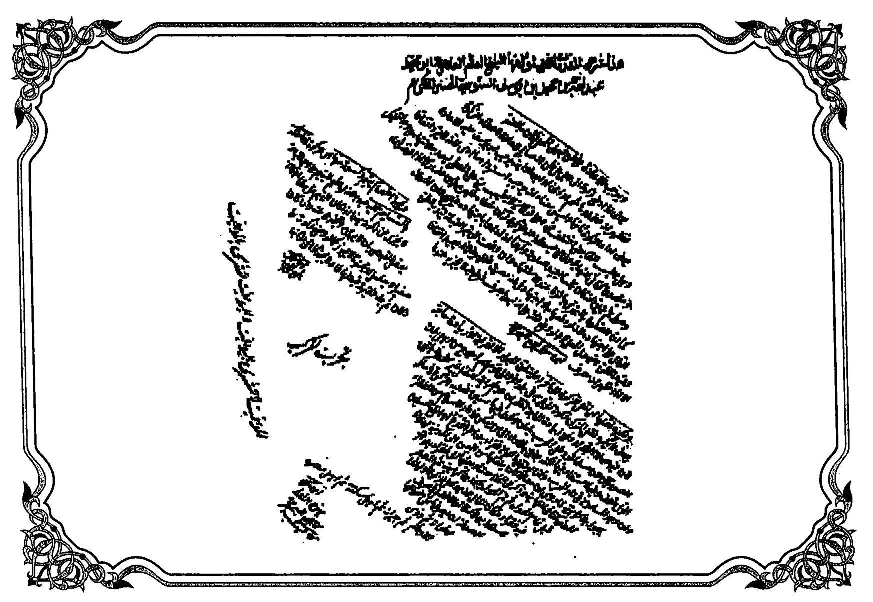

راموز ورقة العنوان من النسخة (د)

راموز الورقة الأولى من النسخة (د)

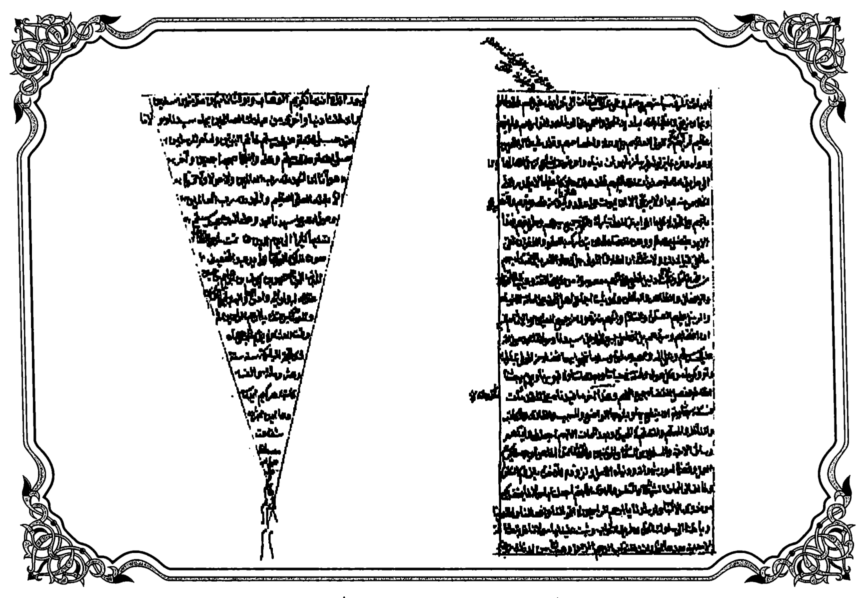

راموز الورقة الأخيرة من النسخة (د)

راموز الورقة الأولى من النسخة (هـ)

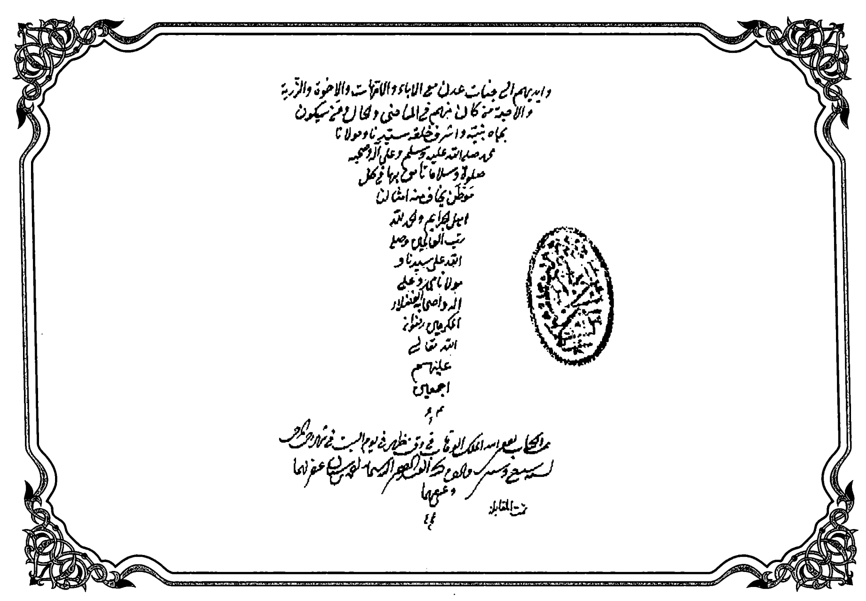

وايدهم الى جنات عدن مع الاباء والامهات والاخوة والذرية
والاحبة من كان منهم في الماضي والحال ومن سيكون
بجاه نبيه واشرف خلقه سيدنا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه
صلوة وسلاما تاما نعم بهما في كل
موطن يخاف منه امثالي
اهل الجرائم والحمد لله
رب العالمين وصلى
الله على سيدنا و
مولانا محمد وعلى
آله واصحابه الفضلاء
الاكرمين رضوان
الله تعالى
عليهم
اجمعين
تم م
تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في وقت ظهر في يوم السبت في [illegible]
[illegible]
[illegible]
تمت المقابلة

راموز الورقة الأخيرة من النسخة (هـ)

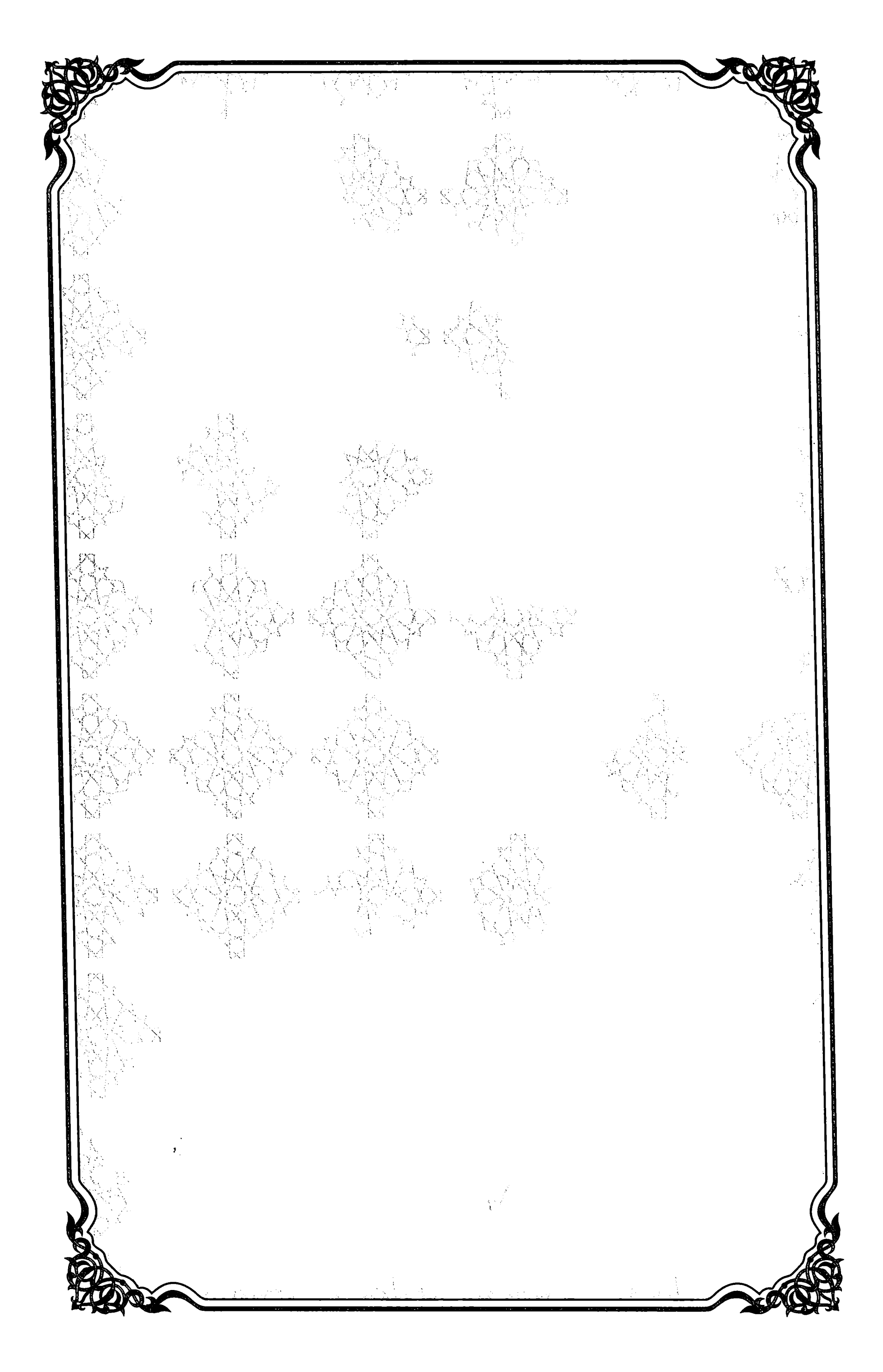

مَتْنُ المُقَدِّمَاتِ

تأليف

مُحيي ما اندرسَ من الدِّينِ ، وناصِرِ سُنَّةِ سيِّدِ المرسلين ﷺ

أبي عبد الله محمَّد بن يُوسُف بن عُمر السَّنُوسيّ المالكيّ

(ت ٨٩٥ هـ)

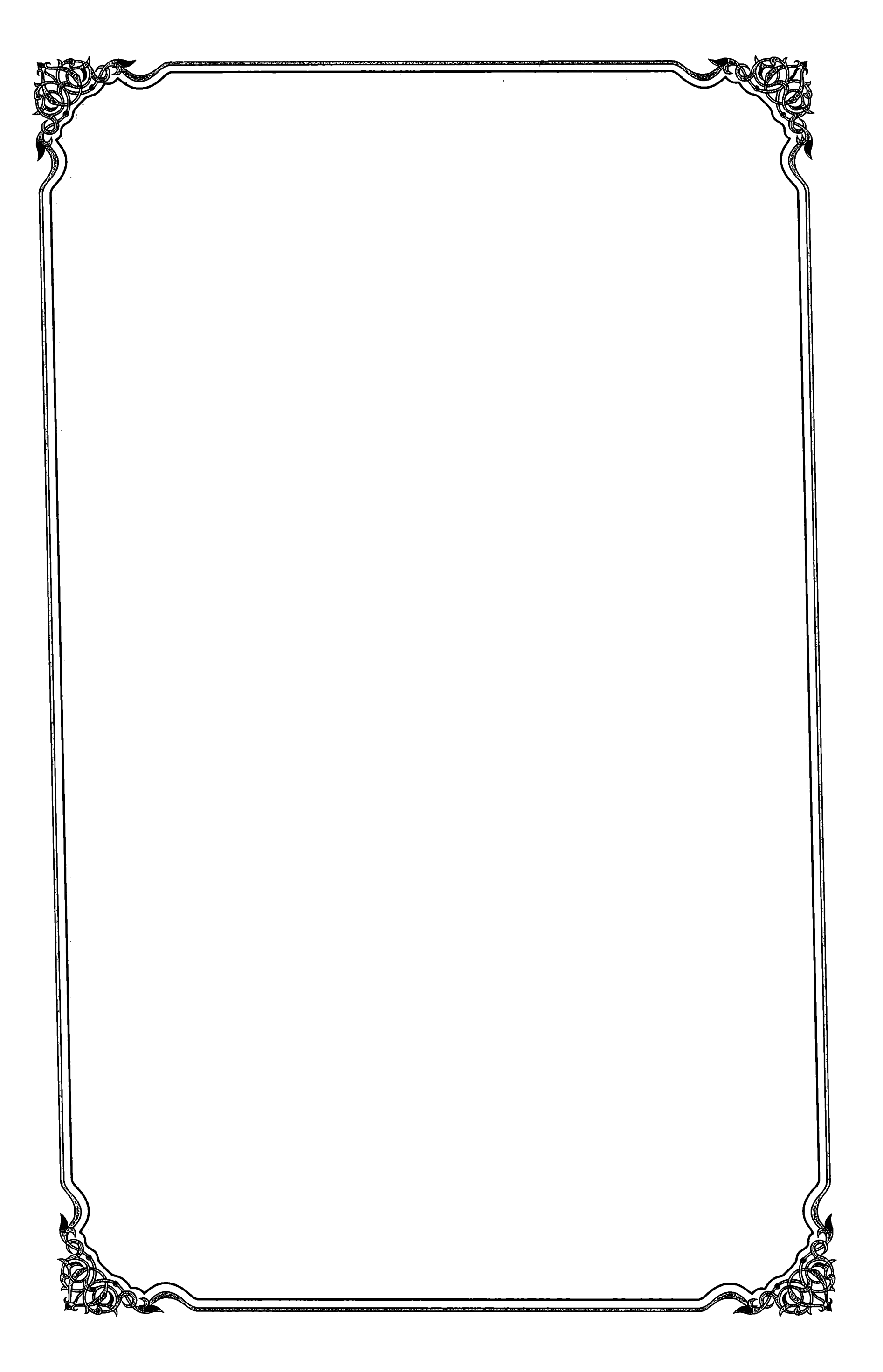

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم

[المقدمةُ الأولىٰ : في الأحكامِ]

ٱلْحُكْمُ : إِثْبَاتُ أَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ .

وَيَنْقَسِمُ إِلَىٰ ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ : شَرْعِيٍّ ، وَعَادِيٍّ ، وَعَقْلِيٍّ .

فَٱلشَّرْعِيُّ : خِطَابُ ٱللهِ تَعَالَى ٱلْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ ٱلْمُكَلَّفِينَ بِٱلطَّلَبِ أَوِ ٱلإِبَاحَةِ ، أَوِ ٱلْوَضْعِ لَهُمَا .

وَيَدْخُلُ فِي ٱلطَّلَبِ أَرْبَعَةٌ : ٱلإِيجَابُ ، وَٱلنَّدْبُ ، وَٱلتَّحْرِيمُ ، وَٱلْكَرَاهَةُ .

فَٱلإِيجَابُ : وَهُوَ طَلَبُ ٱلْفِعْلِ طَلَباً جَازِماً ؛ كَٱلإِيمَانِ بِٱللهِ وَرُسُلِهِ ، وَكَقَوَاعِدِ ٱلإِسْلامِ ٱلْخَمْسِ .

وَٱلنَّدْبُ : وَهُوَ طَلَبُ ٱلْفِعْلِ طَلَباً غَيْرَ جَازِمٍ ؛ كَصَلاةِ ٱلْفَجْرِ وَنَحْوِهَا .

وَٱلتَّحْرِيمُ : وَهُوَ طَلَبُ ٱلْكَفِّ عَنِ ٱلْفِعْلِ طَلَباً جَازِماً ؛ كَشُرْبِ ٱلْخَمْرِ وَٱلزِّنَا وَنَحْوِهِمَا .

وَٱلْكَرَاهَةُ : وَهِيَ طَلَبُ ٱلْكَفِّ عَنِ ٱلْفِعْلِ طَلَباً غَيْرَ

جَازِمٍ ؛ كَقِرَاءَةِ ٱلْقُرْآنِ فِي ٱلرُّكُوعِ وَٱلسُّجُودِ مَثَلاً .

وَأَمَّا ٱلإِبَاحَةُ : فَهِيَ إِذْنُ ٱلشَّرْعِ فِي ٱلْفِعْلِ وَٱلتَّرْكِ مَعاً مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى ٱلآخَرِ ؛ كَٱلنِّكَاحِ وَٱلْبَيْعِ وَنَحْوِهِمَا .

وَأَمَّا ٱلْوَضْعُ لَهُمَا : فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ نَصْبِ ٱلشَّارِعِ أَمَارَةً عَلَىٰ حُكْمٍ مِنْ تِلْكَ ٱلأَحْكَامِ ٱلْخَمْسَةِ .

وَهِيَ : ٱلسَّبَبُ ، وَٱلشَّرْطُ ، وَٱلْمَانِعُ .

فَٱلسَّبَبُ : مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ ٱلْوُجُودُ ، وَمِنْ عَدَمِهِ ٱلْعَدَمُ لِذَاتِهِ ؛ كَزَوَالِ ٱلشَّمْسِ لِوُجُوبِ ٱلظُّهْرِ مَثَلاً .

وَٱلشَّرْطُ : مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ ٱلْعَدَمُ ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلا عَدَمٌ لِذَاتِهِ ؛ كَتَمَامِ ٱلْحَوْلِ لِوُجُوبِ ٱلزَّكَاةِ .

وَٱلْمَانِعُ : مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ ٱلْعَدَمُ ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ وُجُودٌ وَلا عَدَمٌ لِذَاتِهِ ؛ كَٱلْحَيْضِ لِوُجُوبِ ٱلصَّلاةِ .

وَأَمَّا ٱلْحُكْمُ ٱلْعَادِيُّ : فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِثْبَاتِ ٱلرَّبْطِ بَيْنَ أَمْرٍ وَأَمْرٍ وُجُوداً أَوْ عَدَماً بِوَاسِطَةِ ٱلتَّكَرُّرِ ، مَعَ صِحَّةِ ٱلتَّخَلُّفِ ، وَعَدَمِ تَأْثِيرِ أَحَدِهِمَا فِي ٱلآخَرِ أَلْبَتَّةَ .

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ :

ـ رَبْطُ وُجُودٍ بِوُجُودٍ : كَرَبْطِ وُجُودِ ٱلشِّبَعِ بِوُجُودِ ٱلأَكْلِ .

ـ وَرَبْطُ عَدَمٍ بِعَدَمٍ : كَرَبْطِ عدَمِ ٱلشِّبَعِ بِعَدَمِ ٱلأَكْلِ .

ـ وَرَبْطُ وُجُودٍ بِعَدَمٍ : كَرَبْطِ وُجُودِ ٱلْجُوعِ بِعَدَمِ ٱلأَكْلِ .

ـ وَرَبْطُ عَدَمٍ بِوُجُودٍ : كَرَبْطِ عَدَمِ ٱلْجُوعِ بِوُجُودِ ٱلأَكْلِ .

وَأَمَّا ٱلْحُكْمُ ٱلْعَقْلِيُّ : فَهُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَىٰ تَكَرُّرٍ وَلا وَضْعِ وَاضِعٍ .

وَأَقْسَامُهُ ثَلاثَةٌ : ٱلْوُجُوبُ ، وَٱلِاسْتِحَالَةُ ، وَٱلْجَوَازُ .

ـ **فَٱلْوَاجِبُ** : مَا لا يُتَصَوَّرُ فِي ٱلْعَقْلِ عَدَمُهُ ؛ إِمَّا ضَرُورَةً ؛ كَٱلتَّحَيُّزِ لِلْجِرْمِ ، وَإِمَّا **نَظَراً** ؛ كَوُجُوبِ ٱلْقِدَمِ لِمَوْلانَا جَلَّ وَعَزَّ .

ـ **وَٱلْمُسْتَحِيلُ** : مَا لا يُتَصَوَّرُ فِي ٱلْعَقْلِ وُجُودُهُ ؛ إِمَّا ضَرُورَةً ؛ كَتَعَرِّي ٱلْجِرْمِ عَنِ ٱلْحَرَكَةِ وَٱلسُّكُونِ مَعاً ، وَإِمَّا **نَظَراً** ؛ كَٱلشَّرِيكِ لِمَوْلانَا جَلَّ وَعَزَّ[1] .

ـ **وَٱلْجَائِزُ** : مَا يَصِحُّ فِي ٱلْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ ؛ إِمَّا ضَرُورَةً ؛ كَٱلْحَرَكَةِ لَنَا ، وَإِمَّا **نَظَراً** ؛ كَتَعْذِيبِ ٱلْمُطِيعِ وَإِثَابَةِ ٱلْعَاصِي .

---

(١) في (أ) : (كوجود الشريك) ، وفي (ب) : (كوجوب العدم) ، والمثبت من نسخ الشرح .

[المقدِّمةُ الثانيةُ: في المذاهبِ في أفعالِ الحيوانِ الاختياريَّةِ]

وَٱلْمَذَاهِبُ فِي ٱلأَفْعَالِ ثَلاثَـةٌ :

مَذْهَبُ ٱلْجَبْرِيَّةِ ، وَمَذْهَبُ ٱلْقَدَرِيَّةِ ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ ٱلسُّنَّةِ .

ـ **فَمَذْهَبُ ٱلْجَبْرِيَّةِ** : وُجودُ ٱلأَفْعَالِ كُلِّهَا بِٱلْقُدْرَةِ ٱلأَزَلِيَّةِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ مُقَارَنَةٍ لِقُدْرَةٍ حَادِثَةٍ .

ـ **وَمَذْهَبُ ٱلْقَدَرِيَّةِ** : وُجودُ ٱلأَفْعَالِ ٱلِاخْتِيَارِيَّةِ بِٱلْقُدْرَةِ ٱلْحَادِثَةِ فَقَطْ مُبَاشَرَةً أَوْ تَوَلُّداً .

ـ **وَمَذْهَبُ أَهْلِ ٱلسُّنَّةِ** : وُجودُ ٱلأَفْعَالِ كُلِّهَا بِٱلْقُدْرَةِ ٱلأَزَلِيَّةِ فَقَطْ مَعَ مُقَارَنَةِ ٱلأَفْعَالِ ٱلِاخْتِيَارِيَّةِ لِقُدْرَةٍ حَادِثَةٍ لا تَأْثِيرَ لَهَا لا مُبَاشَرَةً وَلا تَوَلُّداً .

وَأَمَّا ٱلْكَسْبُ : فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ ٱلْقُدْرَةِ ٱلْحَادِثَةِ بِٱلْمَقْدُورِ فِي مَحَلِّهَا مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ .

[المقدِّمةُ الثالثةُ : في أنواعِ الشركِ]

وَأَنْوَاعُ ٱلشِّرْكِ سِتَّـةٌ :

ـ **شِرْكُ ٱسْتِقْلالٍ** : وَهُوَ إِثْبَاتُ إِلَـٰهَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ ؛ كَشِرْكِ ٱلْمَجُوسِ .

ـ **وَشِرْكُ تَبْعِيضٍ** : وَهُوَ تَرْكِيبُ ٱلإِلَـٰهِ مِنْ آلِهَةٍ ؛ كَشِرْكِ ٱلنَّصَارَىٰ .

ـ **وَشِرْكُ تَقْرِيبٍ** : وَهُوَ عِبَادَةُ غَيْرِ ٱللهِ تَعَالَىٰ لِيُقَرِّبَ إِلَى ٱللهِ تَعَالَىٰ زُلْفَىٰ ؛ كَشِرْكِ مُتَقَدِّمِي ٱلْجَاهِلِيَّةِ .

ـ **وَشِرْكُ تَقْلِيدٍ** : وَهُوَ عِبَادَةُ غَيْرِ ٱللهِ تَعَالَىٰ تَبَعاً لِلْغَيْرِ ؛ كَشِرْكِ مُتَأَخِّرِي ٱلْجَاهِلِيَّةِ .

ـ **وَشِرْكُ أَسْبَابٍ** : وَهُوَ إِسْنَادُ ٱلتَّأْثِيرِ لِلأَسْبَابِ ٱلْعَادِيَّةِ ؛ كَشِرْكِ ٱلْفَلاسِفَةِ وَٱلطَّبَائِعِيِّينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ .

ـ **وَشِرْكُ ٱلأَغْرَاضِ** : وَهُوَ ٱلْعَمَلُ لِغَيْرِ ٱللهِ تَعَالَىٰ .

وَحُكْمُ ٱلأَرْبَعَةِ ٱلأُوَلِ : ٱلْكُفْرُ بِٱلإِجْمَاعِ ، **وَحُكْمُ ٱلسَّادِسِ** : ٱلْمَعْصِيَةُ مِنْ غَيْرِ كُفْرٍ بِإِجْمَاعٍ ، **وَحُكْمُ ٱلْخَامِسِ** : ٱلتَّفْصِيلُ ؛ فَمَنْ قَالَ فِي ٱلأَسْبَابِ ٱلْعَادِيَّةِ : إِنَّهَا تُؤَثِّرُ بِطَبْعِهَا . . فَقَدْ حُكِيَ ٱلإِجْمَاعُ عَلَىٰ كُفْرِهِ ، وَمَنْ قَالَ : إِنَّهَا تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ أَوْدَعَهَا ٱللهُ تَعَالَىٰ فِيهَا . . فَهُوَ فَاسِقٌ مُبْتَدِعٌ ، وَفِي كُفْرِهِ قَوْلانِ .

[المقدِّمةُ الرابعةُ : في أصولِ الكفرِ والبِدَعِ]

وَأُصُولُ ٱلْكُفْرِ وَٱلْبِدَعِ سَبْعَةٌ :

ـ **ٱلإِيجَابُ ٱلذَّاتِيُّ** : وَهُوَ إِسْنَادُ ٱلْكَائِنَاتِ إِلَى ٱللهِ تَعَالَىٰ

عَلَىٰ سَبِيلِ ٱلتَّعْلِيلِ أَوِ ٱلطَّبْعِ مِنْ غَيْرِ ٱخْتِيَارٍ .

ـ وَٱلتَّحْسِينُ ٱلْعَقْلِيُّ : وَهُوَ كَوْنُ أَفْعَالِ ٱللهِ تَعَالَىٰ وَأَحْكَامِهِ مَوْقُوفَةً عَقْلاً عَلَى ٱلأَغْرَاضِ ؛ وَهِيَ : جَلْبُ ٱلْمَصَالِحِ ، وَدَرْءُ ٱلْمَفَاسِدِ .

ـ وَٱلتَّقْلِيدُ ٱلرَّدِيءُ : وَهُوَ مُتَابَعَةُ ٱلْغَيْرِ لِأَجْلِ ٱلْحَمِيَّةِ وَٱلتَّعَصُّبِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لِلْحَقِّ .

ـ وَٱلرَّبْطُ ٱلْعَادِيُّ : وَهُوَ إِثْبَاتُ ٱلتَّلازُمِ بَيْنَ أَمْرٍ وَأَمْرٍ وُجُوداً أَوْ عَدَماً بِوَاسِطَةِ ٱلتَّكَرُّرِ .

ـ وَٱلْجَهْلُ ٱلْمُرَكَّبُ : وَهُوَ أَنْ يَجْهَلَ ٱلْحَقَّ ، وَيَجْهَلَ جَهْلَهُ بِهِ .

ـ وَٱلتَّمَسُّكُ فِي عَقَائِدِ ٱلإِيمَانِ بِمُجَرَّدِ ظَوَاهِرِ ٱلْكِتَابِ وَٱلسُّنَّةِ : مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بَيْنَ مَا يَسْتَحِيلُ ظَاهِرُهُ مِنْهَا وَمَا لا يَسْتَحِيلُ .

ـ وَٱلْجَهْلُ بِٱلْقَوَاعِدِ ٱلْعَقْلِيَّةِ : ٱلَّتِي هِيَ ٱلْعِلْمُ بِوُجُوبِ ٱلْوَاجِبَاتِ ، وَجَوَازِ ٱلْجَائِزَاتِ ، وَٱسْتِحَالَةِ ٱلْمُسْتَحِيلاتِ ، وَبِٱللِّسَانِ ٱلْعَرَبِيِّ : ٱلَّذِي هُوَ عِلْمُ ٱللُّغَةِ وَٱلإِعْرَابِ وَٱلْبَيَانِ .

[المقدِّمةُ الخامسةُ : في الموجوداتِ]

وَٱلْمَوْجُودَاتُ بِٱلنِّسْبَةِ إِلَى ٱلْمَحَلِّ وَٱلْمُخَصِّصِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

- قِسْمٌ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْمَحَلِّ وَٱلْمُخَصِّصِ : وَهُوَ ذَاتُ مَوْلانَا جَلَّ وَعَلا .

- وَقِسْمٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى ٱلْمَحَلِّ وَٱلْمُخَصِّصِ : وَهُوَ ٱلأَعْرَاضُ .

- وَقِسْمٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى ٱلْمُخَصِّصِ دُونَ ٱلْمَحَلِّ : وَهُوَ ٱلأَجْرَامُ .

- وَقِسْمٌ مَوْجُودٌ فِي ٱلْمَحَلِّ وَلا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ مُخَصِّصٍ : وَهُوَ صِفَاتُ مَوْلانَا جَلَّ وَعَزَّ .

[المقدِّمةُ السادسةُ : في الممكناتِ المتقابلاتِ]

وَٱلْمُمْكِنَاتُ ٱلْمُتَقَابِلاتُ سِتَّةٌ : ٱلْوُجُودُ وَٱلْعَدَمُ ، وَٱلْمَقَادِيرُ، وَٱلصِّفَاتُ ، وَٱلأَزْمِنَةُ ، وَٱلأَمْكِنَةُ ، وَٱلْجِهَاتُ .

[المقدِّمةُ السابعةُ : في صفاتِ المعاني الأزليَّةِ]

وَٱلْقُدْرَةُ ٱلأَزَلِيَّةُ : عِبَارَةٌ عَنْ صِفَةٍ يَتَأَتَّىٰ بِهَا إِيجَادُ كُلِّ مُمْكِنٍ وَإِعْدَامُهُ عَلَىٰ وَفْقِ ٱلإِرَادَةِ .

وَٱلإِرَادَةُ : صِفَةٌ يَتَأَتَّىٰ بِهَا تَخْصِيصُ ٱلْمُمْكِنِ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ .

وَٱلْعِلْمُ : صِفَةٌ يَنْكَشِفُ بِهَا ٱلْمَعْلُومُ عَلَىٰ مَا هُوَ بِهِ .

وَٱلْحَيَاةُ : صِفَةٌ يَصِحُّ مِمَّنْ قَامَتْ بِهِ ٱلإِدْرَاكُ(١) .

وَٱلسَّمْعُ ٱلأَزَلِيُّ : صِفَةٌ يَنْكَشِفُ بِهَا كُلُّ مَوْجُودٍ عَلَىٰ مَا هُوَ بِهِ ٱنْكِشَافاً يُبَايِنُ سِوَاهُ ضَرُورَةً ، **وَٱلْبَصَرُ** مِثْلُهُ ، **وَٱلإِدْرَاكُ** عَلَى ٱلْقَوْلِ بِهِ مِثْلُهُمَا .

وَٱلْكَلامُ ٱلأَزَلِيُّ : وَهُوَ ٱلْمَعْنَى ٱلْقَائِمُ بِٱلذَّاتِ ، ٱلْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِٱلْعِبَارَاتِ ٱلْمُخْتَلِفَاتِ ، ٱلْمُبَايِنُ لِجِنْسِ ٱلْحُرُوفِ وَٱلأَصْوَاتِ ، ٱلْمُنَزَّهُ عَنِ ٱلْبَعْضِ وَٱلْكُلِّ ، وَٱلتَّقْدِيمِ وَٱلتَّأْخِيرِ ، وَٱلتَّجَدُّدِ وَٱلسُّكُوتِ ، وَٱللَّحْنِ وَٱلإِعْرَابِ ، وَسَائِرِ أَنْوَاعِ ٱلتَّغَيُّرَاتِ ، ٱلْمُتَعَلِّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ٱلْعِلْمُ مِنَ ٱلْمُتَعَلَّقَاتِ .

وَٱلْكَلامُ يَنْقَسِمُ إِلَىٰ خَبَرٍ وَإِنْشَاءٍ .

فَٱلْخَبَرُ : مَا يَحْتَمِلُ ٱلصِّدْقَ وَٱلْكَذِبَ لِذَاتِهِ .

وَٱلإِنْشَاءُ : مَا لا يَحْتَمِلُ صِدْقاً وَلا كَذِباً لِذَاتِهِ .

وَٱلصِّدْقُ : عِبَارَةٌ عَنْ مُطَابَقَةِ ٱلْخَبَرِ لِمَا فِي نَفْسِ ٱلأَمْرِ ، خَالَفَ ٱلِاعْتِقَادَ أَمْ لا .

وَٱلْكَذِبُ : عَدَمُ مُطَابَقَةِ ٱلْخَبَرِ لِمَا فِي نَفْسِ ٱلأَمْرِ ، وَافَقَ ٱلِاعْتِقَادَ أَمْ لا .

---

(١) في (أ) : (أن يتصف بالإدراك) بدل (الإدراك) .

[المقدِّمةُ الثامنةُ : في الأمانةِ]

وَٱلأَمَانَةُ : حِفْظُ جَمِيعِ ٱلْجَوَارِحِ ٱلظَّاهِرَةِ وَٱلْبَاطِنَةِ مِنَ ٱلتَّلَبُّسِ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ .

وَٱلْخِيَانَةُ : عَدَمُ حِفْظِهِمَا مِنْ ذَلِكَ .

وَبِٱللهِ تَعَالَى ٱلتَّوْفِيقُ .

* * *

خاتمة النسخة (أ)

كمل بحمد الله وحسن عونه ، وصلى الله علىٰ محمد وآله ، والحمد لله رب العالمين ، عام أحد وسبعين وألف ، علىٰ يد كاتبه لنفسه أحمد بن عبد الله (. . .) .

خاتمة النسخة (ب)

وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلىٰ يوم الدين .

وكان الفراغ من هـٰذه المقدمة يوم الخميس قبل الظهر ، ثالث عشرين شهر جمادى الثاني سنة ألف ومئة وأربع وعشرين ، علىٰ يد أفقر العباد إلى الله محمد مقلد غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

شرح المقدمات

تأليف

محيي ما اندرس من الدين، وناصر سنة سيد المرسلين ﷺ

أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي

(ت ٨٩٥ هـ)

شرف بخدمته

أنس محمد عدنان الشرفاوي

دار التقوى
دمشق الشام

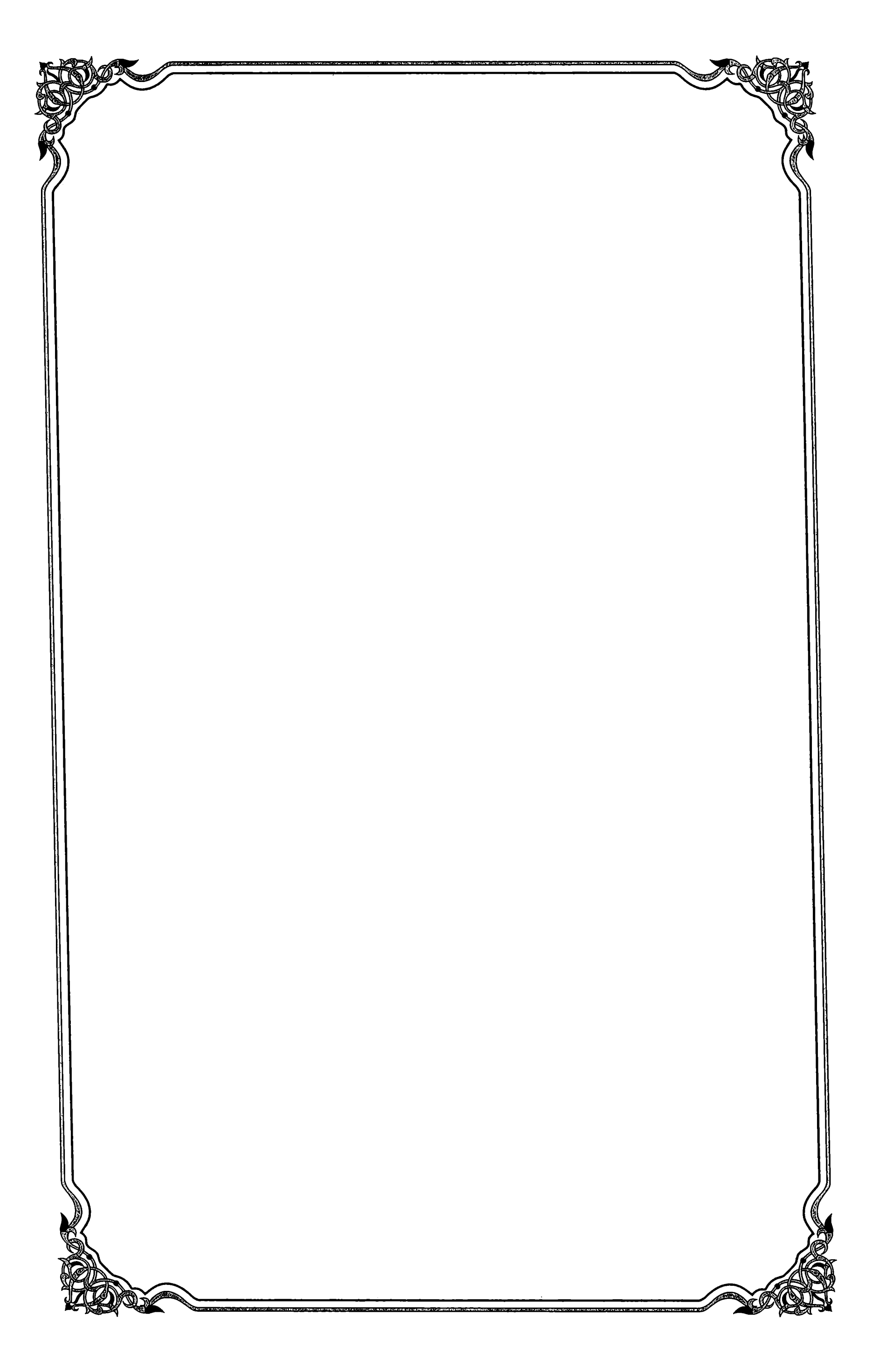

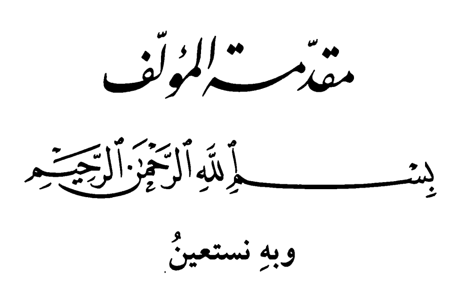

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

وبهِ نستعينُ

قالَ الشيخُ الفقيهُ الإمامُ العالمُ الوليُّ الصالحُ ؛ أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ يوسفَ السنوسيُّ الحسنيُّ رحمَهُ اللهُ ونفعَنا بهِ :

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيِّدِنا محمدٍ خاتمِ النبيِّينَ وإمامِ المرسلينَ ، ورضيَ اللهُ تعالىٰ عن آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ .

وبعدُ :

فهٰذهِ كلماتٌ قصدتُ بها شرحَ ما وضعتُهُ مِنَ المقدماتِ علىٰ سبيلِ الاختصارِ[1] ، ومِنَ اللهِ سبحانَهُ أسألُ التوفيقَ للحقِّ والصوابَ في الأقوالِ والأفعالِ فهو المولى الكريمُ القادرُ الذي يخلقُ ما يشاءُ ويختارُ .

* * *

---

(١) **وعدد مقدماتها ثمانيةٌ** : **الأولىٰ** : مقدمة الأحكام ، **والثانية** : مقدمة المذاهب [في أفعال العباد] ، **والثالثة** : مقدمة أنواع الشرك ، **والرابعة** : مقدمة أصول الكفر والبدع ، **والخامسة** : مقدمة الموجودات ، **والسادسة** : مقدمة الممكنات ، **والسابعة** : مقدمة الصفات الأزلية ، **والثامنة** : مقدمة الأمانة في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام . « بناني » (ص ٤) .

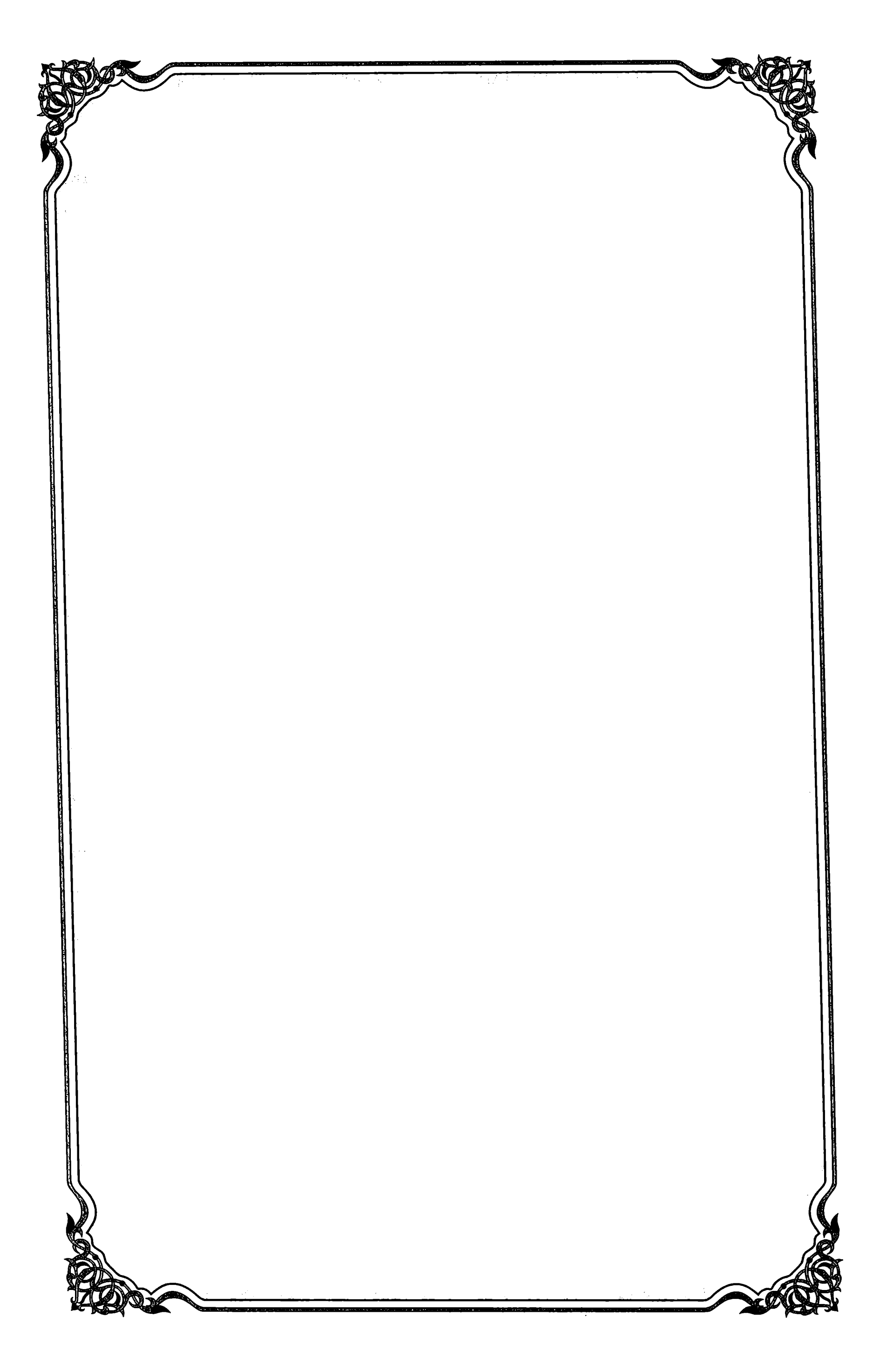

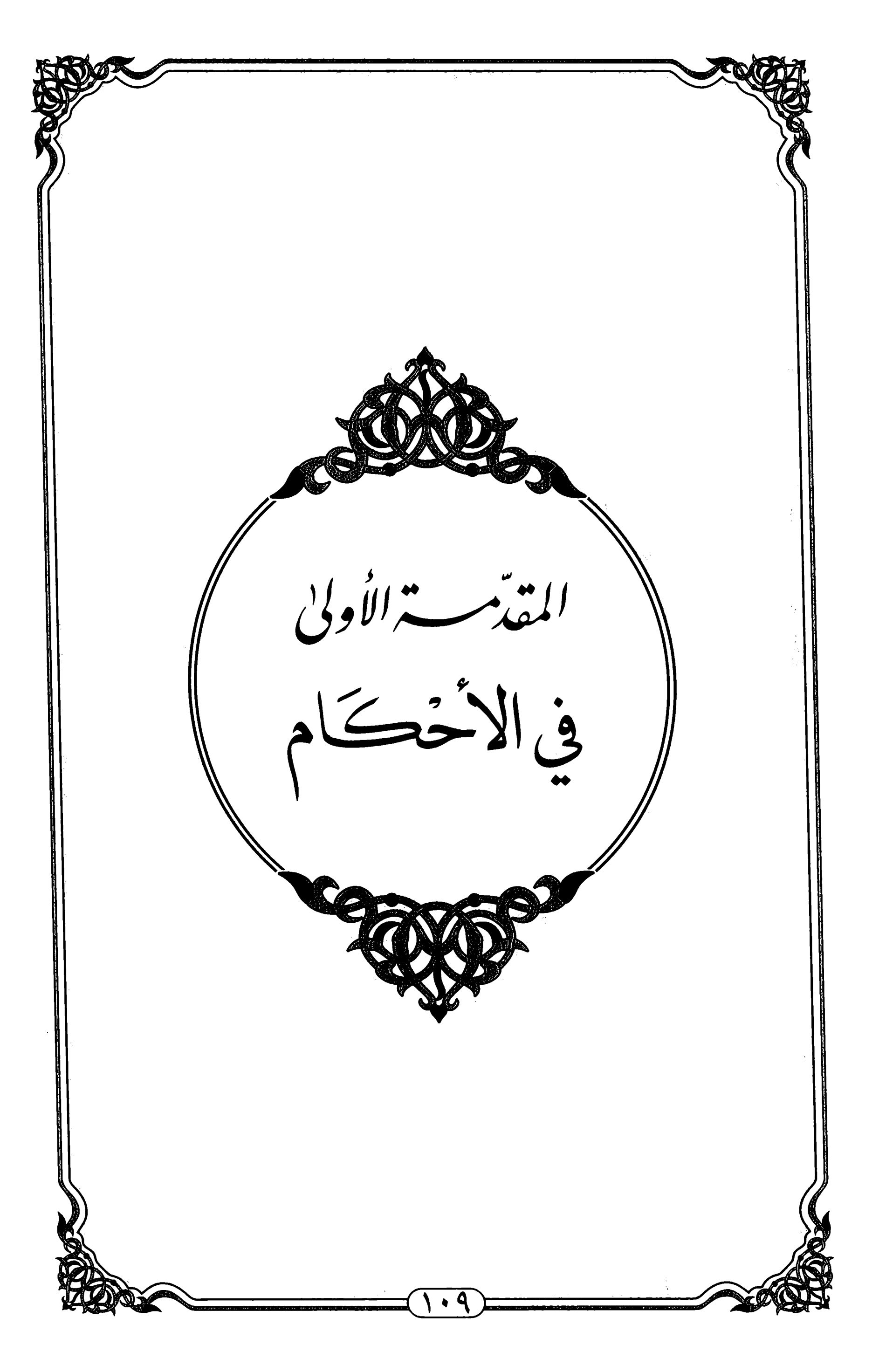

المقدّمة الأولى في الأحكام

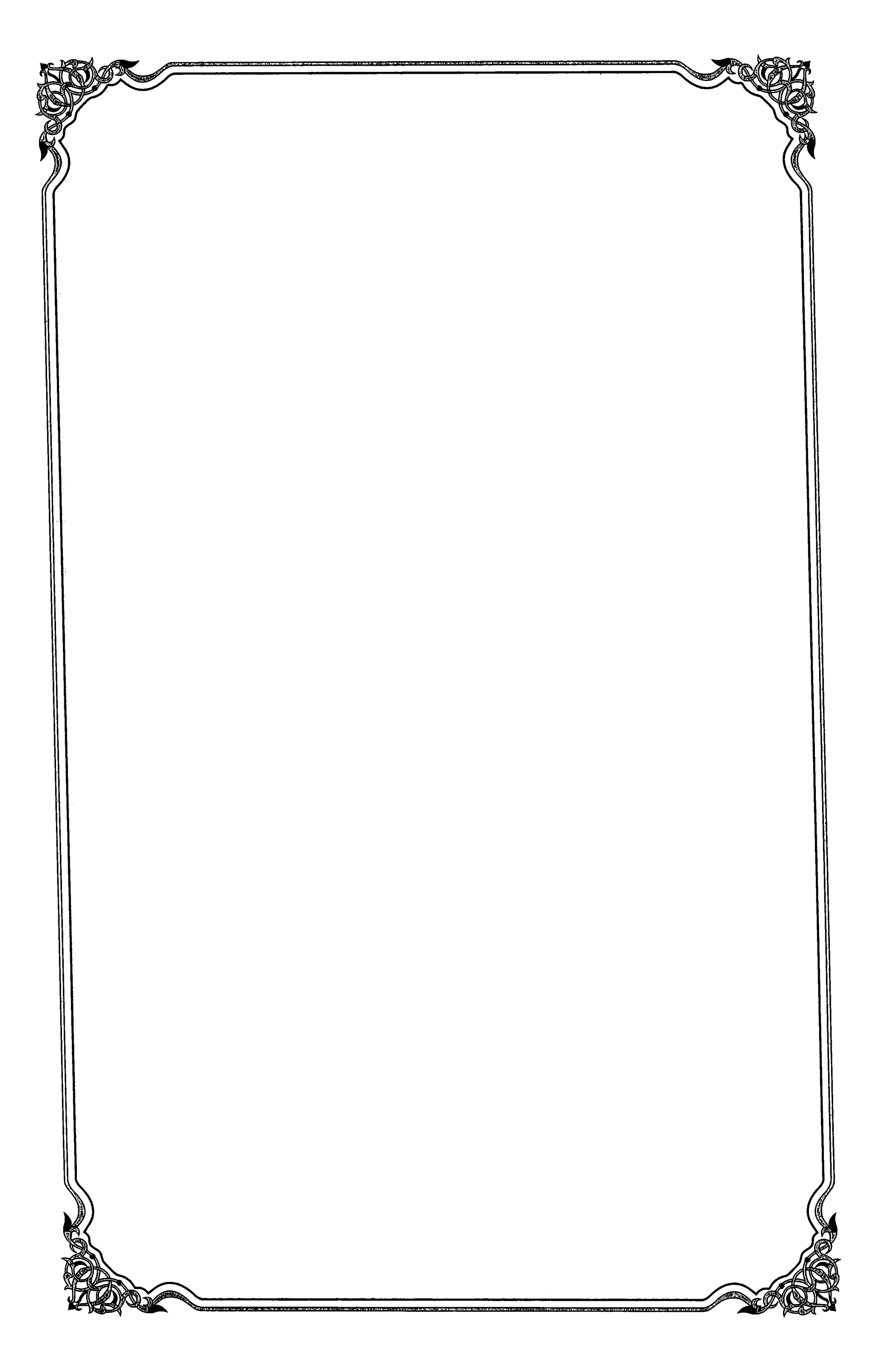

المقدمة الأولىٰ

في الأحكام (١)

[تعريفُ الحكمِ ، وانقسامُ العلمِ إلىٰ تصوُّرٍ وتصديقٍ]

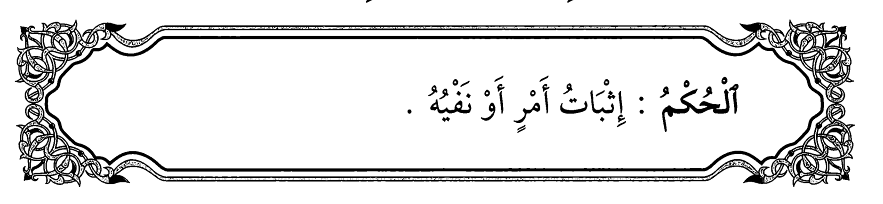

ٱلْحُكْمُ : إِثْبَاتُ أَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ .

يعني : **أنَّ مَنْ أدركَ أمراً مِنَ الأمورِ** :

فإمَّا أنْ يتصوَّرَ معناهُ فقطْ ولم يحكمْ بثبوتِهِ ولا نفيِهِ ، فهـٰذا الإدراكُ يُسمَّىٰ في الاصطلاحِ : **تصوُّراً** ؛ كإدراكِنا مثلاً أنَّ معنى الحدوثِ : الوجودُ بعدَ عدمٍ ، ولم نثبتْهُ لأمرٍ ولا نفيناهُ عنهُ .

وإمَّا أن يتصوَّرَ معَ ذلكَ ثبوتَ ذلكَ المعنىٰ لأمرٍ أو نفيَهُ عنهُ ، فهـٰذا الإدراكُ يُسمَّىٰ في الاصطلاحِ : **تصديقاً** ، ويُسمَّىٰ أيضاً : **حُكْماً** ؛ كإثباتِنا الحدوثَ مثلاً ـ بعدَ تصوُّرِنا لمعناهُ ـ للعوالمِ ؛ وهي ما سوى المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، فنقولُ : العوالمُ حادثةٌ ، أو نفيناهُ عمَّنَ وجبَ قدمُهُ ؛ وهو مولانا تباركَ وتعالىٰ ، فنقولُ : مولانا جلَّ وعزَّ ليسَ بحادثٍ .

---

(١) إنما قدَّم مقدمة الأحكام علىٰ غيرها ؛ لأن بها يعرف ما عداها . « بناني » (ص ٥) .

فإثباتُ أمرٍ لأمرٍ أو نفيُهُ عنهُ هو المُسمَّىٰ حُكْماً ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[انقسامُ الحكمِ إلىٰ شرعيٍّ ، وعقليٍّ ، وعاديٍّ]

وَيَنْقَسِمُ إِلَىٰ ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ :
شَرْعِيٍّ ، وَعَادِيٍّ ، وَعَقْلِيٍّ[1] .

يعني : أنَّ الحكمَ الذي هو إثباتُ أمرٍ أو نفيُهُ يتنوَّعُ إلىٰ ثلاثةِ أقسامٍ ؛ بمعنى : الأنواعِ[2] ؛ وهي الثلاثةُ المذكورةُ ؛ **لأنَّ الثبوتَ أوِ النفْيَ اللَّذينِ في الحُكْمِ** : إمَّا أنْ يُسندا إلى الشرعِ بحيثُ لا يُمكنُ أنْ يُعلَما إلا منهُ ، أو لا ، والثاني إمَّا أنْ يكتفيَ العقلُ في إدراكِهِ مِنْ غيرِ احتياجٍ إلىٰ تكرُّرٍ واختبارٍ ، أو لا .

فالأوَّلُ : **الشرعيُّ** : كقولِنا **في الإثباتِ** : الصلواتُ الخمسُ واجبةٌ ، وقولِنا **في النفْيِ** : صومُ يومِ عاشوراءَ ليسَ بواجبٍ .

والثاني : **العقليُّ** : كقولِنا **في الإثباتِ** : العشرةُ زوجٌ ، وقولِنا في

---

(١) قدَّم العادي على العقلي مع كونه أقوىٰ منه ؛ لاشتراكه مع الشرعي في مطلق الإسناد . مفادٌ « بناني » (ص٧) .

(٢) كذا في (أ) ، وفي سائر النسخ : (إلىٰ ثلاثة أنواع) ، وإنما فسَّرَ القسم بالنوع ؛ لأنه من باب تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ، لا من باب تقسيم الكلِّ إلىٰ أجزائه .

النفْيِ : السبعةُ ليسَتْ بزوجٍ ، وقولِنا **في النفيِ أيضاً** : الضدَّانِ لا يجتمعانِ .

والثالثُ : **العاديُّ** : كقولِنا **في الإثباتِ** : شرابُ السَّكَنْجَبينِ مسكِّنٌ للصفراءِ[1] ، وقولِنا **في النفْيِ** : الفطيرُ مِنَ الخبزِ ليسَ بسريعِ الانهضامِ .

ثم ينقسمُ هـٰذا العاديُّ إلىٰ قسمينِ :

عاديٌّ قوليٌّ : كرفعِ الفاعلِ ، ونصبِ المفعولِ ، ونحوِ ذلكَ مِنَ الأحكامِ اللغويَّةِ أو النحويَّةِ .

وعاديٌّ فعليٌّ : كالمثالينِ المذكورينِ[2] .

وكلُّ واحدٍ مِنْ هـٰذهِ الأقسامِ الثلاثةِ ـ وهي الشرعيُّ والعقليُّ والعاديُّ ـ **ينقسمُ إلىٰ قسمينِ** : ضروريٌّ ونظريٌّ .

فالضروريُّ : ما يدركُ ثبوتُهُ أو نفيُهُ بلا تأمُّلٍ .

والنظريُّ : ما لا يدركُ عادةً إلا بالتأمُّلِ[3] .

فمثالُ الحكمِ الشرعيِّ الضروريِّ : حكمُنا بأنَّ الصلاةَ واجبةٌ ، والزنا محرَّمٌ ، ونحوِ ذلكَ .

---

(١) **السكنجبين** : دواء يتَّخذ من خلٍّ وعسلٍ لمعالجة اليرقان (الصفراء) الذي يصفرُّ منه الجسد .

(٢) **يعني** : مثال السكنجبين والفطير من الخبز .

(٣) في (ب) : (بعد تأمل) بدل (بالتأمل) .

ومثالُ الحكمِ الشرعيِّ النظريِّ : حكمُنا بأنَّ اقتضاءَ الطعامِ مِنْ ثمنِ الطعامِ لا يجوزُ ، وأنَّ الزعفرانَ ليسَ بربويٍّ[1] .

ومثالُ الحكمِ العقليِّ الضروريِّ : حكمُنا بأنَّ النفْيَ والثبوتَ لا يجتمعانِ .

ومثالُ الحكمِ العقليِّ النظريِّ : حكمُنا بأنَّ الواحدَ ربعُ عشرِ الأربعينَ .

ومثالُ الحكمِ العاديِّ الضروريِّ : حكمُنا بأنَّ النارَ محرقةٌ ، وأنَّ الثوبَ ساترٌ ، ونحوِ ذلكَ .

ومثالُ الحكمِ العاديِّ النظريِّ : ما تقدَّمَ مِنْ مثالِ السَّكَنْجبينِ والخبزِ الفطيرِ ، وأكثرُ أحكامِ أهلِ الطبِّ عاديَّةٌ نظريَّةٌ .

[الكفرُ مناطٌ بإنكارِ معلومٍ مِنَ الدينِ بالضرورةِ]

وفائدةُ معرفةِ الضروريِّ والنظريِّ في الحكمِ الشرعيِّ : معرفةُ ما يُوجِبُ إنكارُهُ الكفرَ وما لا يُوجِبُ ؛ فإنَّ مَنْ أنكرَ ما عُلِمَ مِنَ الدينِ ضرورةً فهو كافرٌ ، بخلافِ مَنْ أنكرَ الخفيَّ الذي لا يعلمُهُ إلا القليلُ ؛ فإنَّهُ لا يُحكمُ عليهِ بالكفرِ عندَ كثيرٍ مِنَ المحققينَ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

---

(١) لأنه ليس بطعام أصلاً ، وهـٰذا عند السادة المالكية .

[حدُّ الحكمِ الشرعيِّ]

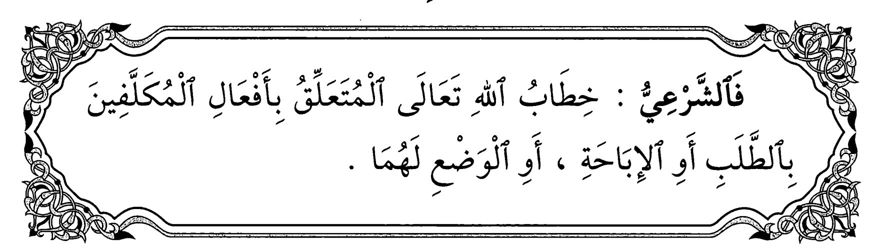

فَٱلشَّرْعِيُّ : خِطَابُ ٱللهِ تَعَالَى ٱلْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ ٱلْمُكَلَّفِينَ بِٱلطَّلَبِ أَوِ ٱلإِبَاحَةِ ، أَوِ ٱلْوَضْعِ لَهُمَا .

قولُهُ : (**خِطابُ**) كالجنسِ في الحدِّ .

وحقيقةُ الخطابِ : الكلامُ الذي يُقصَدُ بهِ مَنْ هو أهلٌ للفهمِ .

واختُلِفَ : هل مِنْ شرطِ التسميةِ بهِ وجودُ المخاطَبِ أم لا ؟

وعلىٰ ذلكَ جرى الخلافُ في كلامِ اللهِ تعالىٰ : هل يُسمَّىٰ في الأزلِ خطاباً قبلَ وجودِ المخاطَبينَ أم لا ؟[1] .

والمرادُ بالخطابِ هنا : المخاطَبُ بهِ ؛ مِنْ إطلاقِ المصدرِ على اسمِ المفعولِ .

وإضافةُ الخطابِ إلى اللهِ تباركَ وتعالىٰ يُخرِجُ خطابَ غيرِهِ ؛ كالملوكِ والآباءِ والأمَّهاتِ والمشايخِ .

وبالجملةِ : يخرجُ بهـٰذا القيدِ خطابُ مَنْ سوى اللهِ تعالىٰ ؛ مِنَ

---

(١) **والأصح** : جواز إطلاقه ؛ لأن تعلقات الكلام قديمة عند الإمام الأشعري ، واختار القاضي الباقلاني أنه لا يُسمَّىٰ كلام الله في الأزل خطاباً ، وانظر « حاشية العطار علىٰ شرح جمع الجوامع » (١/ ٦٧) ، و« رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب » (١/ ٤٩٠) .

الملائكةِ والإنسِ والجنِّ ، فلا يُسمَّىٰ خطابُ هـٰؤلاءِ كلِّهم حُكْماً شرعيّاً ، وإنَّما يُسمَّىٰ خطابُ الرُّسُلِ بالتكاليفِ حُكْماً شرعيّاً ؛ لأنَّهم مُبلِّغونَ عنِ اللهِ تعالىٰ ، معصومونَ في تبليغِهم مِنَ الكذبِ عمداً وسهواً .

وقولُهُ : (**المتعلِّقُ بأفعالِ المكلَّفينَ**) يُخرِجُ أربعةَ أشياءَ :

الأوَّلُ : **خطابُهُ تعالى المتعلِّقُ بذاتِهِ العليَّةِ** : نحوُ : ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [الصافات : ٣٥] .

الثاني : **الخطابُ المتعلِّقُ بفعلِهِ** : نحوُ : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الرعد : ١٦] .

الثالثُ : **الخطابُ المتعلِّقُ بالجماداتِ** : نحوُ : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾ [الكهف : ٤٧] .

الرابعُ : **الخطابُ المتعلِّقُ بذواتِ المكلَّفينَ** : نحوُ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ﴾ [الأعراف : ١١] .

والمرادُ بفعلِ المكلَّفِ : ما يصدرُ منهُ ؛ ليشملَ القولَ والنيَّةَ .

والمكلَّفُ : هو البالغُ العاقلُ ، **ومِنْ هنا يُعلَمُ** : أنَّ الصبيَّ لا يتعلَّقُ بِهِ حكمٌ ، هـٰكذا قيلَ ، وانظرْ هـٰذا معَ ما ذُكِرَ في الأصولِ مِنَ الخلافِ في الأمرِ بالأمرِ بالشيءِ[1] : هل هو أمرٌ بذلكَ الشيءِ أم لا ؟

---

(١) كما في الحديث الذي رواه أبو داود (٤٩٥) عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً : « مُرُوا أولادكم بالصلاةِ وهم أبناءُ سبعِ سنينَ » .

فإنْ قيلَ : ليسَ أمراً . . فبقيَ الصبيانُ لم يأمرْهمُ الشرعُ ، فالمتعلِّقُ بهم ليسَ حكمَ الشرعِ ، بل حكمُ أوليائِهم[1] .

وإنْ قلنا : إنَّهُ أمرٌ بهِ . . فالأقربُ أنَّ الصبيانَ مُكلَّفونَ مِنَ الشرعِ بمثلِ هـٰذا الأمرِ .

وإذا كانَ الندبُ تكليفاً في حقِّ البالغينَ علىٰ قولٍ معَ أنَّهُ لا يلحقُ بتركِهِ عقوبةٌ شرعيةٌ لا في الدنيا ولا في الآخرةِ . . فأمْرُ الصبيانِ بالصلاةِ أقربُ لأنْ يكونَ تكليفاً ؛ لاستحقاقِهم بتركِها عقوبةَ الشرعِ في الدنيا ، هـٰذا فيمَنْ بلغَ منهم عشرَ سنينَ ، ومَنْ لم يبلغْها كانَ طَلبُ الصلاةِ منهُ كالمندوبِ في حقِّ مَنْ بلغَ ؛ وهو تكليفٌ علىٰ قولٍ[2] ، اللهمَّ إلا أنْ يُوجَدَ إجماعٌ علىٰ أنَّ البلوغَ شرطُ التكليفِ ، فانظرْ ذلكَ .

قولُهُ : (**بالطلبِ ، أوِ الإباحةِ ، أوِ الوضعِ لهما**) المجرورُ الذي هو (بالطلبِ) أحسنُ ما فيهِ أنْ يتعلَّقَ بقولِهِ : (خطابٌ) ، وفيهِ وصفُ المصدرِ قبلَ إعمالِهِ[3] ، إلا أنَّهُ يُسهِّلُهُ أنَّ المجرورَ يعملُ فيهِ العاملُ الضعيفُ والقويُّ ، **وأيضاً** : فالمصدرُ هنا لم يبقَ علىٰ

---

(١) ومثله ما رواه البخاري (٥٢٥١) ، ومسلم (١٤٧١) من قوله عليه الصلاة والسلام لسيدنا عمر رضي الله عنه في حق ابنه : « مُرْه فليراجعْها » ، فعلىٰ هـٰذا القول المراجعة في حقه ليست واجبة .

(٢) **وعليه**: فالصغير مكلَّف بالمندوبات والمكروهات ، والبلوغ شرط لتكليفه بالواجبات والمحرمات، وانظر « حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (١/ ٢٦٤).

(٣) إنما أُعمل المصدر لأنه أصل الفعل ، والوصف يباعده عن معنى الفعل ، فلا يعمل حينئذ .

حقيقتِهِ ، **وإنَّما المرادُ بهِ** : المخاطَبُ بهِ ، علىٰ ما سبقَ[١] .

قولُهُ : (**أوِ الوضعِ لهما**) معطوفٌ على الإباحةِ[٢] ؛ أي : تعلُّقُ الخطابِ بالأفعالِ : إمَّا بأنْ يَطلبَ فيها طلباً ، أو بأنْ يبيحَها ، أو بأنْ يضعَ سبباً وشبهَهُ لها[٣] .

وتخصيصُ هـٰذا النوعِ مِنَ الأحكامِ باسمِ الوضعِ محْضُ اصطلاحٍ ، وإلا فالأحكامُ كلُّها ـ أعني : المتعلِّقاتِ بالأفعالِ التنجيزيَّةِ ـ بوضْعِ الشرعِ ، لا مجالَ للعقلِ ولا للعادةِ في شيءٍ منها .

[بيانُ الأحكامِ التكليفيةِ]

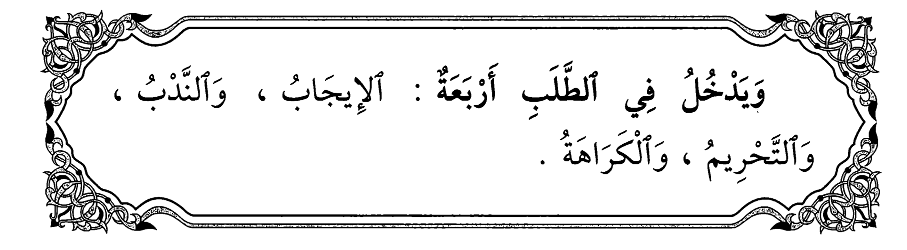

وَيَدْخُلُ فِي ٱلطَّلَبِ أَرْبَعَةٌ : ٱلإِيجَابُ ، وَٱلنَّدْبُ ، وَٱلتَّحْرِيمُ ، وَٱلْكَرَاهَةُ .

---

(١) تقدم (ص ١١٥) .

(٢) لأنَّ كلاً من الوضع والإباحة لا طلب فيهما ، فكأنهما شيء واحد . مفادٌ « بناني » (ص١١) .

(٣) **يعني** : للأفعال ، وفي (ب) : (لهما) بدل (لها) **يعني** : للطلب والإباحة ، واختار العلامة البناني أن الوضع يتعلق بغير أفعال المكلفين ؛ كالمجنون والصبي ، **والمراد بالتعلق هنا** : التنجيزي ، **وأما التعلُّق المعنوي** : فهو متعلق بالصبي والمجنون وكذا بالعدم بالكلية الذي لم يوجد أصلاً . انظر « المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية » (ص٩) ، وسيأتي تعريف الوضع قريباً (ص ١٢١) .

فَٱلإِيجَابُ : وَهُوَ طَلَبُ ٱلْفِعْلِ طَلَباً جَازِماً ؛ كَٱلإِيمَانِ بِٱللهِ وَرُسُلِهِ ، وَكَقَوَاعِدِ ٱلإِسْلامِ ٱلْخَمْسِ .

وَٱلنَّدْبُ : وَهُوَ طَلَبُ ٱلْفِعْلِ طَلَباً غَيْرَ جَازِمٍ ؛ كَصَلاةِ ٱلْفَجْرِ وَنَحْوِهَا(١) .

وَٱلتَّحْرِيمُ : وَهُوَ طَلَبُ ٱلْكَفِّ عَنِ ٱلْفِعْلِ طَلَباً جَازِماً ؛ كَشُرْبِ ٱلْخَمْرِ وَٱلزِّنَا وَنَحْوِهِمَا .

وَٱلْكَرَاهَةُ : وَهِيَ طَلَبُ ٱلْكَفِّ عَنِ ٱلْفِعْلِ طَلَباً غَيْرَ جَازِمٍ ؛ كَقِرَاءَةِ ٱلْقُرْآنِ فِي ٱلرُّكُوعِ وَٱلسُّجُودِ مَثَلاً(٢) .

وَأَمَّا ٱلإِبَاحَةُ : فَهِيَ إِذْنُ ٱلشَّرْعِ فِي ٱلْفِعْلِ وَٱلتَّرْكِ مَعاً مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى ٱلآخَرِ(٣) ؛ كَٱلنِّكَاحِ وَٱلْبَيْعِ وَنَحْوِهِمَا .

---

(١) **يعني** : كركعتي السنة القبليَّة لصلاة الفجر ، روىٰ مسلم (٧٢٥) من حديث سيدتنا عائشة رضي الله عنها مرفوعاً : « ركعتا الفجرِ خيرٌ مِنَ الدنيا وما فيها » ، **والمقصود** : سنة الفجر ، ومثَّل بعضهم بالضحىٰ ، ولعلَّه أوضح .

(٢) وإنما كُرِهَ ذلك فيهما ؛ لأنهما محلُّ تذلُّلٍ ، وكلام الله تعالىٰ يجلُّ قراءته في تلك الحالة . « بناني » (ص١١) .

(٣) قوله : (**معاً**) تأكيد ؛ لئلا يتوهم أن الواو بمعنىٰ (أو) فيكونَ أحدهما على البدل هو الإباحة ، وليس كذلك . « بناني » (ص١٢) .

لا إشكالَ في دخولِ الأربعةِ الأحكامِ في الطلبِ ؛ لأنَّ الطلبَ : إمَّا طلبُ فعلٍ أو طلبُ تركٍ ، وكلُّ واحدٍ منهما : إمَّا جازمٌ أو غيرُ جازمٍ ، فالمجموعُ أربعةٌ ؛ مِنْ ضرْبِ اثنينِ في اثنينِ .

وقولُنا في حدِّ الإيجابِ : (**طلبُ**) جنسٌ في الحدِّ .

وقولُنا : (**الفعلِ**) فصلٌ يُخرِجُ التحريمَ والكراهةَ ؛ لأنَّهما طلبُ كفٍّ عن فعلٍ ، لا طلبُ فعلٍ .

وقولُنا : (**طلباً جازماً**) يُخرِجُ الندبَ ؛ لأنَّهُ طلبٌ للفعلِ مِنْ غيرِ جزمٍ في الطلبِ ؛ بألا يؤذنَ في التركِ ، بل هو قد سمحَ لهُ في التركِ ، ولا يخفىٰ عليكَ معرفةُ ما يُحترَزُ بالقيودِ عنهُ في سائرِ الحدودِ .

واعلمْ : أنَّ مذهبَ جمهورِ الأصوليينَ : **أنَّ الأحكامَ التكليفيَّةَ** ـ وهي التي يُخاطَبُ بها المكلَّفونَ ـ **خمسةٌ** : الإباحةُ والأربعةُ الداخلةُ في الطلبِ ، وزادَ السبكيُّ **سادساً** ؛ وهو خلافُ الأَولىٰ ؛ لأنَّ النهْيَ غيرَ الجازمِ عندَهُ إنْ تعلَّقَ بالكفِّ عن فعلٍ بدلالةِ المطابقةِ ؛ كالنهْيِ المتعلِّقِ بالقراءةِ في الركوعِ مثلاً . . فهو الكراهةُ ، وإنْ تعلَّقَ بالكفِّ عنِ الفعلِ بدلالةِ الالتزامِ ؛ كدلالةِ طلبِ المندوبِ بدلالةِ الالتزامِ على النهْيِ عن ضدِّهِ . . فهو خلافُ الأَولىٰ ؛ كطلبِ قيامِ الليلِ ؛ فإنَّهُ يدلُّ بالالتزامِ على النهْيِ عن ضدِّهِ ؛ كنومِ الليلِ كلِّهِ ، فيطلقُ على النومِ أنَّهُ خلافُ الأَولىٰ ، ولا يطلقُ عليهِ أنَّهُ مكروهٌ[1] .

---

(١) انظر « رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب » (١/ ٤٨٨) .

وتبعَ السبكيُّ في زيادةِ هـٰذا القسمِ السادسِ إمامَ الحرمينِ[1] ، قالَ : (والإمامُ أوَّلُ مَنْ علمناهُ ذكرَهُ)[2] ، قالَ العراقيُّ : (بل نقلَهُ الإمامُ عن غيرِهِ فقالَ : إنَّهُ ممَّا أحدثَـهُ المتأخِّرونَ)[3] .

[حدُّ الحكمِ الوضعيِّ]

وَأَمَّا ٱلْوَضْعُ لَهُمَا : فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ نَصْبِ ٱلشَّارِعِ أَمَارَةً عَلَىٰ حُكْمٍ مِنْ تِلْكَ ٱلأَحْكَامِ ٱلْخَمْسَةِ .

يعني : أنَّ الحكمَ الوضعيَّ : عبارةٌ عن جعلِ الشارعِ أمراً مِنَ الأمورِ أمارةً علىٰ حكمٍ مِنْ تلكَ الأحكامِ الخمسةِ ، سواءٌ كانَ ذلكَ

---

(١) انظر « نهاية المطلب » (١٩/١٩) ، وعبارته : (فإن التعرض للفصل بين المكروه والمباح مما أحدثه المتأخرون) ، **وأراد** : أن الفاصل بينهما هو خلاف الأولىٰ .

(٢) القول للإمام تقي الدين السبكي ، كما في « تشنيف المسامع » (١/٥٨) .

(٣) انظر « الغيث الهامع » (ص٣٩) ، وهو اختصار لـ « تشنيف المسامع » .
قال العلامة البناني في « المواهب اللدنية » (ص١٢) : (**سُمِّيت هـٰذه الأحكام الخمسة خطابَ تكليف توسعاً في العبارة** ؛ فإن التكليف من الكلفة والمشقة ، وذلك إنما يتحقق في الواجب ؛ للكلفة في تركه ، والمحرم ؛ للكلفة في فعله ، وما عداهما لا كلفة في فعله ولا في تركه ؛ لأن الكلفة توقُّع العقوبة الربانية ، وهي لا توجد في غيرهما ، ولذلك نقول : الصبي غير مكلف وإن كان مندوباً للحج والصلاة على الأصح ، **فغلب لفظ التكليف على الثلاثة الأخر تجوُّزاً وتوسعاً**) ، وانظر « شرح تنقيح الفصول » (ص ٧٩) .

المجعولُ أمارةً **مِنْ أفعالِ المكلَّفينَ** ؛ كجعْلِ السرقةِ سبباً للقطعِ ، **أو ليسَ مِنْ أفعالِهم** ؛ كجعلِ زوالِ الشمسِ سبباً لإيجابِ صلاةِ الظهرِ مثلاً .

وقولُهُ : (**نصبِ الشارعِ أمارةً**) أشارَ بلفظِ (**أمارةً**) إلىٰ أنَّ أحكامَ اللهِ تعالىٰ ليسَتْ تابعةً للأسبابِ والشروطِ والموانعِ ، بل هٰذهِ الأمورُ أماراتٌ على الأحكامِ ، نعرفُها نحنُ منها لخفائِها علينا ، وليسَ شيءٌ منها باعثاً لمولانا جلَّ وعزَّ علىٰ حكمٍ مِنَ الأحكامِ كما زعمَ مَنْ ضلَّ وابتدعَ[1] .

[انحصارُ الأمارةِ في السببِ والشرطِ والمانعِ]

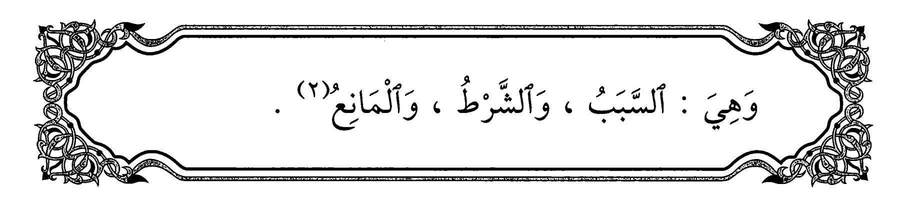

وَهِيَ : ٱلسَّبَبُ ، وَٱلشَّرْطُ ، وَٱلْمَانِعُ[2] .

الضميرُ يعودُ على الأمارةِ ، **ووجْهُ انحصارِ الأمارةِ في هٰذهِ الثلاثةِ** : أنَّ ما يجعلُهُ الشرعُ أمارةً علىٰ حكمٍ مِنَ الأحكامِ :

---

(١) كالقائلين بوجوب مراعاة الصلاح والأصلح ، والتحسين والتقبيح العقليين ، من المعتزلة وغيرهم ، قال العلامة البناني في « المواهب اللدنية » (ص١٣) : (**فإن قلت** : ما الفرق بين خطاب التكليف وخطاب الوضع ؟ **فالجواب** كما قاله السيوطي : **والفرق بينهما من حيث الحقيقة** : أنَّ الحكم بالوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه سبباً أو شرطاً أو مانعاً ، وخطاب التكليف لطلب أداء ما تقرر بالأسباب والشروط والموانع . انتهىٰ) .

(٢) إطلاق خطاب الوضع على السبب والشرط والمانع بطريق التجوُّز والمسامحة ، وإنما هي متعلقات خطاب الوضع الذي هو الخطاب النفسي كما يعلم من كلام المحقق المحلي وغيره ، فلا تغفل . « بناني » (ص١٣) .

ـ إمَّا أنْ يجعلَ كلَّ واحدٍ مِنْ وجودِهِ وعدمِهِ أمارةً ودليلاً .

ـ أو يجعلَ عدمَهُ فقطْ أمارةً .

ـ أو يجعلَ وجودَهُ فقطْ أمارةً .

فالأوَّلُ : السببُ ، **والثاني** : الشرطُ ، **والثالثُ** : المانعُ[1] .

[حدُّ السببِ]

فَٱلسَّبَبُ : مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ ٱلْوُجُودُ وَمِنْ عَدَمِهِ ٱلْعَدَمُ لِذَاتِهِ ؛ كَزَوَالِ ٱلشَّمْسِ لِوُجُوبِ ٱلظُّهْرِ مَثَلاً .

قولُهُ : (**ما**) كالجنسِ .

وقولُهُ : (**يلزمُ مِنْ وجودِهِ الوجودُ**) فصلٌ يُخرِجُ الشرطَ والمانعَ .

وقولُهُ : (**ومِنْ عدمِهِ العدمُ**) يُخرِجُ الدليلَ على الحكمِ مِنَ الكتابِ أوِ السنةِ أوِ الإجماعِ أوِ القياسِ ، فإنَّ الدليلَ يلزمُ طردُهُ ؛ أي : يلزمُ مِنْ وجودِهِ الوجودُ ، ولا يلزمُ عكسُهُ ؛ أي : لا يلزمُ مِنْ عدمِهِ العدمُ ، أمَّا السببُ فإنَّهُ يلزمُ طردُهُ وعكسُهُ .

وقولُهُ : (**لذاتِهِ**) يُدخِلُ السببَ الذي لم يلزمْ مِنْ وجودِهِ الوجودُ

---

(١) **وبهـٰذا تعلم** : أنَّ المعتبر من المانع وجودُهُ ، ومن الشرط عدمُهُ ، ومن السبب وجودُهُ وعدمُهُ ، وقد وقع في (أ) خلاف هـٰذا ، ولا التفات إليه ، وانظر « شرح تنقيح الفصول » (ص٨٢) .

لمقارنتِـهِ انتفاءَ شرطٍ ؛ كالعقلِ والبلوغِ ، أو وجودَ مانعٍ لوجودِ المسبَّبِ ؛ كالحيضِ الذي يقارنُ دخولَ الوقتِ ونحوِهِ ، فإنَّ السببَ في ذاتِهِ يقتضي وجودَ المسبَّبِ ، وإنَّما انتفى المسبَّبُ لما عَرَضَ لهُ مِنْ وجودِ المانعِ أو نفْيِ الشرطِ .

ويدخُلُ أيضاً في هـٰذا القيدِ(١) : السببُ الذي لم يلزمْ مِنْ عدمِهِ العدمُ لمقارنةِ عدمِهِ وجودَ سببٍ آخرَ ؛ كوجودِ البولِ المقارنِ لعدمِ الغائطِ الذي هو أحدُ أسبابِ وجوبِ الطهارةِ(٢) .

[حدُّ الشرطِ]

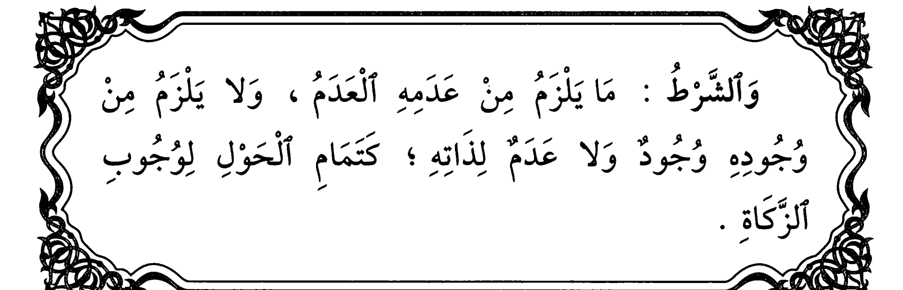

وَٱلشَّرْطُ : مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ ٱلْعَدَمُ ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلا عَدَمٌ لِذَاتِهِ ؛ كَتَمَامِ ٱلْحَوْلِ لِوُجُوبِ ٱلزَّكَاةِ .

---

(١) يعني : قوله : (لذاته) .

(٢) فوجود البول مثالٌ للسبب الآخر ، والغائط هو السبب الذي لم يلزم من عدمه العدم ، غير أننا إذا نظرنا إليه من حيث ذاته علمنا سببيَّتَهُ شرعاً .

فائدة : قال العلامة البناني في « المواهب اللدنية » (ص١٤) : (ينقسم السبب إلىٰ ثلاثة أقسام : سبب عقلي ، وسبب شرعي ، وسبب عادي ؛ مثال السبب العقلي : الأجرام للأعراض ، والمعاني للمعنوية ، إلا أن هـٰذا تلازمٌ ، ومثال السبب الشرعي : رؤية هلال رمضان لوجوب الصوم ، ومثال السبب العادي : الطعام للشبع) .

الشرطُ في اللغةِ : هو العلامةُ ، ومنهُ : أشراطُ الساعةِ ؛ أي : علاماتُها .

وأمَّا في الاصطلاحِ : فمعناهُ ما ذكرَ ، وهو ينقسمُ إلىٰ : شرطٍ عقليٍّ ، وشرطٍ عاديٍّ ، وشرطٍ شرعيٍّ .

مثالُ الشرطِ العقليِّ : الحياةُ للإدراكِ ؛ فإنَّهُ يلزمُ مِنْ عدمِ الحياةِ عدمُ الإدراكِ ، ولا يلزمُ مِنْ وجودِ الحياةِ وجودُ الإدراكِ ولا عدمُهُ ؛ لأنَّهُ قد تُوجدُ الحياةُ ويكونُ معَها غَيبةٌ بنومٍ أو إغماءٍ أو جنونٍ ، حتىٰ لا يدركُ الحيُّ معَ هـٰذهِ الآفاتِ شيئاً أصلاً[١] .

ومثالُ الشرطِ العاديِّ : النطفةُ في الرحمِ للولادةِ ؛ فإنَّهُ يلزمُ مِنْ نفيِ النطفةِ في الرحمِ نفْيُ الولادةِ ، ولا يلزمُ مِنْ وجودِ النطفةِ في الرحمِ وجودُ ولادةٍ ولا عدمُها ؛ لأنَّهُ بعدَ أنْ تُوجدَ في الرحمِ قد يُكوِّنُ اللهُ تعالىٰ منها ولادةً وقد لا يُكوِّنُ .

ومثالُ الشرطِ الشرعيِّ : الطهارةُ لصحةِ الصلاةِ ، وتمامُ الحولِ لوجوبِ الزكاةِ في العينِ والماشيةِ مثلاً ؛ فإنَّهُ يلزمُ مِنْ نفْيِ الطهارةِ معَ القدرةِ علىٰ تحصيلِها عدمُ صحَّةِ الصلاةِ ، ولا يلزمُ مِنْ حصولِ الطهارةِ صحَّةُ الصلاةِ ولا عدمُها ؛ لإمكانِ فسادِها بعدَ حصولِ الطهارةِ باختلالِ ركنٍ مِنْ أركانِها ونحوِ ذلكَ .

وكذا يلزمُ مِنْ عدمِ تمامِ الحولِ عدمُ وجوبِ الزكاةِ في العينِ

---

(١) وعدم الإدراك مع وجود هـٰذه الآفات عادي لا عقلي .

والماشيةِ ، ولا يلزمُ مِنْ حصولِ تمامِ الحولِ وجوبُ الزكاةِ فيهما ؛ لتوقُّفِهِ علىٰ سببٍ ؛ وهو ملكُ النصابِ ملكاً كاملاً ، وزيادةِ مجيءِ الساعي في الماشيةِ إنْ جرَتِ العادةُ بمجيئِهِ[1] ، ونفْيِ مانعِ الدَّيْنِ في العينِ دونَ الماشيةِ ، ونفْيِ مانعِ الرقِّ والكفرِ فيهما .

وقولُنا : (**لذاتِهِ**) راجعٌ للجملةِ الأخيرةِ ، وهي قولُنا : (**ولا يلزمُ مِنْ وجودِهِ وجودٌ ولا عدمٌ**) لأنَّ وجودَ الشرطِ هو الذي قد يتفقُ أنْ يصحبَهُ وجودُ مانعٍ ، فيلزمُ فيهِ عدمُ المشروطِ حينَئذٍ[2] ، لـٰكنْ لا بالنظرِ إلىٰ ذاتِ الشرطِ ، بل بالنظرِ إلىٰ ذاتِ المانعِ .

وقد يصحبُ وجودَهُ وجودُ السببِ ونفْيُ المانعِ ، فيلزمُ حينَئذٍ مِنْ وجودِهِ وجودُ المشروطِ ؛ كما لو صاحبَ تمامَ الحولِ وجودُ السببِ ؛ وهو ملكُ النصابِ مِلْكاً كاملاً ، ونفْيُ المانعِ الذي هو الدَّيْنُ ، فيلزمُ حينَئذٍ وجوبُ الزكاةِ ، لـٰكنْ لم تجبْ بالنظرِ إلىٰ ذاتِ الشرطِ الذي هو تمامُ الحولِ ، وإنَّما وجبَتْ بسببِ ما قارنَهُ مِنْ وجودِ سببِ الزكاةِ ونفْيِ مانعِها ، ولو صاحبَ تمامَ الحولِ وجودُ المانعِ الذي هو الدَّيْنُ مثلاً . . لزمَ معَهُ عدمُ الزكاةِ ، لـٰكنْ ليسَ بالنظرِ إليهِ لزمَ عدمُها ، بل بالنظرِ إلى المانعِ الذي هو الدَّيْنُ .

وأمَّا الجملةُ الأولىٰ ـ وهي قولُنا : (**ما يلزمُ مِنْ عدمِهِ العدمُ**) ـ فمعناها لازمٌ للشرطِ علىٰ كلِّ حالٍ ، فلو قيَّدناهُ بذاتِ الشرطِ

---

(١) قوله : (**وزيادة**) هو بالجرِّ عطفاً علىٰ (سببٍ) المجرور .

(٢) أي : حين إذْ صحبَ وجود الشرط وجود مانع .

لأوهمَ[1] أنَّهُ قد لا يلزمُ مِنْ عدمِ الشرطِ عدمُ المشروطِ ؛ لمصاحبةِ عدمِهِ أمراً يقتضي ذلكَ[2] ، وذلكَ باطلٌ[3] ، وباللهِ تعالى التوفيقُ[4] .

[حدُّ المانعِ]

وَٱلْمَانِعُ : مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ ٱلْعَدَمُ ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ وُجُودٌ وَلا عَدَمٌ لِذَاتِهِ ؛ كَٱلْحَيْضِ لِوُجُوبِ ٱلصَّلاةِ .

المانعُ مِنَ الشيءِ علىٰ ضربينِ :

أحدُهما : أنْ يمنعَ منهُ لمنافاتِهِ لسببِهِ .

الثاني : أنْ يمنعَ منهُ لمنافاتِهِ لهُ في نفسِهِ .

مثالُ الأوَّلِ : الدَّيْنُ في زكاةِ العينِ ؛ فإنَّهُ يمنعُ مِنْ وجوبِها ؛ لمنافاتِهِ لسببِها الذي هو الملكُ الكاملُ للنصابِ ، ومثلُهُ الرقُّ ؛ فإنَّ

---

(١) **يعني** : التقييد المفهوم من (قيدناه) علىٰ حدِّ قوله تعالى : ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة : ٨] .

(٢) **يعني** : لمصاحبة عدم الشرط ، وهو تعليل لقوله : (لا يلزم) .

(٣) قوله : (**وذلك**) أي : كون الشرط لا يلزم من عدمه عدم المشروط . . باطلٌ ، بل إذا عدم الشرط لزم عدم المشروط علىٰ كل حال .

(٤) **فائدة** : السبب مناسبته في ذاته ، والشرط مناسبته في غيره ؛ فالنصاب مشتمل علىٰ الغنىٰ في ذاته ، والحول مكمِّل لحكمة الغنىٰ في النصاب بالتمكُّن من التنمية ، وبهـٰذا لا يشتبه السبب بالشرط ، وانظر « شرح تنقيح الفصول » (ص٨٤) .

كلَّ واحدٍ مِنَ الدَّيْنِ والرقِّ مانعٌ مِنْ كمالِ التصرُّفِ في المالِ ، فلم يثبتْ معَهما الغنىٰ بذلكَ المالِ الذي هو حكمةُ وجوبِ الزكاةِ فيهِ ؛ كما قالَ النبيُّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « خُذْهَا مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، وَرُدَّهَا عَلَىٰ فُقَرَائِهِمْ »[1] .

ومثالُ الثاني : الكفرُ مثلاً بالنسبةِ إلىٰ صحَّةِ الصلاةِ ؛ فإنَّهُ مانعٌ مِنْ صحَّتِها لا لمنافاتِهِ لسببِها مِنْ دخولِ الوقتِ ، بل لمنافاتِهِ لها في نفسِها ؛ إذْ لا يمكنُ معَ الكفرِ التقرُّبُ بها إلى المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، وهـٰذا معنىٰ قولِ الأصوليينَ : (المانعُ ينقسمُ : إلىٰ مانعِ السببِ ، وإلىٰ مانعِ الحكمِ)[2] .

وقولُنا أيضاً في حدِّ المانعِ : (**لذاتِهِ**) راجعٌ للجملةِ الأخيرةِ ؛ وهي قولُنا : (**ولا يلزمُ مِنْ عدمِهِ وجودٌ ولا عدمٌ**) لأنَّ عدمَ المانعِ أيضاً هو الذي يتَّفقُ أنْ يصحبَهُ وجودُ السببِ والشرطِ ، فيلزمُ حينَئذٍ مِنْ عدمِهِ الوجودُ ، لـٰكنْ ليسَ ذاتُ عدمِهِ هي التي اقتضتِ الوجودَ ، بل الذي اقتضاهُ اجتماعُ السببِ معَ الشرطِ عندَ عدمِ ذلكَ المانعِ ، وقد يصحبُ عدمَ المانعِ عدمُ السببِ أو عدمُ الشرطِ ، فيلزمُ حينَئذٍ العدمُ ، لـٰكنْ ليسَ لذاتِ عدمِ المانعِ ، بل لمصاحبةِ عدمِ السببِ أو عدمِ الشرطِ .

---

(١) قطعة من خبر رواه البخاري (١٣٩٥) ، ومسلم (١٩) من حديث سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) انظر « حاشية العطار علىٰ شرح جمع الجوامع » (١/ ١٣٧) ، ويُمثَّل أيضاً لمانع الحكم بالأبوة في باب القصاص العمد العدوان .

وأمَّا الجملةُ الأولىٰ ـ وهي قولُنا : (**ما يلزمُ مِنْ وجودِهِ العدمُ**) ـ فمعناها لازمٌ للمانعِ علىٰ كلِّ حالٍ .

واختلفَ الأصوليونَ : إذا قارنَ وجودَ المانعِ عدمُ السببِ ؛ كأنْ يقارنَ الحيضَ مثلاً عدمُ دخولِ الوقتِ . . هل يُعلَّلُ عدمُ الحكمِ بوجودِ ذلكَ المانعِ وإنِ انتفىٰ أيضاً لعدمِ السببِ ؛ لأنَّ الأماراتِ أدلَّةٌ يصحُّ تعدُّدُها ، أو لا يصحُّ تعليلُ العدمِ بهِ إلا حيثُ يُوجدُ السببُ المقتضي للحكمِ ؛ إذِ الذي يتبادرُ مِنْ معنى المانعِ أنَّ المقتضيَ للحكمِ موجودٌ ، لٰكنِ انتفى الحكمُ لوجودِ المانعِ ؟ وهٰذا رأيُ الفخرِ[1] ، والأوَّلُ مختارُ ابنِ الحاجبِ وجماعةٍ[2] ، وهو الذي يُؤخذُ مِنْ حدِّنا للمانعِ ؛ لأنَّ قولَنا : (يلزمُ مِنْ وجودِهِ العدمُ) شاملٌ لما إذا وُجِدَ المقتضي أو فُقِدَ .

وبالجملةِ : فقد جعلناهُ ملزوماً للعدمِ في كلا الحالينِ ، وهٰذا هو عينُ القولِ الأوَّلِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

---

(١) **رأي الرازي** : أن عدم الحكم (التعليل بالمانع هنا) لا يتوقف علىٰ وجود المقتضِي ، وانظر « المحصول » (٥/ ٣٢٣) ، فوجود السَّبُع في طريق زيد مانع من حضوره وإن كان لا يخطر في بالنا سلامة أعضائه ، فنكتفي بالنظر إلى المانع في التعليل لنفي الحكم ، دون النظر إلىٰ وجود السبب .

(٢) الجمهور علىٰ خلاف الإمام في هٰذه المسألة كما صرَّح هو نفسه كما في « شرح معالم أصول الفقه » (٢/ ٣٧٧) ، ولٰكن في « الأشباه والنظائر » (٢/ ١٩٢) أن ابن الحاجب موافق له في هٰذه المسألة ، قال الإمام السبكي بعد نقله لهٰذه الموافقة : (الذي أراه الآن ـ وكان ذلك بعد تأليف « جمع الجوامع » ـ جواز التعليل بالمانع لمن لم يدرِ بانتفاء المقتضي ، سواء أظن وجوده أو علل بالمانع علىٰ تقدير وجود المقتضي) ، وعليه فمن قتل ابنه ولم ندرِ أكان عامداً أو غير عامد . . درأنا عنه القتل بمانع الأبوة ، وعللنا نفي القتل بها .

[حدُّ الحكمِ العاديِّ]

وَأَمَّا ٱلْحُكْمُ ٱلْعَادِيُّ : فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِثْبَاتِ ٱلرَّبْطِ بَيْنَ أَمْرٍ وَأَمْرٍ وُجُوداً أَوْ عَدَماً بِوَاسِطَةِ ٱلتَّكَرُّرِ ، مَعَ صِحَّةِ ٱلتَّخَلُّفِ ، وَعَدَمِ تَأْثِيرِ أَحَدِهِمَا فِي ٱلآخَرِ أَلْبَتَّةَ .

يعني : أنَّ الحكمَ العاديَّ : هو إثباتُ الربطِ بينَ وجودِ أمرٍ أو عدمِهِ ، وبينَ وجودِ أمرٍ آخرَ أو عدمِهِ .

فقولُنا : (**وجوداً أو عدماً**) راجعٌ لكلِّ واحدٍ مِنَ الأمرينِ ، لا لأحدِهما فقطْ ؛ إذْ لو كانَ كذلكَ لَمَا دخلَ تحتَ هـٰذا الكلامِ جميعُ الأقسامِ الأربعةِ الآتيةِ[1] .

واحترزَ بقولِهِ : (**بواسطةِ التكرُّرِ**) مِنَ الربطِ بينَ أمرينِ عقلاً أو شرعاً ؛ كالربطِ العقليِّ بينَ قيامِ العلمِ بمحلٍّ وبينَ كونِ ذلكَ المحلِّ عالماً ، وكالربطِ الشرعيِّ الذي بينَ زوالِ الشمسِ ووجوبِ صلاةِ الظهرِ مثلاً ، فهـٰذانِ الربطانِ لا يُسمَّىٰ واحدٌ منهما عاديّاً ؛ لعدمِ توقُّفِهِ علىٰ تكرُّرٍ .

وأمَّا قولُنا : (**معَ صحَّةِ التخلُّفِ ، وعدمِ تأثيرِ أحدِهما في الآخرِ**

---

(١) ستأتي مبينة (ص ١٣٤) .

ألبتةَ) فلم نذكرْهُ لبيانِ حقيقةِ الحكمِ العاديِّ[1] ، بل للتنبيهِ علىٰ تحقيقِ علمٍ ودفعِ جهالةٍ ابتُليَ بها الأكثرُ في الأحكامِ العاديَّةِ ؛ حتىٰ توهَّموا أنَّهُ لا معنىٰ للربطِ الذي حصلَ في الحكمِ العاديِّ إلا ربطُ اللزومِ الذي لا يمكنُ معَهُ انفكاكٌ ؛ كاللزومِ العقليِّ ، أو ربطُ التأثيرِ مِنْ أحدِهما في الآخرِ ، فنبَّهْنا بهـٰذهِ الجملةِ علىٰ أنَّ الربطَ الذي حصلَ في الحكمِ العاديِّ **إنَّما هو ربطُ اقترانٍ ودلالةٌ جعليَّةٌ** ، لا ربطُ لزومٍ عقليٍّ ، ولا ربطُ تأثيرٍ مِنْ أحدِهما في الآخرِ .

فأشرنا إلىٰ عدمِ الربطِ فيهِ بطريقِ اللزومِ الذي يشبهُ اللزومَ العقليَّ بقولِنا : (معَ صحَّةِ التخلُّفِ) وفيهِ تنبيهٌ علىٰ جهالةِ مَنْ فهمَ أنَّ الربطَ في العاديَّاتِ بطريقِ اللزومِ الذي لا يصحُّ معَهُ التخلُّفُ ، فأنكرَ بسببِ هـٰذه الجهالةِ البعثَ ، وإحياءَ الموتىٰ في القبرِ ، والخلودَ في النارِ معَ استمرارِ الحياةِ ؛ لأنَّ ذلكَ كلَّهُ عندَهم علىٰ خلافِ العادةِ المستمرَّةِ في الشاهدِ ، والربطُ المتقرِّرُ فيها لا يصحُّ فيهِ التخلُّفُ عندَهم !

وأشرنا إلىٰ عدمِ الربطِ فيهِ بطريقِ التأثيرِ بقولِنا : (وعدمِ تأثيرِ أحدِهما في الآخرِ ألبتةَ)[2] .

وقد يُقالُ : إنَّ ذكرَ هـٰذينِ القيدينِ في تعريفِنا الحكمَ العاديَّ إنَّما

---

(1) فيه تنبيهٌ علىٰ أن الحدَّ انتهىٰ قبل هـٰذه العبارة .

(2) فليس الحارُّ هو الذي أثَّر في البارد ولا البارد هو الذي أثَّر في الحارِّ عند اجتماعهما ، وإنما يخلق الله تعالىٰ حالة وسطاً ؛ وهي انكسار صولة الحارِّ بالبارد ، وصولة البارد بالحارِّ . « بنَّاني » (ص١٦) .

هو لإفادةِ معرفتِهِ ؛ بناءً على أنَّ الجهلَ بصفةِ حقيقةٍ وإثباتَ ضدِّها لتلكَ الحقيقةِ . . مُوجِبٌ للجهلِ بها ، وهو مذهبُ أبي عمرانَ الفاسيِّ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ في المسألةِ المشهورةِ بالخلافِ ؛ وهي الجهلُ بصفاتِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ وإثباتُ ضدِّها لهُ ممَّا لا يليقُ بهِ جلَّ وعلا ؛ كإثباتِ الجسميَّةِ لهُ والجهةِ ونحوِ ذلكَ ممَّا هو مستحيلٌ عليهِ تباركَ وتعالىٰ . . **هل يصدقُ علىٰ مُعتقِدِ ذلكَ أنَّهُ جاهلٌ بالمولىٰ تباركَ وتعالىٰ أم لا ؟**[1] .

---

(١) ومسألة الإمام أبي عمران أوردها ابن ناجي التنوخي في « معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان » (٣/ ١٦٢) وأصل الكتاب للعلامة أبي زيد الدباغ ، قال : (وجرت بالقيروان مسألةٌ في الكفار : هل يعرفون الله أم لا ؟ ووقع فيها تنازعٌ عظيم من العلماء ، وتجاوز ذلك للعامة ، وكثر التنازع بينهم فيها حتىٰ كاد يقوم بعضهم علىٰ بعض في الأسواق ، ويخرجون عن حد الاعتدال إلى القتال ، وكان القائم بذلك رجلٌ مؤدِّبٌ يركب حماره ، ويذهب من واحد إلىٰ آخر ، فلا يترك متكلماً ولا فقيهاً إلا سأله فيها وناظره ، فقال قائل : لو ذهبتم إلى الشيخ أبي عمران لشفانا من هـٰذه المسألة .
فقام أهل السوق بجماعتهم حتىٰ أتوا باب داره ، واستأذنوا عليه ، فأذن لهم ، فقالوا : أصلحك الله ، **أنت تعلم أن العامة إذا حدث بها حادث إنما تفزعُ إلىٰ علمائها** ، وهـٰذه المسألة قد جرىٰ فيها ما بلغك ، وما لنا في الأسواق شغل إلا الكلام فيها ، فقال لهم : إن أنصتُّم وأحسنتم الاستماع أخبرْكم بما عندي ، قالوا : ما نحبُّ إلا جواباً بيِّناً علىٰ قدر أفهامنا .
فقال لهم : وباللهِ التوفيقُ ، ثم أطرق ساعةً وقال : لا يكلِّمني منكم إلا واحدٌ ويسمعُ الباقون ، فقصدوا أحداً منهم ، فقال له : أرأيت لو لقيت رجلاً فقلتَ له : أتعرف أبا عمران الفاسي ؟ فقال : أعرفه ، فقلتَ : صِفْهُ لي ، فقال : هو رجل يبيع البقل والحنطة والزيت في سوق ابن هشام ، ويسكن صبرةَ ، أكان يعرفني ؟ قال : لا . =

والأظهرُ : أنَّهُ جاهلٌ بهِ جلَّ وعلا كما اختارَ أبو عمرانَ رحمَهُ اللهُ تعالىٰ ، والجهلُ بهِ تعالىٰ كفرٌ ، فعلىٰ هـٰذا : مَنْ جهلَ صفةَ الحكمِ العاديِّ بأنَّهُ ربطُ اقترانٍ جعليٍّ يصحُّ فيهِ التخلُّفُ ، واعتقدَ لجهلِهِ أنَّ الربطَ فيهِ ربطُ تأثيرٍ أو ربطُ لزومٍ لا يمكنُ فيهِ التخلُّفُ . . فإنَّهُ يصدقُ عليهِ أنَّهُ جاهلٌ بالحكمِ العاديِّ بناءً علىٰ هـٰذا القولِ الأظهرِ ؛ أنَّ الجهلَ بالصفةِ جهلٌ بالموصوفِ ، وإسقاطُ هـٰذينِ القيدينِ إذاً مِنْ تعريفِ الحكمِ العاديِّ . . قد يُخِلُّ بمعرفتِهِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ[1] .

= قال : فلو لقيت آخر فقلت له : أتعرف الشيخ أبا عمران ؟ قال : نعم ، فقلت : صِفْهُ لي ، فقال : نعم ، رجل يدرس العلم ، ويفتي الناس ، ويسكن بقرب السماط ، أكان يعرفني ؟ قال : نعم ، قال : والأول ما كان يعرفني ؟ قال : لا .

قال لهم الشيخ : فكذلك الكافرُ إذا قال : لمعبودِهِ صاحبةٌ أو ولد ، أو إنه جسم ، وعبدَ مَنْ هـٰذه صفتُهُ . . فلم يعرف الله ، ولم يصفه بصفتهِ ، ولم يقصد بعبادته إلا مَنْ هـٰذه صفتُهُ ، وهو بخلاف المؤمن الذي يقول : إن معبوده الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفؤاً أحد ، فهـٰذا قد عرف اللهَ ، ووصفه بصفته .

فقامت الجماعة وقالوا : جزاك الله خيراً من عالم ، فقد شفيت ما في قلوبنا ، ودعوا له ، ولم يخوضوا في مسألة بعد هـٰذا المجلس) .

توفي أبو عمران موسى بن عيسى الفاسي سنة (٤٣٠هـ) .

(١) **تنبيهٌ مهمٌّ** : العلاقة العادية بين السبب والمسبَّب **العلمُ بها ضروريٌّ** ، **لا يجوز الشكُّ فيها** ، ولـٰكن عند وقوع الانفكاك لا نمنع منه عقلاً ، ولهـٰذا قال العلامة الفرهاري في « النبراس » (ص٥٨١) : (قال المحققون : العلم العادي **علم يقيني ضروري** ، جرت عادة الله بخلقه في العاقل مع حكم العقل بأن نقيضه غير محال) ، فتجويز المنافي لا يدفع العلم اليقيني .

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ :

- **رَبْطُ وُجُودٍ بِوُجُودٍ** : كَرَبْطِ وُجُودِ ٱلشِّبَعِ بِوُجُودِ ٱلأَكْلِ .
- **وَرَبْطُ عَدَمٍ بِعَدَمٍ** : كَرَبْطِ عَدَمِ ٱلشِّبَعِ بِعَدَمِ ٱلأَكْلِ .
- **وَرَبْطُ وُجُودٍ بِعَدَمٍ** : كَرَبْطِ وُجُودِ ٱلْجُوعِ بِعَدَمِ ٱلأَكْلِ .
- **وَرَبْطُ عَدَمٍ بِوُجُودٍ** : كَرَبْطِ عَدَمِ ٱلْجُوعِ بِوُجُودِ ٱلأَكْلِ .

قد عرفتَ أنَّ الربطَ بينَ أمرينِ في الحكمِ العاديِّ يصحُّ في وجودِ كلِّ واحدٍ منهما وعدمِهِ ، فلزمَ انقسامُهُ ـ أيِ : الربطِ ـ إلىٰ أربعةِ أقسامٍ ؛ مِنْ ضربِ اثنينِ ـ وهما وجودُ أحدِ الأمرينِ وعدمُهُ ـ في اثنينِ ؛ وهما وجودُ الأمرِ الآخرِ وعدمُهُ .

فإذا كانَ أحدُ الأمرينِ **سبباً عاديّاً** للآخرِ . . ارتبطَ وجودُهُ بوجودِهِ ، وعدمُهُ بعدمِهِ .

وإذا كانَ أحدُ الأمرينِ **شرطاً عاديّاً** للآخرِ . . ارتبطَ عدمُهُ بعدمِهِ ، ولا يرتبطُ وجودُهُ بوجودِ الآخرِ ولا عدمِهِ .

وإذا كانَ أحدُ الأمرينِ **مانعاً عاديّاً** مِنْ وجودِ الآخرِ . . ارتبطَ وجودُ

المانعِ بعدمِ الآخرِ ، ولا يرتبطُ عدمُهُ بعدمِ الآخرِ ولا وجودِهِ .

فإنْ قلتَ : مقتضىٰ ما ذكرتُم أنْ تكونَ الأقسامُ ثلاثةً :

ارتباطُ وجودٍ بوجودٍ ، وذلك في السببِ العاديِّ .

وارتباطُ عدمٍ بعدمٍ ، وذلكَ في السببِ أيضاً وفي الشرطِ .

وارتباطُ عدمٍ بوجودٍ ، وذلك في المانعِ العاديِّ .

وبقيَ ارتباطُ وجودٍ بعدمٍ ، فإنَّهُ لا مقتضىٰ لهُ مِنْ هـٰذهِ الثلاثةِ ، والربطُ العاديُّ منحصرٌ فيها ، فمِنْ أينَ جاءَكم هـٰذا القسمُ الرابعُ ؟[1] .

قلتُ : المقتضي لهـٰذا القسمِ الرابعِ ـ وهو ارتباطُ وجودٍ بعدمٍ ـ السببُ والشرطُ العاديَّانِ ؛ وذلكَ أنَّكَ قد عرفتَ أنَّ عدمَ السببِ يقتضي عدمَ المسبَّبِ ، وعدمَ الشرطِ يقتضي عدمَ المشروطِ ، ومِنْ لازمِ اقتضاءِ عدمِ السببِ لعدمِ المسبَّبِ اقتضاءُ عدمِهِ لوجودِ نقيضِ المسبَّبِ[2] ، فلزمَ ارتباطُ وجودِ نقيضِ المسبَّبِ لعدمِ السببِ ، وافهمْ مثلَ هـٰذا في اقتضاءِ عدمِ الشرطِ لوجودِ نقيضِ المشروطِ ، فيكونُ وجودُ نقيضِ المشروطِ مرتبطاً بعدمِ الشرطِ[3] .

مثالُ السببِ العاديِّ : أكلُ الطعامِ المقتاتِ بالنسبةِ إلى الشبعِ .

---

(١) قوله : (**هـٰذا القسم الرابع**) أي : الرابع في الجملة ، وأما باعتبار وضع المصنف فهو ثالث كما عرفت من قبل . « تارزي » (ق ١١) .

(٢) فعدم الأكل دالٌّ عادة علىٰ عدم الشبع ؛ وهو الجوع ، فعدم السبب ـ وهو الأكل ـ دالٌّ علىٰ وجود نقيض المسبَّب ؛ وهو الجوع . « تارزي » (ق ١١) .

(٣) فعدم شرب الماء لمدة طويلة دالٌّ علىٰ عدم الحياة ؛ وهو الموت ، فعدم الشرط ـ وهو عدم شرب الماء ـ دالٌّ علىٰ وجود نقيض المشروط ؛ وهو الموت .

ومثالُ الشرطِ العاديِّ : السلامةُ مِنَ الشهوةِ الكَلَبِيَّةِ بالنسبةِ إلى الشبعِ أيضاً[1] .

ومثالُ المانعِ العاديِّ لهُ : الشهوةُ الكَلَبِيَّةُ .

والأمثلةُ التي ذكرناها في الأصلِ راجعةٌ للسببِ العاديِّ ؛ وهو أكلُ الطعامِ المقتاتِ باعتبارِ وجودِهِ أو نقيضِهِ بالنسبةِ إلىٰ وجودِ المسبَّبِ وهو الشبعُ أو ضدُّهُ أو نقيضُهما[2] ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[حدُّ الحكمِ العقليِّ]

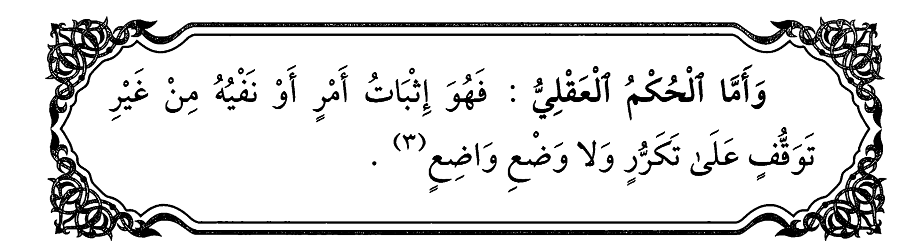

وَأَمَّا ٱلْحُكْمُ ٱلْعَقْلِيُّ : فَهُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ أَوْ نَفْيُهُ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَىٰ تَكَرُّرٍ وَلا وَضْعِ وَاضِعٍ[3] .

---

(١) **الكَلَبِيّة** : نسبة إلى الكَلَب ؛ وهو الأكل الكثير بغير شبع .

(٢) **توضيح العبارة** : السبب العادي هنا : هو أكل الطعام ، باعتبار وجوده ؛ أي : وجود الأكل ، أو نقيضه ؛ أي : عدم الأكل ، بالنسبة لوجود المسبب ؛ وهو الشبع ، أو ضده ؛ وهو الجوع ، أو نقيضهما ؛ وهو عدم الجوع وعدم الشبع .
والضابط في هـٰذا : أنك تثبت الأكل وتنفيه ، وتثبت الشبع وتنفيه ، وتثبت الجوع وتنفيه ، وتنظر ما يرتبط بكل قسم ، فيرتبط ثبوت الشبع بثبوت الأكل ، وينتفي بنفي الأكل ، ويرتبط الجوع بنفي الأكل ، وبنفيه ثبوت الأكل .

(٣) قوله : (**إثبات أمر**) أي : لأمر ؛ كقولك : زيد قائم ، (**أو نفيه**) أي نفي أمر عن أمر ؛ كقولك : زيد ليس بقائم . انظر « حاشية الشرقاوي على الهدهدي » (ص١٣١) .

إنَّما أُضيفَ هـٰذا الحكمُ إلى العقلِ وإنْ كانَتِ الأحكامُ كلُّها لا تُدرَكُ إلا بالعقلِ ؛ لأنَّ مُجرَّدَ العقلِ بدونِ فكرةٍ أو معَها كافٍ في إدراكِ هـٰذا الحكمِ .

فقولُهُ : (**إثباتُ أمرٍ**) مثالُهُ : الواحدُ نصفُ الاثنينِ .

وقولُهُ : (**أو نفيُهُ**) مثالُهُ : الثلاثةُ ليسَتْ نصفاً للأربعةِ .

وهـٰذا القيدُ وهو : (إثباتُ أمرٍ أو نفيُهُ) جنسٌ للحدِّ .

وقولُهُ : (**مِنْ غيرِ توقُّفٍ علىٰ تكرُّرٍ**) فصلٌ أخرجَ الحكمَ العاديَّ ؛ كقولِنا : شرابُ السَّكَنْجبينِ يُسكِّنُ الصفراءَ ؛ فإنَّ هـٰذا الحكمَ لم يثبتْ لهُ إلا بواسطةِ التكرُّرِ والتجربةِ ، حتىٰ عُرِفَ أنَّهُ ليسَ باتفاقيٍّ .

[التجربةُ والتكرُّرُ هما مُستنَدا إثباتِ الحكمِ العاديِّ]

فإنْ قلتَ : ها نحنُ نثبتُ هـٰذا الحكمَ للسَّكَنْجبينِ تقليداً للأطباءِ وإنْ لم يتكرَّرْ عندَنا ولا جرَّبناهُ[1] .

قلتُ : إنَّما أثبتنا فيهِ هـٰذا الحكمَ بواسطةِ التجربةِ التي صدَّقْنا فيها الأطباءَ ، وليسَ مِنْ شرطِ التكرُّرِ والتجربةِ في الحكمِ العاديِّ أنْ يكونا مِنْ كلِّ أحدٍ ، بل هو المستنَدُ لثبوتِ الحكمِ العاديِّ وإنْ حصلَ مِنَ البعضِ الموثوقِ بتجربتِهِ[2] .

---

(١) بين التجربة والتكرُّر عموم وخصوص من وجه ؛ فالأمر الذي تكرَّر دون أن تختبره لا يقال له : تجربة ، والتجربة من غير تكرُّر لا يقال عنها : تكرُّر ، والتجربة مع التكرُّر هي موضع الجمع بينهما .

(٢) الواو في قوله : (**وإن حصل**) للعطف علىٰ مقدر ؛ أي : إن حصل التكرُّر =

قولُهُ : (**ولا وضعِ واضعٍ**) فصلٌ آخرُ أخرجَ بهِ الحكمَ الشرعيَّ .

[بيانُ المرادِ بالحكمِ الشرعيِّ ، وارتباطِهِ بالوضعِ والجعْلِ]

فإنْ قلتَ : كيف يصحُّ أن يُقالَ في الحكمِ الشرعيِّ : إنَّهُ حصلَ بالوضْعِ والجعْلِ ، وهو خطابُ اللهِ تعالىٰ وكلامُهُ القديمُ ، والقديمُ ليسَ بموضوعٍ ولا مجعولٍ ؟

قلتُ : المرادُ بالحكمِ الشرعيِّ هنا : التعلُّقُ التنجيزيُّ لخطابِ اللهِ تعالى القديمِ المتعلِّقِ بأفعالِ المكلَّفينَ بعدَ وجودِهم وتوفُّرِ شرائطِ التكليفِ فيهم ، وهـٰذا التعلُّقُ ليسَ بقديمٍ ، والقديمُ إنَّما هو كلامُ اللهِ تعالىٰ وتعلُّقُهُ العقليُّ الصلاحيُّ بأفعالِ المكلفينَ في الأزلِ ، وإطلاقُ الحكمِ الشرعيِّ على التعلُّقِ التنجيزيِّ الحادثِ . . مشهورٌ عندَ الفقهاءِ والأصوليينَ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[أقسامُ الحكمِ العقليِّ]

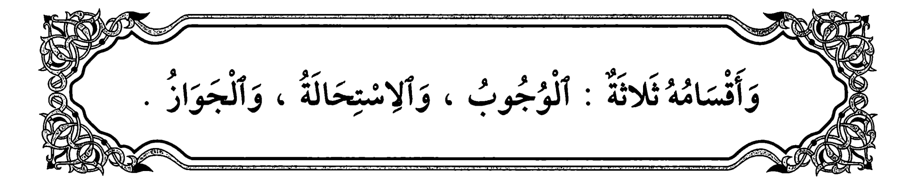

وَأَقْسَامُهُ ثَلاثَةٌ : ٱلْوُجُوبُ ، وَٱلِاسْتِحَالَةُ ، وَٱلْجَوَازُ .

لا بدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ في هـٰذا الكلامِ ، تقديرُهُ : إثباتُ

= والتجربة من كل واحد ممن يثبت الحكم العادي ، وإن حصل من بعدُ للموثوق بتجربته .

الوجوبِ ، وإثباتُ الاستحالةِ ، وإثباتُ الجوازِ ، ولكَ أنْ تحذفَ المضافَ إليهِ[1] في لفظِ (أقسامُهُ) ويكونُ التقديرُ : وأقسامُ مُتعلَّقِهِ ، وإنَّما احتجنا إلىٰ هـٰذا الحذفِ لأنَّ الحكمَ العقليَّ ليسَ هو نفسَ هـٰذه الثلاثةِ المذكورةِ ، فلا تكونُ أقساماً لهُ ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ القسمةِ صدْقَ اسمِ المقسومِ علىٰ كلِّ واحدٍ مِنْ أقسامِهِ ، ولا يصدقُ على الوجوبِ أوِ الاستحالةِ أوِ الجوازِ اسمُ الحكمِ ، وإنَّما يصدقُ عليها أنَّها محكومٌ بها ، وقرينةُ الحذفِ جليَّةٌ[2] .

ووجهُ انحصارِ الحكمِ العقليِّ في هـٰذهِ الثلاثةِ : أنَّ كلَّ ما يحكمُ بهِ العقلُ :

- إمَّا أنْ يقبلَ الثبوتَ والانتفاءَ جميعاً .
- أو يقبلَ الثبوتَ فقطْ .
- أو يقبلَ الانتفاءَ فقطْ .

فالأوَّلُ : هو الجائزُ ، **والثاني** : هو الواجبُ ، **والثالثُ** : هو المستحيلُ[3] .

---

(١) في (ب) : (المضاف) بدل (المضاف إليه) .

(٢) وهي : أنَّ الحكم العقلي ليس هـٰذه الثلاثة كما سبق له ذكره .

(٣) وسيعرفها المصنف دون تعريف مصادرها السابق ذكرها ؛ لأن معرفة المشتق يلزم منها معرفة المصدر ؛ لأن معرفة الأخصِّ يلزم منها معرفة الأعمِّ .

[حدُّ الواجبِ]

فَٱلْوَاجِبُ : مَا لا يُتَصَوَّرُ فِي ٱلْعَقْلِ عَدَمُهُ ؛ إِمَّا ضَرُورَةً ؛ كَٱلتَّحَيُّزِ لِلْجِرْمِ ، وَإِمَّا نَظَراً ؛ كَوُجُوبِ ٱلْقِدَمِ لِمَوْلانَا جَلَّ وَعَزَّ .

يعني : أنَّ حقيقةَ الواجبِ العقليِّ : هو ما لا يتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ ؛ أي : لا يدركُ في العقلِ عدمُهُ[1] :

إمَّا ضرورةً ؛ أي : ابتداءً بلا تأمُّلٍ ؛ كالتحيُّزِ للجِرْمِ ؛ وهو أخذُهُ قدرَ ذاتِهِ مِنَ الفراغِ ، فإنَّ ثبوتَ هـٰذا المعنىٰ لهُ لا يتصوَّرُ في العقلِ ضرورةً نفيُهُ ، **ونظيرُ هـٰذا في الوجوبِ الضروريِّ** : كونُ الاثنينِ أكثرَ مِنَ الواحدِ .

وإمَّا نظراً ؛ أي : بعدَ التأمُّلِ ؛ كثبوتِ القِدَمِ لمولانا تباركَ

(١) يعني : لا يقبله ولا يصدِّق به ، أما التصوُّر بالمعنى المنطقي فلا محيدَ عنه ؛ إذ عدمُ الواجب متصوَّر قطعاً قبل الحكم عليه بالاستحالة ؛ إذ حكمك على الشيء فرع عن تصوره ، وقوله : (عدمه) يعني : عدم ثبوته ؛ إذ من الواجب ما هو موجود ؛ كذاته تعالىٰ وصفات المعاني ، ومنه ما هو ثابت وليس بموجود ؛ كالعالمية والقادرية ، ومنه ما هو ثابت من حيث الوصف بالعدم ؛ كالوحدانية والقدم ؛ إذ الصفات العدمية لا وجود لها أصلاً .

وتعالىٰ ، فإنَّهُ لا يتصوَّرُ في العقلِ نفيُهُ عنهُ جلَّ وعلا ، لٰكنْ بعدَ التأمُّلِ فيما يترتَّبُ علىٰ نفيهِ مِنَ المستحيلاتِ ؛ كالدورِ ، والتسلسلِ ، وتعدُّدِ الآلهةِ ، وتخصيصِ كلِّ واحدٍ منهم بنوعٍ مِنَ الممكناتِ بلا مُخصِّصٍ ، ونظيرُ هٰذا في **الوجوبِ النظريِّ** : كونُ الواحدِ رُبُعَ عُشْرِ الأربعينَ .

وهٰذا الواجبُ المعرَّفُ هو **الواجبُ الذاتيُّ** .

وأمَّا الواجبُ العَرَضيُّ ـ وهو ما يجبُ لتعلُّقِ إرادةِ اللهِ تعالىٰ بهِ ؛ كتعذيبِ أبي جهلٍ ـ : فإنَّهُ بالنظرِ إلىٰ ذاتِهِ جائزٌ يصحُّ في العقلِ وجودُهُ وعدمُهُ ، وبالنظرِ إلىٰ ما أخبرَ بهِ الصادقُ المصدوقُ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ مِنْ إرادةِ اللهِ تعالىٰ لعذابِهِ . . هو واجبٌ لا يتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ[1] .

وإنَّما لم يحتجْ إلىٰ تقييدِ الواجبِ بالذاتيِّ ؛ لأنَّهُ عندَ الإطلاقِ لا يُحمَلُ إلا على الذاتيِّ ، ولا يُحمَلُ على العَرَضيِّ إلا بالتقييدِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

---

(١) **تعذيب أبي جهل أخزاه الله** : واجب عرضي بواسطة الشرع المؤيَّد بنور العقل ، وجائز عرضي عند فاسد الاعتقاد الذي يعتقد جواز دخول الكفَّار الجنة ، ومستحيل عرضي عند الدهرية الذين لا يؤمنون بيوم الحساب ، **وبه تعلم** : أن الشرع وضعٌ ، وأن ما يعرض للحكم العقلي إنما يعتبر بالعادة أو الشرع الصحيح ، وعروض ما سواهما كالساقط .

[حدُّ المستحيلِ]

وَٱلْمُسْتَحِيلُ : مَا لا يُتَصَوَّرُ فِي ٱلْعَقْلِ وُجُودُهُ ؛ إِمَّا ضَرُورَةً ؛ كَتَعَرِّي ٱلْجِرْمِ عَنِ ٱلْحَرَكَةِ وَٱلسُّكُونِ مَعاً ، وَإِمَّا نَظَراً ؛ كَٱلشَّرِيكِ لِمَوْلانَا جَلَّ وَعَزَّ .

هـٰذا أيضاً هو **المستحيلُ الذاتيُّ** .

وأمَّا المستحيلُ لعارضٍ منفصلٍ عنهُ : فهو مِنْ قبيلِ الجائزِ ؛ كاستحالةِ إيمانِ أبي لهبٍ لما عرضَ لهُ مِنْ إرادةِ اللهِ تعالىٰ لعدمِهِ .

ونظيرُ تعرِّي الجِرْمِ عنِ الحركةِ والسكونِ ـ أي : تجرُّدِهِ عنهما معاً ـ **في كونِهِ مستحيلاً ضرورةً** ؛ أيِ : ابتداءً بلا تأمُّلٍ : كونُ الاثنينِ مثلاً رُبُعَ الأربعةِ ، أو نصفَ الثمانيةِ ، أو نحوُ ذلكَ مِنَ المستحيلاتِ الضروريَّةِ ، **ونظيرُ الشريكِ في كونِهِ مستحيلاً بالنظرِ** ؛ أي : بعدَ التأمُّلِ : كونُ الواحدِ نصفَ عُشْرِ الأربعينَ .

[حدُّ الجائزِ]

وَٱلْجَائِزُ : مَا يَصِحُّ فِي ٱلْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ ؛ إِمَّا **ضَرُورَةً** ؛ كَٱلْحَرَكَةِ لَنَا ، وَإِمَّا **نَظَراً** ؛ كَتَعْذِيبِ ٱلْمُطِيعِ وَإِثَابَةِ ٱلْعَاصِي .

الجائزُ : لفظٌ مشتركٌ يُطلَقُ ويُرادُ بهِ هٰذا الذي ذكرنا هنا ؛ وهو ما لا يترتَّبُ علىٰ تقديرِ وجودِهِ ولا علىٰ تقديرِ عدمِهِ محالٌ لذاتِهِ ، وهٰذا معنىٰ قولِنا : (**يصحُّ في العقلِ وجودُهُ وعدمُهُ**) أي : لا يلزمُ مِنْ هٰذينِ التقديرينِ فيهِ محالٌ لذاتِهِ .

ويدخلُ فيهِ ثلاثةُ أقسامٍ :

الأوَّلُ : **الجائزُ المقطوعُ بوجودِهِ** : كاتصافِ الجِرْمِ المطلقِ بخصوصِ البياضِ أو خصوصِ الحركةِ ونحوِهما ، وكالبعثِ والثوابِ والعقابِ ونحوِ ذلكَ .

الثاني : **الجائزُ المقطوعُ بعدمِهِ** : كإيمانِ أبي لهبٍ وأبي جهلٍ ، ودخولِ الكافرِ الجنةَ ، ونحوِ ذلكَ .

الثالثُ : **المحتملُ للوجودِ والعدمِ** : كقبولِ الطاعةِ منَّا ، وفوزِنا بحُسْنِ الخاتمةِ ، والسلامةِ مِنْ عذابِ الآخرةِ ، ونحوِ ذلكَ .

وإنَّما زدنا التقييدَ بالذاتِ في قولِنا : (لا يترتَّبُ علىٰ تقديرِ وجودِهِ ولا علىٰ تقديرِ عدمِهِ محالٌ لذاتِهِ) أي : بالنظرِ إلىٰ ذاتِ ذلكَ الجائزِ ؛

أي : حقيقتِـهِ ؛ ليـدخـلَ فيـهِ القسمـانِ الأولانِ ؛ وهمـا المقطـوعُ بوجودِهِ ، والمقطوعُ بعدمِهِ ، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما بالنظرِ إلىٰ ذاتِهِ لا يلزمُ محالٌ في وجودِهِ ولا عدمِهِ ؛ فإنَّ الثوابَ والعقابَ مثلاً بالنظرِ إلىٰ حقيقتِهما لا يلزمُ في وجودِهما ولا عدمِهما محالٌ ، ولو نظرنا إلىٰ ما تعلَّقَ بهما مِنْ إخبارِ اللهِ تعالىٰ ورُسُلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بوجودِهما[١] .. **لترتَّبَ حينَئذٍ علىٰ عدمِهما محالٌ** ؛ وهو الكذبُ والخُلْفُ في خبرِ مَنْ يستحيلُ عليهِ ذلكَ ، ونحوُ ذلكَ البعثُ وغيرُهُ مِنَ الجائزاتِ التي أخبرَ الصادقُ المصدَّقُ بوقوعِها .

وكذا دخولُ الكافرِ الجنةَ ؛ فإنْ نظرنا إلىٰ حقيقتِهِ في نفسِهِ .. لم يلزمْ مِنْ وجودِهِ ولا عدمِهِ محالٌ ، ولو نظرنا إلىٰ ما عرضَ لهُ مِنْ إخبارِ اللهِ تعالىٰ ورُسُلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بأنَّهُ لا يكونُ لهُ دخولُ الجنةِ أبداً .. لترتَّبَ حينَئذٍ علىٰ تقديرِ وجودِهِ محالٌ ؛ وهو كذبُ مَنْ لا يجوزُ عليهِ الكذبُ عقلاً[٢] .

ويُطلَقُ الجائزُ أيضاً ويُرادُ بهِ : المحتملُ المشكوكُ في وجودِهِ وعدمِهِ ، فيكونُ علىٰ هـٰذا خاصّاً بالقسمِ الثالثِ[٣] .

---

(١) يعني : الإخبار بوجود الثواب والعقاب .

(٢) لأنَّ كلامه تعالىٰ نفسي قديم ، والنفسي لا يتصور فيه الكذب ، ولو تصوِّر الكذب لاستحال الصدق ؛ لأن صفاتِهِ تعالىٰ قديمة ، والمتنافيان لا يجتمعان .

(٣) فهو معنىً رابعٌ ، ولـٰكنه داخل في عموم القسم الثالث المتقدم ذكره ، فالموتُ عند الشاب الصحيح الضعيف الإيمان .. جائزٌ بمعنىٰ أنه مشكوك بوجوده الآن بشأنه .

ويُطلَقُ الجائزُ أيضاً ويُرادُ بهِ : ما أذنَ الشرعُ في فعلِهِ وتركِهِ ، فيكونُ مرادفاً للمباحِ ؛ كالبيعِ والنكاحِ ونحوِهما ، **أو ما أذنَ الشرعُ في فعلِـهِ وإنْ لم يأذنْ في تركِهِ**[1] . . فيكونُ علىٰ هـٰذا أعمَّ مِنَ المباحِ ؛ لأنَّهُ حينئذٍ يصدقُ على الواجبِ والمندوبِ[2] .

وبالجملةِ : فالجائزُ الذي هو أحدُ أقسامِ الحكمِ العقليِّ **إنَّما يريدونَ بهِ المعنى الأولَ** ؛ وهو ما لا يترتَّبُ علىٰ تقديرِ وجودِهِ ولا علىٰ تقديرِ عدمِهِ بالنظرِ إلىٰ ذاتِهِ . . محالٌ ، وليسَ بمعنى المحتملِ المشكوكِ فيهِ ، ولا بمعنى المأذونِ فيهِ شرعاً ، ولا بمعنى المباحِ .

ويُطلَقُ أيضاً على الجائزِ الذي هو أحدُ أقسامِ الحكمِ العقليِّ : **الممكنُ** ، فالممكنُ والجائزُ العقليُّ في اصطلاحِ المتكلمينَ مترادفانِ ، **والممكنُ الخاصُّ عندَ أهلِ المنطقِ** هو المرادفُ للجائزِ العقليِّ ، **وأمَّا الممكنُ العامُّ عندَهم** : فهو ما لا يمتنعُ وقوعُهُ ، فيدخلُ فيهِ الواجبُ والجائزُ العقليانِ ، ولا يخرجُ منهُ إلا المستحيلُ العقليُّ[3] .

وقولُنا في مثلِ الجائزِ الضروريِّ : (**كالحركةِ لنا**) معناهُ : أنَّ الجائزَ أيضاً علىٰ قسمينِ :

---

(١) الواو في قوله : (**وإن لم يأذن**) للعطف علىٰ مقدَّر ؛ أي : إن أذن وإن لم يأذن في تركه ، ولا يصح جعلها للحال ؛ لأنه حينئذ لا يدخل فيه المباح .

(٢) وهو المعبَّر عنه **بالإمكان العام** من طرف الوجوب عند أهل المنطق .

(٣) **وعلىٰ هـٰذا** : يكون معنىٰ قولنا : (ممكن) ليس محالَ الوجود ، **وعليه** : تنقسم الأشياء قسمين فقط ؛ ممتنعة وممكنة ، فلا يدخل المستحيل في الإمكان العام ، وانظر « معيار العلم » (ص ٣٤٣) .

جائزٌ تُدرَكُ صحةُ وجودِهِ وعدمِهِ ضرورةً ؛ أي : بلا تأمُّلٍ ؛ كاتصافِنا ـ معشرَ الأجرامِ[1] ـ بخصوصِ الحركةِ ؛ فإنَّا بالمشاهدةِ نعلمُ صحةَ وجودِها وعدمِها للجِرْمِ .

وجائزٌ لا يُدرَكُ إلا بالتأمُّلِ ؛ كتعذيبِ مَنْ أطاعَ اللهَ تعالىٰ ولم يعصِهِ قطُّ ، فإنَّ هـٰذا في الابتداءِ قد ينكرُ العقلُ جوازَهُ ، بل يتوهَّمُهُ مستحيلاً كما توهَّمَتْهُ المعتزلةُ[2] ، وأمَّا بعدَ النظرِ في وحدانيَّةِ اللهِ تعالىٰ وانفرادِهِ بخلْقِ جميعِ الممكناتِ وإرادتِها بلا واسطةٍ ، خيراً كانَتْ أو شرّاً ؛ وأنَّ الأفعالَ كلَّها بالنسبةِ إليهِ تعالىٰ سواءٌ ، لا نفعَ لهُ تباركَ وتعالىٰ في طاعةٍ ، ولا ضررَ ولا نقصَ يلحقُهُ جلَّ وعزَّ بكفرِ كافرٍ أو معصيةِ عاصٍ ، ولا حَجْرَ عليهِ ولا حُكْمَ لأحدٍ عليهِ . . فنعلمُ حينَئذٍ على القطعِ أنَّ ما رتَّبَهُ سبحانَهُ وتعالىٰ على الكفرِ مِنَ العذابِ الأليمِ ، وعلى الطاعةِ مِنَ النعيمِ المقيمِ ، لو عكسَ تعالىٰ في ذلكَ ، أو لم يُرتِّبْ جلَّ وعلا عليهما شيئاً أصلاً . . لم يلزمْ عن ذلكَ بالنظرِ إلىٰ حقيقةِ الطاعةِ والكفرِ والمعصيةِ نقصٌ ولا محالٌ أصلاً ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

---

(١) **الباعث على الاختصاص هنا** : زيادة البيان ، وغالباً ما يكون مثل هـٰذا الاختصاص للفخر أو للتواضع .

(٢) وهو أحد أغلاط ثلاثة ذكرها حجة الإسلام في « الاقتصاد » (ص٣٠٩) ، **ثانيها** : سبق الوهم إلى العكس ، **وثالثها** : تعميم الأحكام ، وأحد مدارك سبعة للغلط في القياس ذكرها في « محك النظر » (ص١٥٢) .

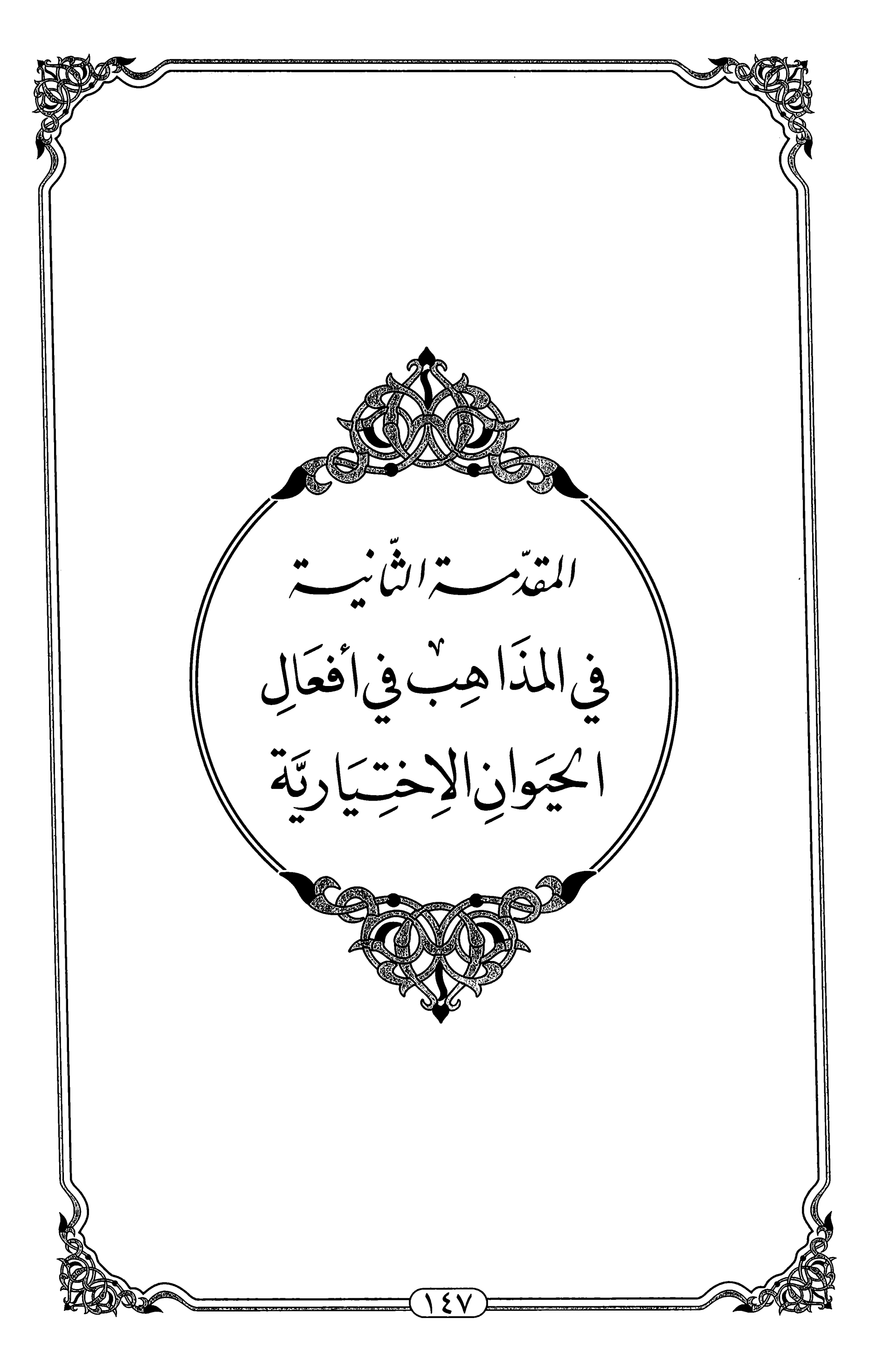

المقدّمة الثّانية

في المذاهِب في أفعَالِ الحيَوانِ الاختِياريّة

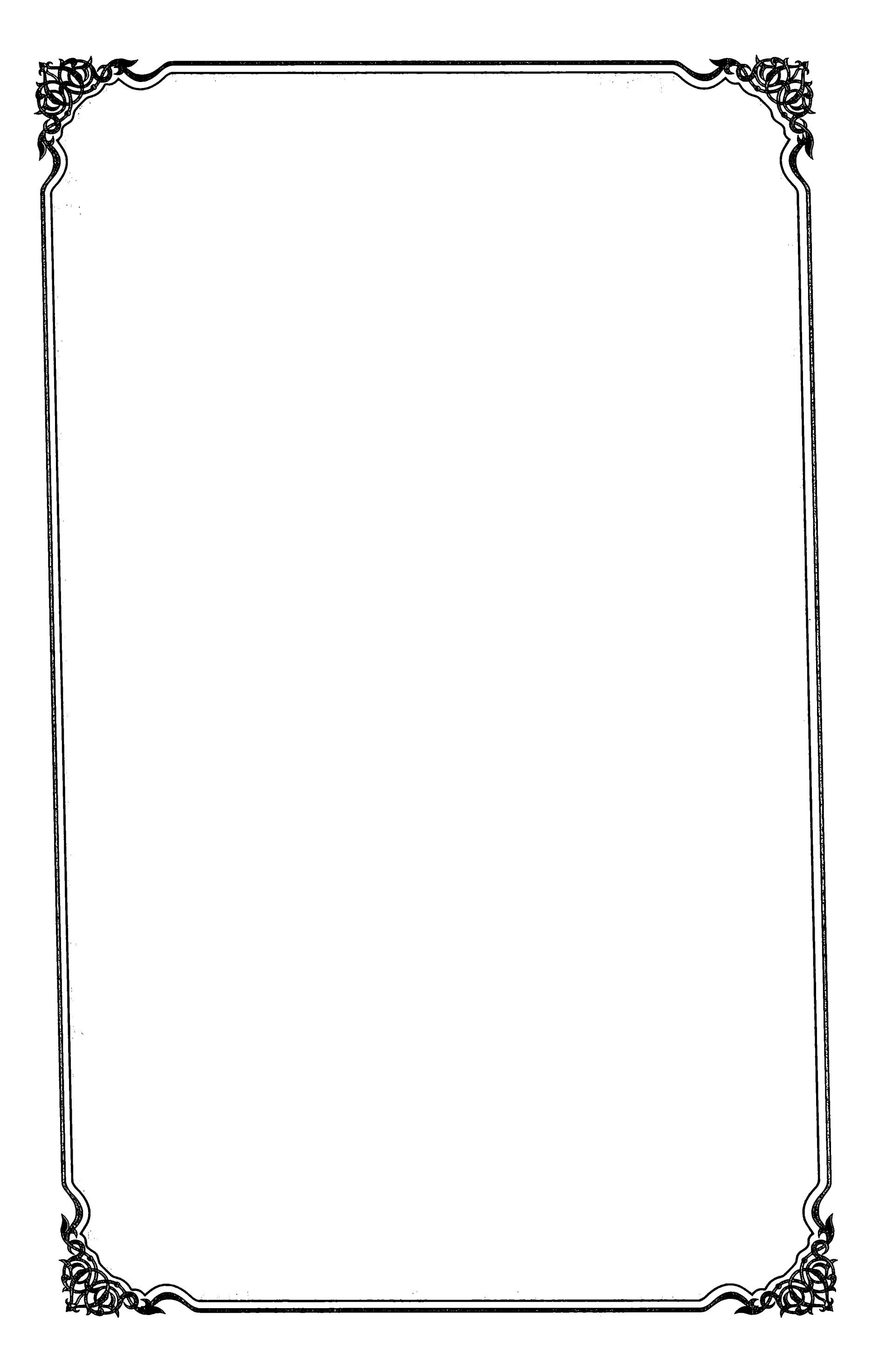

المقدّمة الثّانية

في المذاهب في أفعال الحيوان الاختياريّة [1]

وَٱلْمَذَاهِبُ فِي ٱلأَفْعَالِ ثَلاثَةٌ :

مَذْهَبُ ٱلْجَبْرِيَّةِ ، وَمَذْهَبُ ٱلْقَدَرِيَّةِ ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ ٱلسُّنَّةِ .

فَمَذْهَبُ ٱلْجَبْرِيَّةِ : وُجُودُ ٱلأَفْعَالِ كُلِّهَا بِٱلْقُدْرَةِ ٱلأَزَلِيَّةِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ مُقَارَنَةٍ لِقُدْرَةٍ حَادِثَةٍ .

---

(١) تندرج مسألة (أفعال الحيوان الاختيارية) ضمن المسائل المعرفية القطعية ، هـٰذه القطعيات قسمها حجة الإسلام إلىٰ أقسام ثلاثة : **كلامية ، وأصولية ، وفقهية .**
فالكلاميةُ : العقليات المحضة ، والحق فيها واحد ، ومن أخطأ فهو آثم ؛ كمسألة حدوث العالم ، وإثبات المحدِثِ وصفاته ، وبعثة الرسل وصفاتهم ، ومسألتنا هنا (خلق الأعمال له سبحانه) داخلة فيها ، **وحدُّها** : ما يصحُّ للناظر دَرَكُ حقيقته بنظر العقل قبل ورود الشرع ، ولـٰكن المخطئ فيها إن كان في أصول الإيمان بالله ورسوله . . فخطؤه كفر ، وإلا ـ كمسألتنا هنا ـ فبدعة .
والأصولية : ككون الإجماع حجة ، وخبر الواحد حجة ، وغيرها من القواعد التي أدلتها قطعية ، ومن أخطأ فيها فهو آثم بلا شك .
والفقهية : كل ما عُلم قطعاً من دين الله تعالىٰ من العمليات ، فإنكاره تكذيب للشرع ؛ كوجوب الصلوات الخمس وتحريم الزنا . انظر تفصيل ذلك في « المستصفىٰ » (٤/ ٣٠) .

وَمَذْهَبُ ٱلْقَدَرِيَّةِ : وُجُودُ ٱلأَفْعَالِ ٱلِاخْتِيَارِيَّةِ بِٱلْقُدْرَةِ ٱلْحَادِثَةِ فَقَطْ مُبَاشَرَةً أَوْ تَوَلُّداً .

وَمَذْهَبُ أَهْلِ ٱلسُّنَّةِ : وُجُودُ ٱلأَفْعَالِ كُلِّهَا بِٱلْقُدْرَةِ ٱلأَزَلِيَّةِ فَقَطْ مَعَ مُقَارَنَةِ ٱلأَفْعَالِ ٱلِاخْتِيَارِيَّةِ لِقُدْرَةٍ حَادِثَةٍ لا تَأْثِيرَ لَهَا لا مُبَاشَرَةً وَلا تَوَلُّداً .

يعني بالأفعالِ : أفعالَ الحيواناتِ عاقلةً أو غيرَ عاقلةٍ .

فجعلَ **الجَبْرِيَّةُ** جميعَها اضطراراً[1] ؛ كحركةِ الارتعاشِ ، ليسَ للحيوانِ قدرةٌ تتعلَّقُ بها .

وجعلَ **القدريَّةُ** الاختياريَّةَ منها[2] ـ وهو ما لا يُحسُّ فيهِ الإلجاءُ إلى الفعلِ[3] ـ مُختَرَعاً للحيوانِ بالقدرةِ التي خلقَ اللهُ تعالىٰ لهُ علىٰ سبيلِ

(١) **الجبرية** : لفظة مولَّدة ، والأصل لهٰذا المعنىٰ أن يقال : المجبرة ؛ من (أجبر) ، يقال : أجبره على الفعل ؛ إذا قهره عليه ، وشيخ المجبرة : الحسين بن محمد النجار البصري ، ومنهم : جهم بن صفوان ، وحفص الفرد ، ثم الجبرية لفظاً : بفتح الجيم وسكون الباء ، وتحريك الباء للازدواج مع كلمة (قدرية) لكونها تذكر معها ، وانظر « تاج العروس » (ج ب ر) .

(٢) **القدرية** : قال العلامة الأزهري في « تهذيب اللغة » (٩/ ٣٧) : (قوم ينسبون إلى التكذيب بما قدَّرَ الله من الأشياء ، وقال بعض متكلميهم : لا يلزمنا هٰذا النبز ؛ لأنَّا ننفي القدر عن الله ، ومن أثبته فهو أولىٰ به ، وهٰذا تمويهٌ منهم ؛ **لأنهم يثبتون القدر لأنفسهم** ، ولذلك سُمُّوا قدرية) .

(٣) **وعليه فالاضطرار** : ما يُحسُّ فيه الإلجاء إلى الفعل ، فمن ادَّعىٰ أنه مجبرٌ علىٰ=

الاستقلالِ ، وليسَ للمولىٰ تباركَ وتعالىٰ فيها اختراعٌ عندَهم ، وإنَّما الذي يُوجِدُهُ سبحانَهُ وتعالىٰ فيهم ما لا يتيسَّرُ منها عليهم ؛ كالألوانِ والطعومِ والروائحِ وحركةِ الارتعاشِ ونحوِ ذلكَ .

ثم قالوا : إنَّ الحيوانَ في اختراعِهِ لأفعالِهِ الاختياريَّةِ علىٰ ضربينِ :

ما وُجِدَ منها في محلِّ قُوَّتِهِ : كحركاتِهِ وسكناتِهِ ، وقيامِهِ وقعودِهِ ، ومشيِهِ وجريِهِ ؛ فهو مُخترِعٌ لهُ **مباشرةً** .

وما وُجِدَ منها خارجاً عن محلِّ قُوَّتِهِ : كتحريكِ الحجرِ والسهمِ ، والضربِ بالسيفِ والرمحِ ، والقتلِ والجَرْحِ ونحوِ ذلكَ ؛ فهو مُخترِعُهُ **تولُّداً** ؛ أي : بواسطةِ اختراعِهِ لحركاتٍ في محلِّ قُوَّتِهِ .

ويختلفُ أثرُ التولُّدِ عندَهم باختلافِ قُوَّةِ العَصَبِ والأعضاءِ وضعفِها ، **ولهـٰذا كانَتْ حقيقةُ التولُّدِ عندَهم** : وجودَ حادثٍ عن مقدورٍ بالقدرةِ الحادثةِ ، فحركةُ الحَجَرِ مثلاً مُتولِّدٌ عندَهم[1] ؛ لأنَّهُ حادثٌ نشأَ عن شيءٍ مقدورٍ بالقدرةِ الحادثةِ ؛ وهو حركةُ اليدِ والاعتمادُ بها مثلاً .

ومذهبُ أهلِ السنَّةِ والحقِّ مُجانِبٌ لكلا المذهبينِ الفاسدينِ[2] ، **وقد جمعَ بفضلِ اللهِ بينَ الحقيقةِ والشريعةِ** ، وسَلِمَ بتوفيقِ اللهِ تعالىٰ مِنْ

= فعل ما وهو لا يُحسُّ بالإلجاء . . فهو كاذب في دعواه .

(١) أي : بعد مفارقته يدَ الرامي به .

(٢) **المجانبة** : من أسماء الأضداد ؛ يقال : جانبَهُ إذا باعده ، وجانبه إذا صار إلىٰ جنبه ، والمراد هنا الأول .

بدعةِ الفريقينِ ؛ **لأنَّهم جانبوا الجبريَّةَ** ؛ بتقسيمِهِمُ الأفعالَ إلىٰ قسمينِ : اختياريَّةٍ واضطراريَّةٍ ، وأنَّ الأولىٰ مقدورةٌ للعبادِ ؛ بمعنىٰ : أنَّ لهم قدرةً حادثةً تقارنُ تلكَ الأفعالَ الاختياريَّةَ وتتعلَّقُ بها مِنْ غيرِ تأثيرٍ ، وهـٰذهِ الأفعالُ هي التي في وُسْعِ المكلَّفِ عادةً ، وبها وقعَ التكليفُ علىٰ حسَبِ ما دلَّ عليهِ الشرعُ ؛ قالَ جلَّ مِنْ قائلٍ : ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة : ٢٨٦] أي : إلا ما تسعُهُ طاقتُها بحسَبِ الظاهرِ والعادةِ ، وأمَّا بحسَبِ ما في نفسِ الأمرِ[١] . . فليسَ في وُسْعِها فعلٌ مِنَ الأفعالِ ، **وجانبوا أيضاً القدريَّةَ** ؛ لأنَّهم لم يجعلوا لتلكَ القدرةِ الحادثةِ التي يخلقُ اللهُ تعالىٰ في الحيواناتِ . . تأثيراً ألبتةَ في أثرٍ ما عموماً ، بلِ الحيوانُ عندَهم وقُوَّتُهُ الحادثةُ ومقدورُ تلكَ القُوَّةِ . . جميعُ ذلكَ مخلوقٌ لمولانا تباركَ وتعالىٰ بلا واسطةٍ ولا شريكٍ أصلاً ، حسَبَ ما دلَّ عليهِ برهانُ الوحدانيَّةِ ووجوبِ عمومِ قدرتِهِ جلَّ وعلا وإرادتِهِ لجميعِ الممكناتِ ، وعليهِ دلَّ الكتابُ والسنَّةُ وإجماعُ السلفِ الصالحِ قبلَ ظهورِ البدعِ .

والحاصلُ : أنَّ العبدَ الصحيحَ القويَّ القادرَ عندَ أهلِ الحقِّ **مجبورٌ في قالبِ مختارٍ**[٢] .

---

(١) **يقال** : هـٰذا الشيء في الواقع ، وفي حدِّ ذاته ، وفي نفس الأمر ، وفي الخارج ، وفي تحقُّقه . . كذا ، وهي عبارات مترادفة ، دالة علىٰ ما في اللوح المحفوظ أو ما في علم الله تعالىٰ .

(٢) قال العلامة عِليش المالكي في «حاشيته علىٰ شرح العقيدة الكبرىٰ» (ص١٢٨) : (لأنه بحسب الظاهر يفعل إن شاء ، ويترك إن شاء ، وفي نفس الأمر والحقيقة=

مجبورٌ مِنْ حيثُ إنَّهُ لا أثرَ لهَ ألبتةَ في أثرٍ ما عموماً ، وإنَّما هو وِعاءٌ وظَرْفٌ للحوادثِ والأعراضِ ، يخلقُ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ فيهِ ما شاءَ منها وكيفَ شاءَ ، لا حَجْرَ عليهِ تعالىٰ ولا معينَ ، ولا وكيلَ ولا وزيرَ .

ومختارٌ مِنْ حيثُ إنَّ عادةَ مولانا جلَّ وعزَّ لمَّا جرَتْ معَهُ بعدمِ دوامِ موالاةِ الفعلِ عليهِ ، لا سيَّما حالَ خلقِهِ جلَّ وعزَّ فيهِ كراهةً للفعلِ ، وإنَّما يُمِدُّهُ تباركَ وتعالىٰ بالفعلِ في بعضِ الأوقاتِ علىٰ حسَبِ الحاجةِ ، وخصوصاً حالَ خلقِهِ تباركَ وتعالىٰ لهُ عَزْماً وتصميماً على الفعلِ . . صارَ العبدُ بهـٰذهِ العادةِ العجيبةِ الدالَّةِ علىٰ سَعَةِ قدرةِ مَنْ لا يشغَلُهُ شأنٌ عن شأنٍ ، وتنفذُ إرادتُهُ في كلِّ ممكنٍ ، ووسعَ علمُهُ كلَّ معلومٍ . . مختاراً مُتمكِّناً مِنَ الفعلِ والتركِ بحسَبِ الظاهرِ ، لا يُحِسُّ إلجاءً إلىٰ ما يحبُّ فعلَهُ ، ولا إكراهاً علىٰ ما يكرهُ وجودَهُ .

فسبحانَ المولى الملكِ القهَّارِ اللطيفِ ، الذي لَطُفَ بعضُ قهرِهِ حتىٰ عزبَ عن إدراكِ كثيرٍ مِنَ العقولِ فضلاً عنِ الأوهامِ ، فاعتقدَتْ لجهلِها بباطنِ الأمرِ ، وكفرانِها نعمةَ كسوةِ المولىٰ جلَّ وعزَّ لقهرِهِ بثيابِ يُسْرِهِ وطردِهِ آلامَ جبرِهِ[1] . . أنَّها قد خرجَتْ في بعضِ تصرُّفاتِها

= لا فعل له ، إنما الفعل لله سبحانه وتعالىٰ ، وحده لا شريك له) .

(١) في كلام المؤلف استعارة بالكناية ؛ حيث شبَّهَ القهر بإنسان ، ولم يذكر من أركان التشبيه سوى المشبَّه ، وأثبت له لازماً من لوازم المشبَّه به ـ وهو الكسوة ـ تخييلاً .

والمعنىٰ: قهرُهُ سبحانه وإجبارُهُ على الفعل خَفِيَ مُتلفِّعاً بثيابِ لُطْفِهِ وثياب =

عن قبضةِ تدبيرِهِ ، وعمومِ قدرتِهِ وإرادتِهِ[1] .

تنبيهٌ

[علىٰ بعضِ أقوالٍ لأعلامٍ مِنْ أهلِ السنَّةِ تفصحُ بخلافِ ما تقدَّمَ]

ما اقتصرنا عليهِ في النقلِ عن أهلِ السنَّةِ ؛ مِنْ أنَّ القدرةَ التي للحيوانِ لا تأثيرَ لها في الأفعالِ ، لا مباشرةً ولا تولُّداً . . **هو المعروفُ المشهورُ عنهم** ، ولا يصحُّ عقلاً ولا شرعاً خلافُهُ .

وبعضُ مَنْ أُولعَ بنقْلِ الغثِّ والسمينِ مِنَ الأقوالِ ينقلُ هنا أقوالاً أُخَرَ ينسبُها أيضاً لأهلِ السنَّةِ .

فمنها : ما نُقِلَ عنِ القاضي أبي بكرٍ الباقلانيِّ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ : أنَّ القدرةَ الحادثةَ تُؤثِّرُ في أخصِّ وصفِ الفعلِ ؛ ككونِهِ صلاةً أو غَصْباً أو زناً أو نحوَ ذلكَ ، لا في وجودِ أصلِ الفعلِ[2] ، هـٰكذا مثَّلَ

= صرفِهِ لآلام قهره وجبره ، فظنَّت العقول القاصرة أنها فاعلة بذاتها ، والأمر علىٰ خلاف ذلك .

(١) وإليك هـٰذه المناجاة الرقيقة ، المستضيئة بشمس هـٰذه الحقيقة ، وهي للعارف بالله الفقيه الشافعي ابن اللبان ، نقلها الإمام ابن السبكي في « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٩/ ٩٥) : (إلـٰهي ؛ جلَّت عظمتك أن يعصيك عاصٍ ، أو ينساك ناسٍ ، ولـٰكن أوحيت روح أوامرك في أسرار الكائنات ، فذكرك الناسي بنسيانه ، وأطاعك العاصي بعصيانه ، وإن من شيء إلا يسبح بحمدك ، إن عصىٰ داعيَ إيمانه . . فقد أطاع داعيَ سلطانك ، ولـٰكن قامت عليه حجتك ، ولله الحجة البالغة ، ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[الأنبياء : ٢٣]) .

(٢) فالصلاة مثلاً فعلٌ له أحوالٌ ؛ وهي كونه فعلاً موجوداً ، وكونه عرضاً ، وكونه=

التفتازانيُّ الأخصَّ في « شرحِ المقاصدِ الدينيةِ » له[1] .

ونُقِلَ عنِ الأستاذِ أبي إسحاقَ : مثلُهُ ، إلا أنَّهُ لمَّا كانَ يقولُ بنفْيِ الأحوالِ عبَّرَ عن أخصِّ وصْفِ الفعلِ بالوجْهِ والاعتبارِ ؛ فقالَ : القدرةُ الحادثةُ تُؤثِّرُ في وجْهٍ واعتبارٍ[2] .

ومنها : ما نُقِلَ عن إمامِ الحرمينِ في آخرِ أمرِهِ : أنَّ القدرةَ الحادثةَ تُؤثِّـرُ في وجودِ الفعلِ علىٰ وَفْقِ مشيئةِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ[3] .

ولا يخفىٰ فسادُ هـٰذهِ الأقوالِ ومصادمتُها للعقلِ والشرعِ ، وقد أشبعنا الكلامَ في ردِّها في « شرحِنا علىٰ عقيدتِنا الكبرىٰ » ، و« شرحِنا علىٰ عقيدتِنا الوسطىٰ »[4] .

والواجبُ تنزيهُ هـٰؤلاءِ الأئمَّةِ عنِ اعتقادِ ظاهرِ ما نُقِلَ عنهم ؛ لأنَّ الموجودَ في كتبِهِمُ الكلاميَّةِ إنَّما هو ضدُّ هـٰذا المنقولِ عنهم ؛ وهو تعميمُ قدرةِ اللهِ تعالىٰ وإرادتِهِ لجميعِ الممكناتِ ، ونقلوا إجماعَ السلفِ الصالحِ علىٰ ذلكَ .

وقد نقلَ القاضي رحمَهُ اللهُ تعالى الإجماعَ في مواضعَ مِنْ كتبِهِ علىٰ

= تكليفاً ، وكونه واجباً ، وكونه صلاةً ، فهـٰذا الأخير هو أخصُّ وصفه ؛ إذ ما قبله أعمُّ منه كما ترىٰ .

(١) انظر « شرح المقاصد » (٢/ ١٢٦) .

(٢) انظر « شرح العقيدة الكبرىٰ » للمصنف (ص ٤٤٤) .

(٣) وبتعليقه أنه علىٰ وفق المشيئة باين قول المعتزلة .

(٤) انظر « شرح العقيدة الكبرىٰ » (ص ٤٤٣) ، و« شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص٣٩٠) .

كُفْرِ مَنْ نسبَ الاختراعَ لغيرِ اللهِ تعالىٰ ، ونقلَ أيضاً إجماعَ الأمَّةِ علىٰ كفرِ مَنْ لم يقلْ بعمومِ صفاتِ البارئِ تباركَ وتعالىٰ[1] .

ويجبُ تأويلُ ما صدرَ عنهم إنْ صحَّ النقلُ بهِ أنَّهُ إنَّما قالوهُ علىٰ سبيلِ الجدلِ في مناظرةِ الخصومِ مِنَ المبتدعةِ ، وإلزامِهم علىٰ مقتضىٰ أصولِهمُ الفاسدةِ أقوالاً فاسدةً لم يقولوا بها ؛ ليُظْهِروا لهم أنَّهم لم يبنوا فيما يقولونَ علىٰ أساسٍ صحيحٍ ، وإنَّما يبنونَ أقوالَهم علىٰ أساسٍ فاسدٍ ، فمهما بَنَوا عليهِ قولاً رمتْهُ رياحُ الجدلِ ، وألزمَتْهم أنْ يُجدِّدوا علىٰ ذلكَ الأساسِ الفاسدِ بناءً آخرَ فاسداً لا ثباتَ لهُ ، ويوافقونَ علىٰ عدمِ استقرارِهِ ، لٰكنْ أُلزموا أنْ يبنوهُ لاقتضاءِ أساسِهمُ الفاسدِ إيَّاهُ ، وهٰذا ظاهرٌ[2] ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[الكلامُ على الكسبِ]

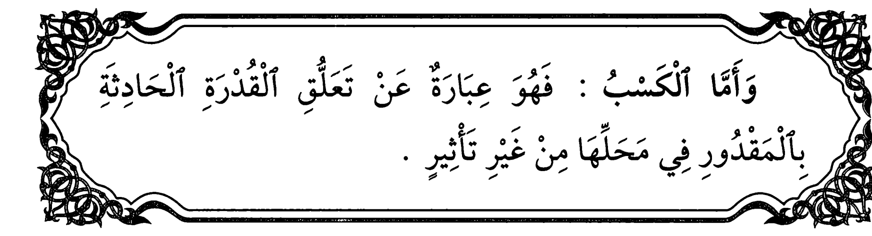

اعلمْ : أنَّهُ لمَّا ثبتَ بالعقلِ والنقلِ وجوبُ انفرادِ المولىٰ تباركَ

---

(١) انظر « شرح الأسرار العقلية » (ص٣١٧) ، و« حاشية العطار علىٰ شرح جمع الجوامع » (٢/ ٤٦٩) .

(٢) وقد اعتذر العلامة المقترح عن القاضي والأستاذ بما ذكر الإمام المصنف هنا ، وانظر « شرح الأسرار العقلية » للشريف الإدريسي (ص٣١٢) .

وتعالىٰ باختراعِ جميعِ الكائناتِ عموماً بلا واسطةٍ[1] ، وأُطلِقَ في الشرعِ أنَّ العبدَ مُكتسِبٌ للحسناتِ والسيئاتِ ، وأنَّ الشرعَ إنَّما يُكلِّفُهُ ويثيبُهُ ويعاقبُهُ بما كسبَهُ أو نشأَ عن كسبِهِ وإنْ لم يكنْ كسباً لهُ . . احتيجَ مِنْ أجلِ هـٰذا كلِّهِ إلىٰ بيانِ معنى الكسبِ الذي هو محلُّ التكليفِ الشرعيِّ ؛ وهو الذي جُعِلَ للمُكلَّفِ أمارةً على الثوابِ والعقابِ ، والمدحِ والذمِّ الشرعيينِ ؛ فإنَّ بعضَ مَنْ لا علمَ عندَهُ بحقيقةِ توحيدِ اللهِ تعالىٰ يُفسِّرُ معنى الكسبِ بكونِ القدرةِ الحادثةِ لها تأثيرٌ ما في الأفعالِ .

وبالجملةِ : فلغيرِ العارفينَ في تفسيرِ الكسبِ خبطٌ كثيرٌ ، وعباراتٌ مختلفةٌ مُوهِمةٌ نشأَتْ عن جهلٍ وعدمِ تحقيقٍ لبابِ الوحدانيةِ ومقاصدِ الشرعِ ، **والذي يُعوَّلُ عليهِ في تفسيرِهِ** ، ولا يصحُّ غيرُهُ ؛ إذْ هو الجاري على القواعدِ العقليَّةِ ، وعلى السنَّةِ وإجماعِ السلفِ . . ما فسَّرناهُ بهِ ؛ **وهو أنَّهُ عبارةٌ عن تعلُّقِ القدرةِ الحادثةِ بالمقدورِ في محلِّها مِنْ غيرِ تأثيرٍ** .

فاحترزنا بقولِنا : (**الحادثةِ**) مِنْ تعلُّقِ القدرةِ الأزليَّةِ ، فلا يُقالُ

---

(١) وكذا بالإجماع ؛ **أما العقل** : ففي برهان الوحدانية ، وفي عموم تعلُّق قدرته وإرادته تعالىٰ بجميع الكائنات ، **وأما النقل** : ففي قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الرعد : ١٦] ، وقوله سبحانه : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾ [القمر : ٤٩] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ [الصافات : ٩٦] ، **وأما الإجماع** : فقد نقل إمام الحرمين في « الإرشاد » (ص١٨٧) إجماع السلف الصالح علىٰ أن لا خالق إلا الله تعالىٰ ، والإجماع كان قبل ظهور البدع . « تارزي » (ق ١٧) .

فيهِ : كسبٌ ، بل هو اختراعٌ .

واحترزنا بقولِنا : (**بالمقدورِ في محلِّها**) أي : في محلِّ القدرةِ . . مِنَ الفعلِ الذي خرجَ عن محلِّ القدرةِ ؛ كالرمْيِ بالحجرِ ، والضربِ بالسيفِ والرمحِ ، والقتلِ والجَرْحِ ، ونحوِ ذلكَ ، فهٰذهِ الأفعالُ حادثةٌ غيرُ مكتسبةٍ للعبدِ[1] ؛ لأنَّها خارجةٌ عن محلِّ قدرتِهِ ، إلا أنَّها لمَّا كانَتْ مخلوقةً عندَ كسبِهِ عادةً . . جرىٰ فيها التكليفُ والثوابُ والعقابُ .

واحترزنا بقولِنا : (**مِنْ غيرِ تأثيرٍ**) ممَّا يعتقدُهُ القدريةُ مجوسُ هٰذهِ الأمَّةِ[2] ؛ مِنْ أنَّ تعلُّقَ القدرةِ الحادثةِ بالأفعالِ إنَّما هو تعلُّقُ اختراعٍ وتأثيرٍ ، لا تعلُّقُ اقترانٍ ودَلالةٍ على الأفعالِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

---

(١) **يعني** : بعد خروج الحجر من اليد في المثال السابق ، وكذا يقال فيما سواه .

(٢) إشارة للحديث الذي رواه أبو داود (٤٦٩١) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً : « القدريةُ مجوسُ هٰذهِ الأمَّةِ ؛ إنْ مرضوا فلا تعودُوهم ، وإنْ ماتوا فلا تشهدوهم » ، قال العلامة المناوي في « فيض القدير » (٤/ ٥٣٤) : (قوله : « **مجوس هٰذه الأمة** » تركيبُهُ من قبيل : القلمُ أحدُ اللسانين ، ولفظة « **هٰذه** » إشارة إلىٰ تعظيم المشار إليه ، وإلى النعي على القدرية والتعجب منهم ؛ أي : انظروا إلىٰ هٰؤلاء كيف امتازوا عن هٰذه الأمة المكرمة بهٰذه الهيئة الشنيعة ؛ حيث نزلوا من أوج المناصب الرفيعة إلىٰ حضيض السفالة والرذالة) .

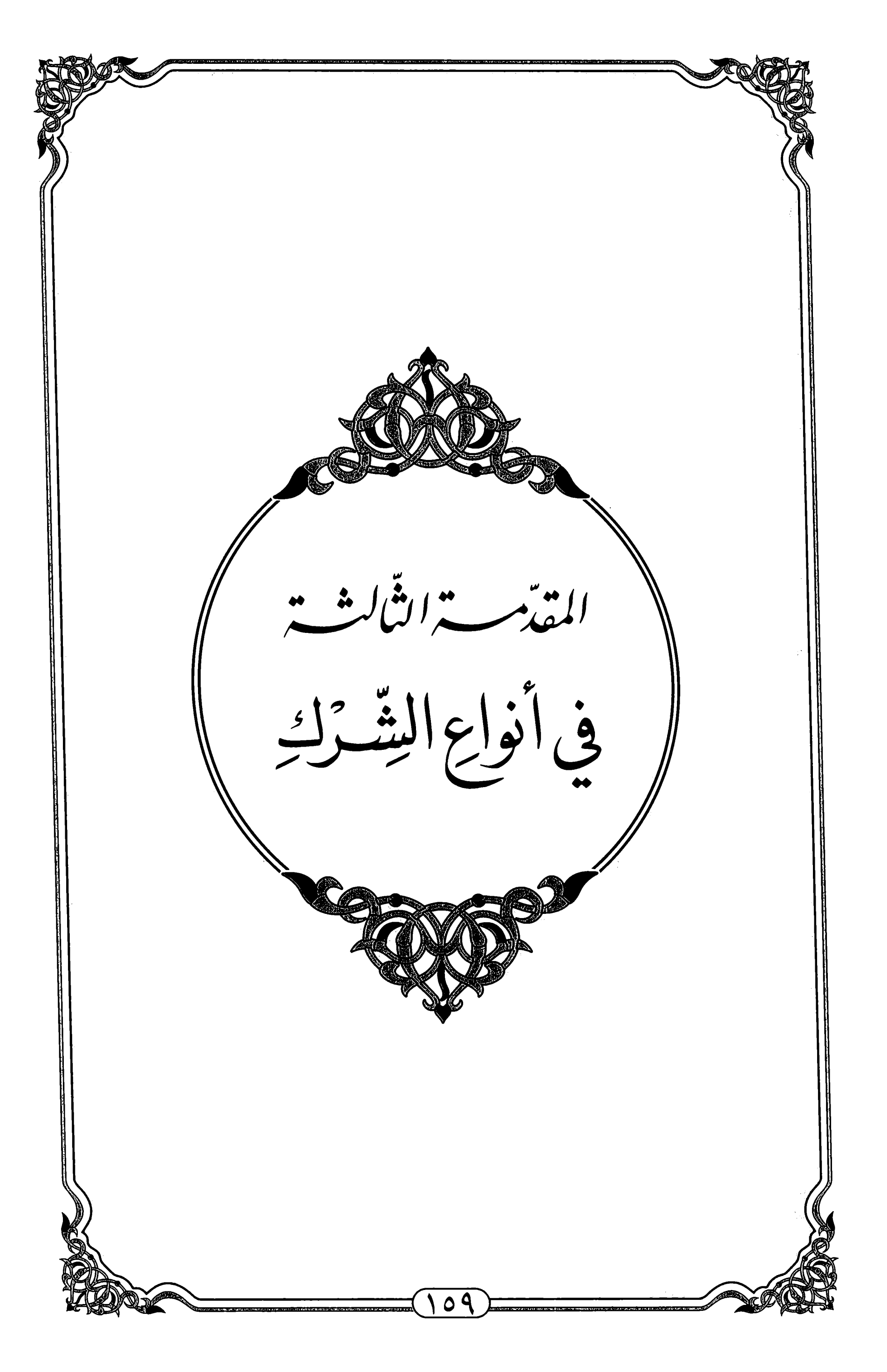

المقدّمة الثّالثة

في أنواع الشّرك

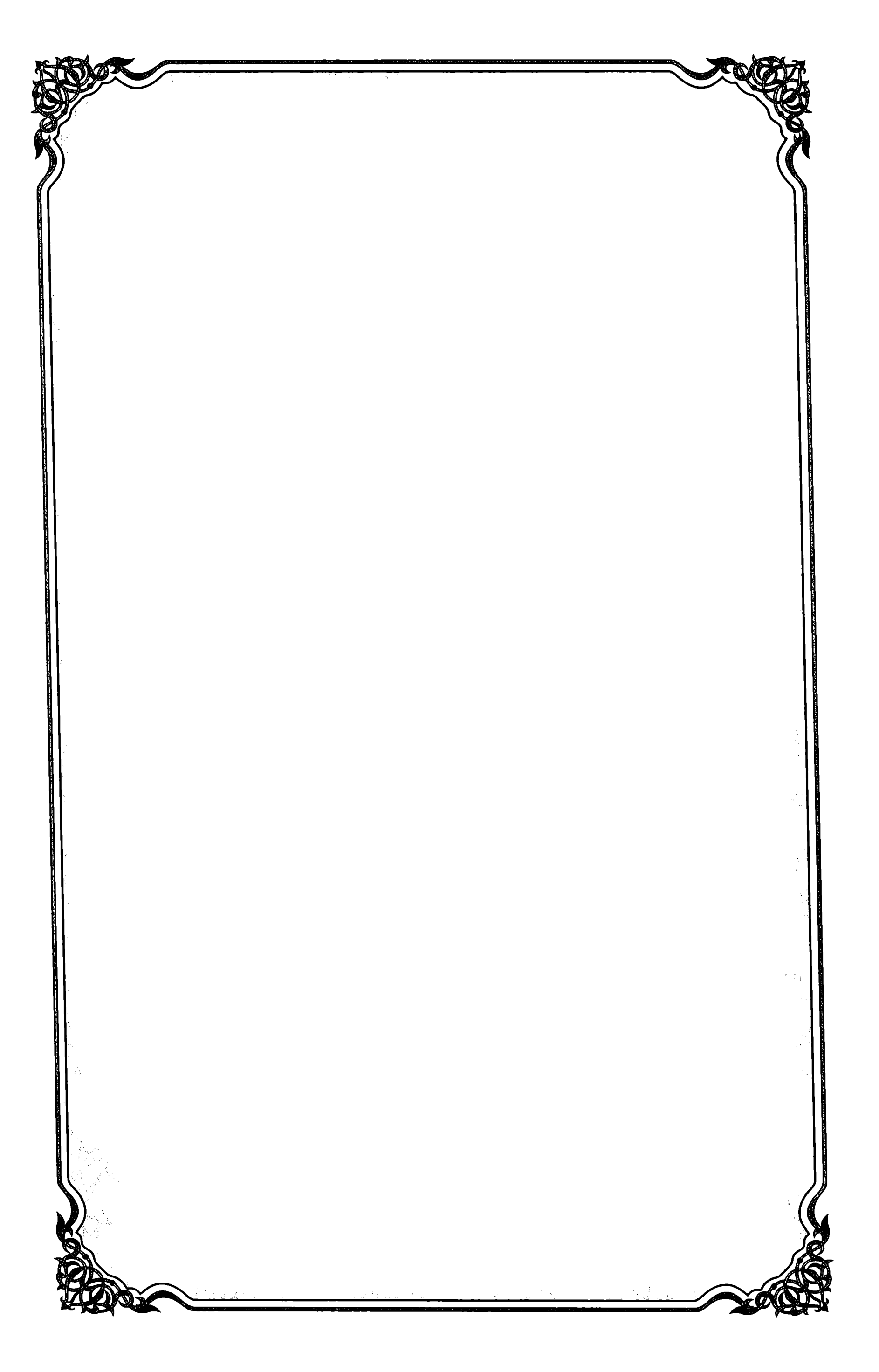

المقدمة الثالثة

في أنواع الشرك

وَأَنْوَاعُ ٱلشِّرْكِ سِتَّةٌ[1] :

- **شِرْكُ ٱسْتِقْلالٍ** : وَهُوَ إِثْبَاتُ إِلَـٰهَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ[2] ؛ كَشِرْكِ ٱلْمَجُوسِ .
- **وَشِرْكُ تَبْعِيضٍ** : وَهُوَ تَرْكِيبُ ٱلإِلَـٰهِ مِنْ آلِهَةٍ ؛ كَشِرْكِ ٱلنَّصَارَىٰ .
- **وَشِرْكُ تَقْرِيبٍ** : وَهُوَ عِبَادَةُ غَيْرِ ٱللهِ تَعَالَىٰ لِيُقَرِّبَ إِلَى ٱللهِ تَعَالَىٰ زُلْفَىٰ ؛ كَشِرْكِ مُتَقَدِّمِي ٱلْجَاهِلِيَّةِ .
- **وَشِرْكُ تَقْلِيدٍ** : وَهُوَ عِبَادَةُ غَيْرِ ٱللهِ تَعَالَىٰ تَبَعاً لِلْغَيْرِ ؛ كَشِرْكِ مُتَأَخِّرِي ٱلْجَاهِلِيَّةِ .
- **وَشِرْكُ أَسْبَابٍ** : وَهُوَ إِسْنَادُ ٱلتَّأْثِيرِ لِلأَسْبَابِ ٱلْعَادِيَّةِ ؛ كَشِرْكِ ٱلْفَلاسِفَةِ وَٱلطَّبَائِعِيِّينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ .
- **وَشِرْكُ ٱلأَغْرَاضِ** : وَهُوَ ٱلْعَمَلُ لِغَيْرِ ٱللهِ تَعَالَىٰ .

---

(١) **المراد بالشرك هنا** : مجرَّدُ إدخال الغير مع الله تعالىٰ ، لزم منه كفرٌ أو لم يلزم .

(٢) التقييد بـ (مستقلين) مع وجود الاثنينية ؛ للتنصيص علىٰ عدم الاشتراك في الأثر كما سيظهر ؛ إذ معنى الانفكاك بينهما مفادٌ من التثنية ، ولذا يقال لهم : الثنويَّة .

[عقيدةُ المجوسِ ، وبيانُ فسادِها]

أمَّا المجوسُ : فالحاملُ لهم على الشركِ الذي انتحلوهُ : اعتقادُهم أنَّ فعلَ الخيرِ يجبُ أنْ يكونَ لهُ باعثٌ يباينُ الباعثَ علىٰ فعلِ الشرِّ ، وإذا تباينا لم يمكنْ أنْ يجتمعا في ذاتٍ واحدةٍ[1] ، فوجبَ التعدُّدُ في ذاتِ الإلـٰهِ ، فلزمَ إثباتُ إلـٰهينِ مُستقلَّينِ[2] ؛ أحدُهما يستقلُّ بفعلِ الخيرِ ، ويُسمَّىٰ عندَهم : (هرمزَ) ، والآخرُ يستقلُّ بفعلِ الشرِّ ، ويُسمَّىٰ عندَهم : (أزدانَ)[3] .

وأيضاً : ففاعلُ الخيرِ يُسمَّىٰ **خَيِّراً** ، وفاعلُ الشرِّ يُسمَّىٰ **شريراً**[4] ، والوصفانِ متباينانِ لا يمكنُ اجتماعُهُما في موصوفٍ واحدٍ ، فوجبَ أنْ يكونَ موصوفُهما اثنينِ .

---

(١) أي : كاستحالة اجتماع الضدين ، يُحكىٰ عن المأمون العباسي أنه قال لثنوي يناظر عنده : هل ندم مسيء قط علىٰ إساءته ؟ قال : بلىٰ ، قال : فالندم على الإساءة إساءة أو إحسان ؟ قال : إحسان ، قال : والذي ندم هو الذي أساء أو غيره ؟ قال : هو الذي أساء ، قال : فأرىٰ صاحب الخير هو صاحب الشرِّ ، قال : فإني أزعم أن الذي أساء غير الذي ندم ، قال : فندم علىٰ كل شيء كان من غيره أو علىٰ شيء كان منه ؟! فأسكته . مفادٌ « تارزي » (ق ١٨) .

(٢) قال العلامة الشهرستاني في « الملل والنحل » (٢/ ٣٧) : (إن التثنية اختصت بالمجوس ، حتىٰ أثبتوا أصلين اثنين مدبرين قديمين ، يقتسمان الخير والشر ، والنفع والضر ، والصلاح والفساد ، يسمُّون أحدهما النور ، والآخر الظلمة ، وبالفارسية : يزدان وأهرمن) .

(٣) المعروف في كتب العقائد : **أهرمن ويزدان** كما سبق في التعليقة السابقة عن العلامة الشهرستاني .

(٤) ذكر المصنف هاتين التسميتين للمعتزلة في «شرح العقيدة الكبرىٰ» (ص ٤٢٧).

ويلزمُهم علىٰ مقتضىٰ هـٰذا النظرِ الفاسدِ الذي نظروهُ : إثباتُ إلـٰهٍ ثالثٍ ؛ **ليفعلَ مِنَ الممكناتِ ما ليسَ بخيرٍ ولا شرٍّ**[1] ، وإنْ نفَوْا هـٰذا القسمَ مِنَ الممكناتِ وحصروها في قسمينِ ـ وهما الخيرُ والشرُّ ـ فهم مباهتونَ وجاحدونَ لما قُطِعَ بوجودِهِ .

وأيضاً : فيلزمُهم في الشاهدِ أنَّ الفاعلَ مِنَ المخلوقاتِ للخيرِ لا يمكنُ أنْ يكونَ فاعلاً للشرِّ ، وفاعلَ الشرِّ لا يمكنُ أنْ يكونَ فاعلاً للخيرِ ، والمشاهدةُ تقتضي بطلانَ ذلكَ .

وأيضاً : يلزمُ علىٰ قولِهم حدوثُ الإلـٰهينِ ، وافتقارُهما إلىٰ ثالثٍ يُخصِّصُ كلَّ واحدٍ منهما بما اختصَّ بهِ مِنْ باعثِ الخيرِ أو باعثِ الشرِّ .

وأيضاً : يلزمُ بينَ الإلـٰهينِ المفروضينِ التمانعُ عندَ إرادةِ أحدِهما اختراعَ الخيرِ في محلٍّ وإرادةِ الآخرِ اختراعَ الشرِّ فيهِ في زمنٍ واحدٍ .

ومَنْ عرفَ وجوبَ تنزُّهِ المولى العظيمِ تباركَ وتعالىٰ عنِ الأغراضِ والاتصافِ بالباعثِ على الفعلِ[2] ، وتنزُّهِهِ عن سريانِ كمالٍ أو نقصٍ مِنَ الأفعالِ إلىٰ ذاتِهِ العليَّةِ . . اتَّضحَ لهُ هَوَسُ هـٰؤلاءِ الكفرةِ المجوسِ فيما اعتقدوهُ .

---

(١) ويلزمهم إثباتُ رابعٍ ؛ ليفعل ما يجمع بين الخير والشرِّ ؛ كالبشر .

(٢) قوله : (**والاتصافِ بالباعث**) عطف تفسير لـ (الأغراض) إذ الغرض والباعث هنا بمعنىً ؛ وهو العلة الغائية للفعل ، تنزَّه القديم تعالىٰ عن الغايات في ذاته وصفاته وأفعاله ؛ فليس لذاته حدٌّ تتَّصف به ، ولا لصفاته غاية تقف عندها في تعلقاتها ، ولا لأفعاله دوافع تحمله على الفعل والترك .

[عقيدةُ النصارىٰ ، وبيانُ فسادِها]

وأمَّا النصارىٰ أهلكَهمُ اللهُ تعالىٰ : فإنَّهم لمَّا رأَوْا توقُّفَ الفعلِ في الشاهدِ ـ كنباتِ الزرعِ ووجودِ الثمارِ ونحوِهما ـ علىٰ تعدُّدِ المؤثِّرِ . قالوا تعالى اللهُ عن قولِهم : **الإلـٰهُ مُركَّبٌ مِنْ ثلاثةِ أقانيمَ** : وهي أُقنومُ الوجودِ ، وأُقنومُ العلمِ ، وأُقنومُ الحياةِ[1] ، وحكموا عليها بأنَّها آلهةٌ ثلاثةٌ معَ أنَّها صفاتٌ !

ثم قالوا معَ ذلكَ : إنَّما مجموعُ الثلاثةِ إلـٰهٌ واحدٌ ! فجمعوا بينَ نقيضينِ : وحدةٍ وكثرةٍ ، وجعلوا الذاتَ تتركَّبُ مِنْ مُجرَّدِ أحوالٍ لا وجودَ لها ، أو وجوهٍ واعتباراتٍ لا توجدُ إلا في الأذهانِ ، وذلكَ غيرُ معقولٍ لعاقلٍ .

ثم زعموا أيضاً : أنَّ أقنومَ العلمِ منها ـ ويُسمَّى : الكلمةَ ـ اتَّحدَ بناسوتِ عيسىٰ ؛ أي : جسدِهِ ، فكانَ إلـٰهاً بسببِ ذلكَ .

واختلفوا في معنى اتحادِ الكلمةِ بهِ :

فمنهم مَنْ فسَّرَهُ بقيامِ الكلمةِ بهِ كما يقومُ العرضُ بالجوهرِ : وهـٰذا يُوجِبُ مفارقتَهُ لذاتِ الجوهرِ الذي هو عندَهم مجموعُ الأقانيمِ

---

(١) **الأُقنوم** : الأصل ، والجمع أقانيم ، لفظة رومية أو يونانية ليست بعربية ، وفي « شرح العقيدة الكبرىٰ » (ص ٢٥٠) : (وذلك أنَّ له عندهم ثلاثة أقانيم : أقنوم **الوجود** ويعبرون عنه بالأب ، وأقنوم **العلم** ويعبرون عنه بالابن والكلمة ، وأقنوم **الحياة** ويعبرون عنه بروح القدس) .

الثلاثةِ ، وهم يقولونَ : اتَّحدَ اللاهوتُ بناسوتِ عيسىٰ عليهِ السلامُ مِنْ غيرِ أنْ يُفارِقَ ذاتَ الجوهرِ ، ومِنَ المعلومِ ضرورةً : أنَّ المعنى الواحدَ لا يقومُ بذاتينِ .

ومنهم مَنْ فسَّرَ هـٰذا الاتحادَ بالاختلاطِ والمزجِ : كاختلاطِ الخمرِ معَ الماءِ ونحوِهما مِنَ المائعاتِ ، وكيفَ يُعقَلُ الاختلاطُ الحسيُّ الذي هو مِنْ صفاتِ الأجسامِ في الكلمةِ التي هي معنىً مِنَ المعاني ، بل هي حالٌ عندَهم وخاصيَّةٌ للذاتِ الأزليَّةِ ؟!

ومنهم مَنْ فسَّرَ الاتحادَ بالانطباعِ : كانطباعِ صورةِ النقْشِ في الشمعِ ، ومعلومٌ أنَّ نقشَ ذلكَ الشيءِ لم يحصلْ فيما طُبِـعَ فيهِ ، وإنَّما يحصلُ فيهِ مثالُهُ[1] .

فانظرْ إلىٰ هـٰذا المذهبِ الركيكِ ما أخسَّهُ وأرذلَهُ ! وهو مذهبٌ غيرُ معقولٍ ، والنصارىٰ أخسُّ الفِرَقِ كلِّها وأرذلُها أفهاماً ، وإدراكُ الحقائقِ علىٰ مثلِهم عسيرٌ .

[مناظرةُ الإمامِ الرازيِّ لبعضِ أحبارِ النصارىٰ]

قالَ الإمامُ الفخرُ : (ناظرتُ بعضَ أحبارِهم[2] ، فوجدتُهُ في غايةِ البُعْدِ مِنَ المعقولِ ، **فعلَّمْتُهُ قاعدةً واحدةً** مِنَ المعقولِ لأناظرَهُ بها ؛

---

(١) انظر « شرح الإرشاد » للعلامة المقترح (ص١١٩) .

(٢) كان ذلك في خوارزم ، وكان قد سمع إمامنا الرازي بقدوم نصراني مدَّعٍ للتحقيق والتعمُّق في معتقدهم ، فقصده للمناظرة .

وهي أنَّ الدليلَ يلزمُ مِنْ وجودِهِ وجودُ المدلولِ ، ولا يلزمُ مِنْ عدمِ الدليلِ عدمُ المدلولِ ؛ كحدوثِ العالمِ مثلاً ؛ فإنَّهُ دليلٌ علىٰ وجودِ مولانا جلَّ وعزَّ ، فيلزمُ مِنْ وجودِ الحدوثِ وجودُ مدلولِهِ الذي هو وجودُ مولانا جلَّ وعزَّ ، ولا يلزمُ مِنْ عدمِ الدليلِ ـ الذي هو الحدوثُ ـ عدمُ مدلولِهِ الذي هو وجودُ مولانا تباركَ وتعالىٰ ؛ فإنَّهُ كانَ الحدوثُ منفيّاً في الأزلِ ، ووجودُ مولانا جلَّ وعزَّ واجبٌ في الأزلِ وواجبٌ فيما لا يزالُ .

فعَسُرَ عليهِ فهْمُ هـٰذهِ القاعدةِ ، فلم أزلْ معَهُ حتىٰ فهمَها وسلَّمَ لزومَ صِدْقِها ، فقلتُ لهُ حينَئذٍ : لِمَ خَصَصْتُمُ اتحادَ أقنومِ العلمِ بناسوتِ عيسىٰ عليهِ السلامُ حتىٰ جعلتُموهُ إلـٰهاً ؟

فقالَ لي : خصَصْنا بهِ الاتحادَ لِمَا ظهرَ علىٰ يديهِ مِنْ إحياءِ الموتىٰ ونحوِهِ ممَّا لا يقعُ إلا مِنَ الإلـٰهِ .

فقلتُ لهُ : يلزمُكم أنْ تقولوا بأُلوهيَّةِ موسىٰ عليهِ السلامُ ؛ لِمَا ظهرَ علىٰ يديهِ مِنْ إحياءِ العصا ثعباناً عظيماً ، وفَلْقِ البحرِ أطواداً ، ونحوِ ذلكَ ممّا يُقطَعُ أنَّهُ ليسَ مِنْ فعلِ المخلوقِ ألبتةَ .

فأرادَ أنْ ينكرَ ، فقلتُ لهُ : قد سلَّمْتَ أنَّهُ يلزمُ مِنْ وجودِ الدليلِ وجودُ المدلولِ ، ودليلُ أُلوهيَّةِ عيسىٰ عليهِ السلامُ علىٰ زعمِكم موجودٌ في موسىٰ عليهِ السلامُ ، فيلزمُ أنْ يكونَ إلـٰهاً مثلَهُ ؛ لاستحالةِ وجودِ الدليلِ بدونِ المدلولِ .

ثم قلتُ له[1] : هل يجوزُ أنْ نكونَ نحنُ وهـٰذهِ الحيواناتُ المحتقَرةُ كالخنافسِ ونحوِها آلهةً ؟

فقالَ : لا أُجوِّزَ ذلكَ ؛ لعدمِ دليلِ الأُلوهيَّةِ فيها .

فقلتُ لهُ : كيفَ وقد سلَّمْتَ أنَّهُ لا يلزمُ مِنْ عدمِ الدليلِ عدمُ المدلولِ ؟! فلعلَّها تكونُ آلهةً في نفسِ الأمرِ علىٰ مقتضىٰ أصلِكم ولم يظهرْ لكم بعدُ دليلُ أُلوهيَّتِها ؟! ﴿ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [البقرة : ٢٥٨][2] .

[عقيدةُ مُتقدِّمي مشركي الجاهليةِ ، وبيانُ فسادِها]

وأمَّا شِرْكُ التقريبِ الذي دانَ بهِ مُتقدِّمو الجاهليةِ : فشبهتُهمُ الحاملةُ لهم علىٰ ذلكَ : تسويلُ الشيطانِ لهم ؛ أنْ وسوسَ لهم : إنَّ عبادتكم للمولى العظيمِ علىٰ ما أنتم عليهِ مِنْ غايةِ الضعفِ والدناءةِ والعجزِ والمهانةِ[3] ، وترككُمُ التقرُّبَ إليهِ بعبادةِ مَنْ هو أعلىٰ منكم عندَهُ وأشرفُ وأقوىٰ ؛ كالملائكةِ والشمسِ والقمرِ والنجومِ والنارِ ونحوِها . . سوءُ أدبٍ عظيمٌ .

ألا ترىٰ في الشاهدِ : أنَّ تخطِّيَ الأدنى الحقيرِ جدّاً خدمةَ الحاكمِ

---

(١) نقلةٌ لطريقة أخرىٰ في الاستدلال ، وإبطال إلـٰهية الحادث .

(٢) انظر « مفاتيح الغيب » (٨/ ٢٤٦) ، و« الأربعين » (١/ ١٦٧) .

(٣) قوله : (**إن عبادتكم**) بكسر همزة (إن) لأن عبارة الوسوسة مرادفة للقول ، فهي في محل نصب ؛ إما بالفعل المذكور ، أو بقولٍ مقدر ، خلافٌ .

والقائدِ والمزوارِ[1] والوزيرِ ونحوِهم ممَّنْ هو شريفٌ عندَ الملكِ ؛ إلىٰ مباشرةِ خدمةِ الملكِ ابتداءً . . سوءُ أدبٍ على الملكِ ؛ لما فيهِ مِنْ تجاسرِ الحقيرِ على القُربِ منهُ ، وعدمِ مراعاةِ هيبتِهِ وعظمتِهِ بالتوسُّلِ إليهِ مِنْ بُعْدٍ بمَنْ يمكنُهُ التوصُّلُ إلىٰ خدمتِهِ مِنْ أعوانِهِ وخواصِّ مماليكِهِ ؟!

[داعيةُ صناعةِ الأصنامِ]

ثم لمَّا رأىٰ بعضُهم غَيبةَ مَنِ اختارَ عبادتَهُ وخدمتَهُ عنهُ[2] ؛ إمَّا دائماً ؛ كالملائكةِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، أو في بعضِ الأوقاتِ ؛ كالشمسِ والقمرِ والنجومِ وعيسىٰ عليهِ السلامُ . . **صنعوا الأصنامَ أمثلةً لِمَا غابَ عنهم مِنْ معبوداتِهم** ، ولازموا عبادتَها ، والتقرُّبَ إليها بالذبحِ والأموالِ ، ونيَّتُهمُ التقرُّبُ بذلكَ لما جُعِلَتْ مثالاً لهُ ، والقصدُ مِنَ الجميعِ أنْ يتقرَّبوا إلى المولى العظيمِ تباركَ وتعالىٰ !

ولا خفاءَ في ضلالتِهم ، وتلاعبِ الشيطانِ اللعينِ بعقولِهم ، نسألُ اللهَ تعالى السلامةَ والعافيةَ بمنِّهِ .

ولو تنبَّهوا أدنىٰ تنبُّهٍ لعلموا استواءَ جميعِ العوالمِ ؛ علويِّها وسفليِّها ، مظلمِها ومضيئِها ، قويِّها وضعيفِها . . في العجزِ والافتقارِ

---

(١) **المزوار** : كلمة بربرية بمعنى الرئيس ، وهي بمعنىٰ كلمة (شيخ) عند العرب . انظر « تكملة المعاجم العربية » لدوزي (٥/ ٣٨٤) .
(٢) قوله : (**عنه**) صلة (غيبة) .

العامِّ اللازمِ إلى المولى العظيمِ جلَّ وعلا ، وهو سبحانَهُ المباشرُ لجميعِها بالخلْقِ والإمدادِ بالأعراضِ ، ويخصُّ ما شاءَ منها بما شاءَ مِنْ شرفٍ أو ضدِّهِ ، وليسَ لهُ منها معينٌ ولا وزيرٌ ولا وكيلٌ ولا واسطةٌ أصلاً ، وليسَ شيءٌ منها يغيبُ عن علمِهِ وتدبيرِهِ وسمعِهِ وبصرِهِ ، **ولا يقدرُ أحدٌ منها أنْ يُقرِّبَ نفسَهُ ـ فكيفَ بغيرِهِ ؟! ـ إلىٰ نعمةٍ ، أو يبعدَها عن نقمةٍ** ؛ إلا أنْ يتفضَّلَ المولى العظيمُ بذلكَ علىٰ مَنْ يشاءُ بمحضِ الفضلِ والكرمِ ، مِنْ غيرِ غرضٍ ولا وجوبٍ ولا استحقاقٍ .

وعبادتُهُ جلَّ وعلا وخدمتُهُ ومعصيتُهُ تباركَ وتعالىٰ **إنَّما هي أفعالٌ مِنْ أفعالِهِ المخترعةِ لهُ في ذواتِ عبيدِهِ** ، ليسَ لهُ حاجةٌ في طاعتِها ولا غرضٌ ، ولا ينالُ مِنْ إيجادِها كمالاً كما لا ينالُ مِنْ خلقِهِ لأضدادِها نقصاً[1] ، ثم رتَّبَ سبحانَهُ عليها ما شاءَ مِنْ ثوابٍ وعقابٍ ، فضلاً وعدلاً ، **لا لقضاءِ حقٍّ في الثوابِ ، ولا لإشفاءِ غيظٍ في العقابِ** .

[عجْزُ العقولِ عن إدراكِ الأحكامِ الشرعيَّةِ]

فيلزمُ مِنْ هـٰذا كلِّهِ عجْزُ العقولِ عن إدراكِ أحكامِهِ الشرعيَّةِ مِنْ جهةِ فكرِتها وقياساتِها ؛ **إذْ لا مثلَ لهُ تباركَ وتعالىٰ لا شاهداً ولا غائباً يُقاسُ عليهِ** ، وإنَّما تُدرَكُ أمارةُ الثوابِ والعقابِ[2] ، وما يُباحُ وما لا يُباحُ ،

(١) الضمير في قوله : (**إيجادها**) و(**لأضدادها**) راجعٌ للطاعة في قوله : (في طاعتها) .

(٢) وأورد الحافظ البيهقي في « الاعتقاد » (ص ١٩٩) عن الإمام أبي الطيب الصعلوكي=

وحقائقُ ذلكَ وكيفياتُهُ وأوقاتُهُ . . مِنْ جهةِ المولى العظيمِ فقطْ ؛ بمَنْ بعثَهُ مِنْ رُسُلِهِ الكرامِ ، الذينَ أيَّدَهم بأدلَّةِ صِدْقِهم في كلِّ ما يُبلِّغونَ عنهُ ، وعصمَهم بفضلِهِ في جميعِ أقوالِهم وأفعالِهم واعتقاداتِهم مِنْ كلِّ ما ينهىٰ سبحانَهُ عنهُ نهْيَ تحريمٍ أو كراهةٍ .

وقد أطبقَتْ رُسُلُ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ وأجمعوا كلُّهم ، مِنْ لَدُنْ آدمَ عليهِ السلامُ إلىٰ خاتمِ النبيِّينَ وسيِّدِ المرسلينَ نبيِّنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ . . **علىٰ أنَّ اللهَ سبحانَهُ كلَّفَ عبيدَهُ بتوحيدِهِ ، وحرَّمَ عليهمُ التشريكَ في أُلوهيَّتِهِ وعبادتِهِ** ، وبلَّغوا عنِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ أنَّ مَنِ ابتُلِيَ بهـٰذا المحرَّمِ ؛ وهو الشركُ في الأُلوهيَّةِ والعبادةِ ، وماتَ علىٰ ذلكَ . . فهو محرومٌ مِنْ جميعِ نِعَمِ الآخرةِ ، مُخلَّدٌ في العذابِ العظيمِ إلىٰ غيرِ نهايةٍ .

وإذا نظرتَ إلىٰ شبهةِ هـٰؤلاءِ الذينَ أشركوا بالتقريبِ . . وجدتَها غيرَ مقتضيةٍ للشركِ[1] ، وإنَّما تقتضي مُجرَّدَ التقرُّبِ إلى الملكِ بمَنْ

= أنه كان يقول : (أعمالُنا أعلامُ الثواب والعقاب) .

(١) قال العلامة الإمام السعد التفتازاني في « شرح العقائد النسفية » (ص ٢١٢) : (**الإشراك** : هو إثبات الشريك في الألوهية ؛ بمعنىٰ : وجوب الوجود كما للمجوس ، أو بمعنى : استحقاق العبادة كما لعبدة الأصنام) ، وأنت تعلم أنَّ معنى التوسل في نفسه لا يشتمل علىٰ أحد هـٰذين المعنيين ؛ لأن حقيقة الشرك في إثبات خاصية من خواصِّ الإلـٰه لغيره من المخلوقات ؛ كما يقول المصنف في « شرح الجزائرية » (ص١٥٦) ، ولـٰكن فصَّلُوا القول في بعض المسائل ؛ كإثبات القدرة الفاعلة للحادث عند المعتزلة ، فلم يقولوا بكفرهم علىٰ أصحِّ القولين .

هو شريفٌ عندَهُ إنْ عُلِمَ أنَّ الملكَ يأذنُ في ذلكَ ويحبُّهُ .

[مشروعيَّةُ التوسُّلِ بالأنبياءِ والملائكةِ والأولياءِ]

وقد جاءَ الشرعُ بالتوسُّلِ إلى المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، والتشفُّعِ إلىٰ نيلِ كرمِهِ بأنبيائِهِ ورُسُلِهِ وملائكتِهِ وأوليائِهِ[1] ، لا سيَّما أشرفِ خلقِهِ الشفيعِ المشفَّعِ عندَهُ ؛ سيِّدِنا ونبيِّنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، ولم تقتضِ تلكَ الشُّبهةُ أنْ يُشرِكَ معَ المَلِكِ غيرُهُ مِنْ خواصِّ عبيدِهِ ، فيُجعلونَ مُلُوكاً مثلَهُ[2] ، ويُخاطَبونَ بالمُلْكِ مثلَ خطابِهِ ،

---

(١) **وقد نبَّهَ الشرع علىٰ مراعاة أمورٍ في التوسل ؛ فورد في مراعاة المكان** : قوله سبحانه وتعالىٰ : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ﴾ [آل عمران : ٣٨] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : ١٢٥] **يعني** : مكاناً للدعاء ، **وفي مراعاة آثار الصالحين** : قوله تعالىٰ : ﴿ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحۡمِلُهُ ٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾ [البقرة : ٢٤٨] ، **وفي مراعاة الزمان** : قوله سبحانه : ﴿ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٌ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٍ ﴾ [القدر : ٣] ، وقوله جلَّ وعزَّ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾ [الدخان : ٣] ، **وفي مراعاة الأشخاص**: قوله جل شأنه : ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا ﴾ [النساء : ٦٤] .
هٰذا من كتاب الله تعالىٰ ، وأما الآثار فهي أكثر من أن تحصىٰ ، ومنها : ما رواه الدارمي في « سننه » (٩٣) بسند صحيح عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله قال : قُحِطَ أهلُ المدينة قحطاً شديداً ، فشكَوا إلىٰ عائشة ، فقالت : انظروا قبرَ النبي صلى الله عليه وسلم ، فاجعلوا منه كوىً إلى السماء حتىٰ لا يكون بينه وبين السماء سقفٌ ، قال : ففعلوا ، فمُطرنا مطراً حتىٰ نبتَ العشب ، وسمنت الإبلُ حتىٰ تفتَّقت من الشحم ، فسُمِّيَ عام الفتق .

(٢) في (ب ، ج) : (معه) بدل (مثله) .

ويُخدَمونَ علىٰ صفةِ خدمتِهِ[1] ، ومَنْ علمَ منهُ الملوكُ ذلكَ أهلكوهُ هو وشريكَهُ إنْ رضيَ بتلكَ الشِّرْكةِ .

فقدِ استبانَ لكَ : هوسُهم واختلالُ عقولِهم في هـٰذا الشركِ مِنْ كلِّ وجهٍ ، نعوذُ بوجْهِ مولانا الكريمِ مِنْ كلِّ شكٍّ وشركٍ ونفاقٍ وسَيِّئِ أخلاقٍ إلى المماتِ ؛ بجاهِ نبيِّهِ وأشرفِ خلقِهِ ، سيِّدِنا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ .

[شركُ التقليدِ ، وبيانُ حكمِهِ]

وأمَّا شركُ التقليدِ : فسببُهُ غلبةُ الهوىٰ ، والحمقُ ، والتعصُّبُ للآباءِ والأجدادِ في متابعتِهم على الباطلِ وأسبابِ الهلاكِ في العاجلِ والآجلِ[2] ، ولو تأمَّلوا أدنىٰ تأمُّلٍ لقاسوا هـٰذا الحمقَ الموجِبَ للهلاكِ الذي وقعَ فيهِ آباؤُهم وأجدادُهم ؛ مِنَ الشركِ باللهِ تعالىٰ في أُلوهيَّتِهِ وعبادتِهِ ، وتكذيبِهم رُسُلَهُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بعدَ شهادةِ

---

(١) في سياقه بيانُ وجْهِ الفرق بين التوسُّل والاستغاثة الشرعيين وبين شرك التقريب ؛ إذ شرْكُ التقريب عبادةٌ لغيره سبحانه ، قال تعالىٰ في صفتهم حاكياً قولهم : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ﴾ [الزمر : ٣] ، والتوسُّل ليس عبادةً للمتوسَّل به ، بل هو تسبُّبٌ أقرته الشريعة ؛ كما أقرَّت التسبُّب بالعمل في قوله عز وجل : ﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [النحل : ٣٢] مع كون دخولها بمحض فضل الله تعالىٰ .

(٢) في (أ) وحدها : (والحمق بالتعصب) بدل (والحمق ، والتعصب) ، وقد مثَّلَ لهـٰذا الشرك بشرك متأخِّري الجاهلية .

المولى العظيمِ تباركَ وتعالىٰ لهم بالصدْقِ[١] .. علىٰ ما لوِ ابتُلِيَ بهِ آباؤُهم وأجدادُهم بالحمقِ العرفيِّ[٢] ، وذهبوا بسببِ حمقِهم إلىٰ شواهقِ الجبالِ ليلقوا أنفسَهم منها ، جاهلينَ بما يترتَّبُ لهم علىٰ ذلكَ مِنَ الهلاكِ !

ولا خفاءَ أنَّهم لا يُقلِّدونَهم في هـٰذا الأمرِ ، ولا يتابعونَهم علىٰ أسبابِ هـٰذا الهلاكِ الناشئِ عنِ اختلالِ العقلِ ، بل إنْ أدركوهم وقَدَروا علىٰ ردِّهم عمَّا ابتُلوا بهِ بالرفقِ أو بالعنفِ ولو بالرباطِ أوِ القتالِ .. فعلوا مجهودَهم في ذلكَ ، وإنْ فاتوهم بإهلاكِ أنفسِهم ورميِها مِنْ شواهقِ الجبالِ .. لم يُقلِّدوهم في ذلكَ ، وهربوا مِنْ حمقِهم وأفعالِهم غايةَ الهروبِ ، وتبرَّؤوا مِنْ متابعتِهم غايةَ التبرُّؤِ ، ورأَوْا أنَّ التعصُّبَ للأحمقِ بمتابعتِهِ في الحمقِ وأفعالِهِ .. هو غايةُ الحمقِ[٣] .

---

(١) يعني : بعد شهادة المولىٰ سبحانه بالمعجزة لرسله أنهم صادقون فيما يبلِّغون عنه .

(٢) قوله : (**علىٰ ما لو ابتلي**) متعلق بالفعل المتقدم (لقاسوا) ، وأشار بالحمق العرفي إلىٰ خفة العقل المعهودة من الأحمق ، وسيقابلُهُ بعدُ بالحمق العقلي الذي هو غلبة الهوىٰ والعصبية على الأحكام العقلية الرشيدة .

(٣) وهـٰؤلاء هم الذين حكى الله تعالىٰ قولهم : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٢٣] ، **ولهـٰذا قال المحققون** : لا يكفي التقليد في عقائد الإيمان ، قال بعض المشايخ : لا فرق بين مقلد ينقاد ، وبهيمة تُقاد . « بنَّاني » (ص٢٩) ، وانظر « حاشية الدسوقي علىٰ شرح العقيدة الصغرىٰ » (ص٢٥٣) .

ولا شكَّ أنَّ هـٰذا الحمقَ العرفيَّ ليسَ بأكثرَ مِنَ الحمقِ الأوَّلِ العقليِّ ، بل هـٰذا الحمْقُ العقليُّ واللهُ أعلمُ أعلىٰ مِنْ هـٰذا الحمقِ العرفيِّ بما لا نهايةَ لهُ ، وما ينشأُ عنهُ مِنَ الهلاكِ الدنيويِّ والأخرويِّ لا نسبةَ بينَهُ وبينَ الهلاكِ الناشئِ عنِ الحمقِ العُرفيِّ ، فما بالُهم قلَّدوا آباءَهم وأجدادَهم في هـٰذا الحمقِ الأقوىٰ ، وتعصَّبوا لهم وهم لا يُقلِّدونَهم في ذلكَ الحمقِ الأضعفِ جدّاً بالنسبةِ إلى الأوَّلِ ؟!

[فضلُ اللهِ تعالىٰ بخلْقِ أسبابِ الهدايةِ]

فإنْ قلتَ : إنَّما قلَّدوهم في ذلكَ الحمقِ العقليِّ لأنَّهم لم يستبنْ لهم أنَّهُ حمْقٌ ، بخلافِ هـٰذا الحمقِ العرفيِّ .

فالجوابُ : أنَّهُ سبحانَهُ قد تفضَّلَ ببعْثِ رسولٍ صادقٍ نبَّهَهم علىٰ سَفَهِ عقولِ آبائِهم ، وما ارتكبوا في ذلكَ مِنَ الضلالِ وأسبابِ الهلاكِ المؤبَّدِ ، وشرحَ لهم ذلكَ شرحاً لا يبقىٰ معَهُ ريبٌ ولا شبهةٌ ، فلم يُصْغُوا إليهِ ، ولا تأمَّلوا في كلامِهِ ، معَ معرفتِهم بأنَّهُ واحدٌ منهم ، مشهورٌ بالأمانةِ والصدْقِ ورزانةِ العقلِ ، بعيدٌ مِنْ أسبابِ التُّهَمِ كلِّها ، وأنَّهُ لم يحملْهُ علىٰ ذلكَ حاملٌ دنيويٌّ ، ولم يقصدْ إلا نصحَهم وإنقاذَهم مِنَ المعاطبِ التي وقعَ فيها آباؤُهم ، ثم تابعوهم علىٰ ذلكَ بلا تأمُّلٍ أصلاً[1] .

---

(١) وما كلَّف الله تعالىٰ به عباده من أصول الدين والمعرفة. . لا يعذرون بالجهل به ؛ حتىٰ قال حجة الإسلام كلمتَه الذهبية في ذلك في « المستصفىٰ » =

فقدِ استبانَ لكَ أيضاً بهـٰذا : هَوَسُ المقلِّدينَ في الشركِ ، واختلالُ عقولِهم في تقليدِهم لذوي الضلالِ والاختلالِ ، مثلَ هَوَسِ مَنْ قلَّدوهُ واختلالِهِ .

نسألُهُ سبحانَهُ أنْ يمنَّ علينا بحسْنِ الخاتمةِ في عافيةٍ بلا محنةٍ ، بجاهِ الشفيعِ المشفَّعِ عندَهُ ، سيِّدِنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ .

[شركُ الأسبابِ ، وبيانُ بطلانِهِ]

وأمَّا شركُ الأسبابِ العاديَّةِ : فسببُهُ عمى البصيرةِ ، والاغترارُ بما ظهرَ للحسِّ مِنِ اقترانِ حادثٍ بحادثٍ ، ودورانِهِ معَهُ وجوداً وعدماً علىٰ ما شاءَ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ؛ كدورانِ طبخِ الطعامِ معَ قُرْبِهِ مِنَ النارِ مثلاً ، وسترِ العورةِ معَ لُبْسِ الثوبِ مثلاً ، ونحوِ ذلكَ ممَّا لا ينحصرُ ، فاعتقدَ الناظرُ في ذلكَ إذا كانَ أعمى البصيرةِ أنَّ ذلكَ السببَ العاديَّ هو الذي أثَّرَ في وجودِ ما اقترنَ معَهُ ، وأنَّهُ ليسَ مِنْ فعْلِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ .

وهـٰذا كاغترارِ فقيرٍ أحمقَ أعمى البصيرةِ جرَتْ عادتُهُ أنَّهُ مهما جاءَ

= (٢/ ٣٣٤) : (لا عذرَ مع نصب الله تعالى الأدلَّةَ القاطعة) ، ولذا قال المصنف في « شرح كفاية المريد » وهو « شرح الجزائرية » (ص٥١) : (وما من دليل من أدلة عقائد التوحيد إلا وهو مقول مبيَّن في الكتاب والسنة بأوجه من البيان متكاثرة ؛ بحيث يستوي في فهمها الغبي والذكي ، والقوي والضعيف ، فلا عذر إذاً في ترك النظر الواجب ؛ لسهولته علىٰ كل عاقل أعظم سهولة) .

لبابٍ مِنْ أبوابِ دارِ الملكِ جعلَ في يدِهِ عندَ وقوفِهِ علىٰ ذلكَ البابِ ما يأكلُ أو ما يشربُ أو ما يلبسُ أو نحوَ ذلكَ ممَّا يحتاجُ إليهِ ، فلم يشكَّ لحمقِهِ وعمىٰ بصرِهِ لعدمِ مشاهدةِ مَنْ ألقىٰ في يدِهِ ذلكَ . . أنَّ تلكَ الأبوابَ هي التي تعطيهِ أغراضَهُ بطبعِها أو بقوَّةٍ فيها ، فامتلأَ قلبُهُ بحبِّها ، وأكثرَ بلسانِهِ الثناءَ عليها ، وأنشدَ القصائدَ في مدحِها ، ونسيَ ذكرَ الملكِ وفضلَهُ وانفرادَهُ بالعطاءِ ، وليسَ لهُ في قلبِهِ كبيرُ موقعٍ .

وفي معنىٰ **شركِ الأسبابِ العاديَّةِ** : شركُ القدريَّةِ فيما اعتقدوهُ مِنْ تأثيرِ القدرةِ التي خلقَها اللهُ تعالىٰ للحيواناتِ فيما يقارنُها مِنَ الأفعالِ ، وقد تقدَّمَ بيانُ هوسِهم[1] .

[شركُ الأغراضِ ، وبيانُ فسادِهِ]

وأمَّا شركُ الأغراضِ[2] : فهو العملُ المأمورُ بهِ مِنْ واجبٍ ومندوبٍ ، وتركِ مُحرَّمٍ ومكروهٍ ؛ لغيرِ امتثالِ أمرِ مولانا جلَّ وعزَّ ، بل لمجرَّدِ نيلِ مدحٍ مِنْ بعضِ عبيدِهِ ، أو حبٍّ منهُ لهُ ، أو رئاستِهِ عندَهُ ، أو ظفرٍ بمالٍ مِنْ قِبَلِهِ ، أو صرْفِ مذمَّةٍ يخافُها منهُ ، ونحوُ ذلكَ : العملُ لمجرَّدِ الظفرِ بالحورِ والقصورِ ، ونعيمِ الجنانِ والسلامةِ مِنَ النيرانِ[3] .

---

(١) تقدم (ص ١٥٠) .

(٢) قال المصنف في « شرح كفاية المريد » (ص١٥٥) : (المسمَّىٰ بالرياء والشرك الأصغر ؛ وهو العمل لغير الله تعالىٰ) .

(٣) يظهر لك قصور هـٰذا الطالب بمقالة العارف بالله تعالىٰ أبي القاسم =

والسببُ الحاملُ علىٰ ذلكَ : نسيانُ توحيدِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، حتىٰ توهَّمَ العاملُ لهٰذهِ الأغراضِ إمكانَ حصولِ نفعٍ أو دفعِ ضرٍّ مِنْ غيرِهِ تباركَ وتعالىٰ ، فتوهَّمَ أنَّ الخلْقَ يقدرونَ على النفعِ والضرِّ ، حتىٰ راعاهم في طاعتِهِ[1] ، وتوهَّمَ أيضاً أنَّ طاعتَهُ تؤثِّرُ في استجلابِ نفعٍ أو دفعِ ضرٍّ دنيا أو أخرىٰ ، فجعلَها سبباً لذلكَ .

ولو أحضرَ في ذهنِهِ انفرادَ المولىٰ جلَّ وعزَّ بخلْقِ جميعِ الكائناتِ بلا واسطةٍ ولا أثرٍ لكلِّ ما سواهُ عموماً ، ومِنْ جملةِ ذلكَ طاعتُهُ. . لَمَا قصدَ بطاعتِهِ إنْ وُفِّقَ لها إلا مجرَّدَ الامتثالِ لأمرِ مولانا جلَّ وعزَّ ، ثم يطمعُ عندَها بما وعدَ بهِ المولىٰ جلَّ وعزَّ مِنَ الخيرِ معَها بمحْضِ الفضلِ مِنْ غيرِ وجوبٍ ولا استحقاقٍ ، **فالمرادُ بالعملِ في كلامِنا** : العملُ المطلوبُ شرعاً ؛ إذْ هو الذي يحرمُ فيهِ الرياءُ .

= النصراباذي ، والتي أوردها له الإمام القشيري في « رسالته » (ص٩٢) : (الجنة باقية بإبقائه ، وذكرُهُ لك ورحمته ومحبَّتُهُ لك باقية ببقائه ، فشتَّان بين ما هو باقٍ ببقائه ، وبين ما هو باقٍ بإبقائه) .

(١) روى الإمام القشيري في « رسالته » (ص٩٠) : أن أبا عثمان المغربي سُئل عن الخلق ، فقال : قوالب وأشباح تجري عليهم أحكام القدرة .
ورویٰ أيضاً (ص٧٤٤) : أنَّ العارف بالله تعالىٰ أبا يزيد البسطامي قال لأصحابه يوماً : قوموا نستقبل وليّاً من أولياء الله تعالىٰ ، فإذا هم بإبراهيم بن إستنبة الهروي ، فقال له أبو يزيد : وقع في خاطري أن أستقبلك وأشفع لك إلىٰ ربي ، فقال إبراهيم : ولو شفَّعك في جميع الخلق لم يكن بكثير ؛ إنما هم قطعة طين ، فتحيَّر أبو يزيد في جوابه .
قال عقبه الأستاذ القشيري : (وكرامة إبراهيم في استصغار ذلك أتمُّ من كرامة أبي يزيد فيما حصل له من الفراسة ، وصدقَ له من الحالة في باب الشفاعة) .

[حكمُ القائلينَ بأنواعِ الشركِ الستةِ]

وَحُكْمُ ٱلْأَرْبَعَةِ ٱلْأُوَلِ : ٱلْكُفْرُ بِٱلْإِجْمَاعِ ، **وَحُكْمُ ٱلسَّادِسِ** : ٱلْمَعْصِيَةُ مِنْ غَيْرِ كُفْرٍ بِإِجْمَاعٍ ، **وَحُكْمُ ٱلْخَامِسِ** : ٱلتَّفْصِيلُ ؛ فَمَنْ قَالَ فِي ٱلْأَسْبَابِ ٱلْعَادِيَّةِ : إِنَّهَا تُؤَثِّرُ بِطَبْعِهَا . . فَقَدْ حُكِيَ ٱلْإِجْمَاعُ عَلَىٰ كُفْرِهِ ، وَمَنْ قَالَ : إِنَّهَا تُؤَثِّرُ بِقُوَّةٍ أَوْدَعَهَا ٱللهُ تَعَالَىٰ فِيهَا . . فَهُوَ فَاسِقٌ مُبْتَدِعٌ ، وَفِي كُفْرِهِ قَوْلَانِ .

[حُكمُ الآخذِ بالأنواعِ الأربعةِ الأُوَلِ]

مرادُهُ بالأربعةِ الأُوَلِ : كفرُ الاستقلالِ ، وكفرُ التبعيضِ ، وكفرُ التقريبِ ، وكفرُ التقليدِ(1) ، ولم يجعلِ الشرعُ التأويلَ ولا التقليدَ في الكفرِ الصريحِ عذراً لصاحبِهِ(2) ؛ لإمكانِ معرفةِ الخطأِ فيهِ بأدنىٰ نظرٍ(3) .

---

(١) عبَّرَ هنا بالكفر ولم يعبِّرْ بالشرك كما عبَّر به فيما تقدم ؛ لأن الكفر لازم للشرك في هاذه الأربعة ، وأما الشرك والكفر مطلقاً فلا يفيد هاذه الأربعة ، فبينهما عموم وخصوص من وجه ؛ يجتمعان في الأربعة ، وينفرد الشرك في شرك الأغراض ، وينفرد الكفر في الإيجاب الذاتي .

(٢) التأويل للثلاثة الأُوَل ، والتقليد خاص بالرابع ، وهاذا مقابَلٌ بما سيأتي من قبول التأويل والاجتهاد فيما سيأتي .

(٣) انظر ما تقدم (ص ١٧٤) ، وينبني علىٰ إثبات كفر هاذه الأنواع الأربعة : عدم المغفرة لهم ، وعدم دخولهم الجنة ، والخلود في النار ، كذا ذكر العلامة البنَّاني في « شرحه للمقدمات » (ص٣١) ، وسيأتي مزيد تفصيل في ذلك .

وإنَّما اختلفوا فيمَنْ قالَ قولاً يلزمُ عنهُ النقصُ أوِ الكفرُ لزوماً خفيّاً لم يشعُرْ بهِ قائلُهُ؛ كالقولِ بالجهةِ في حقِّ اللهِ تعالىٰ ، وإنكارِ صفاتِ المعاني دونَ المعنويَّةِ ، وإضافةِ الأفعالِ الاختياريَّةِ إلىٰ قُدَرِ الحيواناتِ علىٰ سبيلِ الاستقلالِ ، وإثباتِ تشبيهٍ أو نعتٍ بجارحةٍ[1] ، أو نفْيِ صفةِ كمالٍ علىٰ طريقِ التأويلِ والاجتهادِ المخطئِ المفضي إلى الهوىٰ والبدعةِ، فهـٰذا النوعُ ممَّا اختلفَ السلفُ والخلفُ في تكفيرِ قائلِهِ ومُعتقِدِهِ.

فقالَ القاضي عياضٌ : (وأكثرُ أقوالِ السلفِ تكفيرُهم)[2] .

ثم ذكرَ : أنَّ مِنَ الفقهاءِ والمتكلِّمينَ مَنْ صوَّبَ التكفيرَ الذي قالَ بهِ الجمهورُ مِنَ السلفِ[3] ، ومنهم مَنْ أباهُ ولم يرَ إخراجَهم مِنْ سوادِ المؤمنينَ[4] ، وهو قولُ أكثرِ الفقهاءِ والمتكلِّمينَ[5] .

---

(١) حتىٰ نقل القاضي عياض في « الشفا » (ص٨٣٧) عن الإمام مالك : (من وصف شيئاً من ذات الله تعالىٰ وأشار إلىٰ شيء من جسده ؛ يد أو سمع أو بصرٍ . . قُطع ذلك منه ؛ لأنه شبَّهَ الله بنفسه) .

(٢) انظر « الشفا » (ص٨٣٧) ، وقال : (وكذلك قالوا في الواقفة والشاكَّة في هـٰذه الأصول) .

(٣) كالليث بن سعد ، وابن عيينة ، وابن لهيعة ، وهو قول الإمام أحمد بن حنبل ، وانظر « الشفا » (ص٨٣٧) .

(٤) قال القاضي في « الشفا » (ص٨٣٨) : (وممَّن روي عنه معنى القول الآخر بترك تكفيرهم : علي بن أبي طالب ، وابن عمر ، والحسن البصري ، وهو رأي جماعة من الفقهاء والنظَّار والمتكلِّمين ، واحتجُّوا بتوريثِ الصحابة والتابعين ورثةَ حروراء ، ومن عُرف بالقدر ممَّن مات منهم ، ودفنِهم في مقابر المسلمين ، وجرْيِ أحكام الإسلام عليهم) .

(٥) قال القاضي في «الشفا» (ص٨٣٥): (فأكثر قول مالك وأصحابه ترك القول=

وقالَ : (هم فسَّاقٌ عصاةٌ ضُلالٌ ، ونورِّثُهم مِنَ المسلمينَ ، ونحكمُ لهم بأحكامِهم ، ولهـٰذا قالَ سحنونُ : لا إعادةَ علىٰ مَنْ صلَّىٰ خلفَهم ، قالَ : وهو قولُ جميعِ أصحابِ مالكٍ ؛ منهمُ المغيرةُ وابنُ كنانةَ وأشهبُ ، قالَ : لأنَّهُ مسلمٌ ، وذنبُهُ لم يخرجْهُ مِنَ الإسلامِ .

واضطربَ آخرونَ في ذلكَ ، ووقفوا عنِ القولِ بالتكفيرِ أو ضدِّهِ ، واختلافُ قَوْلَيْ مالكٍ في ذلكَ ، وتوقفُهُ عن إعادةِ الصلاةِ خلفَهم . . منهُ[1] .

وإلىٰ نحوِ هـٰذا ذهبَ القاضي أبو بكرٍ إمامُ أهلِ التحقيقِ والحقِّ[2] ، وقالَ : إنَّها مِنَ المُعْوِصاتِ ؛ إذِ القومُ لم يُصرِّحوا بالكفرِ ، وإنَّما قالوا قولاً يُؤدِّي إليهِ .

واضطربَ قولُهُ في المسألةِ علىٰ نحوِ اضطرابِ إمامِهِ مالكِ بنِ أنسٍ ، حتىٰ قالَ في بعضِ كلامِهِ : إنَّهم علىٰ رأْيِ مَنْ كفَّرَهم بالتأويلِ لا تحلُّ مناكحتُهم ، ولا أكلُ ذبائحِهم ، ولا الصلاةُ علىٰ ميِّتِهم ، ويُختلفُ في مواريثِهم على الخلافِ في ميراثِ المرتدِّ[3] .

= بتكفيرهم ، وترك قتلهم ، والمبالغة في عقوبتهم ، وإطالة سجنهم ؛ حتىٰ يظهر إقلاعهم ، وتستبين توبتهم ؛ كما فعل عمر رضي الله عنه بصبيغ) .

(١) أي : من قبيل ما اضطرب فيه الآخرون .

(٢) يعني : القاضي الباقلاني .

(٣) يعني : الخلاف الدائر بين المذاهب الأربعة ، وإلا فهو عند السادة المالكية فيء لبيت مال المسلمين ، وانظر « الفواكه الدواني » لابن غانم المالكي (٢/ ٢٠٣) .

وقالَ أيضاً : نُورِّثُ ميِّتَهم ورثتَهم مِنَ المسلمينَ ، ولا نُورِّثُهم هم مِنَ المسلمينَ .

وأكثرُ ميلِهِ[1] إلىٰ ترْكِ التكفيرِ بالمآلِ .

وكذلكَ اضطربَ فيهِ قولُ شيخِهِ الشيخِ أبي الحسنِ الأشعريِّ ، وأكثرُ قولِهِ تركُ التكفيرِ ، وأنَّ الكفرَ خصلةٌ واحدةٌ ؛ وهو الجهلُ بوجودِ البارئِ تعالىٰ .

وقالَ مرَّةً : مَنِ اعتقدَ أنَّ اللهَ تعالىٰ جسمٌ ، أو المسيحُ ، أو بعضُ مَنْ يلقاهُ في الطريقِ . . فليسَ بعارفٍ بهِ ، وهو كافرٌ .

وإلىٰ مثلِ هـٰذا[2] : ذهبَ أبو المعالي رحمَهُ اللهُ تعالىٰ في أجوبتِهِ لأبي محمدٍ عبدِ الحقِّ ، وكانَ سألَهُ عنِ المسألةِ ، واعتذرَ لهُ بأنَّ الغلطَ فيها يصعبُ ؛ لأنَّ إدخالَ الكافرِ في الملَّةِ وإخراجَ المسلمِ منها . . أمرٌ عظيمٌ في الدينِ[3] .

وقالَ غيرُهما مِنَ المحقِّقينَ[4] : الذي يجبُ الاحترازُ منهُ التكفيرُ في أهلِ التأويلِ ؛ **فإنَّ استباحةَ دماءِ المسلمينَ الموحِّدينَ خَطَرٌ** ،

---

(١) **يعني** : القاضي أبا بكر الباقلاني ؛ وهو تلميذ الباهلي ؛ تلميذ الأشعري .

(٢) **يعني** : إلىٰ مثل المقال المروي عن الإمام الأشعري ؛ من عدم تكفير المبتدعة من أهل القبلة .

(٣) انظر « أجوبة الإمام الجويني عن أسئلة الإمام عبد الحق الصقلي » (ص٥٠) .

(٤) **يعني** : غير الإمام الأشعري والإمام الجويني .

والخطأَ في تركِ ألفِ كافرٍ أهونُ مِنَ الخطأِ في سفكِ مِحْجَمَةٍ مِنْ دمِ مسلمٍ واحدٍ .

وقد قالَ عليهِ الصلاةُ والسلامُ : « فَإِذَا قَالُوهَا » يعني : الشهادةَ « عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلا بِحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى ٱللهِ »[1] ، والعصمةُ مقطوعٌ بها معَ الشهادةِ ، ولا ترتفعُ ولا يُستباحُ خلافُها إلا بقاطعٍ ، ولا قاطعَ مِنْ شرعٍ ، ولا قياسَ عليهِ ، وألفاظُ الأحاديثِ الواردةِ في البابِ مُعرَّضةٌ للتأويلِ)[2] .

ثم قالَ القاضي بعدَ هـٰذا : (**والصوابُ** : تركُ إكفارِهم ، والإعراضُ عنِ الحتمِ عليهم بالخُسْرانِ ، وإجراءُ حكْمِ الإسلامِ عليهم ؛ في قصاصِهم ، ووراثاتِهم ، ومناكحاتِهم ، ودياتِهم ، والصلاةِ عليهم ، ودفنِهم في مقابرِ المسلمينَ ، وسائرِ معاملاتِهم ، **لـٰكنَّهم يُغَلَّظُ عليهم بوجيعِ الأدبِ وشديدِ الزجرِ والهجرِ ، حتىٰ يرجعوا عن بدعتِهم .**

وهـٰذهِ كانَتْ سيرةَ الصدرِ الأوَّلِ فيهم ، وقد كانَ نشأَ علىٰ زمانِ الصحابةِ وبعدَهم في التابعينَ مَنْ قالَ بهـٰذهِ الأقوالِ ؛ مِنَ القدريَّةِ ورأْيِ

---

(١) رواه البخاري (٣٩٢) من حديث سيدنا أنس رضي الله عنه ، ومسلم (٢١) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وقوله : « **إلا بحقِّها** » أي : إلا بحقِّ الدماء والأموال ، أو : إلا بحقِّ الشهادة .

(٢) انظر « الشفا » (ص٨٣٩ ـ ٨٤١) ، ومعنىٰ (**معرَّضة للتأويل**) : أنه قد وردت ألفاظ الكفر والشرك في الرياء ، وعقوق الوالدين والزوج ، وشهادة الزور ، وغير ذلك ، وليس كل من يحكم بقتله يحكم بكفره ، وكذا العكس .

الخوارجِ والاعتزالِ ، فما أزاحوا لهم قبراً ، ولا قطعوا لأحدٍ منهم ميراثاً ، لٰكنَّهم هجروهم ، وأدَّبوهم بالضربِ والنفْيِ والقتلِ علىٰ قَدْرِ أحوالِهم ؛ لأنَّهم فسَّاقٌ ضُلالٌ عصاةٌ أصحابُ كبائرَ عندَ المحقِّقينَ وأهلِ السنَّةِ ممَّنْ لم يقلْ بكفرِهم منهم ، خلافاً لمَنْ رأىٰ غيرَ ذلكَ) انتهىٰ[1] .

وبالجملةِ : فالذي أجمعَ عليهِ أهلُ الحقِّ : أنَّ الصوابَ والحقَّ في العقليَّاتِ واحدٌ ، والمخطئَ فيهِ آثمٌ عاصٍ فاسقٌ[2] ، ثم اختلفوا في التكفيرِ علىٰ حسَبِ ما سبقَ .

وقد ذهبَ العنبريُّ مِنَ المبتدعةِ إلىٰ تصويبِ أقوالِ المجتهدينَ في أصولِ الدينِ فيما كانَ عُرضةً للتأويلِ ، وفارقَ في ذلكَ إجماعَ الأمَّةِ[3] .

قالَ القاضي في « الشفا » : (وقد حكى القاضي أبو بكرٍ الباقلانيُّ مثلَ قولِ عبيدِ اللهِ ـ يعني : العنبريَّ ـ عن داودَ الأصبهانيِّ ، قالَ :

---

(١) انظر « الشفا » (ص٨٦٠) ، وفيه نصٌّ على الكبائر العقدية .
(٢) انظر ما تقدم من كلام حجة الإسلام (ص ١٧٤) تعليقاً .
(٣) هو عبيد الله بن الحسن العنبري ، قاضي البصرة المعتزلي ، وقوله هٰذا فيه تصحيح مذاهب المخالفين لقول أهل الحق ، قال إمام الحرمين في « التلخيص » (٣/ ٣٤٤) : (وقد أجمع المسلمون قبل العنبري علىٰ أنه يجب على المسلم إدراك بطلان القول بالتشبيه ، ولا يسوغ الإضراب عن معرفة هٰذا وأمثاله من أصول الحقائق ، وما قال أحدٌ ممَّن مضىٰ وبقي : إنه لا تجب معرفة العقائد على الحقيقة ، بل قالوا قاطبة بأن معرفة العقائد واجبة علىٰ كل مكلَّف ، وهٰذا ما لا سبيل إلىٰ ردِّه ، فبطل ما قاله من كل وجه) .

وحكىٰ قومٌ عنهما أنَّهما قالا ذلكَ في كلِّ مَنْ علمَ اللهُ مِنْ حالِهِ استفراغَ الوُسْعِ في طلبِ الحقِّ مِنْ أهلِ ملَّتِنا أو مِنْ غيرِهم[1] ، وقالَ نحوَ هـٰذا الجاحظُ وثمامةُ[2] ؛ في أنَّ كثيراً مِنَ العامَّةِ والنساءِ والبُلْهِ ومُقلِّدةِ النصارىٰ واليهودِ وغيرِهم . . لا حُجَّةَ للهِ عليهم ؛ إذْ لم تكنْ لهم طباعٌ يمكنُ معَها الاستدلالُ .

قالَ : وقد نحا الغزاليُّ قريباً مِنْ هـٰذا المَنْحَىٰ في كتابِ « التفرقةِ »[3] ، وقائلُ هـٰذا كافرٌ ؛ بالإجماعِ علىٰ كفرِ مَنْ لم يُكفِّرْ

---

(١) **في الحقيقة** : اضطربَ النقلُ عن العنبريِّ في هـٰذا ؛ ففي أشهر الروايتين أنه قال : (أنا أصوب كل مجتهد في الدين تجمعهم الملَّة ، وأما الكفرة فلا يُصوَّبون) ، وغلا بعض الرواة عنه فنقل أنه قال : (نصوِّب الكافة من المجتهدين ، دون الراكنين إلى البدعة ، والمعرضين عن أمر الاجتهاد) ، والقول المشهور عنه أنه عذر المجتهدين من الكفرة أيضاً . انظر « التلخيص » لإمام الحرمين (٣/ ٣٣٥ ، ٣٤٢) .

(٢) وعمرو بن بحر الجاحظ وثمامة بن أشرس من رؤوس المعتزلة .

(٣) **أراد الإمام القاضي عياض هنا** : أن الإمام الغزالي قائلٌ بقول العنبري في نجاة المذكورين ، وخصوصاً مقلدةَ النصارىٰ واليهود ، نعيذ حجة الإسلام من هـٰذا القول ، كيف وكُتبه مصرِّحة بخلاف هـٰذا ؟! بل كتابُهُ الذي عزا إليه نفسُهُ ليس فيه هـٰذا القول ، وغايةُ ما فيه ؛ أي : في كتابه « فيصل التفرقة » (ص١٠٣) قولُهُ : (أكثرُ نصارى الروم والترك في هـٰذا الزمان تشملهم الرحمة ؛ أعني : الذين هم في أقاصي الروم والترك ولم تبلغهم الدعوة ؛ **فإنهم ثلاثة أصناف** :
صنفٌ : لم يبلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم أصلاً ، فهم **معذورون** .
وصنفٌ : بلغهم اسمه وبعثُهُ وما ظهر عليه من المعجزات ، وهم المجاورون لبلاد الإسلام ، والمخالطون لهم ، **وهم الكفَّار المخلَّدون** .
وصنفٌ ثالثٌ بين الدرجتين: بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ، ولم يبلغهم بعثه وصفتُهُ ، بل سمعوا منذ الصبا أن كذَّاباً ملبِّساً اسمه محمد ادَّعى=

أحداً مِنَ النصارىٰ واليهودِ[1] ، وكلَّ مَنْ فارقَ دينَ الإسلامِ ، أو وقفَ في تكفيرِهم أو شكَّ .

قالَ القاضي أبو بكرٍ[2] : لأنَّ التوقيفَ والإجماعَ علىٰ كفرِهم[3] ، فمَنْ وقفَ في ذلكَ فقد كذَّبَ النصَّ والتوقيفَ أو شكَّ فيهِ ، والتكذيبُ والشكُّ فيهِ لا يقعُ إلا مِنْ كافرٍ) انتهىٰ[4] .

= النبوة ؛ كما سمع صبياننا أن كذَّاباً يقال له : المقنَّع تحدَّىٰ بالنبوة كاذباً ، **فهٰؤلاء عندي في معنى الصنف الأول** ؛ فإنهم مع أنهم لم يسمعوا صفته . . سمعوا ضدَّ أوصافه ، وهٰذا لا يحرِّك داعية النظر والطلب) .

وأنت ترىٰ أن حجة الإسلام مع الجمهور ؛ فإن من لم تبلغه الدعوة ، أو بلغته بوجْهٍ لا يحمل على البحث والطلب . . **فهو معذور عند الله تعالىٰ ، وحكمه حكم أهل الفترة** ، فلعلَّ ما بلغ الإمام القاضي عياضاً خلافُ ذلك .

وقد تنبَّه العلامة الأصولي البحرُ أبو عبد الله الزركشي لخطورة مقالة القاضي في حقِّ الإمام الغزالي ، فساقَ عبارته بتمامها في « البحر المحيط » (٦/ ٢٣٨) ثم قال : (وما نسبَهُ للغزالي غلط عليه ؛ فقد صرَّح بفساد مذهب العنبري كما سبق عنه ، وهو بريء من هٰذه المقالة ، والذي أشار إليه في كتابه « التفرقة » هو قوله : إن مَنْ لم تبلغه الدعوة من نصارى الروم أو الترك أنهم معذورون ، وليس فيه تصويبهم ، والكلام إنما هو فيمن بلغته الدعوة وعاند ، **وإنما نبهتُ علىٰ هٰذا لئلا يغترَّ به الواقف عليه**) ، وسيؤكِّد المصنف ذلك بعد انتهاء النقل .

(١) الباء في قوله : (بالإجماع) بمعنى اللام ، فهي للتعليل .

(٢) **يعني** : الباقلاني .

(٣) في (د) : (لأن النصَّ والإجماع علىٰ كفرهم) والمثبت هو نصُّ « الشفا » ، **والمعنىٰ** : السماعُ من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والإجماعُ اتَّفقا علىٰ تكفيرهم ، وسيأتي ذكر التوقيف معطوفاً على النصِّ ، فيقصد منهما كلٌّ من الكتاب والسنة .

(٤) انظر « الشفا » (ص٨٤٥ ـ ٨٤٦) .

قلتُ : والذي أظنُّهُ أنَّ الغزاليَّ رحمَهُ اللهُ تعالىٰ إنَّما ذكرَ في « التفرقةِ » العذرَ في حقِّ مَنْ بَعُدَتْ بلادُهُ مِنْ بلادِ المسلمينَ ، ولم تصلْهُ دعوةُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أصلاً ، أو وصلَتْهُ علىٰ غيرِ وجْهِها ؛ مِنَ النساءِ والبُلْهِ ونحوِهم[1] .

وأمَّا مَنْ قَرُبَتْ بلادُهُ مِنْ بلادِ المسلمينَ ، ووصلَتْهُ دعوةُ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ علىٰ وجهِها ، وأمكنَتْهُ معرفتُها مِنَ المسلمينَ[2] . . فالغزاليُّ

---

(١) فإنهم على الأعمِّ الأغلب لا يتأهَّلون للنظر ، وفي حكمهم من ذكره حجة الإسلام بقوله المنقول قريباً : (سمعوا ضدَّ أوصافه ، وهـٰذا لا يحرِّك داعية النظر والطلب) ، وما التمسه الإمام المصنف عذراً للحجةِ . . هو ما عليه في الواقع ، وهو مذهب إمامه إمام الدنيا محمد بن إدريس الشافعي ، حيث ذكر في « الأم » (٤/ ٢٥٣) : (فأما من لم تبلغه دعوة المسلمين . . فلا يجوز أن يُقاتلوا حتىٰ يُدْعَوا إلى الإيمان . . .) إلىٰ أن قال : (ولا أعلم أحداً لم تبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من وراء عدونا الذين يقاتلونا أمةٌ من المشركين ، فلعل أولـٰئك ألا تكون الدعوة بلغتهم ؛ وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك أو الخزر أمة لا نعرفهم) ، واليوم كالأمس ؛ فترىٰ بعض المسلمين ممن أقام في غير ديار الإسلام مَنْ يجهل المعلوم من الدين بالضرورة ؛ كتحريم شرب الخمر مثلاً ، فكيف بغير المسلمين ؟!
وأقول ثانية : لا تغرَّنَّك سعة الإعلام وانتشاره ؛ إذ حالُهُ كما قال حجة الإسلام : (وهـٰذا لا يحرِّك داعية النظر) ، فبلوغ الدعوة لا يعتبر إلا بهـٰذا الشرط ، فصورةُ الإسلام المشوَّهةُ التي تستطير في الرائي والمذياع وغيرهما من وسائل الإعلام . . كيف تكون داعيةً لطلب الحقِّ ؟! بل هي داعيةٌ للإعراض عنه ، فلا تعجب أن ترى اليومَ مَنْ له حكمُ أهل الفترة هو الأعمَّ ، ولله سبحانه رحماتٌ خَبأَها في كل شيء ؛ حتىٰ في الجهل ، فسبحان من وسعت رحمته كلَّ شيء !

(٢) يعني : لا من أعدائهم ؛ فالعدوُّ لا يظهر الحقائق ، ويلبس الحق بالباطل .

يوافقُ علىٰ كفرِهِ ، وأنَّهُ لا عذرَ لهُ في الآخرةِ[1] .

وعلىٰ هـٰذا : فقولُ الغزاليِّ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ بعيدٌ مِنْ أقوالِ أولـٰئكَ المبتدعةِ والمخالفينَ لإجماعِ أهلِ الحقِّ ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ .

[حُكْمُ المرائي]

قولُهُ : (**وحكمُ السادسِ : المعصيةُ**) يعني بالسادسِ : شركَ الأغراضِ ؛ وهو أنْ يعملَ عملاً مِنَ الأعمالِ الصالحةِ بنيَّةِ الوصولِ بهِ إلىٰ غرضٍ دنيويٍّ ؛ وهو رياءٌ محرَّمٌ ، سواءٌ طلبَ ذلكَ الغرضَ مِنَ الخلْقِ أو مِنْ مولانا جلَّ وعزَّ ، إلا أنْ يطلبَ ذلكَ الغرضَ الدنيويَّ ليستعينَ بهِ علىٰ طاعتِهِ تباركَ وتعالىٰ ، فلا يكونَ ذلكَ حينَئذٍ رياءً ، وعلىٰ هـٰذا يُحمَلُ ما وردَ في بعضِ الطاعاتِ أنَّها سببٌ للتوسُّعِ في الرِّزْقِ ، وقد يُحمَلُ ذلكَ على التوسعةِ المعنويَّةِ ؛ بخلْقِ القناعةِ في القلبِ ، والزهدِ ، والغَناءِ بالمولىٰ تباركَ وتعالىٰ عن كلِّ ما سواهُ ، وهـٰذا هو الغَناءُ الأكبرُ والتوسعةُ الحقيقيَّةُ[2] .

---

(١) وهو القائل في « المستصفىٰ » (٢/ ٣٣٤) : (لا عذرَ مع نصب الله تعالى الأدلة القاطعة) .

(٢) قال الإمام القشيري في « رسالته » (ص٤٠٤) : (وقيل في معنىٰ قوله : ﴿ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا ﴾ [الحج : ٥٨] يعني : القناعة) ، وفي هامش (د) : [من المتقارب]

إذا المرءُ عُوفيَ في جسمِهِ ... وملَّكَهُ اللهُ قلباً قنوعا
وألقى المطامعَ عن نفسِهِ ... فذاكَ الغنيُّ وإنْ ماتَ جوعا

[حُكْمُ الآخذِ بشركِ الأسبابِ]

قولُهُ : (وحكمُ الخامسِ : التفصيلُ) يعني بالخامسِ : شركَ الأسبابِ ؛ وهو اعتقادُ تأثيرِها فيما قارنَها عادةً ، **ولا شكَّ أنَّ اعتقادَ الناسِ في هـٰذهِ الأسبابِ العاديَّةِ علىٰ أربعةِ أوجهٍ :**

منهم : مَنْ يعتقدُ قدمَها واستقلالَها بالتأثيرِ مِنْ طباعِها ؛ أي : حقائقِها مِنْ غيرِ جَعْلٍ مِنَ اللهِ تعالىٰ ، وهـٰذا مذهبُ كثيرٍ مِنَ الفلاسفةِ والطبائعيينَ ، وقد حكى ابنُ دهاقٍ وغيرُهُ الإجماعَ علىٰ كفرِهم[1] .

ومِنَ الناسِ : مَنْ يعتقدُ حدوثَها وتأثيرَها فيما قارنَها ، لـٰكنْ ليسَ مِنْ طباعِها ، وإنَّما يخلقُ اللهُ تعالىٰ فيها قوَّةً مُؤثِّرةً ، ولو نزعَها منها لم تُؤثِّرْ ، فهـٰؤلاءِ مبتدعةٌ ضلالٌ فسَّاقٌ ، وفي كفرِهم مِنَ الخلافِ ما سبقَ[2] .

ومِنَ الناسِ : مَنْ يعتقدُ حدوثَها وعدمَ تأثيرِها فيما قارنَها ، لا بطباعِها ولا بقوَّةٍ جُعِلَتْ فيها[3] ، لـٰكنَّهُ يعتقدُ ملازمتَها لما قارنَها ، وأنَّهُ لا يصحُّ فيها التخلُّفُ ، **وهـٰذا الاعتقادُ يؤولُ بصاحبِهِ إلى الكفرِ** ؛ لأنَّهُ يستلزمُ إنكارَ معجزاتِ الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، وإنكارَ ما أخبروا بهِ مِنْ أحوالِ الموتِ والقبرِ والآخرةِ[4] ؛ لأنَّ ذلكَ كلَّهُ مِنْ

---

(١) انظر « نكت الإرشاد » (١/ ق ٣٤) .

(٢) أي : قوله في « المتن » المتقدم (ص ١٧٨) : (وفي كفرهم قولانِ) .

(٣) في (ب) : (أُودعت) بدل (جُعلت) .

(٤) **فإن قيل** : هو يعتقد هـٰذا، ويصحِّح القول بالمعجزات، ويثبت غيبيات الشريعة . =

بابِ خَرْقِ العوائدِ الذي تتخلَّفُ فيهِ الأسبابُ العاديَّةُ عمَّا يقارنُها ، ولأجلِ اعتقادِ عدمِ التخلُّفِ في العاديَّاتِ أنكرَ الجاهليَّةُ البعثَ ، وقالوا : ﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ [الإسراء : ٤٩] .

ومِنَ الناسِ : مَنْ يعتقدُ حدوثَ الأسبابِ العاديَّةِ وعدمَ تأثيرِها فيما قارنَها ، لا بطبعِها ولا بقوَّةٍ جُعِلَتْ فيها ، وأنَّ مولانا جلَّ وعزَّ جعلَها أماراتٍ ودلائلَ علىٰ ما شاءَ سبحانَهُ مِنَ الحوادثِ مِنْ غيرِ ملازمةٍ عقليَّةٍ بينَها وبينَ ما جُعِلَتْ دليلاً عليهِ ، فلهـٰذا صحَّ أنْ يخرقَ جلَّ وعزَّ العادةَ فيها لمَنْ شاءَ ، وفي أيِّ وقتٍ شاءَ ، **وهـٰذا الاعتقادُ هو الحقُّ** ، والقائلونَ بهِ همُ المؤمنونَ أهلُ السنَّةِ ، وقد تقدَّمَ شرحُ الحكمِ العاديِّ علىٰ هـٰذا المذهبِ السنيِّ[1] .

* * *

= **فالجواب** : هـٰذا جاهل بمعنى الملازمة العقلية ، وهـٰذا كقول الإمام المصنف في « شرح العقيدة الوسطىٰ » (ص ٤٠٦) : (ومن قال : الأكل مثلاً دليل عقلي على الشبع دون أن يكون معتاداً . . كان جاهلاً بمعنى الدلالة العقلية) .

(١) تقدم (ص ١٣٠) .

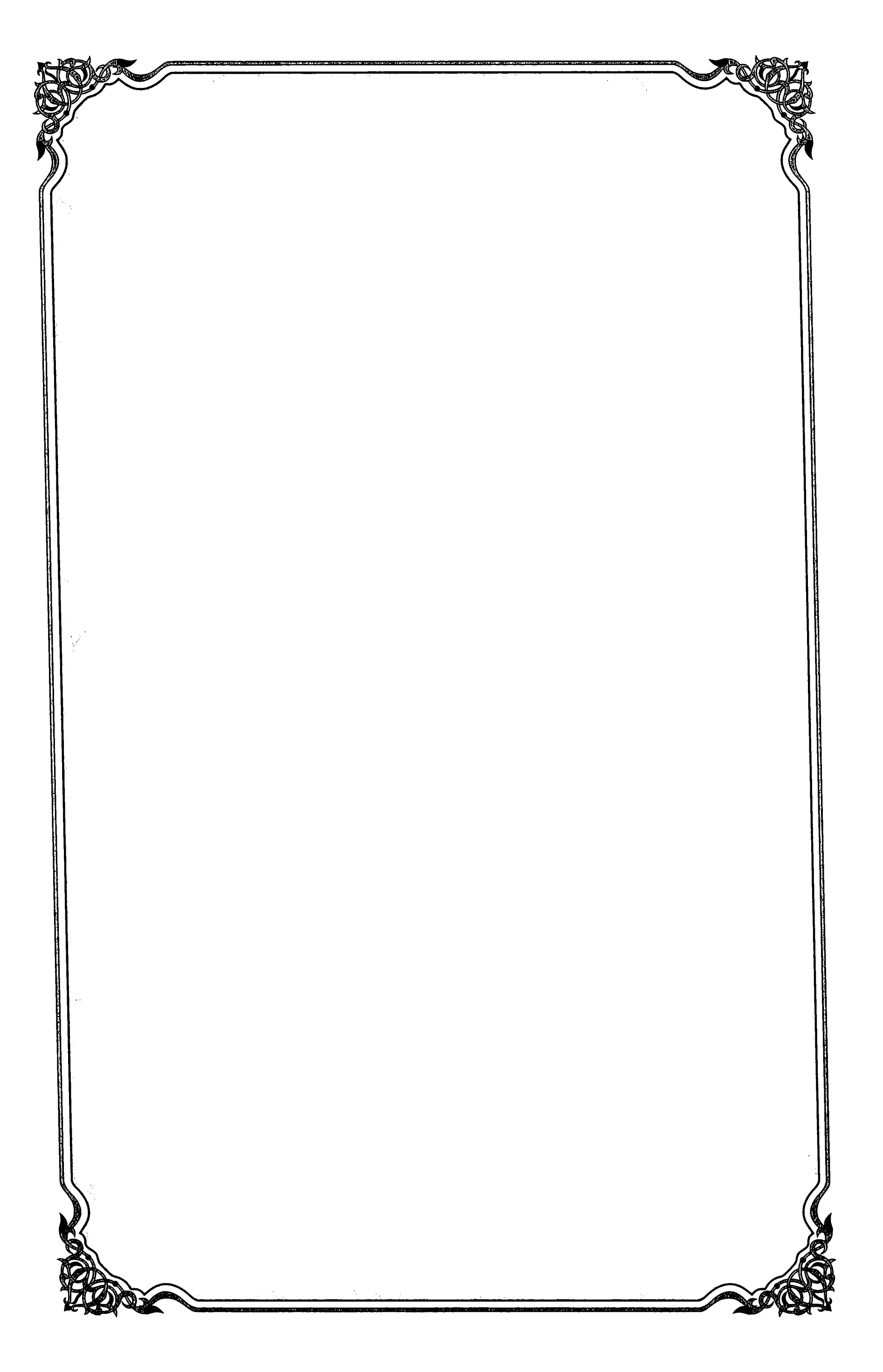

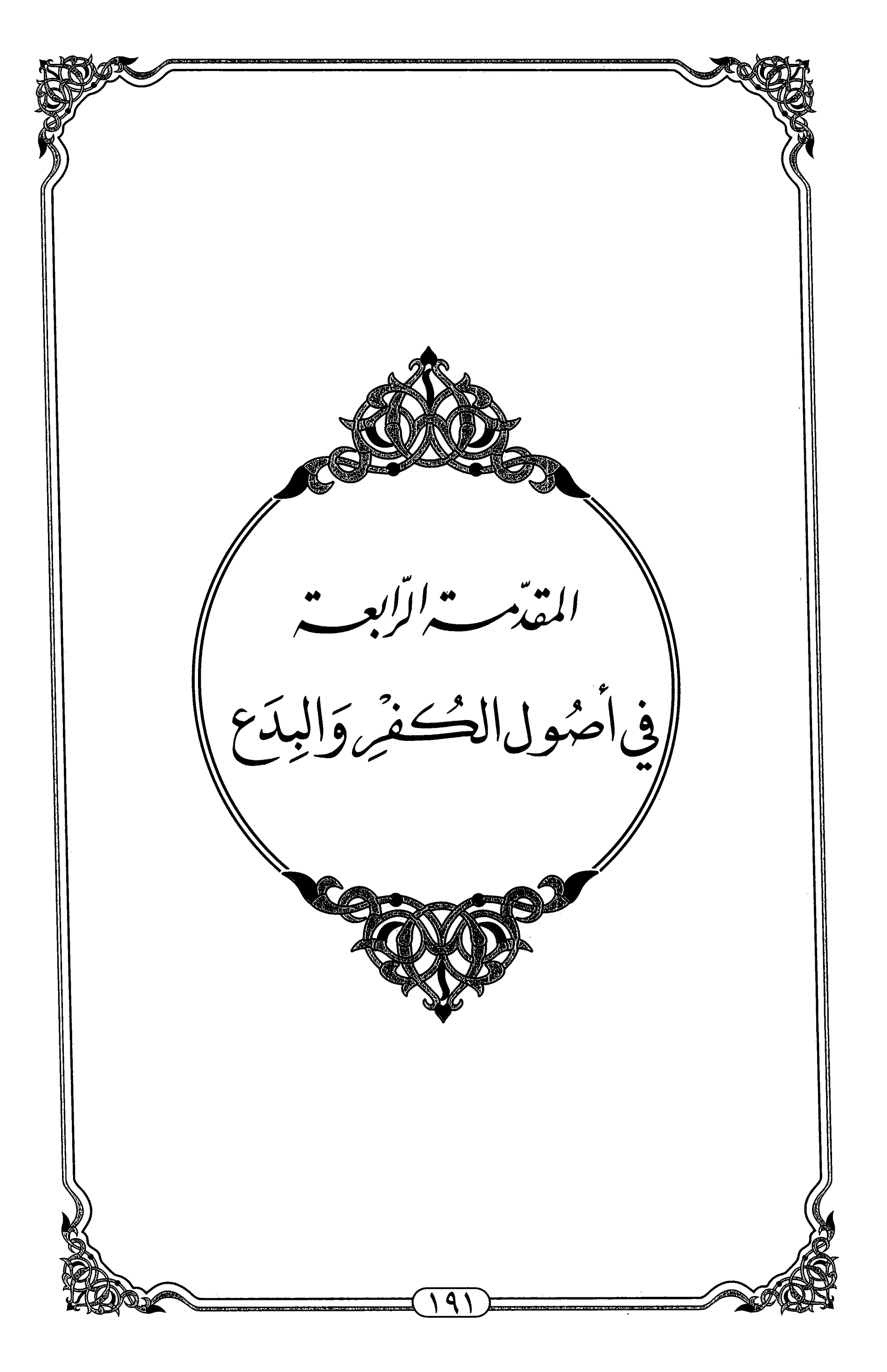

المقدّمة الرّابعة

في أُصُول الكُفْرِ وَالبِدَع

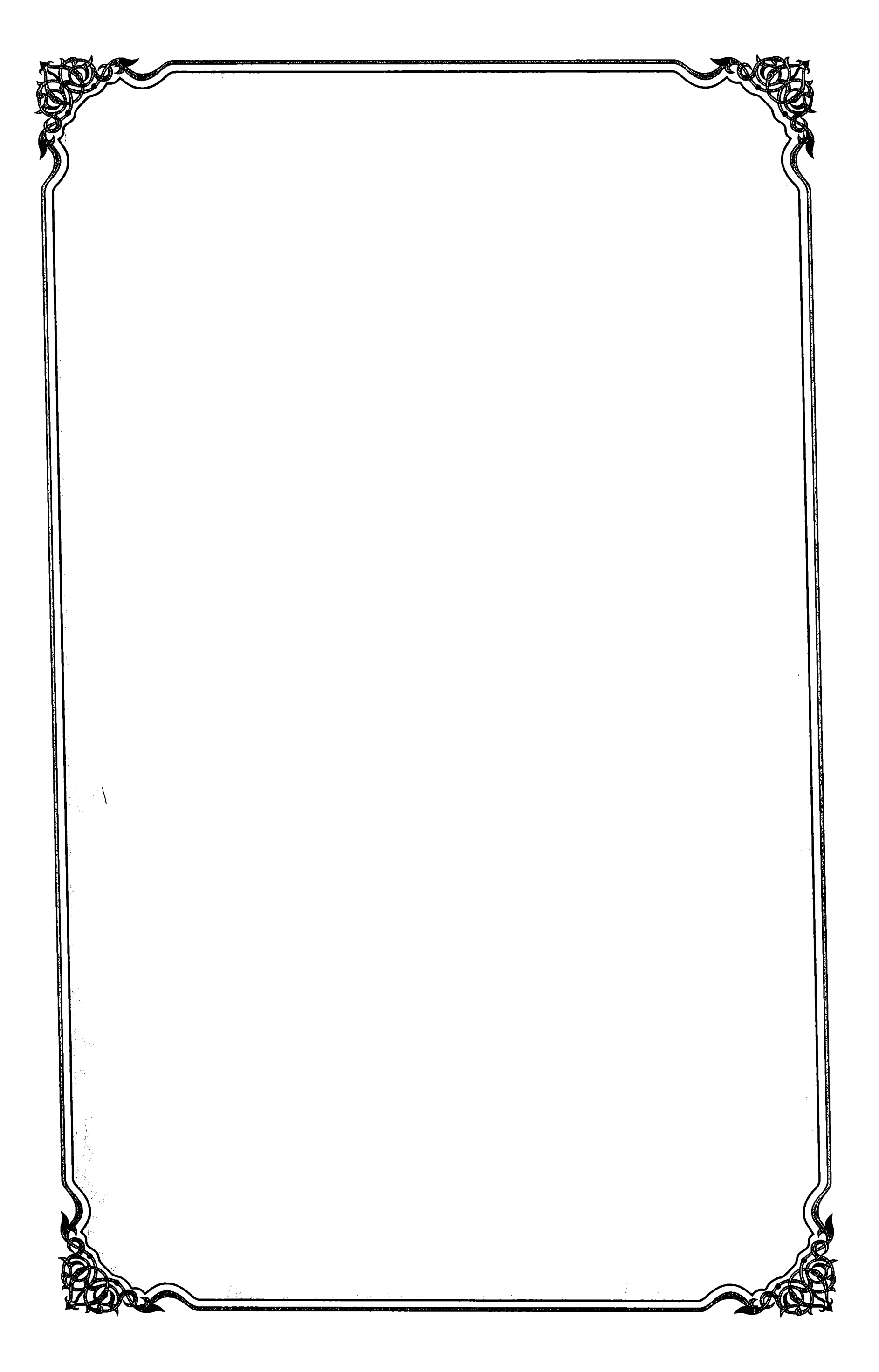

المقدمة الرابعة

في أصول الكفر والبدع

وَأُصُولُ ٱلْكُفْرِ وَٱلْبِدَعِ سَبْعَةٌ[1] :

- **ٱلإِيجَابُ ٱلذَّاتِيُّ** : وَهُوَ إِسْنَادُ ٱلْكَائِنَاتِ إِلَى ٱللهِ تَعَالَىٰ عَلَىٰ سَبِيلِ ٱلتَّعْلِيلِ أَوِ ٱلطَّبْعِ مِنْ غَيْرِ ٱخْتِيَارٍ .

- **وَٱلتَّحْسِينُ ٱلْعَقْلِيُّ** : وَهُوَ كَوْنُ أَفْعَالِ ٱللهِ تَعَالَىٰ وَأَحْكَامِهِ مَوْقُوفَةً عَقْلاً عَلَى ٱلأَغْرَاضِ ؛ وَهِيَ : جَلْبُ ٱلْمَصَالِحِ ، وَدَرْءُ ٱلْمَفَاسِدِ[2] .

- **وَٱلتَّقْلِيدُ ٱلرَّدِيءُ** : وَهُوَ مُتَابَعَةُ ٱلْغَيْرِ لِأَجْلِ ٱلْحَمِيَّةِ وَٱلتَّعَصُّبِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لِلْحَقِّ .

---

(١) ذكرها المصنف في « شرح العقيدة الصغرىٰ » (ص ٢٨٨) وعدَّها ستةً ، ولم يذكر الجهل بالقواعد العقلية واللغة العربية كأصلٍ برأسه ، بل جعل ذلك سبباً وعلَّةً للأصل السادس ، وذلك قوله فيها : (والتمسك في أصول العقائد بمجرَّد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية ؛ للجهل بأدلة العقول ، وعدم الارتياض بأساليب العرب ، والجهل بما تقرَّرَ في فن العربية والبيان من ضوابط وأصول) .

(٢) **جلب المصالح** : كالعدل والإحسان ، **ودرء المفاسد** : كالظلم والجور . « بناني » (ص٣٤) .

ـ **وَٱلرَّبْطُ ٱلْعَادِيُّ** : وَهُوَ إِثْبَاتُ ٱلتَّلازُمِ بَيْنَ أَمْرٍ وَأَمْرٍ وُجُوداً أَوْ عَدَماً بِوَاسِطَةِ ٱلتَّكَرُّرِ .

ـ **وَٱلْجَهْلُ ٱلْمُرَكَّبُ** : وَهُوَ أَنْ يَجْهَلَ ٱلْحَقَّ ، وَيَجْهَلَ جَهْلَهُ بِهِ .

ـ **وَٱلتَّمَسُّكُ فِي عَقَائِدِ ٱلإِيمَانِ بِمُجَرَّدِ ظَوَاهِرِ ٱلْكِتَابِ وَٱلسُّنَّةِ** : مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بَيْنَ مَا يَسْتَحِيلُ ظَاهِرُهُ مِنْهَا وَمَا لا يَسْتَحِيلُ .

ـ **وَٱلْجَهْلُ بِٱلْقَوَاعِدِ ٱلْعَقْلِيَّةِ** : ٱلَّتِي هِيَ ٱلْعِلْمُ بِوُجُوبِ ٱلْوَاجِبَاتِ ، وَجَوَازِ ٱلْجَائِزَاتِ ، وَٱسْتِحَالَةِ ٱلْمُسْتَحِيلاتِ ، **وَبِٱللِّسَانِ ٱلْعَرَبِيِّ** : ٱلَّذِي هُوَ عِلْمُ ٱللُّغَةِ وَٱلإِعْرَابِ وَٱلْبَيَانِ .

يعني : أنَّ اعتقادَ واحدٍ مِنْ هـٰذهِ الأمورِ : قد ينشأُ عنهُ كفرٌ مُجمَعٌ عليهِ ، وقد ينشأُ عنهُ بدعةٌ مُختلَفٌ في كفرِ صاحبِها .

[بطلانُ القولِ بالإيجابِ الذاتيِّ]

أمَّا الأمرُ الأوَّلُ ؛ وهو الإيجابُ الذاتيُّ[1] ؛ أي : اعتقادُ أنَّ الذاتَ العليَّةَ سببٌ في وجودِ الممكناتِ لا بالاختيارِ ، بل بطريقِ العلَّةِ

(١) قال المصنف في « شرح العقيدة الصغرىٰ » (ص ٢٨٩) : (وهو أصل كفر الفلاسفة) ، وكذا أصل كفر الطبائعيين .

والطبيعةِ : فلا إشكالَ في كفرِ مَنْ يعتقدُ هٰذا ؛ لأنَّ مِنْ لازمِ هٰذا المذهبِ إنكارَ القدرةِ والإرادةِ الأزليتينِ ، ومِنْ لازمِهِ قدمَ العالمِ ، ومِنْ لازمِهِ تكذيبَ القرآنِ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص : ٦٨] ، وقولِهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة : ٦٤] ، ونحوِ ذلكَ ممَّا هو كثيرٌ في الكتابِ والسنَّةِ[١] .

[الفرقُ بينَ العلَّةِ والطبيعةِ]

والفرقُ بينَ العلَّةِ والطبيعةِ : أنَّ **العلَّةَ** تقتضي معلولَها وتلازمُهُ ، ولا يمكنُ انفكاكُهُ عنها أصلاً ، **والطبيعةَ** تقتضي مطبوعَها عندَ توفُّرِ الشروطِ وانعدامِ الموانعِ ، وقد يتخلَّفُ عنها المطبوعُ لتخلُّفِ شرطٍ أو وجودِ مانعٍ[٢] .

---

(١) وهٰذه اللوازم في اللوازم البيِّنة ، **ولذا جُعلت مذهباً للقائل بملزومها** ، علماً أن هٰذه اللوازم لا ينكرها القائلون بالتعليل والطبع ، وإنما يجمجمون تلبيساً وتدليساً علىٰ من لا خبرة له بكلامهم .

(٢) **فمثال العلة عندهم** : حركةُ القلم الذي ضمَّتْهُ أصابعُ اليدِ عند حركةِ اليد ؛ إذ حركتُها علة لحركته ، لا يمكن تصور تخلُّفها عقلاً ، **ومثال الطبع عندهم** : كتابة القلم على الورق ، فهٰذه الكتابة لا بدَّ أن تحصلَ ، ولٰكن بشرط مماسَّة القلم للورق ، وانتفاء مانعٍ ؛ كجفاف حبر القلم ، أو زلاقة الورق ، أو عدم حركة اليد ، إلىٰ غير ذلك من الموانع التي يمكننا أن نفرضها .
أما عند أهل السنَّة : فحركة القلم في **المثال الأول** : هي إحدىٰ حركتين ـ متلازمتين تلازماً شرطيّاً ـ مخلوقتين لله تعالىٰ من غير توسط قدرة حادثة من حيث الإيجاد ، **وفي المثال الثاني** : كتابة القلم على الورق بخلق الله ابتداءً ، وقد يوجد الشرط وينتفي المانع ولا توجد الكتابة أصلاً ؛ إذ لا تلازم عقلاً بينهما .

وهٰذا المذهبُ ظاهرُ الفسادِ ؛ فإنَّ البرهانَ القطعيَّ قد دلَّ علىٰ وجوبِ القدمِ لمولانا جلَّ وعزَّ ، ووجوبِ الحدوثِ لكلِّ ما سواهُ تعالىٰ ، ودلَّ أيضاً على استحالةِ حوادثَ لا أوَّلَ لها ، فيتعيَّنُ علىٰ سبيلِ القطعِ واليقينِ أنَّ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ إنَّما أوجدَ العالمَ بطريقِ الاختيارِ ، لا بطريقِ اللزومِ في الأزلِ ؛ **وهو طريقُ التعليلِ** ، ولا بطريقِ اللزومِ فيما لا يزالُ[١] ؛ **وهو طريقُ الطبعِ** ؛ إذا قُدِّرَ تخلُّفُ شرطٍ أو وجودُ مانعٍ في الأزلِ لوجودِ العالمِ ؛ لأنَّهُ لو تخلَّفَ شرطُها في الأزلِ لم يمكنْ أنْ تُوجَدَ أبداً ؛ لنقلِ الكلامِ إلىٰ ذلكَ الشرطِ فيلزمَ فيهِ التسلسلُ ، ولو وُجِدَ لها مانعٌ مِنْ وجودِها في الأزلِ لكانَ ذلكَ المانعُ قديماً ، فيستحيلُ عدمُهُ ، والعوالمُ قد توقَّفَتْ علىٰ عدمِهِ ، فلا يمكنُ وجودُها أبداً .

[بطلانُ القولِ بالتحسينِ والتقبيحِ العقليينِ]

وأمَّا الأمرُ الثاني ؛ وهو التحسينُ العقليُّ[٢] **: فقد نشأَ عنهُ كفرٌ صريحٌ مُجمَعٌ عليهِ ؛ وهو كفرُ البراهمةِ ؛ فإنَّهم أنكروا**

---

(١) **الأزل** : عدم الأوَّلية ، أو تقدير أزمنة من جهة المضي من غير نهاية ، **وما لا يزال** : هو ضدُّ الأزل ؛ فهو ثبوت الأوَّلية ، فيعبِّرون عمَّا ثبتت أوَّليَّتُهُ بهٰذه العبارة ؛ فهي رتبةُ الحوادث ، والأزلُ رتبةُ القديم سبحانه .

(٢) قال الإمام المصنف في « شرح العقيدة الصغرىٰ » (ص ٢٨٩) : (هو أصل كفر البراهمة من الفلاسفة ؛ حتىٰ نفوا النبوات ، وأصل ضلالة المعتزلة ؛ حتىٰ أوجبوا على الله تعالىٰ مراعاة الصلاح والأصلح لخلقه ، وعللوا أفعاله وأحكامه بالأغراض ، وجعلوا العقل يتوصل وحده دون شرع إلىٰ أحكام الله تعالى الشرعية ، إلىٰ غير ذلك من الضلالات) .

النبوَّةَ[1] ، وكذَّبوا الرُّسُلَ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ فيما بلَّغوهُ عنِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ؛ مِنْ إيجابِ الركوعِ والسجودِ ، وإباحةِ ذبحِ البهائمِ للأكلِ ، ونحوِ ذلكَ ، وهٰذا كلُّهُ عندَهم قبيحٌ ، يستحيلُ أنْ يشرعَهُ الحكيمُ[2] .

ولو تأمَّلوا أدنىٰ تأمُّلٍ لعرفوا فسادَ رأيِهم ؛ لأنَّهُ لو قَبُحَ ذلكَ في حكمِهِ تعالىٰ لقَبُحَ في فعلِهِ جلَّ وعلا ، ومِنَ المعلومِ قطعاً أنَّ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ قد يجعلُ شخصاً بمرضٍ أو كِبَرٍ علىٰ هيئةِ الراكعِ أو علىٰ هيئةِ الساجدِ ، بل قد يَسْلُبُ عقلَهُ حتىٰ يصدرَ منهُ ما هو أعظمُ مِنْ هٰذا ؛ مِنْ كشفِ العورةِ ، وأكلِ العَذِرَةِ وسائرِ النجاساتِ ، والتلطُّخِ بها ! فإذا كانَ لهُ تعالىٰ أنْ يفعلَ ما يشاءُ . . فلهُ جلَّ وعلا أنْ يحكمَ في عبيدِهِ بما يشاءُ .

ولو توقَّفَتْ أفعالُهُ سبحانَهُ وأحكامُهُ على الأغراضِ . . لزمَ احتياجُهُ تعالىٰ إلى الأفعالِ ليُحصِّلَ بها غرضَهُ ، وذلكَ ينافي جلالَهُ وعظمتَهُ ووجوبَ غناهُ جلَّ وعلا عن كلِّ ما سواهُ تعالىٰ .

ونشأَ عن هٰذا الأصلِ الفاسدِ بدعةُ المعتزلةِ : في إيجابِهم مراعاةَ

---

(1) لا علىٰ أنها مستحيلة ، بل بمعنىٰ عدم الاحتياج إليها . انظر « شرح المقاصد » (٢/ ١٧٥) .

(2) أرجع حجة الإسلام الغزالي في « معيار العلم » (ص ١٩٣) هٰذا الخطأ في الحكم لرقة القلب بحكم الغريزة ، وهي أحد أسباب خمسة تؤثِّر على العقل في حكمه إن لم يكن مجرَّداً له .

الصلاحِ والأصلحِ للعبادِ في حقِّهِ تعالىٰ ، وكونَ الأحكامِ الشرعيَّةِ تابعةً لتحسينِ العقلِ وتقبيحِهِ ، ونحوَ ذلكَ مِنْ بدعِهِم[1] .

[بطلانُ التقليدِ الرديءِ]

وأمَّا الأمرُ الثالثُ ؛ وهو التقليدُ الرديءُ[2] : فقد نشأَ عنهُ كفرٌ صريحٌ مُجمَعٌ عليهِ ؛ وهو تقليدُ الجاهليَّةِ آباءَهم في الشركِ وعبادةِ الأصنامِ ، وتقليدُ عامَّةِ اليهودِ وعامَّةِ النصارىٰ لأحبارِهم في إنكارِ نبوَّةِ نبيِّنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، ونحوُ ذلكَ مِنْ كلِّ تقليدٍ في كفرٍ صريحٍ .

ونشأَ عنهُ بدعةٌ مُختلَفٌ في كفرِ صاحبِها : كتقليدِ عامَّةِ المعتزلةِ والمرجئةِ والمجسِّمةِ لقدمائِهم فيما دانوا بهِ مِنْ هـٰذهِ البِدَعِ ، وقد سبقَ ما في ذلكَ مِنَ الخلافِ[3] .

---

(١) ليس الحسن شرعاً عند أهل الحق إلا ما قال الشرع : افعلوه ، وليس القبيح شرعاً إلا ما قيل فيه : لا تفعلوه ، وتخصيص كل واحد منهما بما اختصَّ به من الأفعال لا علة له ولا باعث ولا حاجة ، وما يوجد من التعليل لذلك في كلام أهل الشرع فمؤوَّل بالثمرات ونحوها ممَّا يصحُّ . « بناني » (ص٣٤) .

(٢) قال الإمام المصنف في « شرح العقيدة الصغرىٰ » (ص ٢٩٠) : (هو أصل كفر عبدة الأوثان وغيرهم) .

(٣) انظر (ص١٧٨)، قال الإمام الزركشي في « البحر المحيط » (٦/ ٢٣٩): (وأما المخطئُ في الأصول والمجسمةُ : فلا شكَّ في تأثيمه وتفسيقه وتضليله ، واختلف في تكفيره ، **وللأشعري قولان** ؛ قال إمام الحرمين وابن القشيري وغيرهما : **وأظهر مذهبيه ترك التكفير** ، وهو اختيار القاضي في كتاب « إكفار المتأوِّلين » ، وقال ابن عبد السلام : رجع الأشعري عند موته عن تكفير أهل=

[حُسْنُ تقليدِ العلماءِ المجتهدينَ في الفروعِ]

واحترزَ بـ (التقليدِ الرديءِ) مِنَ التقليدِ الحسنِ ؛ كتقليدِ عامَّةِ المؤمنينَ لعلمائِهم في الفروعِ[1] .

= القبلة ؛ لأن الجهل بالصفات ليس جهلاً بالموصوفات ، وقال : « اختلفنا في عبارة والمشار إليه واحد » إلىٰ أن قال : « قال الإمام : ومعظم الأصحاب علىٰ ترك التكفير ، وقالوا : إنما نكفِّر من جهل وجود الرب ، أو علم وجوده ولٰكن فعل فعلاً أو قال قولاً أجمعت الأمة علىٰ أنه لا يصدر ذلك إلا عن كافر ») .

(١) والفقهاء اليومَ الذين يجوز تقليدهم ، والتمذهب بمذاهبهم.. **هم أعلام المذاهب الأربعة المتبوعة** ؛ أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، رضي الله عنهم أجمعين ، وأتباعهم اليوم مَن يمثل سواد المسلمين ، قال العلامة الدهلوي في « عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد » (ص١٣) : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتبعوا السوادَ الأعظمَ » ، **ولما اندرست المذاهب الحقَّة إلا هٰذه الأربعة**.. كان اتباعها اتباعاً للسواد الأعظم ، والخروج عنها خروجاً عن السواد الأعظم) .

وقال العلامة الصاوي في « حاشيته على الجلالين » (٢/ ٣٦٤) : (ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهبَ الأربعة ، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية ، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضالٌّ مضلٌّ) .

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي في « الفرق بين الفرق » (ص٢٦٧) : (والصنف الثاني من أهل السنة والجماعة : **أئمة الفقه** من فريقي الرأي والحديث ؛ من الذين اعتقدوا مذاهب الصفاتية في الله تعالىٰ وفي صفاته الأزلية ، وتبرَّؤوا من القدر والاعتزال ، وأثبتوا رؤية الله تعالىٰ بالأبصار ، من غير تشبيه ولا تعطيل ، ويدخل في هٰذه الجماعة : أصحاب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وابن أبي ليلىٰ ، وأصحاب أبي ثور ، وأصحاب أحمد بن حنبل ، وأهل الظاهر ، **وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقدية أصول الصفاتية ، ولم يخلطوا فقههم بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة**) ، نعم ؛ لا يكون التقليد كمالاً ، ولٰكنَّهُ هدايةٌ أقرَّتها الشريعة .

[حكمُ التقليدِ لأهلِ الحقِّ في أصولِ الدينِ]

واختُلِفَ في تقليدِ عامَّةِ المؤمنينَ لعلماءِ أهلِ السنَّةِ في أصولِ الدينِ : هل يكفي ذلكَ أم لا ؟

وكثيرٌ مِنَ المحقِّقينَ قالوا : إنَّ ذلكَ كافٍ إذا وقعَ منهمُ التصميمُ على الحقِّ ، لا سيَّما فيمَنْ يعسرُ عليهِ فهمُ الأدلَّةِ[1] .

[بطلانُ الربطِ العاديِّ]

وأمَّا الأمرُ الرابعُ ؛ وهو الربطُ العاديُّ : فلا شكَّ أنَّهُ قد نشأَ عنهُ **كفرٌ صريحٌ مُجمَعٌ عليهِ** ؛ ككفرِ الطبائعيِّينَ القائلينَ بقدمِ الأفلاكِ وتأثيرِها بطباعِها في العوالمِ الأرضيَّةِ ، وكفرِ الجاهليَّةِ المنكرينَ للبعثِ وأحوالِ الآخرةِ بسببِ الاغترارِ بالربطِ العاديِّ .

ونشأَ عنهُ بدعةٌ مُختلَفٌ في كفرِ صاحبِها : كبدعةِ مَنِ اعتقدَ حدوثَ الأسبابِ العاديَّةِ وتأثيرَها بجعْلِ اللهِ تعالىٰ فيها قوَّةً لذلكَ ، ولو شاءَ لم تُؤثِّرْ ، وقد سبقَ ما في ذلكَ مِنَ الخلافِ[2] .

---

(١) وهـٰذا هو الذي اختاره بأخرة الإمام المصنف ، وقد لطَّف القول في « شرح العقيدة الصغرىٰ » (ص١٢٧) ، وكان قد اختار من قبلُ في « شرح العقيدة الكبرىٰ » (ص ١٤٢) خلافَهُ ، وثَمَّ قضايا في أصول الدين لا حرج في التقليد فيها ؛ كالقول بأن الروح جوهر مجرَّد ، وأن البعث يكون عن تفريق للأجزاء لا عن عدم ، وأن الأعراض كلها في رتبة واحدة ؛ لا تنقسم إلىٰ قارَّة وغير قارَّة ، إلىٰ غير ذلك ممَّا يعسر الجزم فيه .

(٢) تقدم (ص ١٧٥) ، وانظر الخلاف في كفره (ص ١٧٨) .

[خطورةُ الجهلِ المركَّبِ]

وأمَّا الأمرُ الخامسُ ؛ وهو الجهلُ المركَّبُ الذي هو اعتقادُ أمرٍ علىٰ خلافِ ما هو عليهِ[1] : فلا شكَّ أنَّهُ سببٌ **للتمادي على الكفرِ** إنْ كانَ ذلكَ الكفرُ هو الذي وقعَ الجهلُ باعتقادِهِ ؛ كجهلِ الفلاسفةِ باعتقادِهم قدمَ الأفلاكِ ، واعتقادِهم تأثيرَ الإلـٰهِ بطريقِ التعليلِ ، ونحوَ ذلكَ مِنْ كفريَّاتِهم .

وهو أيضاً سببٌ في **التمادي على البدعةِ** إنْ كانَتْ تلكَ البدعةُ هي التي وقعَ الجهلُ باعتقادِها ؛ كجهلِ القدريَّةِ باعتقادِهمُ استقلالَ الحيواناتِ بإيجادِها أفعالَها الاختياريَّةَ ، واعتقادِهم وجوبَ مراعاةِ الصلاحِ والأصلحِ في حقِّ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، ونحوَ ذلكَ مِنْ سائرِ البدعِ الاعتقاديَّةِ .

[تفاوتُ علاجِ المبتلىٰ بالجهلِ المركَّبِ والمبتلىٰ بالجهلِ البسيطِ]

وإنَّما كانَ **الجهلُ المركَّبُ** سبباً وأصلاً للتمادي على الكفرِ والبدعةِ ؛ لأجلِ عدمِ شعورِ صاحبِهِ بجهلِهِ ، واعتقادِهِ الصوابَ والحقَّ في جهلِهِ ، ومَنْ كانَ علىٰ هـٰذهِ الصفةِ فإنَّهُ لا يطلبُ الخروجَ عن جهلِهِ ؛ لأنَّهُ هو الصراطُ المستقيمُ عندَهُ ، وإذا اتَّفقَ أنْ يجيءَ مَنْ يشكِّكُهُ في مُعتقَدِهِ ، أو يردُّهُ إلىٰ ما هو الحقُّ في نفسِ الأمرِ . . **يمتنعُ**

---

(١) **إنما سُمِّيَ مركَّباً** : لتركُّبه من الجهل بالأمر ، ومن الجهل بهـٰذا الجهل .

مِنَ الاستماعِ لهُ ، ومِنْ قبولِ قولِهِ ، بخلافِ **الجهلِ البسيطِ** ؛ وهو عدمُ إدراكِ أمرٍ مِنَ الأمورِ ؛ فإنَّ صاحبَهُ يطلبُ العلمَ بما جهلَهُ إنْ شعرَ بعدمِ إدراكِهِ ، وإنْ غفلَ عن ذلكَ وجاءَ مَنْ ينبِّهُهُ لطلبِ العلمِ بذلكَ ، أو جاءَ مَنْ يعلِّمُهُ ما جهلَهُ . . **فإنَّهُ يجيبُ إلىٰ ذلكَ ويقبلُهُ** ؛ لما جُبلَتْ عليهِ النفوسُ مِنَ النَّفرةِ عنِ الجهلِ البسيطِ ، ومحبَّةِ تحصيلِ العلمِ بما ليسَ معلوماً لها .

[سببُ الجهلِ المركَّبِ]

وسببُ الجهلِ المركَّبِ : وثوقُ النفسِ في العقليَّاتِ بما ليسَ برهانيّاً مِنَ الأدلَّةِ[1] ، وتحسينُ الظنِّ بما يستبدُّ بهِ مِنْ أنظارِها واستنباطِها ، لا سيَّما عندَما تظهرُ لها الإصابةُ للحقِّ في بعضِ أنظارِها ، فتزهو وتعجبُ حينَئذٍ ، وتقيسُ سائرَ أنظارِها علىٰ ذلكَ النظرِ الذي مَنَّ المولى الكريمُ تباركَ وتعالىٰ فيهِ بالتوفيقِ لدَرَكِ الحقِّ ، فضلاً منهُ جلَّ وعلا .

فعُوقِبَ هـٰذا الناظرُ بالحرمانِ وعدمِ التسديدِ في سائرِ الأنظارِ ؛ **لتكبُّرِهِ ، وإهمالِهِ شكرَ نعمةِ دَرَكِ الصوابِ التي انفردَ بإسدائِها المولىٰ جلَّ وعلا** ، وليسَ للعقلِ ولا للفكرةِ ولا للدليلِ الصحيحِ مادَّةً وتركيباً فيهِ تأثيرٌ ألبتةَ ؛ لا بطريقِ التولُّدِ ، ولا بطريقِ التعليلِ ، **وإهمالِهِ لزومَ التواضعِ والفقرِ إلى المولى الكريمِ جلَّ وعلا في كلِّ نظرٍ يقفُ ببالِهِ** ،

---

(١) في (د) وحدها : (زهو النفوس ووثوق النفس) بدل (وثوق النفس) .

قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف : ١٤٦][(١)] .

ويكونُ أيضاً هـٰذا الجهلُ المركَّبُ في الشرعيَّاتِ كما يكونُ في العقليَّاتِ ، ويكونُ مِنَ المقلِّدينَ كما يكونُ مِنَ الناظرينَ[(٢)] .

[خطأُ التمسكِ في عقائدِ الإيمانِ بظواهرِ الكتابِ والسنَّةِ]

وأمَّا الأمرُ السادسُ ؛ وهو التمسُّكُ في عقائدِ الإيمانِ بمجرَّدِ ظواهرِ الكتابِ والسنَّةِ مِنْ غيرِ تفصيلٍ بينَ ما يستحيلُ ظاهِرُهُ منها وما لا يستحيلُ : فلا خفاءَ في كونِهِ أصلاً للكفرِ أوِ البدعةِ[(٣)] .

---

(١) في هامش (د) : (قوله : « **سأصرف** » السين للتأكيد ، قوله : « **عن آياتي** » ؛ أي : عن فهم معانيها ، والعمل بمقتضاها ؛ بحيث لا يفهم الحق ولا يتبعه ، قوله : « **يتكبرون** » ؛ أي : يظهرون الكبر ، قوله : « **بغير الحق** » وأما إظهار الكبر بحق فجائز . خوجه زاده) .

(٢) من أبرز الأمور التي تكون سبباً عاديّاً للخطأ في الأحكام :
ـ **تغليب المشهورات** : وهـٰذا التغليب له أسباب رئيسة خمسة ؛ وهي : رقة القلب بحكم الغريزة ، والحمية والأنفة ، ومحبة التسالم والتصالح ، والتأديبات في الصغر ، والاستقراء غير التام ولـٰكنه قريب منه .
ـ **التسليم للمقبولات** : وأسبابه كثيرة ، من أهمها : الثقة بأقوال الآباء والأساتيذ والأئمة ، واعتماد القرائن في الآحاد .
ـ **الأخذ بالمظنونات** : وللقرائن غير المورثة لليقين أثر كبير في اعتمادها .
ومن الأغاليط العامة : تعميم الأحكام، وسبق الوهم إلى العكس، وتغليب الطباع.
ويتوسَّع في هـٰذا بالنظر في « الاقتصاد في الاعتقاد » و« معيار العلم » لحجة الإسلام الغزالي .

(٣) قال في « شرح العقيدة الكبرىٰ » (ص٦٢٥) : (لأنَّا نعلم قطعاً أن الشرع لا يخبر بوقوع ما لا يمكن وقوعه ، ولو كذبنا العقل في هـٰذا ، وعملنا بظاهر=

أمَّا الكفرُ : فكأخذِ الثنويَّةِ القائلينَ بألوهيَّةِ النورِ والظلمةِ مِنْ قولِهِ تعالى : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور : ٣٥] : أنَّ النورَ أحدُ الإلـٰهينِ واسمُهُ : اللهُ ، ولم ينظروا إلى استحالةِ كونِ النورِ إلـٰهاً ؛ لأنَّهُ مُتغيِّرٌ حادثٌ ، يوجدُ وينعدمُ ، والإلـٰهُ يستحيلُ عليهِ التغيُّرُ ، ويجبُ له القدمُ والبقاءُ .

[ما امتنعَ ظاهرُهُ يُصارُ بهِ إلى التفويضِ أوِ التأويلِ]

وإذا كانَ كذلكَ وجبَ حملُ الآيةِ على خلافِ ظاهرِها :

إمَّا معَ التفويضِ إلى المولىٰ تباركَ وتعالىٰ في تعيينِ المرادِ منها ؛ وهو مذهبُ السلفِ في جنسِ هـٰذهِ الظواهرِ .

وإمَّا معَ تعيينِ معنىً يصحُّ إرادتُهُ بهـٰذا اللفظِ في لغةِ العربِ ؛ لأنَّ القرآنَ نزلَ بألسنتِهم ، وهو مذهبُ إمامِ الحرمينِ وكثيرٍ مِنَ الأئمَّةِ[1] .

ولهم في ذلكَ تأويلاتٌ مذكورةٌ في كتبِ التفسيرِ ، **مِنْ جملتِها**[2] : أنَّهُ يحتملُ أنْ يكونَ اللفظُ خرجَ مخرجَ الاستعارةِ ، أوِ التشبيهِ البليغِ[3] ؛ بأنْ جُعِلَ العدمُ كظلمةٍ استترَ فيهِ وجودُ الكائناتِ مِنَ

= النقل المستحيل . . لأدَّىٰ ذلك إلى انهدام النقل أيضاً ؛ لأن العقل أصلٌ لثبوت النبوات التي يتفرَّع عنها صحة النقل ، فيلزم إذاً من تكذيب العقل تكذيبُ النقل) .

(١) انظر « الإرشاد » (ص١٥٥) .

(٢) يعني : من جملة التأويلات الواردة في تأويل قوله سبحانه : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ .

(٣) والقول بأنه تشبيه بليغ هو قول الجمهور ، وبأنه استعارة هو قول العلامة السعد=

السماواتِ والأرضِ وما بينَهما ، ولمَّا توقَّفَ خروجُها مِنَ العدمِ إلى الوجودِ في ذواتِها وصفاتِها علىٰ إيجادِ المولى العظيمِ تباركَ وتعالىٰ لها ؛ كما توقَّفَ ظهورُ الأشياءِ المستترةِ بالظلمةِ على انتشارِ النورِ عليها . . أُطلِقَ بهـٰذا الاعتبارِ على المولىٰ جلَّ وعلا أنَّهُ نورُ السماواتِ والأرضِ ؛ أي : هو جلَّ وعلا المظهِرُ للسماواتِ والأرضِ ولجميعِ الكائناتِ ؛ بخلقِهِ لها أوَّلاً ، وإمدادِها ثانياً ؛ بإبقاءِ ذواتِها بما والىٰ عليها مِنْ نفقاتِ الأعراضِ المتكاثرةِ كثرةً لا يحصي عددَها إلا هو جلَّ وعلا .

فلولا المولىٰ تباركَ وتعالىٰ بما نشرَ علىٰ وجودِ الممكناتِ مِنْ أنوارِ قدرتِهِ وإرادتِهِ وعلمِهِ . . لوجبَ بقاؤُها في ظلمةِ العدمِ أبدَ الآبادِ ، ولهـٰذا إذا طَوَىٰ سبحانَهُ عن هـٰذهِ العوالمِ ما نشرَ علىٰ وجودِها مِنْ نورِ تعلُّقِ صفاتِهِ بإبقائِها وإمدادِها . . خربَتْ وفَنِيَتْ ، ودخلَتْ في ظلمةِ عدمِها الذي كانَتْ عليهِ ، حتىٰ يقابلَ أيضاً وجودَها بأنوارِ قدرتِهِ وإرادتِهِ وعلمِهِ عندَ البعثِ والنشأةِ الثانيةِ ، فتصبحَ حينَئذٍ ترفلُ في أثوابِ وجودِها ذاهبةً وجائيةً ، كلٌّ صائرٌ إلىٰ ما حكمَ بهِ المولى العظيمُ جلَّ وعلا وأرادَهُ في أزلِهِ .

فصحَّ إذاً أنْ يُقالَ علىٰ طريقِ مجازاتِ لغةِ العربِ واستعاراتِها ، وتفنُّنِها في بدائعِ تشبيهاتِها : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ .

= التفتازاني ، وهو جارٍ في المثال المشهور : زيد أسد ، وانظر « حاشية الأمير علىٰ شرح عبد السلام » (ص ٦) .

ويحتملُ أنْ يكونَ المرادُ بقولِهِ تعالى : ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أنَّهُ بهِ تعالىٰ ظهرَتْ أنوارُها الحسيَّةُ ؛ مِنْ شمسٍ وقمرٍ ونجومٍ وسُرُجٍ ، وأنوارُها المعنويَّةُ ؛ كعلومِ الملائكةِ وعلومِ الأنبياءِ والرُّسُلِ والأقطابِ والأولياءِ والصالحينَ والعلماءِ وأحوالِهِمُ السنيَّةِ التابعةِ لتلكَ العلومِ والمعارفِ .

فالمعنىٰ : أنَّ تلكَ القلوبَ والجوارحَ إنَّما استنارَتْ بتلكَ العلومِ والأحوالِ والأعمالِ بإنارةِ المولى العظيمِ لها بذلكَ ، لا بحولِها ولا بقوَّتِها ، فهو تعالىٰ إذاً نورُ السماواتِ والأرضِ[1] .

ومثلُ هٰذا المجازِ أوِ التشبيهِ مألوفٌ اليومَ في عُرْفِ الناسِ ؛ يقولونَ فيمَنْ تتوقَّفُ عليهِ أمورُ البلدِ وتصرُّفاتُ أهلِها بطريقِ السدادِ والعافيةِ : فلانٌ هو نورُ هٰذهِ المدينةِ ؛ أي : بهِ استنارَتْ وظهرَتْ محاسنُها ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ بمرادِهِ .

وأمَّا البدعةُ الناشئةُ عن تقليدِ مُجرَّدِ ظواهرِ الكتابِ والسنَّةِ : فكثيرٌ جدّاً ؛ كأخذِ المجسِّمةِ الجسميَّةَ مِنْ ظواهرِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ : ٧٥] ونحوِهِ ، والاختصاصَ بجهةِ فوقٍ بطريقِ التحيُّزِ

---

(١) ويشير إلىٰ هٰذا الذي ذكره الإمام المصنف : ما رواه الترمذي (٢٦٤٢) ، وابن حبان في « صحيحه » (٦١٦٩) من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً : « إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ خلقَ خلقَهُ في ظلمةٍ ، فألقىٰ عليهم مِنْ نورِهِ ؛ فمَنْ أصابَهُ مِنْ ذلكَ النورِ اهتدىٰ ، ومَنْ أخطأَهُ ضلَّ » ، فلذلكَ أقولُ : جفَّ القلمُ علىٰ علمِ اللهِ .

وعمارةِ الفراغِ كاختصاصِ الأجسامِ . . مِنْ قولِهِ تعالى : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠] ونحوِ ذلكَ ، وكأخذِهم أيضاً الجسميةَ والجهةَ والانتقالَ بالحركةِ والسكونِ مِنْ قولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى ٱلسَّمَاءِ ٱلدُّنْيَا إِذَا كَانَ ٱلثُّلُثُ ٱلأَخِيرُ مِنَ ٱللَّيْلِ »(١) .

[قانونُ التأويلِ]

ومشكلاتُ الكتابِ والسنَّةِ كثيرةٌ جدّاً ، وقد صنَّفَ العلماءُ في جمعِها والكلامِ عليها تصانيفَ(٢) ، **والضابطُ الجُمْلِيُّ في جميعِها** : أنَّ كلَّ مشكلٍ منها مستحيلِ الظاهرِ فإنَّهُ يُنظَرُ فيهِ :

فإنْ كانَ لا يقبلُ مِنَ التأويلِ إلا معنىً واحداً . . وجبَ أنْ يُحمَلَ عليهِ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ﴾ [الحديد : ٤] ، فإنَّ المعيَّةَ بالتحيُّزِ والحلولِ في المكانِ مستحيلةٌ على المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ؛ لأنَّها مِنْ صفاتِ الأجسامِ ، **فتعيَّنَ صرفُ الكلامِ عن ظاهرِهِ** ، ولا يقبلُ هنا إلا تأويلاً واحداً دلَّ عليهِ السياقُ ؛ وهو المعيَّةُ بالإحاطةِ علماً وسمعاً وبصراً(٣) .

---

(١) رواه البخاري (١١٤٥) ، ومسلم (٧٥٨) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) **من جملة المؤلفين** : الإمامُ المصنف ؛ وذاك في كتابه « شرح مشكلات صحيح البخاري » ، وللإمام الرازي كتاب حافل في هـٰذا الموضوع ؛ هو « تأسيس التقديس » ، جمع فيه جلَّ الآيات والأحاديث المتشابهة .

(٣) وكذا كل ما ورد بإثبات جهة الفوق له سبحانه وتعالىٰ يجب أن يحمل على =

وإنْ كانَ يقبلُ مِنَ التأويلِ أكثرَ مِنْ معنىً واحدٍ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر : ١٤]، وقولِهِ جلَّ وعلا : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾[صٓ: ٧٥]، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه : ٥] ونحوِهِ. . **فقدِ اختلفَ العلماءُ في ذلكَ علىٰ ثلاثةِ مذاهبَ :**

المذهبُ الأوَّلُ : وجوبُ تفويضِ معنىٰ ذلكَ إلى اللهِ تعالىٰ بعدَ القطعِ بالتنزيهِ عنِ الظاهرِ المستحيلِ : **وهو مذهبُ السلفِ** ، ولهٰذا لمَّا سألَ السائلُ مالكَ بنَ أنسٍ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ عن قولِهِ تعالىٰ : ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ قالَ في جوابِهِ : (الاستواءُ معلومٌ ، والكيفُ مجهولٌ[1] ، والسؤالُ عن هٰذا بدعةٌ) ، وأمرَ بإخراجِ السائلِ[2] .

يعني رضيَ اللهُ عنهُ : أنَّ الاستواءَ معلومٌ مِنْ لغةِ العربِ محاملُهُ المجازيَّةُ التي تصحُّ في حقِّ مولانا جلَّ وعلا ، والمرادُ في الآيةِ منها أو مِنْ غيرِها بما لم نعلمْهُ[3] . . مجهولٌ لنا ، والسؤالُ عن تعيينِ ما لم يردْ نصٌّ فيهِ مِنَ الشرعِ بتعيينِهِ . . بدعةٌ ، وصاحبُ البدعةِ رجلُ سوءٍ ،

= الرفعة المعنوية ؛ إذ لا ثالث يمكن أن يقع فيه تردُّدٌ ، وهٰذا نبَّهَ عليه الحجة الغزالي في « إلجام العوام » .

(١) في (ب ، د) هنا زيادة : (**يعني بالكيف** : كيفية فهم الآيةِ بحملِها علىٰ معيَّن مجهولٍ) .

(٢) رواه أبو نعيم في « الحلية » (٦/ ٣٢٥) ، والبيهقي في « الاعتقاد » (٥٧) .

(٣) الضمير في (**منها**) يعود على المحامل المجازية ، والضمير في (**غيرها**) كذلك ؛ **والمعنىٰ** : والمراد في الآية : من هٰذه المحامل التي عرفناها لغة وجوَّزنا إطلاقها عليه سبحانه ، أو من غير هٰذه المحامل التي عجزنا عن معرفتها أصلاً .

يجبُ مجانبتُهُ وإخراجُهُ عن مجالسِ العلمِ ؛ لئلا يُدخِلَ على المسلمينَ فتنةً بسببِ إظهارِ بدعتِهِ[1] .

المذهبُ الثاني : جوازُ تعيينِ التأويلِ للمشكلِ ، ويترجَّحُ علىٰ غيرِهِ ممَّا يصحُّ بدَلالةِ سياقٍ أو بكثرةِ استعمالِ العربِ للَّفظِ المشكلِ فيهِ ؛ فتُحمَلُ **العينُ** على العلمِ أوِ البصرِ أوِ الحفظِ ، وتُحمَلُ **اليدُ** على القدرةِ أوِ النعمةِ ، ويُحمَلُ **الاستواءُ** على القهرِ ، **وهـٰذا مذهبُ إمامِ الحرمينِ وجماعةٍ كثيرةٍ مِنَ العلماءِ**[2] .

المذهبُ الثالثُ : حملُ تلكَ المشكلاتِ علىٰ إثباتِ صفاتٍ للهِ تعالىٰ تليقُ بجلالِهِ وجمالِهِ لا يُعرَفُ كنهُها ، **وهـٰذا مذهبُ شيخِ أهلِ السنَّةِ الشيخِ أبي الحسنِ الأشعريِّ رحمَهُ اللهُ تعالىٰ ورضيَ عنهُ**[3] .

قلتُ : والظاهرُ أنَّ مَنِ احتاطَ ، وعبَّرَ بما يذكرُهُ مِنْ تأويلٍ لذلكَ المشكلِ بلفظِ الاحتمالِ ؛ فيقولُ : يحتملُ أنْ يكونَ المرادُ مِنَ الآيةِ والحديثِ كذا . . **فقد سَلِمَ مِنَ التجاسرِ وسوءِ الأدبِ بالجزمِ بتعيينِ ما لم يقمِ الدليلُ القطعيُّ علىٰ تعيينِهِ** ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ .

---

(١) ولهـٰذا قال حجة الإسلام في « ميزان العمل » (ص٢٣٥) : (يجب صيانة العوامِّ عن مجالس أهل الأهواء ، كما تصان الحُرَم عن مخالطة المفسدين ، فأما من قويت في الدين شكيمته ، واستقرَّ في نفسه برهانه وحجَّته . . فلا بأس عليه بالمخالطة ، بل الأحبُّ المخالطة والإصغاء إلى الشُّبه والاشتغالُ بحلِّها ، ويكون به مجاهداً ؛ فإن المبارز يستحبُّ له التهجُّم علىٰ صفِّ الكفَّار ، والعاجز يكره له ذلك) .

(٢) انظر « الإرشاد » (ص١٥٥) ، و« تأسيس التقديس » (ص٢٢٩) .

(٣) انظر « تبيين كذب المفتري » (ص٣١٦) وما بعدها ، و« أبكار الأفكار » (١/٤٥٦) .

[خطورةُ الجهلِ بالأحكامِ العقليّةِ وعلومِ العربيةِ]

وأمَّا الأمرُ السابعُ ؛ وهو الجهلُ بالأحكامِ العقليّةِ وباللسانِ العربيِّ وفنِّ البيانِ : فلا شكَّ أنَّ الجهلَ بذلكَ قد يجرُّ إلى الكفرِ ؛ كفهْمِ بعضِهم مذهبَ النصارىٰ بتركيبِ الإلـٰهِ وكونِ عيسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ جزءاً منهُ . . مِنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَرُوحٌ مِّنۡهُ ﴾ [النساء : ١٧١] ، فجعلَ (مِنْ) للتبعيضِ ، **ولا شكَّ أنَّ معَهُ جهلينِ** :

أحدُهُما : **الجهلُ بالقواعدِ العقليّةِ** ؛ إذْ لو عرفَ أنَّ هـٰذا المعنىٰ **يستلزمُ حدوثَ الإلـٰهِ**[1] ؛ للزومِ مشابهتِهِ للحوادثِ في التغيُّرِ والافتقارِ إلى التخصيصِ بمقدارٍ مخصوصٍ مِنَ المقاديرِ المركَّبةِ ، **ويستلزمُ انعدامَ حقيقةِ الأُلوهيّةِ بالكليّةِ** ؛ لأنَّهُ إذا كانَ عيسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ إنَّما حصلَ فيهِ جزءٌ مِنَ الإلـٰهِ فقدِ انعدمَ إذاً الإلـٰهُ ؛ لوجوبِ انعدامِ الحقيقةِ المركَّبةِ بانعدامِ جُزْئِها ، وعيسىٰ عليهِ السلامُ إنَّما حصلَ فيهِ جزءُ الإلـٰهِ ، وجزءُ الإلـٰهِ ليسَ بإلـٰهٍ ، فقدِ انعدمَ إذاً الإلـٰهُ بالكليَّةِ .

الثاني : **جهلُهم باللغةِ العربيةِ** ؛ حيث حصروا معنىٰ (مِنْ) في التبعيضِ ، ويلزمُهم أنْ يفهموا أيضاً التبعيضَ منها في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُ ﴾ [الجاثية : ١٣] كما فهموهُ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَرُوحٌ مِّنۡهُ ﴾ ، ولو كانوا عارفينَ باللغةِ العربيّةِ لفهموا

---

(١) قوله: (**إذ لو عرف**. . .) إلى آخره، تعليل لجهله بالقواعد العقلية، وجواب (لو) محذوف، تقديره: (لم يقل بذلك) أي: بكون (من) للتبعيض. «تارزي» (ق ٢٩).

أنَّ (مِنْ) في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ ليسَتْ للتبعيضِ ، وإنَّما هي لابتداءِ الغايةِ ؛ أي : وروحٌ جاءَ منهُ تعالىٰ خلقاً واختراعاً ، كما أنَّ معناها ذلكَ في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ .

ومِنَ الجهلِ باللغةِ العربيَّةِ : أخذُ الجسميَّةِ وأعضائِها في حقِّهِ تباركَ وتعالىٰ مِنْ قولِهِ جلَّ وعلا : ﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر : ٥٦] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] ونحوِهما ، ومَنْ عرفَ اللغةَ العربيةَ ، ومارسَ استعمالاتِ العربِ . . فهمَ أنَّ **الجنبَ والجانبَ** يُستعملانِ كثيراً بمعنىٰ جهةِ الحقوقِ ؛ إذْ كثيراً ما يقولُ الإنسانُ : فرطتُ في جنبِ فلانٍ ؛ أي : جانبِهِ ، ومرادُهُ : التفريطُ في جهةِ حقِّهِ ، وليسَ مرادُهُ قطعاً البدنَ ولا أجزاءَهُ ، وعليهِ يُخَرَّجُ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ أي : في جهةِ حقوقِهِ وأوامرِهِ ونواهيهِ .

وكذا يعرفُ مَنْ خالطَ اللغةَ العربيةَ أنَّ **اليدَ** كما تُستعمَلُ في الجارحةِ المخصوصةِ . . تُستعمَلُ بمعنى القدرةِ والنعمةِ .

ومِنَ الجهلِ بقواعدِ الإعرابِ : جعلُ بعضِ المعتزلةِ جملةَ (خلقناهُ) مِنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] في موضعِ الصفةِ لـ (شيءٍ) حتىٰ أخذَ مِنْ مفهومِ الصفةِ أنَّ هناك شيئاً غيرَ مخلوقٍ للهِ تعالىٰ ؛ وهي أفعالُ الحيواناتِ الاختياريَّةُ علىٰ مذهبِهِ الفاسدِ ، ولو عرفَ قواعدَ الإعرابِ لفهمَ أنَّ جملةَ (خلقناهُ) لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ ؛ لأنَّها مُفسِّرةٌ للعاملِ في (كلَّ) مِنْ بابِ

الاشتغالِ[١] ، فيُؤخَذُ حينَئذٍ مِنْ تعميمِ الخلْقِ لكلِّ شيءٍ بطلانُ مذهبِ القدريَّةِ .

ومِنَ الجهلِ بفنِّ علمِ المعاني والبيانِ : أخذُ المعتزلةِ تعليلَ أفعالِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ بالأغراضِ مِنْ قولِهِ جلَّ وعلا : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] ، فجعلوا اللامَ للتعليلِ حقيقةً ، ولو خالطوا فنَّ البيانِ لعرفوا أنَّ الآيةَ مِنْ بابِ الاستعارةِ التبعيَّةِ ، وأنَّهُ شُبِّهَ التكليفُ بالعبادةِ في ترتُّبِهِ على الخلْقِ بالعلَّةِ الغائيَّةِ التي تترتَّبُ على الفعلِ ويُقصَدُ الفعلُ لأجلِها ، فجُعِلَتِ العبادةُ ـ أي : التكليفُ بها ـ لأجلِ هـٰذا الشَّبَهِ علَّةً غائيةً بطريقِ الاستعارةِ[٢] ، فتبعَ ذلكَ استعارةُ اللامِ الموضوعةِ للتعليلِ ، ودخلَتْ في العبادةِ للدَّلالةِ على العلَّةِ المجازيَّةِ .

---

(١) وهـٰذا علىٰ نصب (كل) وهو القراءة المعوَّل عليها ، والرفع قراءة أبي السمال ، ومشىٰ هـٰذا البعض من المعتزلة علىٰ قراءة الرفع ، وقد قال الزمخشري في « تفسيره » (٥/ ٦٦٤) : (أي : خلقنا كل شيء مقدراً محكماً مرتباً علىٰ حسب ما اقتضته الحكمة ، أو مقدراً مكتوباً في اللوح ، معلوماً قبل كونه ، قد علمنا حاله وزمانه) ، قال العلامة السمين الحلبي في « الدر المصون » (١٠/ ١٤٧) بعد نقل كلامه : (وهو هنا لم يتعصَّب للمعتزلة ؛ لضعف وجه الرفع) .

(٢) كقولك : هـٰذا القلم بريته للكتابة ، ثم قد تكتب به وقد لا تكتب ، فالتكليف بالعبادة يتصور بعده وقوعُها وعدمُهُ ، بخلاف ما لو كان الخلق لأجل العبادة حقيقة ؛ فحينئذٍ لا يتصور التخلُّف ، ولهـٰذا المعنىٰ صُرفتِ اللام من التعليل الحقيقي إلى التعليل المجازي تبعاً لمعنى التكليف المفاد من اللفظ المشتق (يعبدون) .

وكذا مِنَ الجهلِ بفنِّ المعاني والبيانِ : اعتقادُ صدورِ حوادثَ مِنْ غيرِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ؛ كاعتقادِ زيادةِ الإيمانِ مِنْ سماعِ آياتِ القرآنِ ؛ أخذاً مِنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [الأنفال : ٢] ، وسترِ العورةِ مِنَ اللباسِ ؛ أخذاً مِنْ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ [الأعراف : ٢٦] ، وإثارةِ الرياحِ للسحابِ ونشرِها ؛ أخذاً مِنْ قولِهِ تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الروم : ٤٨] ، ونحوُ ذلكَ ممَّا هو في القرآنِ والسنَّةِ كثيرٌ .

ومَنْ خالطَ فنَّ البيانِ عرفَ أنَّ الإسنادَ في جميعِ ذلكَ مِنْ بابِ الإسنادِ المجازيِّ العقليِّ(١) ؛ وهو إسنادُ الفعلِ أو ما في معناهُ إلىٰ ملابَسٍ لهُ غيرِ ما هو لهُ في الظاهرِ عندَ المتكلِّمِ(٢) .

[ضرورةُ تعلُّمِ العلومِ العقليةِ وعلومِ العربيةِ]

وإذا عرفتَ أنَّ الجهلَ بهٰذهِ العلومِ يُوقِعُ صاحبَهُ في كفرٍ أو بدعةٍ . . تعيَّنَ علىٰ مَنْ لهُ قابليَّةٌ لفهمِها أنْ يجتهدَ في تحصيلِها(٣) ، ومَنْ ليسَ لهُ قابليَّةٌ لفهمِها **وجبَ عليهِ أنْ يتعلَّمَ ما هو فرضُ عينٍ عليهِ مِنْ علمِ**

---

(١) **وإنما كان عقلياً** : لأنه لا يتوقف علىٰ وجود وضع لغوي ؛ إذ إسناد الفعل لما لا يتأتَّىٰ منه ذاك الفعل . . لا يعقل ، أما المجازُ اللغوي فيكون في لفظ لم يوضع أصالة لهٰذا المعنىٰ ، وبهٰذا تعلم قوة المجاز العقلي .

(٢) قوله : (**ملابَس**) هو بفتح الباء ؛ لأن الفعل هو يلابس الفاعل أو المفعول به مثلاً . وانظر «حاشية التارزي» (ق ٣٠).

(٣) **أراد** : العلوم العقلية وعلومَ العربية الأصلية .

التوحيدِ ، ومهما سمعَ في الكتابِ أوِ السنَّةِ ما يقتضي ظاهرُهُ خلافَ ما عرفَ في علمِ التوحيدِ . . **يقطعْ بأنَّ ذلكَ الظاهرَ المستحيلَ غيرُ مرادٍ للهِ تعالىٰ ولا لرسولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ** ، وأنَّ لذلكَ الكلامِ معنىً صحيحاً ، وتأويلاً ممكناً مليحاً ، ويؤمنْ علىٰ سبيلِ القطعِ بأنَّ كلامَ اللهِ تعالىٰ وكلامَ رسولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حقٌّ ، لا تناقضَ فيهِ ولا اختلافَ ، ولا باطلَ فيهِ ولا جهلَ ولا وَهْمَ ولا حيدَ عنِ الصوابِ ولا غلطَ ولا انحرافَ ، **ولا يضرُّهُ بعدَ ذلكَ الجهلُ بالمرادِ** ؛ لأنَّ القلبَ محشوٌّ باعتقادِ تنزيهِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ورسلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ عن كلِّ نقصٍ وخللٍ وفسادٍ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ ، لا ربَّ غيرُهُ .

* * *

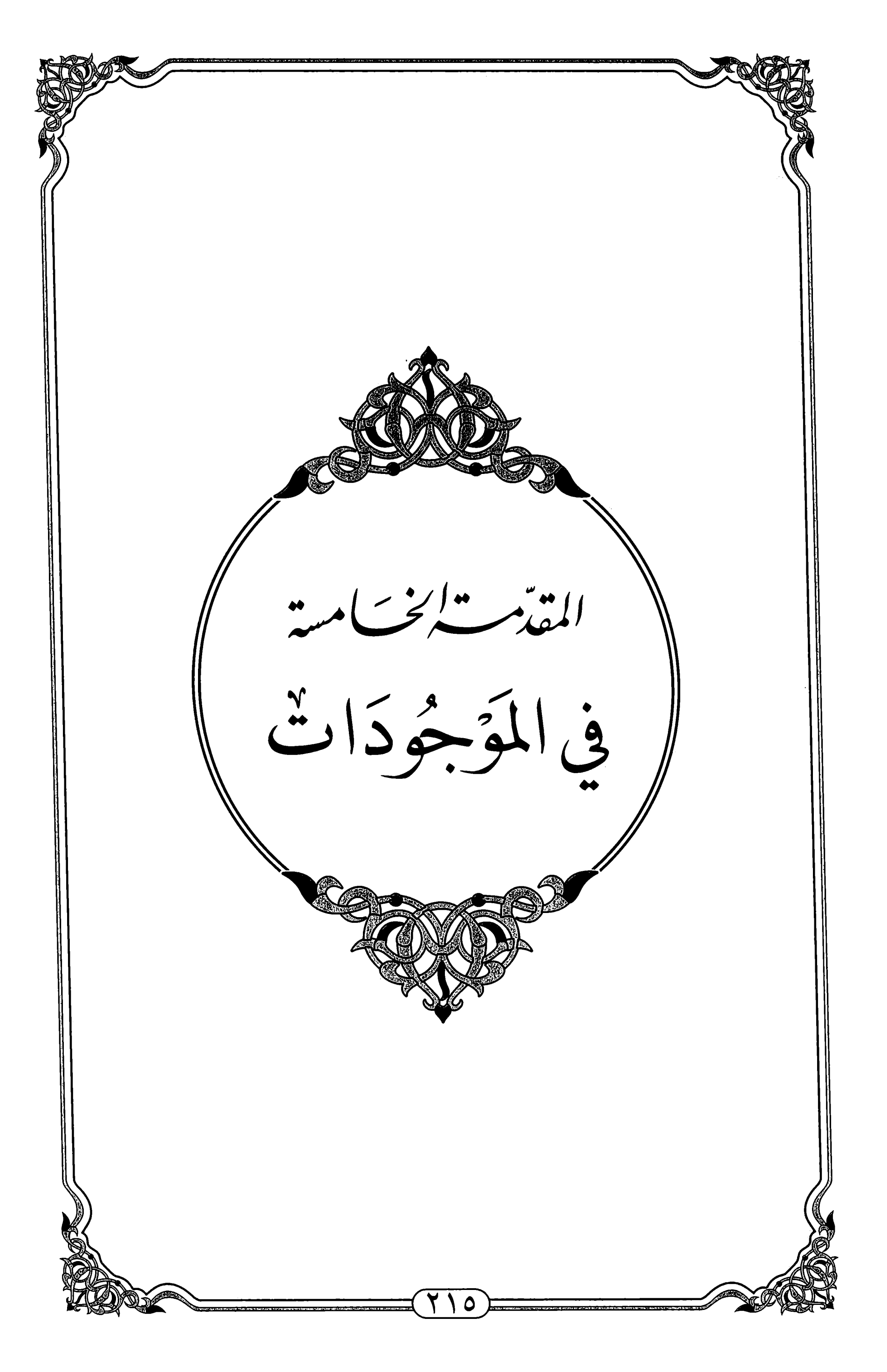

المقدمة الخامسة

في الموجودات

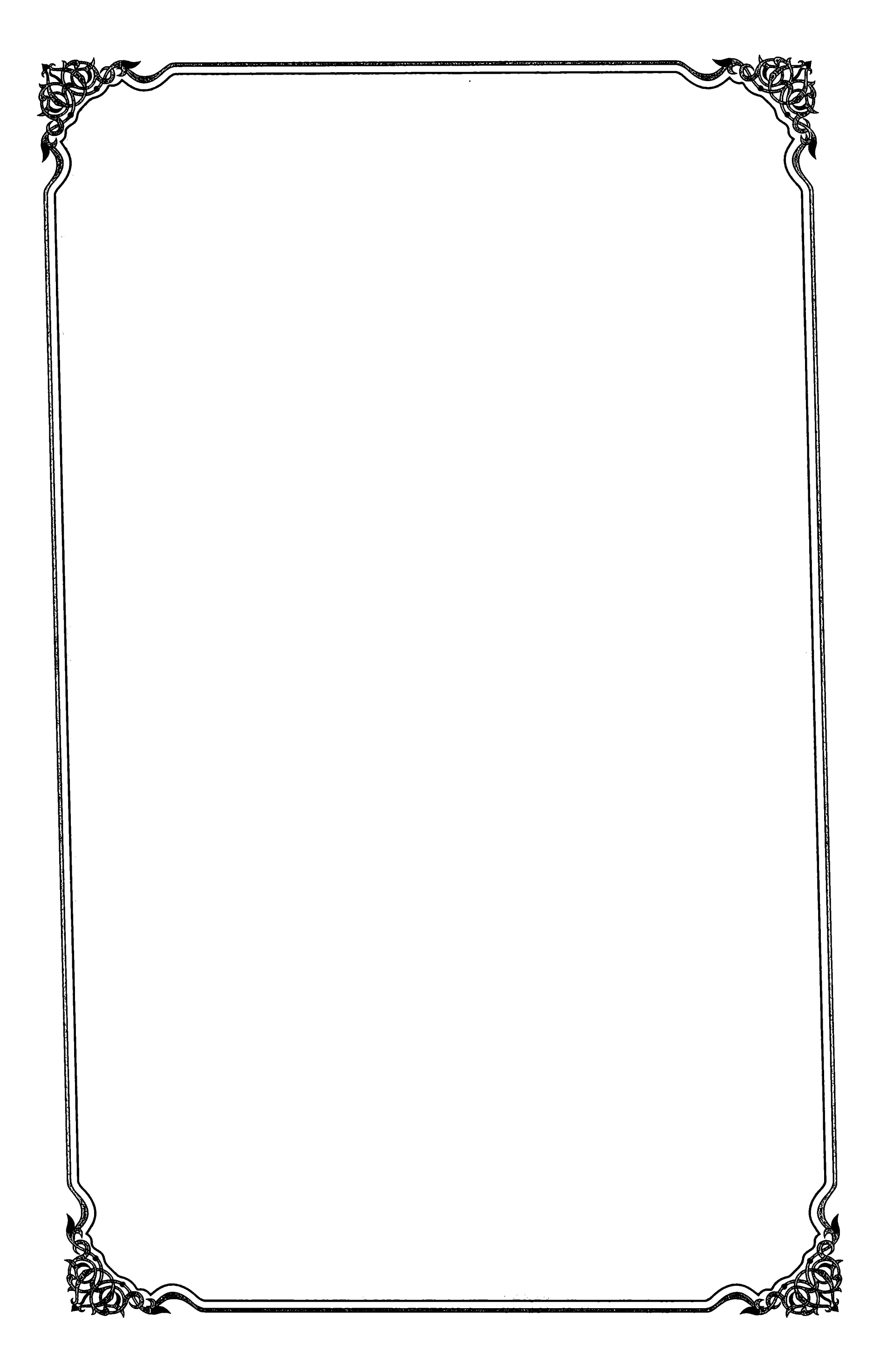

المقدمة الخامسة

في الموجودات

وَٱلْمَوْجُودَاتُ بِٱلنِّسْبَةِ إِلَى ٱلْمَحَلِّ وَٱلْمُخَصِّصِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

ـ قِسْمٌ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْمَحَلِّ وَٱلْمُخَصِّصِ : وَهُوَ ذَاتُ مَوْلانَا جَلَّ وَعَلا .

ـ وَقِسْمٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى ٱلْمَحَلِّ وَٱلْمُخَصِّصِ : وَهُوَ ٱلأَعْرَاضُ .

ـ وَقِسْمٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى ٱلْمُخَصِّصِ دُونَ ٱلْمَحَلِّ : وَهُوَ ٱلأَجْرَامُ .

ـ وَقِسْمٌ مَوْجُودٌ فِي ٱلْمَحَلِّ وَلا يَفْتَقِرُ إِلَىٰ مُخَصِّصٍ : وَهُوَ صِفَاتُ مَوْلانَا جَلَّ وَعَزَّ[1] .

---

(١) **ويمكن أن نقول** : كلُّ موجود : إما أن يكون متحيزاً أو غيرَ متحيز ، والمتحيِّز : إن لم يكن فيه ائتلاف فهو **الجوهر الفرد** ، وإن كان فيه ائتلاف فهو **الجسم** ، وغير المتحيز : إن استدعىٰ وجودُهُ جسماً فهو **الأعراض** ، وإن لم يستدعِ وجودُهُ جسماً فهو **ذات الله تعالىٰ** ، كذا ذكر حجة الإسلام في « الاقتصاد في الاعتقاد » (ص١٢٩) ، وحرَّر الإمام المصنف هنا فزاد الحديث عن صفاته **تعالىٰ** ؛ لأنه اعتبر المحل والمخصص .

مرادُهُ بالمحلِّ : الذاتُ التي تقومُ بها الصفاتُ ، لا المكانُ الذي تجاوِرُهُ الأجسامُ .

ومعنى افتقارِ الشيءِ إلى المحلِّ أو وجودِهِ في المحلِّ : قيامُهُ بهِ علىٰ سبيلِ الاتِّصافِ[1] .

ومعنى المخصِّصِ : الفاعلُ المختارُ الذي يُخصِّصُ الممكنَ الحادثَ بجائزٍ أرادَهُ دونَ جائزٍ لم يردْهُ[2] .

ومعنى افتقارِ الشيءِ إلى المحلِّ أو وجودِهِ فيهِ : اتصافُ ذلكَ المحلِّ بهِ[3] .

ومعنى استغنائِهِ عنِ المحلِّ : أنْ يكونَ في نفسِهِ ذاتاً موصوفاً بالصفاتِ ، لا صفةً .

ومعنى افتقارِ الشيءِ إلى المخصِّصِ : أنْ يكونَ حادثاً محتاجاً إلىٰ فاعلٍ يُخصِّصُهُ بالوجودِ بدلاً عنِ العدمِ الذي كانَ عليهِ .

---

(١) **يعني** : اتصاف المحل بالشيء الذي قام به ؛ كاتصاف الجرم الذي قام به البياض بكونه أبيض ، وكاتصاف الذات العلية التي قام بها العلم بكونه عالماً ، فقوله : (**افتقار**) خاصٌّ بالحوادث ؛ إذ لا بياض إلا في جرم ، وقوله : (**وجوده**) أراد به هنا : ذات القديم ؛ إذ قيام الصفات القديمة بالقديم أفهمت الصفات المعنوية أو الأحوال أو الاعتبارات .

(٢) **وهٰذا المخصِّص عند أهل الحق واحدٌ** ؛ وهو الله سبحانه وتعالىٰ ، ولا مخصِّص سواه من حيث الإيجاد ، وأفعال الحيوانات الاختيارية لها تخصيص مجازيٌّ يعبَّر عنه بالكسب ، فالقديم مخصِّص لا يقبل التخصيص ، والحادثُ مخصَّص فقط .

(٣) كالبيان والتأكيد لما سبق من هٰذا المعنىٰ .

[غنى ذاتِ المولىٰ سبحانَهُ عنِ المحلِّ والمخصِّصِ]

فإذا عرفْتَ هـٰذا : اتضحَ لكَ ما ذكرناهُ في الأصلِ ؛ أنَّ ذاتَ مولانا تباركَ وتعالىٰ غنيٌّ عنِ المحلِّ والمخصِّصِ[1] .

أمَّا غَناؤُهُ جلَّ وعلا عنِ المحلِّ : فلأنَّهُ ذاتٌ موصوفٌ بالصفاتِ العليَّةِ ، وليسَ بصفةٍ ؛ إذ لو كانَ صفةً لاستحالَ أنْ يتَّصفَ بالصفاتِ الوجوديَّةِ ؛ وهي صفاتُ المعاني ، وبلوازِمِها ؛ وهي الصفاتُ المعنويَّةُ ، كيف والبرهانُ القطعيُّ دلَّ علىٰ وجوبِ اتصافِ مولانا جلَّ وعلا بصفاتِ المعاني ؛ وهي القدرةُ والإرادةُ والعلمُ والحياةُ والسمعُ والبصرُ والكلامُ ، وبلوازِمِها ؛ وهي كونُهُ تعالىٰ قادراً ومريداً وعالماً وحيّاً وسميعاً وبصيراً ومُتكلِّماً ؟!

ودليلُ استحالةِ اتصافِ الصفةِ بالصفاتِ الوجوديَّةِ ولوازِمِها : أنَّ الصفةَ لو قبلَتْ أنْ تقومَ بها الصفاتُ الوجوديَّةُ كما تقومُ بالذاتِ . . لزمَ ألا تعرىٰ عنها[2] كالذواتِ ؛ إذِ القبولُ نفسيٌّ لا يتخلَّفُ[3] ، وذلكَ

---

(١) قوله : (أن ذات مولانا . . .) بفتح همزة (أن) المشددة ، وهو بيان لـ (ما) الموصولة في قوله : (ما ذكرناه) علىٰ حذف الجار ؛ أي : من أن ذات مولانا . . . إلىٰ آخره .

(٢) أو عن ضدها ، أو عن مثلها . انظر « شرح العقيدة الصغرىٰ » (ص ٢١٦) .

(٣) **والقاعدة الكلامية تقول** : القابل للشيء لا يخلو عنه ، أو عن ضده ، أو عن مثله ، أو عن خلافه وإن لم يكن ضدّاً ، والكلُّ محالٌ ؛ فلو كان العلم مثلاً يقبل الاتصاف بالمعاني فيلزم : إما أن يتصف بمثله ؛ فيلزم منه كون العلم عالماً ، وهو بيِّنُ البطلان ، أو بضدِّه ؛ فيلزم منه كون العلم جاهلاً ، وهو أبينُ بطلاناً ، =

يستلزمُ دخولَ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ ؛ لأنَّ الصفةَ القائمةَ بالصفةِ علىٰ هـٰذا التقديرِ . . يلزمُ أنْ تكونَ هي أيضاً قابلةً للصفةِ كالأولىٰ[1] ، فيلزمُ ألا تعرىٰ عنِ الصفةِ ، ثم ننقلُ الكلامَ إلى الصفةِ القائمةِ بها ، فيلزمُ فيها أيضاً ما لزمَ فيما قبلَها ، وهـٰكذا إلىٰ ما لا نهايةَ لهُ .

وأمَّا غَناؤُهُ جلَّ وعلا عنِ المخصِّصِ ؛ وهو الفاعلُ الموجِدُ : فلأنَّهُ تباركَ وتعالىٰ واجبُ الوجودِ ، لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ في الأزلِ ؛ لوجوبِ قدمِهِ ، ولا فيما لا يزالُ ؛ لوجوبِ بقائِهِ ؛ إذْ لو قبلَ جلَّ وعلا العدمَ أزلاً وأبداً . . لزمَ أنْ يكونَ جائزَ الوجودِ ، وكلُّ جائزِ الوجودِ فهو مفتقرٌ إلىٰ فاعلٍ مُوجِدٍ يُخصِّصُهُ بالوجودِ بدلاً عنِ العدمِ[2] ، وإذا لزمَ علىٰ هـٰذا التقديرِ افتقارُ مُوجِدِ العوالمِ إلىٰ فاعلٍ . . لزمَ افتقارُ فاعلِهِ أيضاً إلىٰ فاعلٍ ؛ لتماثلِهما في الأُلوهيَّةِ ، ثم كذلكَ أبداً ؛ فإنِ انحصرَ عددُ الفاعلينَ لزمَ الدورُ ، وإنْ لم ينحصرِ العددُ لزمَ التسلسلُ ، وكلاهما مستحيلٌ .

= أو بخلافه ؛ فيلزم منه مثلاً كونُ العلم سواداً أو حركةً أو حلواً ، فيفتقر إلىٰ مخصص ، ويلزم منه وجود السواد مع كل علمٍ ، وهو باطل أيضاً .
تنبيه : تضعيف العلامة العضد في « المواقف » للقاعدة المذكورة لا يدلُّ علىٰ نفي المدلول ؛ لاحتمال ثبوته بغيرها .

(١) لأن القبول نفسيٌّ لا يتخلَّف كما سبق ؛ إذِ القبول لو لم يكن نفسيّاً لكان طارئاً ؛ فيفتقر إلىٰ مخصِّص يخصِّصه ، أو إلىٰ قبول غيره ويتسلسل ، وكلاهما باطل هنا .

(٢) في (ب ، ج) : (موجود) بدل (موجد) .

وأيضاً : لو كانَ الإلـٰهُ جائزاً مفتقراً إلى الفاعلِ. . لزمَ حدوثُهُ وعجزُهُ كسائرِ الحوادثِ ، وذلكَ يبطلُ ألوهيَّتَهُ .

ويلزمُ أيضاً علىٰ هـٰذا التقديرِ : التمانعُ بينَهُ وبينَ فاعلِهِ ؛ إذْ كلُّ واحدٍ منهما يجبُ لهُ مِنْ عمومِ القدرةِ والإرادةِ ما وجبَ لصاحبِهِ .

ويلزمُ أيضاً علىٰ هـٰذا التقديرِ : التحكُّمُ والترجيحُ بلا مُرجِّحٍ ؛ إذِ ليسَ تقديرُ أحدِ الإلـٰهينِ مفعولاً لصاحبِهِ بأولىٰ مِنْ تقديرِهِ فاعلاً لهُ .

وبهـٰذا الذي اتَّضحَ لكَ مِنْ وجوبِ غنىٰ مولانا جلَّ وعلا عنِ المخصِّصِ : يتَّضحُ لكَ استحالةُ كونِهِ تعالىٰ مِنْ جنسِ الأجرامِ المتحيِّزةِ ؛ لوجوبِ الحدوثِ لجميعِها ، واحتياجِها إلىٰ مُخصِّصٍ يُخصِّصُها بالوجودِ بدلاً عنِ العدمِ ، وبالمقدارِ المخصوصِ بها بدلاً عن غيرِهِ ، وبالمكانِ المخصوصِ ، والزمانِ المخصوصِ ، والصفةِ المخصوصةِ ، والجهةِ المخصوصةِ. . بدلاً عن مقابلاتِها[1] .

وبهـٰذا تعرفُ أيضاً : تنزُّهَهُ تعالىٰ عن خواصِّ الأجرامِ ؛ مِنَ المقاديرِ ، والأزمنةِ ، والأمكنةِ ، والأعراضِ المتغيِّرةِ[2] ، والجهاتِ ، فلا مثلَ لهُ تباركَ وتعالىٰ في الوجودِ الخارجيِّ ، ولا في التقديرِ العقليِّ ، ولا الوهميِّ ، ولا الخياليِّ[3] .

---

(١) انظر الحديث عن الممكنات المتقابلات (ص ٢٢٩) .
(٢) قوله : (**المتغيرة**) صفة كاشفة لازمة ؛ إذ لا عرضَ إلا وهو متغيرٌ .
(٣) ونقل الإمام القشيري في « رسالته » (ص٩٤) عن الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه قولَه : (مَنْ زعم أنَّ الله في شيء ، أو من شيء ، أو علىٰ =

[افتقارُ الأعراضِ إلىٰ ما تقومُ بهِ]

وأمَّا ما ذكرناهُ مِنِ افتقارِ القسمِ الثاني ؛ وهو الأعراضُ ـ أيِ : الصفاتُ القائمةُ بالأجرامِ ؛ مِنْ ألوانٍ وطعومٍ وروائحَ وحركاتٍ وسكناتٍ وغيرِها ـ **إلى المحلِّ والمخصِّصِ** : فظاهرٌ ؛ لأنَّها لمَّا كانَتْ صفاتٍ **استحالَ أنْ تقومَ بأنفسِها** ، بل لا يمكنُ أنْ تكونَ موجودةً إلا في محلٍّ ؛ أي : ذاتٍ تقومُ بها ، ولمَّا كانَتْ حادثةً **وجبَ افتقارُها إلىٰ مُخصِّصٍ مُوجِدٍ لها** .

[افتقارُ الأجرامِ إلى المخصِّصِ]

وأمَّا ما ذكرناهُ مِنِ افتقارِ القسمِ الثالثِ[1] ـ **وهو الأجرامُ** ـ **إلى المخصِّصِ دونَ المحلِّ** : فلأنَّها لمَّا كانَتْ حادثةً ؛ بدليلِ لزومِها للأعراضِ الحادثةِ ؛ مِنْ حركةٍ وسكونٍ وغيرِهما[2] . . **لزمَ افتقارُها إلىٰ**

= شيء . . فقد أشرك ؛ لو كان علىٰ شيء . . لكان محمولاً ، ولو كان في شيء . . لكان محصوراً ، ولو كان من شيء . . لكان محدثاً) .

قال العلامة أبو الحجاج البلوي في كتابه « ألف باء » (١/ ٢١٦) : وقد تهدَّى الشاعر إلىٰ هـٰذه المعاني فقال : [من البسيط]

إنْ قلتَ جسمٌ فما ينفكُّ عن عرضٍ ... أو جوهرٌ فإلى الأقطارِ مردودُ
أو قلتَ متَّصلٌ بالشيءِ فهو بهِ ... أو قلتَ منفصلٌ فالكلُّ تحديدُ
لا تجعلنَّ إلى التشبيهِ مِنْ سببٍ ... إنَّ الطريقَ إلى التشبيهِ مسدودُ

(١) **يعني** : ما ذكره في متن « المقدمات » المتقدم (ص ٢١٧) ، وهو قوله : (وقسم مفتقر إلى المخصص دون المحل ؛ وهو الأجرام) .

(٢) **يعني** : كالاجتماع والافتراق ، وهـٰذه الأربعة هي التي يعبِّر عنها المتكلِّمون =

مُخصِّصٍ مُوجِدٍ لها ابتداءً ، ومُمِدٍّ مُبْقٍ لها بموالاةِ خَلْقِ أعراضِها دواماً ، فافتقارُها إلى المولىٰ جلَّ وعلا لا يمكنُ أنْ تعرىٰ عنهُ ابتداءً ولا دواماً[1] .

[الأجرامُ معَ افتقارِها إلى المخصِّصِ غنيَّةٌ عنِ المحلِّ]

وأمَّا وجوبُ غَنائِها عنِ المحلِّ : فلأنَّها ليسَتْ صفاتٍ ، بل هي ذواتٌ موصوفةٌ بالصفاتِ ، فلو قامَ جرمٌ منها بجرمٍ آخرَ **لزمَ أنْ يتَّحدَ حيِّزُهما** ، وذلكَ يستلزمُ أنْ يكونَ الجرمانِ جرماً واحداً ، وذلكَ لا يُعقَلُ .

وأيضاً : لوِ افتقرَ الجِرمُ إلى المحلِّ كافتقارِ العرضِ إليهِ . . لزمَ الترجيحُ بلا مُرجِّحٍ ؛ **إذْ ليسَ جَعْلُ أحدِ الجرمينِ محلاً للآخرِ بأَولىٰ مِنَ العكسِ** .

وأيضاً : يلزمُ في محلِّهِ مِنَ الافتقارِ إلىٰ محلٍّ ما لزمَ فيهِ[2] ، فإنْ كانَ الحالُّ محلاً أيضاً لمحلِّهِ . . لزمَ الدورُ ، وإنْ كانَ غيرَهُ لزمَ التسلسلُ ، ودخولُ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ .

= بالأكوان ، **ودليل حصر الأكوان بهـٰذه الأربعة** : أن الجوهر إما أن يستقرَّ في حيِّزه فذاك **السكون** ، أو لا فتلك **الحركة** ، وإذا نُسب الجوهر لآخر : فإما أن يكون بينهما فراغ فذاك **الافتراق** ، أو لا فذاك **الاجتماع** . مفادٌ « تارزي » (ق٣١) .

(١) وإلىٰ هـٰذا المعنىٰ أشار الحكيم العارف بالله تعالى ابن عطاء الله في « حكمه » (ص٥٩) : (نعمتان ما خرج موجود عنهما ، ولا بدَّ لكل مُكوَّنٍ منهما : نعمة الإيجاد ، ونعمة الإمداد) .

(٢) لأنهما مثلانِ حينئذٍ ، فيجب استواؤهما في جميع الصفات النفسية .

[قيامُ صفاتِ القديم بذاتِهِ العليَّةِ واستغناؤُها عنِ المخصِّصِ]

وأمَّا ما ذكرناهُ في القسمِ الرابعِ ـ وهو صفاتُ مولانا جلَّ وعلا ـ مِنْ وجوبِ قيامِها بذاتِهِ العليَّةِ ، ووجوبِ غَنائِها عنِ المخصِّصِ : فلأنَّ كونَها صفاتٍ يُوجِبُ استحالةَ قيامِها بأنفسِها ؛ لما يلزمُ عليهِ مِنْ قلبِ الحقائقِ(١) ، إذْ حقيقةُ الصفةِ تستلزمُ موصوفاً يتَّصفُ بها ، فلو قامَتْ بنفسِها لم تكنْ صفةً ، لٰكنْ مفارقةُ الصفةِ لحقيقتِها التي هي كونُها صفةً لموصوفٍ . . محالٌ ، فقيامُها إذاً بنفسِها الذي استلزمَ مفارقتَها لحقيقةِ نفسِها(٢) . . محالٌ .

فإنْ قلتَ : قُصارىٰ ما أنتجَ دليلُكم أنَّ الصفةَ لا تُعقَلُ حقيقتُها بدونِ موصوفٍ بها ، ولا يلزمُ مِنِ استلزامِها موصوفاً بها أنْ تقومَ بذلكَ الموصوفِ ؛ لاحتمالِ أنْ تكونَ صفةً لموصوفٍ ولا تقومَ بهِ .

فالجوابُ : أنَّهُ لا معنىٰ لكونِها صفةً لموصوفٍ إلا قيامُها بهِ ؛ إذْ لو لم تقمْ بهِ لم يمكنْ أنْ تكونَ صفةً لهُ دونَ غيرِهِ ؛ لما يلزمُ عليهِ مِنَ الترجيحِ بلا مُرجِّحٍ ، فلو لم تقمْ إذاً بموصوفِها لم تكنْ صفةً لهُ ولا لغيرِهِ ؛ لعدمِ مُوجِبِ الاختصاصِ ، فقد لزمَ إذاً مِنْ قيامِها بنفسِها وجودُ الصفةِ بلا موصوفٍ ، وذلكَ إبطالٌ لحقيقتِها ،

---

(١) إذ يصير ما هو في معنى العرض في الحادث ذاتاً قائمةً بنفسها ، فالصفة معنىً ، والمعنىٰ لو قام بنفسه انقلبت حقيقته ؛ إذ يصير ذاتاً لا معنىً .

(٢) في (أ) وحدها هنا زيادة : (لغةً) .

وذلكَ عينُ ما ألزمناهُ في البرهانِ السابقِ[1] .

[خطأُ مَنْ وصفَ صفاتِ اللهِ تعالىٰ بكونِها مفتقرةً إلى الذاتِ]

وإنَّما عدلنا عن ذكرِ الافتقارِ إلى الذاتِ في صفةِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ؛ لأنَّ الافتقارَ والفقرَ يقتضيانِ لغةً وعُرْفاً الحاجةَ إلىٰ أمرٍ مفقودٍ يُطلَبُ حصولُهُ ؛ فيُقالُ : الجائعُ يفتقرُ إلى الأكلِ ، فإذا أكلَ وشبعَ لم يُوصَفْ بالافتقارِ إلى الأكلِ ، وكما يُقالُ : العُرْيانُ مفتقرٌ إلىٰ كسوةٍ ، فإذا اكتسىٰ لم يُطلَقْ عليهِ الافتقارُ إلى الكسوةِ ، وقِسْ علىٰ هـٰذا .

ولا شكَّ أنَّ صفاتِ مولانا تباركَ وتعالىٰ يستحيلُ عليها الافتقارُ؛ لأنَّهُ إنْ كانَ لتحصيلِ وجودِها **فوجودُها حاصلٌ واجبٌ غنيٌّ عنِ الفاعلِ أزلاً وأبداً** ، وإنْ كانَ لتحصيلِ وجودِ موصوفِها **فهو ذاتُ مولانا جلَّ وعزَّ** ، وهو أيضاً حاصلٌ واجبٌ غنيٌّ لا يُتصوَّرُ عدمُهُ أزلاً ولا أبداً ، غنيٌّ عن كلِّ ما سواهُ ، ومفتقرٌ إليهِ كلُّ ما عداهُ ، **فمعنى الفقرِ إذاً لا يُتصوَّرُ في الذاتِ ولا في صفاتِها** ، فيُمنعُ إطلاقُ لفظِهِ على الصفاتِ الأزليَّةِ .

وقد غَفَلَ الفخرُ فأساءَ الأدبَ ، وأطلقَ عليها الفقرَ إلى الذاتِ العليَّةِ ؛ نظراً منهُ إلى استحالةِ قيامِها بأنفُسِها ، ووجوبِ قيامِها بموصوفِها[2] ، ولم يتنبَّهْ إلىٰ ما يوهمُهُ الفقرُ والافتقارُ مِنْ فقْدِ أمرٍ

---

(١) وهو قوله قبلُ : (فلو قامت بنفسها لم تكن صفة . . .) .

(٢) انظر « الأربعين » (ص٢٢٨) ، و« مفاتيح الغيب » (١/ ١٢٣) ، وانظر أيضاً « أبكار الأفكار » (٣/ ٢٥٩) ، و« شرح العقيدة الكبرىٰ » (ص ٣٢٦)، وعامة متكلمي الأعاجم علىٰ هـٰذا القول ؛ كالعلامة العضد وتلميذه العلامة السعد .

يُحتاجُ إلىٰ حصولِهِ ، واللهُ سبحانَهُ المسؤولُ أنْ يسمحَ لنا ولهُ ولسائرِ المؤمنينَ والمؤمناتِ ، وأنْ يعاملَ جميعَنا دنيا وأخرىٰ بما هو أهلٌ لهُ مِنْ كثرةِ العفوِ والغفرانِ لعظيمِ الزلاتِ ، ولا يعاملَنا بما نحنُ لهُ أهلٌ مِنَ النقمِ وأنواعِ العقوباتِ ، والطردِ دنيا وأخرىٰ عن جميعِ الخيراتِ ؛ بجـاهِ نبيِّهِ ومصطفاهُ سيِّدِنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ ، فهو وسيلتُنا العظمىٰ وذخيرتُنا الكبرىٰ وملجؤُنا الأعزُّ والأرفعُ في الحياةِ وبعدَ الوفاةِ .

* * *

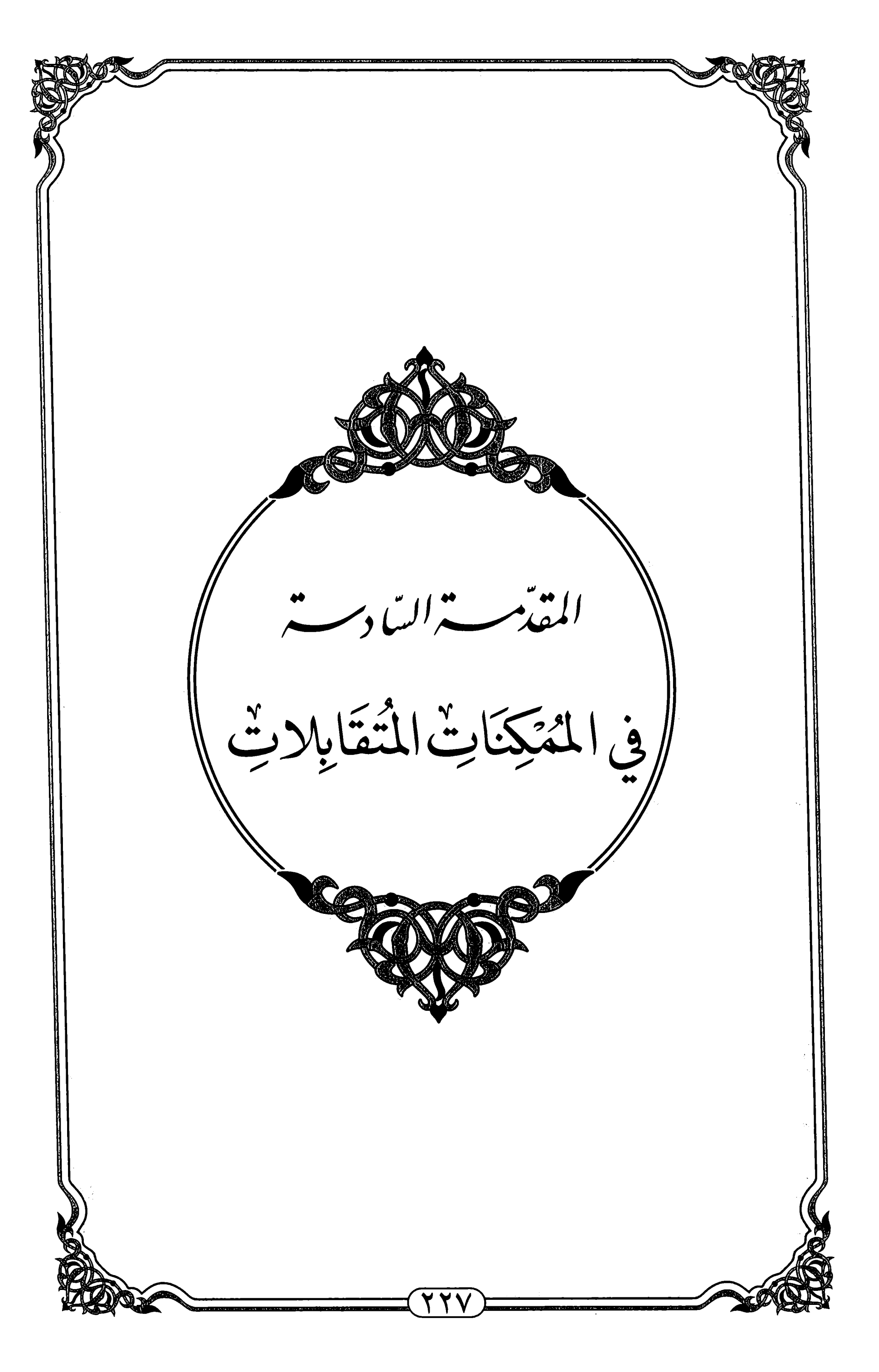

المقدمة السادسة

فِي المُمْكِنَاتِ المُتَقَابِلَاتِ

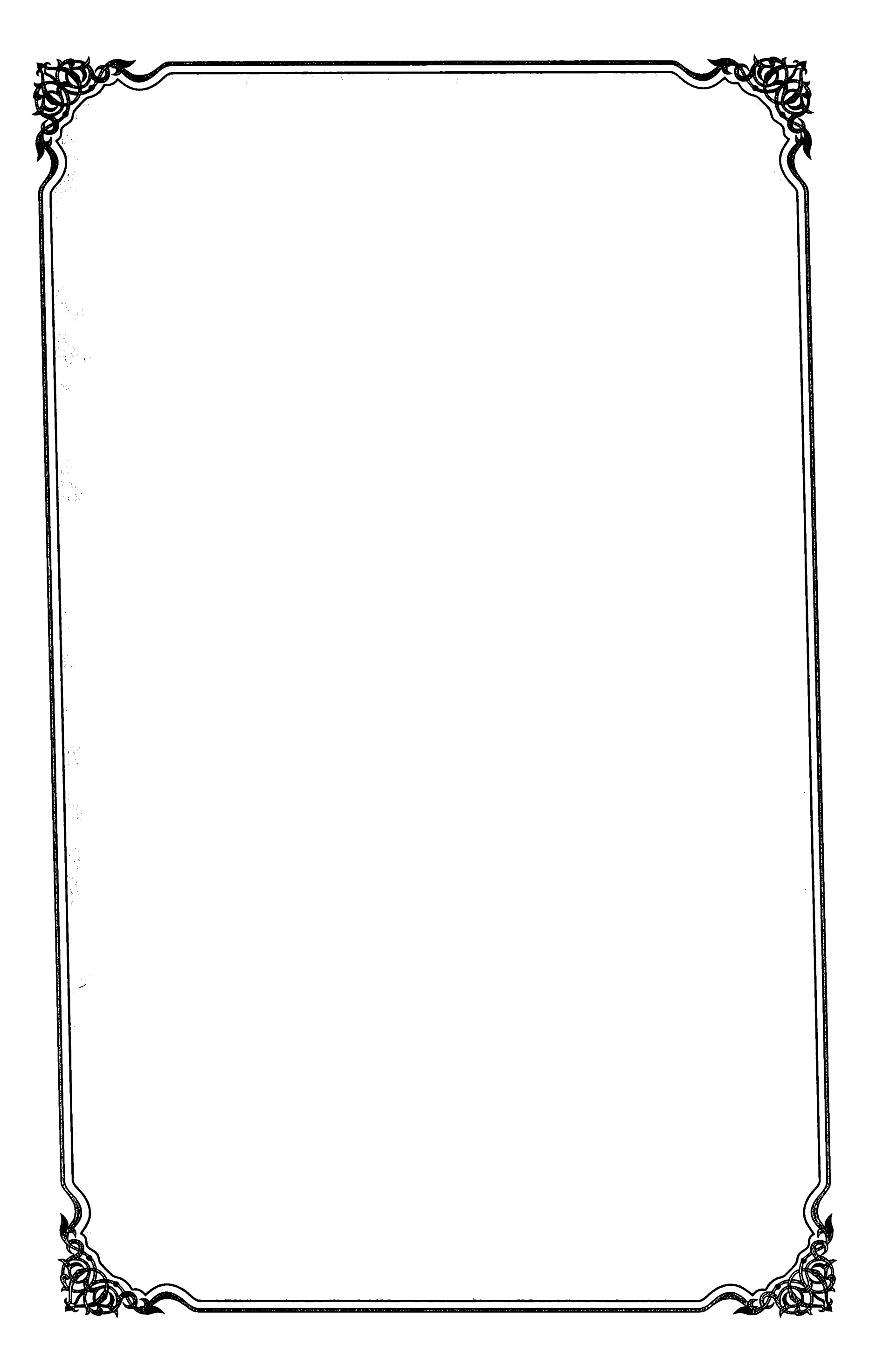

المقدّمة السّادسة

في المُمكِنَاتِ المُتقَابِلاتِ

وَٱلْمُمْكِنَاتُ ٱلْمُتَقَابِلاتُ سِتَّةٌ : ٱلْوُجُودُ وَٱلْعَدَمُ ، وَٱلْمَقَادِيرُ ، وَٱلصِّفَاتُ ، وَٱلأَزْمِنَةُ ، وَٱلأَمْكِنَةُ ، وَٱلْجِهَاتُ[1] .

مرادُهُ بـ (الممكناتِ) : الجائزاتُ ، (المتقابلات)[2] ؛ أيِ : المتنافراتِ التي يقبلُ الجرمُ كلَّ واحدٍ منها قبولاً مساوياً لقبولِ منافرِهِ ، ثم معَ ذلكَ اختُصَّ مِنْ كلِّ متقابلينِ متساويينِ في القبولِ بأحدِهما ، وترجَّحَ لهُ علىٰ صاحبِهِ ، وغلبةُ أحدِ المتساويينِ لمساويهِ ورجحانُهُ عليهِ بلا مُغَلِّبٍ ولا مُرجِّحٍ . . مستحيلٌ ؛ لأنَّهُ جمعٌ بينَ متنافيينِ ؛ وهما رجحانُ أمرٍ لنفسِهِ علىٰ مقابلِهِ ، ومساواتُهُ لهُ بنفسِهِ أيضاً .

---

(١) جمعها الإمام العارف بالله تعالىٰ أبو عبد الله محمد بن قاسم القيسي المعروف بالقصار الفاسي بقوله : (من الرجز)

اَلممكناتُ المتقابلاتُ ... وجودُنا والعدمُ الصفاتُ
أزمنةٌ أمكنةٌ جهاتُ ... كذا المقاديرُ روى الثقاتُ

كذا ذكر العلامة العارف الكبير محمد الهاشمي في « شرح شطرنج العارفين » (ص٨) .

(٢) قوله : (**المتقابلات**) عودٌ لحكاية المتن ، ولذا لم يذكر العاطف .

[تعيُّنُ افتقارِ الجرمِ لمخصِّصٍ يخصِّصُهُ بأحدِ كلِّ متقابلينِ]

فتعيَّنَ علىٰ سبيلِ القطعِ واليقينِ الضروريِّ بعدَ هـٰذا التأمُّلِ **افتقارُ كلِّ جِرْمٍ إلىٰ مخصِّصٍ** ؛ أي : فاعلٍ **يُخصِّصُهُ بالوجودِ** بدلاً عنِ العدمِ مساويهِ في القبولِ والإمكانِ علىٰ قولٍ ، أو هو أرجحُ مِنَ الوجودِ ـ لأصالتِهِ في كلِّ حادثٍ ـ علىٰ قولٍ ، **ويُخصِّصُهُ أيضاً بالمقدارِ المخصوصِ** ؛ في الطولِ والقِصَرِ والتوسُّطِ بينَهما بدلاً عن سائرِ المقاديرِ التي يقبلُ الجِرْمُ جميعَها على السواءِ ، **ويُخصِّصُهُ أيضاً بصفةٍ معيَّنةٍ** ؛ مِنْ حركةٍ أو ضدِّها ، أو بياضٍ أو ضدِّهِ ، أو علمٍ أو ضدِّهِ ، إلىٰ غيرِ ذلكَ مِنْ سائرِ الصفاتِ المتقابلاتِ ، **ويُخصِّصُهُ أيضاً بالوجودِ في زمنٍ معيَّنٍ** بدلاً عمَّا يقابلُهُ ؛ مِنْ زمنٍ مُتقدِّمٍ أو مُتأخِّرٍ ، **ويُخصِّصُهُ أيضاً بمكانٍ مخصوصٍ** بدلاً عن سائرِ ما يقابلُهُ مِنَ الأمكنةِ ، **ويُخصِّصُهُ أيضاً بجهةٍ مخصوصةٍ** ؛ مِنْ جنوبٍ أو شمالٍ ، أو مشرقٍ أو مغربٍ ، بدلاً عمَّا يقابلُهُ مِنْ سائرِ الجهاتِ .

وبهـٰذا يتَّضحُ لكَ : أنَّ كلَّ جِرْمٍ مِنْ أجرامِ العوالِمِ ؛ مِنَ السماواتِ والأرضينَ ، والعرشِ والكرسيِّ ، والإِنْسِ والجِنِّ والملائكةِ ، وسائرِ أنواعِها وأشخاصِها . . **حادثٌ مُفتقِرٌ إلى المولىٰ تباركَ وتعالى افتقاراً ضروريّاً لازماً** .

[كلُّ ما سواهُ تعالىٰ ينادي بافتقارِهِ إليهِ]

يشهدُ بوجوبِ حدوثِهِ ووجوبِ افتقارِهِ إلى المولىٰ تباركَ وتعالىٰ : اختصاصُهُ بالوجودِ بدلاً عنِ العدمِ الذي يقبلُهُ ، وقدِ اتَّصفَ بهِ كثيرٌ مِنْ أمثالِهِ المتخيَّلةِ .

ويشهدُ أيضاً بذلكَ : مقدارُهُ المخصوصُ ، ووصفُهُ المخصوصُ ، وزمانُهُ المخصوصُ ، ومكانُهُ المخصوصُ ، وجهتُهُ المخصوصةُ[1] .

فكلُّ جِرْمٍ مِنْ أجرامِ العالمِ ينادي ناظرَهُ بلسانِ الحالِ الذي هو أفصحُ وأصدقُ مِنْ لسانِ المقالِ : كلُّ ما وقعَ عليهِ بصرُكَ منِّي ، أو جالَ فيهِ فكرُكَ مِنْ أحوالي . . ليسَ مقابلُهُ أولىٰ بالعدمِ منهُ لولا تخصيصُ مريدٍ قادرٍ قاهرٍ ، لا يقفُ لمعارضةِ سطوةِ قهرِهِ ممكنٌ ، ولا يتعاصىٰ علىٰ إرادتِهِ للتغييرِ قويٌّ مِنَ الجائزاتِ ، ولا راسخٌ منها مُتمكِّنٌ ، فتباركَ المولى العظيمُ الرحمـٰنُ الرحيمُ ربُّ العالمينَ .

* * *

---

(١) **فزيدٌ الموجودُ مثلاً** : خُصَّتْ ذاتُهُ بالوجود بعد عدمٍ حقيقي مُدرَكٍ ، وخُصَّتْ أعراضُهُ المتَّصفُ هو بها بما هي عليه من بين أمثالٍ لا تكاد تُتصوَّرُ نهايتها ؛ فهو بالطول والعرض الفلانيين دون غيرهما ، وباللون الأبيض دون غيره ، وبدمشق دون غيرها من البلاد ، وفي زمن الفتن دون غيره ، وفي جهة الشرق عُرفاً دون جهة غربه وشماله وجنوبه .

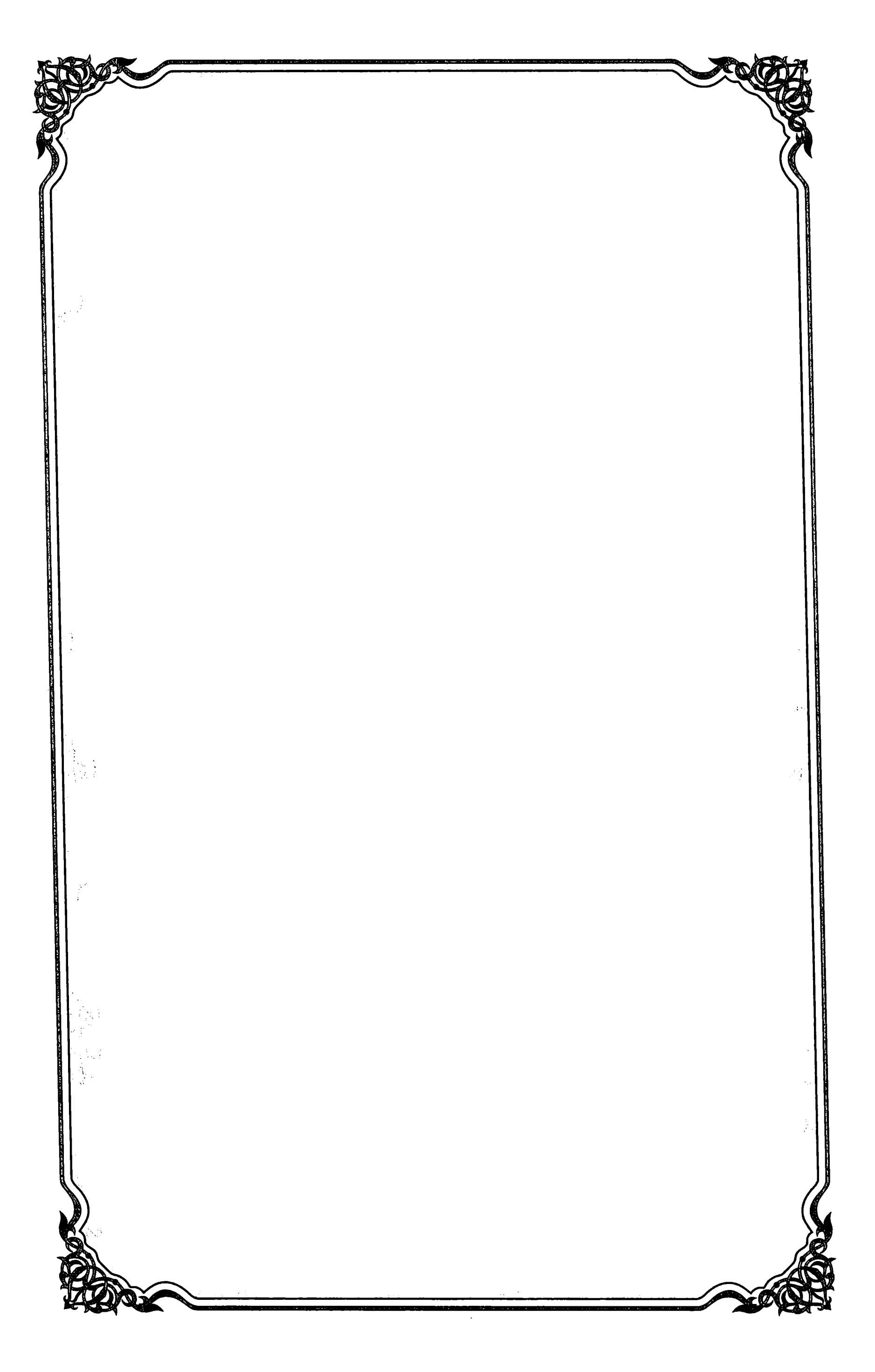

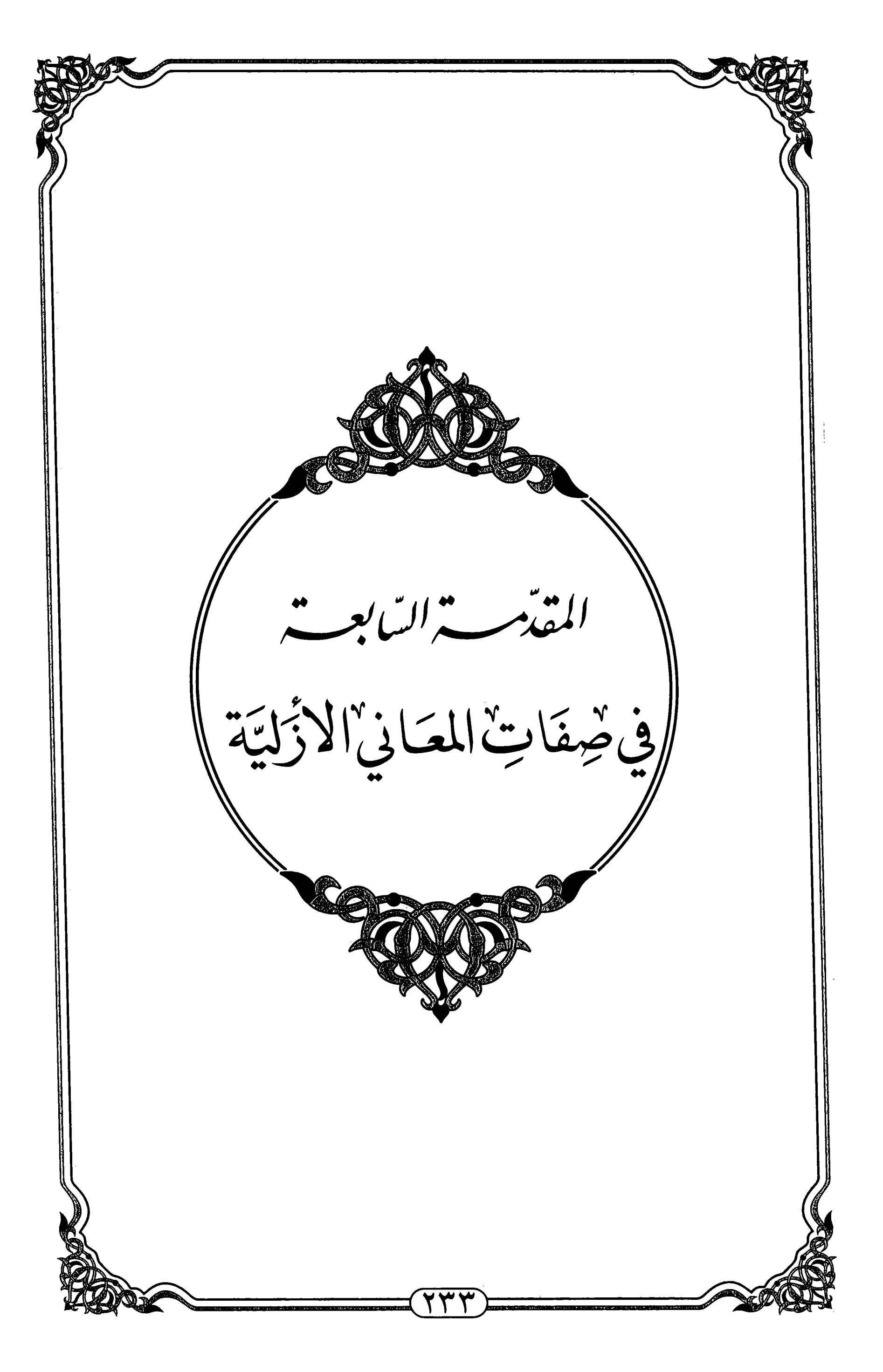

المقدّمة السّابعة

في صِفاتِ المعاني الأزليّة

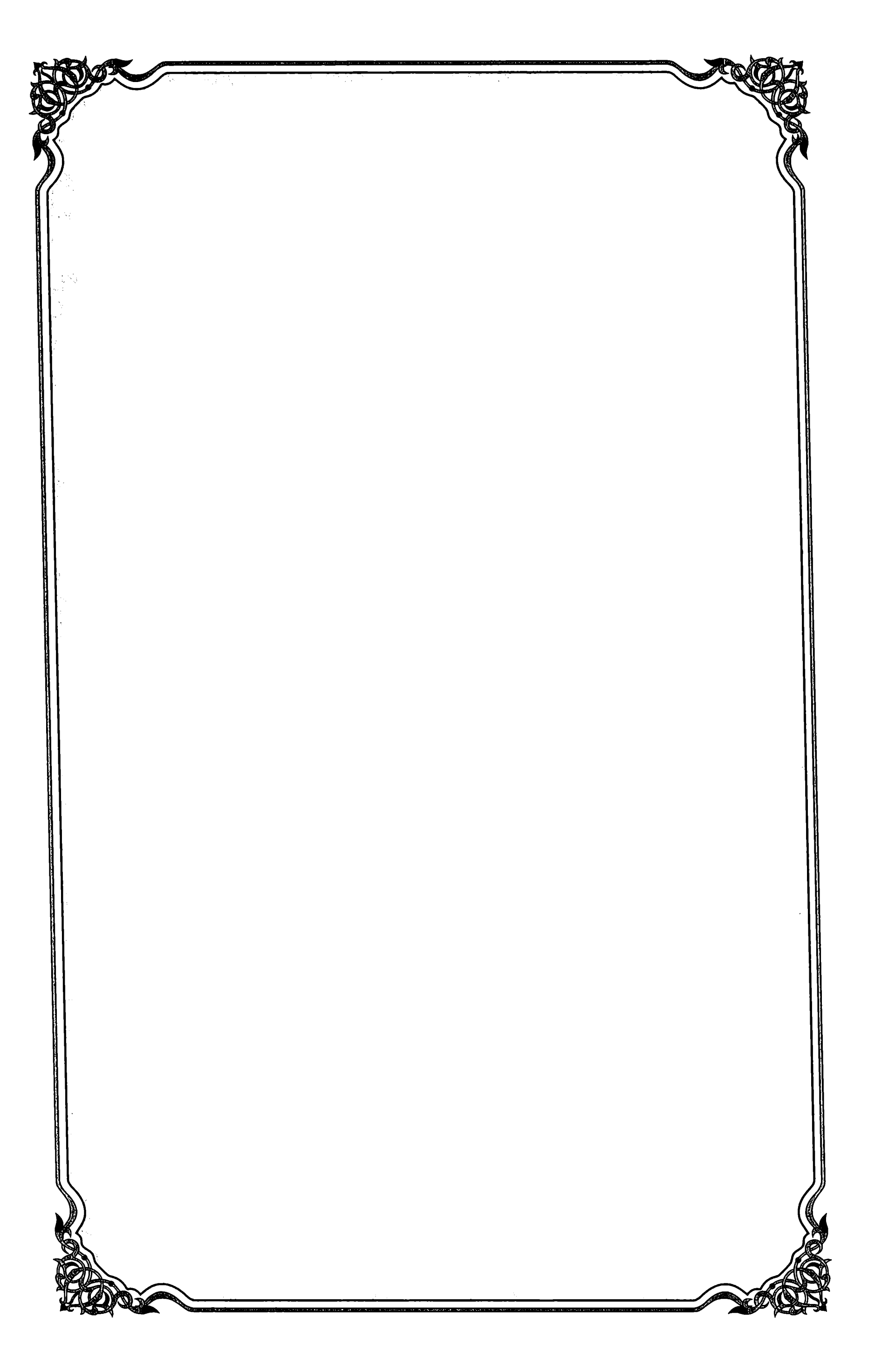

المقدمة السابعة

في صِفَاتِ المعَاني الأزَليّة

وَٱلْقُدْرَةُ ٱلأَزَلِيَّةُ : عِبَارَةٌ عَنْ صِفَةٍ يَتَأَتَّىٰ بِهَا إِيجَادُ كُلِّ مُمْكِنٍ وَإِعْدَامُهُ عَلَىٰ وَفْقِ ٱلإِرَادَةِ .

وَٱلإِرَادَةُ : صِفَةٌ يَتَأَتَّىٰ بِهَا تَخْصِيصُ ٱلْمُمْكِنِ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ .

[أقسامُ صفاتِ الحقِّ تباركَ وتعالىٰ]

شرعَ هنا في بيانِ صفاتِ المعاني[1] ؛ وهي الصفاتُ الوجوديَّةُ التي يتَّصفُ بها مولانا تباركَ وتعالىٰ ؛ **فإنَّ صفاتِهِ تباركَ وتعالىٰ تنقسمُ إلىٰ أقسامٍ** :

[الصفةُ النفسيةُ]

الأولُ : ما يُعبَّرُ بهِ عن نفسِ الذاتِ العليَّةِ ؛ وهي **الوجودُ**[2] .

---

(١) **إن قيل** : صفاتُهُ تعالىٰ كذاته ، كُنْهُها محجوبٌ عنِ العقل ، فكيف يحدُّها ؟
فالجواب : هـٰذا ليس بحدٍّ حقيقي ، وإنما هو رسمٌ ؛ لتمييز بعضها عن بعضٍ .

(٢) اختار المصنف هنا طريقة إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري من كون الوجود عينَ الموجود ، وليس بزائدٍ عليه ، فعدُّهُ صفةً فيه تسمُّحٌ .

[الصفاتُ السلبيةُ (العدميةُ)]

الثاني : ما يرجعُ معناهُ إلىٰ سلبِ نقصٍ مستحيلٍ علىٰ مولانا تباركَ وتعالىٰ ؛ **وهي خمسُ صفاتٍ** :

القِدَمُ : وهو عبارةٌ عن سلبِ العدمِ في الأزلِ .

والبقاءُ : وهو عبارةٌ عن سلبِ العدمِ فيما لا يزالُ .

ويجمعُهما معاً : وجوبُ الوجودِ[1] ؛ لأنَّهُ عبارةٌ عن عدمِ قبولِ العدمِ أزلاً وأبداً .

والمخالفةُ للحوادثِ : وهو عبارةٌ عن سلبِ الجِرْميَّةِ والعرضيَّةِ وخواصِّهما[2] .

---

(١) فوجوب الوجود معنىً عدميٌّ زائد علىٰ مطلق الوجود ، **ويجمعهما معاً أيضاً** : الوجودُ الذاتي ؛ وهو الحقيقة التي لا تقبل العدم بوجهٍ من الوجوه ، ثم اعلم : أن الأزل والأبد في حقِّهِ سبحانه سيَّانِ ، ولذا عبَّر الإمام المصنف بالمعنى الجامع بينهما ؛ لأنه هو الحقيقة المرادة .

(٢) وسلبُ الزمانية والإمكانية ـ من الإمكان ـ ؛ حتىٰ تخرج المجرَّدات (الحوادثُ التي لا مكان لها ولا زمان) على القول بها ، والزمان من خواصِّ الممكنات .
قال العلامة العطار في « حاشيته علىٰ شرح جمع الجوامع » (٢/ ٤٥١) :
(**قال بعض المحققين** : رفْعُ الزمان والمكان يقرِّب الأمر إلى الأذهان ، **فرفعُهما أصل كل خير** ، ومن دام في عُشِّهما اختبط في الجهل ، وتلاطمت عليه أمواج الشُّبهِ ، فظنَّ المدد بينه وبين الله بالنهاية أو بعدم النهاية ، والتأخر والتقدم ، وذلك كله يفضي إلىٰ جهالات وقع فيها الفلاسفة) .

والقيامُ بالنفسِ : وهو عبارةٌ عن سلبِ الافتقارِ إلى المحلِّ والمخصِّصِ .

والوحدانيَّةُ : وهو عبارةٌ عن سلبِ النظيرِ في الذَّاتِ والصفاتِ والأفعالِ .

[صفاتُ المعاني الوجوديةُ الأزليةُ]

الثالثُ : **صفاتُ المعاني** : وهي عبارةٌ عنِ الصفاتِ الوجوديَّةِ القائمةِ بالذاتِ العليَّةِ ؛ **وهي سبعُ صفاتٍ** : **القدرةُ** ، **والإرادةُ** ، **والعلمُ** ، **والحياةُ** ، **والسمعُ** ، **والبصرُ** ، **والكلامُ** .

واختُلِفَ في زيادةِ صفاتٍ ؛ **وهي** : **إدراكُ المشموماتِ** ، **وإدراكُ المذوقاتِ** ، **وإدراكُ الملموساتِ** ، **وإدراكُ اللَّذائذِ والآلامِ**[١] :

فقيلَ بثبوتِ زيادتِها على الصفاتِ السبعِ[٢] ، وتكونُ مُتعلِّقةً بكلِّ موجودٍ مِنْ غيرِ اتصالٍ بالأجسامِ ، ولا تكييفٍ باللذَّاتِ والآلامِ ، **وقيلَ** : ترجعُ في حقِّهِ تعالىٰ إلى العلمِ[٣] ، **وقيلَ** بالوقفِ ، **وهو أحسنُها**[٤] .

---

(١) وكلُّها مشتمَلَةٌ بصفة (الإدراك) .

(٢) وهـٰذا مذهب القاضي الباقلاني وإمام الحرمين الجويني .

(٣) **وعلىٰ هـٰذا القول** : فإثبات صفة العلم لا يغني عن إثبات صفة الإدراك للمذكورات .

(٤) وهو اختيار المحقق ابن التلمساني وشيخه العلامة المقترح ، واختاره الإمام المصنف .

[الصفاتُ المعنويَّةُ (الاعتباريةُ) ،
أو هي (الأحوالُ) على القولِ بها]

الرابعُ : الصفاتُ المعنويَّةُ : وهي صفاتُ الذاتِ اللازمةُ لصفاتِ المعاني ؛ **وهي : كونُهُ تعالىٰ قادراً ، ومريداً ، وعالماً ، وحيّاً ، وسميعاً ، وبصيراً ، ومُتكلِّماً**[1] .

[صفاتُ الأفعالِ (التكوينُ)]

وزادَ بعضُهم قسماً خامساً : وهو صفاتُ الأفعالِ[2] : وهي عبارةٌ عنِ التعلُّقِ التنجيزيِّ للقدرةِ والإرادةِ بالممكناتِ ؛ كخلقِهِ تعالىٰ ورَزْقِهِ وإماتتِهِ وتحريكِهِ وتسكينِهِ ، **وإنْ شئتَ قلتَ** : هي عبارةٌ عن صدورِ الممكناتِ عنِ القدرةِ والإرادةِ ؛ **وهي تنقسمُ إلىٰ قسمينِ** :

صفةٌ فعليَّةٌ وجوديَّةٌ : كالأمثلةِ المذكورةِ .

وصفةٌ فعليَّةٌ سلبيَّةٌ : كعفْوِهِ تعالىٰ عمَّنْ شاءَ مِنْ أهلِ المعاصي ؛ فإنَّهُ عبارةٌ عن تركِ العقوبةِ لمَنْ يستحقُّها ، ولا شكَّ أنَّ هـٰذا التركَ مُتأخِّرٌ عنِ المعصيةِ الحادثةِ ، وهو فعلٌ بناءً علىٰ أنَّ التركَ فعلٌ ، أو سلبُ فعلِ العقوبةِ لمستحقِّها بناءً علىٰ أنَّهُ ليسَ بفعلٍ .

---

(١) **ويقال فيها أيضاً** : القادرية ، والمريدية ، والعالمية . . . إلىٰ آخره .

(٢) وهي المعبَّر عنها بصفة (التكوين) ، والتي قال بها السادة الماتريدية ، وقد رجَّح العلامة التفتازاني في « شرح العقائد النسفية » (ص ١٩٣) قولَ السادة الأشاعرة ، وأنها من الإضافات والاعتبارات العقلية .

[الصفاتُ الجوامعُ]

وزادَ بعضُهم قسماً سادساً : وهو الصفاتُ الجامعةُ لسائرِ أقسامِ الصفاتِ ؛ كالأُلوهيَّةِ والكبرياءِ والعظمةِ[١] .

وإنَّما تعرَّضْنا في هـٰذهِ المقدِّماتِ لبيانِ قسمٍ واحدٍ ؛ وهي صفاتُ المعاني ؛ **اعتناءً بثبوتِها** ، **وإشارةً إلىٰ وجوبِ وجودِها** ؛ ردّاً على المعتزلةِ الذينَ قالوا بنفيِها ولم يثبتوا منها إلا **الكلامَ** ، وجعلوهُ صفةً فعليَّةً بناءً منهم علىٰ حصْرِ الكلامِ في الحروفِ والأصواتِ ، **فمعنىٰ كونِهِ تعالىٰ مُتكلِّماً عندَهم** : أنَّهُ فاعلٌ للكلامِ ، خالقٌ لهُ في محلٍّ ، وسيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى الردُّ عليهم عندَ تعرُّضِنا لشرحِ الكلامِ القديمِ[٢] .

وأثبتَ أيضاً معتزلةُ البصرةِ : **الإرادةَ** ، إلا أنَّهم جعلوها صفةً حادثةً قائمةً بنفسِها ، لا في محلٍّ[٣] .

---

(١) أو لبعض أقسام الصفات ؛ كالهيمنة الجامعة للعلم والقدرة والحفظ الذي هو من صفات الفعل ، وانظر « المقصد الأسنىٰ » (ص١٣٩) .

(٢) انظر (ص ٢٥٦) .

(٣) ولم يتنبَّهوا أنَّ حدوث الإرادة دالٌّ على التجدُّد ، **وعليه** : يلزمهم تجدُّد المريديَّة لأنهم يثبتون الأحوال ، وتجدُّد المعنوية دالٌّ على الحدوث قطعاً ، فيلزمهم إثبات أحوالٍ حادثةٍ للقديم سبحانه ، ولهـٰذا ذهب الكعبي والنجار مِنَ المعتزلة إلىٰ إنكار هـٰذه الصفة أيضاً ، وجعلوها كصفات السلوب ؛ بمعنىٰ : أنه تعالىٰ ليس بمستكرهٍ ولا مغلوب ! وانظر « الإرشاد » لإمام الحرمين (ص٦٣ـ٦٤) .

[شُبَهُ المعتزلةِ في نفيِهم لصفاتِ المعاني ، والردُّ عليهم]

والحاصلُ : أنَّ المعتزلةَ كلَّهم أنكروا صفاتِ المعاني التي أثبتَها جماعةُ أهلِ السنَّةِ ، ووافقوهم على اتِّصافِهِ تعالىٰ بأحكامِها المعنويَّةِ ؛ وهي كونُهُ تعالىٰ قادراً ، ومريداً ، وعالماً ، وحيّاً ، وسميعاً ، وبصيراً ، ومُتكلِّماً ، **وقالوا** : يجبُ أنْ تكونَ هـٰذهِ الأحكامُ واجبةً لذاتِهِ تعالىٰ ، ولا نُعلِّلُها بصفاتِ المعاني كما في الشاهدِ[1] ؛ **لما يلزمُ علىٰ تعليلِها في حقِّهِ تعالىٰ** : مِنْ جوازِها ، وافتقارِها إلىٰ عللِها ، وذلكَ يستلزمُ حدوثَها ، واتصافُهُ تعالىٰ بالحوادثِ مستحيلٌ ، **وأيضاً** : يلزمُ علىٰ إثباتِها كثرةُ القدماءِ ، والإجماعُ علىٰ أنَّ القديمَ واحدٌ ، **بل ويلزمُ علىٰ إثباتِها** : تعدُّدُ الإلـٰهِ ؛ لأنَّها تكونُ حينئذٍ مشاركةً للإلـٰهِ في القدمِ ، والقدمُ أخصُّ صفاتِ الإلـٰهِ ، والمشاركةُ في الأخصِّ تُوجِبُ المشاركةَ في الأعمِّ، فيلزمُ أنْ تشاركَهُ تعالىٰ في سائرِ صفاتِ الأُلوهيَّةِ .

وهـٰذا الذي تخيَّلوهُ فاسدٌ :

أمَّا ما اغترُّوا بهِ مِنْ إطلاقِ تعليلِ الأحكامِ المعنويَّةِ بالمعاني : فلا يلزمُ منهُ جوازُها ولا حدوثُها ؛ **لأنَّ معنىٰ تعليلِها بها** : أنَّها ملازمةٌ لها ، لا يمكنُ ثبوتُها بدونِها ، وكلٌّ منهما قديمٌ واجبٌ ، وليسَ معناهُ أنَّ صفاتِ المعاني أثَّرَتْ في ثبوتِ الصفاتِ المعنويَّةِ وأفادَتْها الثبوتَ والحصولَ ، وإذا كانَ التعليلُ بمعنى التلازمِ فلا يدلُّ علىٰ جوازٍ

---

(١) مع أنهم بنَوا كثيراً من أحكامهم بقياس الغائب على الشاهد .

ولا علىٰ حدوثٍ ؛ إذْ كما يتلازمُ جائزانِ في الشاهدِ يتلازمُ واجبانِ في الغائبِ ، ولا يقدحُ ذلكَ في وجوبِها ، وذلكَ كما تقولُ : كونُهُ تعالىٰ قادراً ملازمٌ لكونِهِ تعالىٰ مريداً ، وهما متلازمانِ لكونِهِ تعالىٰ عالماً .

وإنَّما أطلقوا علىٰ صفاتِ المعاني العللَ دونَ المعنويَّةِ[١] : لأنَّ صفاتِ المعاني صفاتٌ وجوديَّةٌ تتميَّزُ وتُعقَلُ علىٰ حيالِها ، والصفاتِ المعنويَّةَ صفاتٌ ثبوتيَّةٌ لا تُعقَلُ علىٰ حيالِها ، وإنَّما تُعقَلُ بصفاتِ المعاني ، فلمَّا كانَتْ تابعةً لها في التعقُّلِ . . أطلقوا علىٰ ما كانَ أصلاً في التعقُّلِ : **علَّةً** ، وعلىٰ ما كانَ تابعاً لهُ في التعقُّلِ : **معلولاً**[٢] .

وأمَّا ما ألزموهُ مِنْ مخالفةِ الإجماعِ بتكثيرِ القدماءِ : ففاسدٌ ؛ لأنَّ الشيءَ لا يتكثَّرُ بكثرةِ صفاتِهِ[٣] ، فالذاتُ القديمةُ واحدةٌ بإجماعٍ وإنْ تعدَّدَتْ صفاتُها ، فمُتعلَّقُ الإجماعِ وحدةُ الذاتِ الموصوفةِ بصفاتِ الأُلوهيَّةِ ، لا وحدةُ الموصوفِ بالقدمِ مِنْ غيرِ تقييدٍ بكونِهِ ذاتاً .

وأمَّا ما ألزموهُ مِنْ تعدُّدِ الأُلوهيَّةِ بسببِ اشتراكِها في أخصِّ صفاتِ الإلـٰهِ ؛ وهو القدمُ : ففاسدٌ ؛ لأنَّ القدمَ ليسَ صفةً نفسيَّةً ؛ بدليلِ

---

(١) يعني : أهل الحقِّ والسنة والجماعة .

(٢) ولا علَّة ولا معلول على الحقيقة ، وإنما هو تلازم شرطي عقلي ؛ إذ لا يعقل أن يقال : فلان طويل بلا طول ، وأبيضُ بلا بياض ، وكذا لا يقال : عليم بلا علم ، ونحو هـٰذا ، وانظر « شرح العقيدة الكبرىٰ » (ص ٣٢٠) .

(٣) إذ الكثرة تتصوَّر بتعدُّد الذات ، أو تعدُّد أجزاء الذات الواحدة ، وكلا المعنيين منفيٌّ في مسألة إثبات صفات المعاني ، فالاحتجاج بالإجماع من قِبَلهم تلبيس ومغالطة .

تعقُّلِ وجودِ الذاتِ قبلَ تعقُّلِ قدمِها ، والأخصُّ لا يكونُ إلا صفةً نفسيَّةً لا يمكنُ تعقُّلُ الذاتِ بدونِها ؛ كالحيوانيَّةِ للإنسانِ ، بل هو أخصُّ الصفاتِ النفسيَّةِ ؛ كالناطقيَّةِ للإنسانِ .

ولمَّا تقرَّرَتِ الملازمةُ عقلاً بينَ الصفاتِ المعنويَّةِ وبينَ صفاتِ المعاني في الشاهدِ بطريقِ التعليلِ ، أوِ الشرطيَّةِ ، أوِ الحقيقةِ ، أوِ الدَّلالةِ العقليَّةِ[1] . . وجبَ طردُ تلكَ الملازمةِ شاهداً وغائباً ؛ إذِ اللزومُ العقليُّ لا يمكنُ تخلُّفُهُ بوجْهٍ مِنَ الوجوهِ .

[صفةُ القدرةِ]

فإذا عرفْتَ هـٰذا : فقولُهُ في المقدِّمةِ : (**القدرةُ الأزليَّةُ**) يعني : القديمةَ ؛ وهي قدرةُ مولانا جلَّ وعزَّ ، لا القدرةُ الحادثةُ ؛ وهي قدرةُ الحيواناتِ .

---

(١) وتسمَّىٰ **بالجوامع الأربعة** ، وإليك أمثلتَها :
طريق الجمع بالتعليل : كقولهم : العلم والعالمية متلازمانِ ، والعالمية مرتبة على العلم ، فلو صحَّ وجود عالمية ولا علم . . لصحَّ وجود علم ولا عالمية ، وهم لا يقولون به .
طريق الجمع بالشرط : كقولهم : الله تعالىٰ مريد ، وكل مريد قاصدٌ لفعله ، والقصد مشروط بالعلم ، فالله تعالىٰ له علم ، وإلا لثبت المشروط بدون الشرط .
طريق الجمع بالحقيقة : كقولهم : العالِمُ في الشاهد : من له علمٌ ، أو ذو العلم ، والله تعالىٰ عالِـمٌ ؛ فله علمٌ ، وهـٰذا عمدة من ينفي الأحوال .
طريق الجمع بالدليل العقلي : كقولهم : الإحكام في الشاهد دليلٌ علىٰ أن لفاعله علماً به ، والله تعالىٰ مُحْكِم متقنٌ لأفعاله ، فدلَّ علىٰ أن له علماً .
وانظر « الإرشاد » لإمام الحرمين (ص٨٣) ، و« شرح العقيدة الكبرىٰ » للإمام المصنف (ص ٣١٤) .

قولُهُ : (**يتأتَّىٰ بها إيجادُ كلِّ ممكنٍ وإعدامُهُ**) يعني : يتيسَّرُ بها إخراجُ كلِّ ممكنٍ مِنَ العدمِ إلى الوجودِ ، وإخراجُهُ مِنَ الوجودِ إلى العدمِ .

وقد مرَّ القولُ في جعلِ العدمِ الطارئِ أثراً للقدرةِ الأزليَّةِ مباشرةً علىٰ مذهبِ القاضي[1] ، وهو الأصحُّ في النظرِ[2] ؛ لأنَّ المصحِّحَ لتأثيرِ القدرةِ الأزليَّةِ إنْ قلنا : هو الإمكانُ معَ الحدوثِ ، أوِ الإمكانُ بشرطِ الحدوثِ ، أوِ الحدوثُ فقطْ ، أوِ الإمكانُ فقطْ[3] . . فذلكَ كلُّهُ محقَّقٌ ثابتٌ للعدمِ الطارئِ ، ولا يلزمُ في أثرِ القدرةِ أن يكونَ وجوديّاً كما صارَ إليهِ إمامُ الحرمينِ[4] ، بل إنَّما يلزمُ فيهِ أنْ يكونَ مُتجدِّداً حادثاً ، كانَ ذلكَ المتجدِّدُ وجوديّاً أو عدميّاً ، **وهـٰذا هو الحقُّ الذي لا شكَّ فيهِ** ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ .

وقد ذهبَ بعضُ الأئمَّةِ المحقِّقينَ إلىٰ أنَّ العدمَ الممكنَ السابقَ عن

---

(١) كذا في (د) ، وفي سائر النسخ : (وقد مرَّ في جعله العدم الطارئ أثراً للقدرة . . .) .

(٢) والإمام المصنف في « شرح العقيدة الكبرىٰ » (ص ٣٨٩) قال : (القدرة : صفة يتأتىٰ بها إيجادُ كل ممكن) ، ولم يذكر الإعدام ، وهو هنا ـ أعني : في « شرح المقدمات » ـ اختار مذهب القاضي الباقلاني وانتصر له ، علماً أن « شرح العقيدة الكبرىٰ » من أوائل مصنفاته .

(٣) **الإمكان مع الحدوث** : يكون الحدوث شطراً ، فالعلة هنا مركبة ، وقوله : (**أو الإمكان فقط**) يعني : بقطع النظر عن الحدوث شرطاً أو شطراً ، وهـٰذه العلل باعتبار النظر العقلي ، لا بحسب الخارج .

(٤) وإليه ذهب حجة الإسلام الغزالي في « الاقتصاد » (ص ١٤٤) .

وجودِ الحوادثِ فيما لا يزالُ[1] . . مقدورٌ للباريْ تباركَ وتعالىٰ ؛ كالعدمِ والوجودِ الطارئينِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ في قبضةِ قدرتِهِ تعالىٰ يتأتَّىٰ منهُ جلَّ وعلا إبقاؤُهُ ، وإزالتُهُ بجعلِ الوجودِ الحادثِ في مكانِهِ .

وإطلاقُ المقدوريَّةِ بأقلَّ مِنْ هـٰذا مستعملٌ في اللغةِ والعُرْفِ[2] ؛ يُقالُ : الملكُ يقدرُ على الناسِ ولا يقدرونَ عليهِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ يملكُ علىٰ سبيلِ المجازِ تغييرَ بعضِ أحوالِهم ؛ كإعزازٍ أو إذلالٍ ونحوِهما ، فكيف لا يُطلَقُ علىٰ ذلكَ العدمِ الممكنِ أنَّهُ مقدورٌ للهِ تعالىٰ ؟! فإنه جلَّ وعلا يملكُ إبقاءَهُ وتغييرَهُ بما شاءَ وكيفَ شاءَ على الحقيقةِ ، لا على المجازِ[3] ، **فمَلْءُ الفمِ بأنَّهُ ليسَ مقدوراً للمولىٰ تباركَ وتعالىٰ ؛ نظراً إلىٰ أنَّ حقيقتَهُ ليسَتْ بوجوديَّةٍ ولا طارئةٍ . . سوءُ أدبٍ** ؛ بإطلاقِ ما يُوهِمُ عجزاً في قدرتِهِ جلَّ وعلا[4] .

---

(١) عدم زيدٍ عدمٌ ممكن ، وعدمُ الشريك عدمٌ واجب ، وعدمُ القادرية لصانع العالم عدمٌ مستحيل .

(٢) **أراد بـ (المقدورية)** : الصفةَ المعنوية للممكن المقدور ؛ وهي الكون مقدوراً ، وهـٰذا لا خلاف فيه ، وسياقه هنا جوابٌ عن سؤال مقدَّر ؛ **تقديره** : لا نُسلِّم أن العدمَ السابق عن وجود الحوادث مقدورٌ لله تعالىٰ مع أن حقيقته ليست بوجودية ولا طارئة .

(٣) بمعنىٰ : أن المقدور في قبضة القدرة ، فهـٰذا المعنىٰ حقيقة كما ترىٰ لا مجازٌ ، قال الإمام الرازي في « معالم أصول الدين » (ص١٠٧) : (والأصوب أن يقال : العلم بكون القادر قادراً على الفعل والترك . . علمٌ ضروري) .

(٤) **ومع هـٰذا** : الذين يطلقون عدم المقدورية علىٰ أمر عدمي إنما يعنون به ـ ولا يخفىٰ عن الإمام المصنف ـ عدمَ تعلق القدرة به ، لا أنها تعلَّقت به ولم يوجد ، وهـٰذه المسألة يعبِّر عنها حجة الإسلام بأنها إذا حُرِّرت لا يتصوَّر فيها خلاف .

وهٰذا الذي اختارَهُ هٰذا الإمامُ هو الآتي علىٰ أنَّ مُصحِّحَ تعلُّقِ القدرةِ الأزليَّةِ بالممكنِ . . الإمكانُ فقط ، فكلُّ ممكنٍ علىٰ هٰذا ؛ وجوديّاً كانَ أو عدميّاً ، سابقاً كانَ أو لاحقاً . . فهو مقدورٌ لمولانا تباركَ وتعالىٰ ، ومقدوريَّةُ كلِّ حقيقةٍ مِنْ هٰذهِ الحقائقِ بما يليقُ بها ، وهٰذا القولُ أقربُ للُّغَةِ والعُرْفِ ، وأسلمُ مِنْ سوءِ الأدبِ وإيهامِ النقصِ ، واللهُ سبحانَهُ أعلمُ .

وقولُهُ في تعريفِ القدرةِ الأزليَّةِ : (**يتأتَّىٰ بها إيجادُ كلِّ ممكنٍ**) يعني : سواءٌ كانَ جِرْماً أو عرضاً ، مُكتسَباً للحيوانِ أو غيرَ مُكتسَبٍ ، **ففيهِ تنبيهٌ علىٰ فسادِ مذهبِ القدريَّةِ** الذينَ أخرجوا أفعالَ الحيواناتِ الاختياريَّةَ عن تعلُّقِ قدرةِ اللهِ تعالىٰ ، **وعلىٰ فسادِ مذهبِ الطبائعيينَ** الذينَ أسندوا بعضَ الممكناتِ لقوى الطبائعِ العلويَّةِ والسفليَّةِ .

وقولُهُ : (**علىٰ وَفْقِ الإرادةِ**) إشارةٌ إلىٰ أنَّ فعلَهُ للكائناتِ إنَّما هو بطريقِ الاختيارِ ، لا بطريقِ اللزومِ ، كفعلِ العلَّةِ والطبيعةِ عندَ الفلاسفةِ والطبائعيينَ .

[صفةُ الإرادةِ]

وقولُهُ : (**والإرادةُ : صفةٌ يتأتَّىٰ بها تخصيصُ الممكنِ ببعضِ ما يجوزُ عليهِ**) يعني : أنَّ الممكناتِ لمَّا كانَتْ نسبتُها إلىٰ قدرتِهِ تعالىٰ علىٰ حدٍّ السواءِ ؛ فلوِ اختصَّتْ بوجودِ بعضِها دونَ بعضٍ . . لزمَ العجزُ ، **فإذاً لا بدَّ لتخصيصِ بعضِ الممكناتِ بالوقوعِ دونَ مقابلِهِ . . مِنْ صفةٍ أُخرىٰ** ، وليسَتْ إلا صفةَ الإرادةِ ؛ إذْ لا يلزمُ نقصٌ في قولِنا :

أرادَ اللهُ تعالىٰ وجودَ هـٰذا الممكنِ ، ولم يردْ هـٰذا الممكنَ الآخرَ ، بل أرادَ عدمَهُ ، بل ذلكَ دليلٌ علىٰ غايةِ الكمالِ ؛ فإنَّ تصرُّفَهُ جلَّ وعلا في الممكناتِ بمحضِ الإرادةِ والاختيارِ ، ولا باعثَ لهُ علىٰ ممكنٍ منها ولا إكراهَ ولا إجبارَ ، كما قالَ جلَّ وعلا : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [القصص : ٦٨] .

ولو قلتَ : قَدَرَ اللهُ تعالىٰ علىٰ هـٰذا الممكنِ الموجودِ ، ولم يقدرْ علىٰ مقابلِهِ . . لكانَ فاسداً ؛ لما فيهِ مِنْ لزومِ نقيصةِ العجزِ .

وأمَّا سائرُ الصفاتِ ـ كالعلمِ ، والكلامِ ، والسمعِ ، والبصرِ ـ **فلا يصحُّ التخصيصُ بها**[1] ؛ لأنَّ التخصيصَ تأثيرٌ ، وهـٰذهِ الصفاتُ ليسَتْ مُؤثِّرةً في مُتعلَّقاتِها .

وأشارَ بالعمومِ في قولِهِ : (الممكنِ) إلىٰ فسادِ مذهبِ المعتزلـةِ الذيـنَ خصَّصوا تعلُّقَ الإرادةِ بالخيرِ دونَ الشرِّ ، وبالصلاحِ والأصلحِ دونَ مقابليهما .

[صفةُ العلمِ]

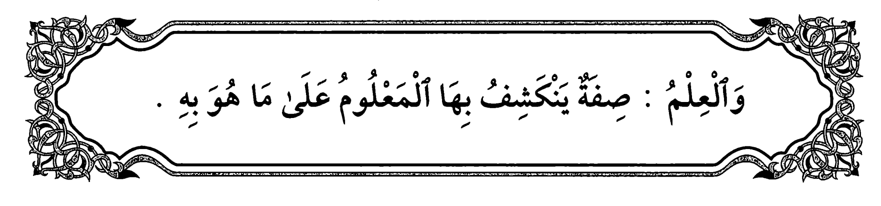

---

(١) جواب عن سؤال مقدَّر ؛ **تقديره** : لِمَ خصَصْتم القدرةَ بصفة الإرادة ولم تخصِّصوها بالعلم أو الكلام أو السمع أو البصر ؟

يعني بالمعلومِ : كلَّ ما يصحُّ أنْ يُعلَمَ ؛ وهو : كلُّ واجبٍ ، وكلُّ مستحيلٍ ، وكلُّ جائزٍ .

ومعنىٰ (**ينكشفُ**) : أنَّهُ يتَّضحُ ذلكَ المعلومُ لمَنْ قامَتْ بهِ تلكَ الصفةُ ويتميَّزُ عن غيرِهِ اتِّضاحاً لا خفاءَ معَهُ .

وهٰذا مُخرِجٌ للظنِّ والشكِّ والوهمِ ؛ فإنَّ الاحتمالَ القائمَ فيها يمنعُ مِنِ انكشافِ ذلكَ المظنونِ والمشكوكِ والموهومِ ، ويوجبُ لهُ خفاءً .

ويُخرِجُ أيضاً : الاعتقادَ الجازمَ ، مطابقاً كانَ أو غيرَ مطابقٍ ؛ لأنَّهُ يحتملُ النقيضَ بتشكيكِ مُشكِّكٍ ، فلا يستمرُّ معَهُ الانكشافُ .

والتعبيرُ بالمضارعِ في الانكشافِ يقتضي دوامَ الانكشافِ واستمرارَهُ ؛ بحيثُ لا يحتملُ النقيضَ بوجهٍ ، وذلكَ لاستنادِ هٰذهِ الصفةِ إلىٰ ضرورةٍ أو برهانٍ[1] .

وقولُهُ : (**علىٰ ما هو بهِ**) زيادةٌ في البيانِ ، وتصريحٌ علىٰ سبيلِ التوكيدِ **بإخراجِ الجهلِ المركَّبِ** ؛ وهو اعتقادُ أمرٍ علىٰ خلافِ ما هو بهِ .

والمقصودُ مِنْ هٰذا التعريفِ : التقريبُ علىٰ سبيلِ الاختصارِ ؛ لعسْرِ تعريفِ العلمِ بما يسلمُ مِنْ كلِّ مناقشةٍ[2] .

---

(١) وإنكارُ المعلوم بعد الضرورة أو البرهان يُسمَّىٰ عِناداً، لا جهلاً أو ظنّاً ونحوهما .

(٢) قد عرَّف إمام الهدىٰ أبو منصور الماتريدي العلمَ تعريفاً مطرداً منعكساً لا يُرَدُّ=

ويدخلُ في العلمِ علىٰ مقتضىٰ هـٰذا التعريفِ : إدراكُ السمعِ والبصرِ وسائرُ الإدراكاتِ ، فهي إذاً أنواعٌ مِنَ العلمِ ، وهـٰذا مذهبُ الشيخِ الأشعريِّ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ[1] .

[صفةُ الحياةِ]

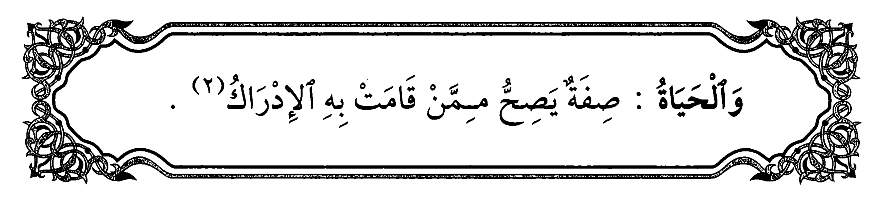

وَٱلْحَيَاةُ : صِفَةٌ يَصِحُّ مِمَّنْ قَامَتْ بِهِ ٱلإِدْرَاكُ[2] .

يعني : أنَّ الحياةَ ليسَتْ مِنَ الصفاتِ المتعلِّقَةِ ؛ وهي[3] ما يقتضي لذاتِهِ زائداً على القيامِ بمحلِّهِ ؛ كالقدرةِ ؛ فإنَّها تقتضي زائداً على القيامِ بمحلِّها ؛ وهو المقدورُ الذي يتأتَّىٰ بها إيجادُهُ وإعدامُهُ ، والإرادةُ تقتضي لذاتِها مراداً يتخصَّصُ بها ، والعلمُ يقتضي معلوماً ينكشفُ بهِ ، والكلامُ يقتضي معنىً يدلُّ عليهِ ، والسمعُ يقتضي مسموعاً يُسمَعُ ، والبصرُ يقتضي مُبصَراً ، **والحياةُ لا تقتضي زائداً على القيامِ بمحلِّها** ، وإنَّما هي صفةٌ مُصحِّحةٌ للإدراكِ ؛ بمعنىٰ : أنَّها شرطٌ عقليٌّ لهُ ، يلزمُ

= عليه كما قال العلامة أبو المعين النسفي في « تبصرة الأدلة » (١/ ١١) وذاك قوله : (**العلم** : صفةٌ يتجلَّىٰ بها المذكور لمَنْ قامت هي به) .

(١) **ومع هـٰذا**: لا بدَّ من إثبات السمع والبصر كصفتين مستقلَّتين له سبحانه وتعالىٰ، ولا يغني إثبات صفة العلم عنهما كما فعل بعض المعتزلة في معنويتهما.

(٢) وفي « شرح العقيدة الصغرى » (ص ١٦٥): (صفة تصحِّح لمن قامت به أن يتصف بالإدراك) .

(٣) الضمير يعود على (الصفات المتعلقة) ، لا لحدِّ الحياة كما لا يخفىٰ .

مِنْ عدمِها عدمُ الإدراكِ ، ولا يلزمُ مِنْ وجودِها وجودُ الإدراكِ ولا عدمُهُ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[صفةُ السمعِ والبصرِ ، والإدراكِ على القولِ بها]

وَٱلسَّمْعُ ٱلأَزَلِيُّ : صِفَةٌ يَنْكَشِفُ بِهَا كُلُّ مَوْجُودٍ عَلَىٰ مَا هُوَ بِهِ ٱنْكِشَافاً يُبَايِنُ سِوَاهُ ضَرُورَةً ، **وَٱلْبَصَرُ** مِثْلُهُ ، **وَٱلإِدْرَاكُ** عَلَى ٱلْقَوْلِ بِهِ مِثْلُهُمَا .

هٰذهِ الصفاتُ مشتركةٌ **في تعلُّقِها بالموجودِ** ، **قديماً كانَ أو حادثاً** ، إلا أنَّها في الشاهدِ مُختصَّةٌ ببعضِ الموجوداتِ ؛ لتخصيصِهِ تعالىٰ لها بذلكَ ، ولو خرقَ سبحانَهُ وتعالى العادةَ في ذلكَ لصحَّ أنْ تتعلَّقَ بسائرِ الموجوداتِ ، ولهٰذا جازَتْ رؤيةُ المخلوقِ لمولانا تباركَ وتعالىٰ علىٰ مذهبِ أهلِ الحقِّ ، وجازَ سماعُهم لكلامِهِ القديمِ القائمِ بذاتِهِ العليَّةِ جلَّ وعلا ، معَ أنَّ الرؤيةَ في الشاهدِ إنَّما جرَتِ العادةُ بتعلُّقِها بالأجرامِ وألوانِها وأكوانِها ، والسمعَ في الشاهدِ إنَّما جرَتِ العادةُ بتعلُّقِهِ بالحروفِ والأصواتِ .

ولمَّا استحالَ دخولُ التخصيصِ في صفاتِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ؛ لاستلزامِهِ الافتقارَ إلى المخصِّصِ المستلزمِ للحدوثِ . . وجبَ **تعميمُ تعلُّقِ صفاتِهِ تعالىٰ بكلِّ ما تصلحُ لهُ** ؛ لأنَّها واجبةٌ ، فلا يمكنُ أنْ

تتَّصفَ بما يقتضي حدوثَها ، **والقاعدةُ** : أنَّ كلَّ ما يقبلُهُ تعالىٰ مِنَ الصفاتِ الذاتيَّةِ وكمالاتِها. . فهو واجبٌ لهُ ؛ لاستحالةِ اتِّصافِهِ تعالىٰ بالجائزاتِ .

وقدِ اتفقَ أهلُ الحقِّ قاطبةً علىٰ جوازِ تعلُّقِ البصرِ بكلِّ موجودٍ ، **واختلفوا في جوازِ تعلُّقِ ما عدا الرؤيةَ مِنَ الإدراكاتِ بكلِّ موجودٍ** :

فذهبَ القدماءُ منهم ؛ **كعبدِ اللهِ بنِ سعيدٍ الكُلابيِّ والقلانسيِّ** : إلىٰ أنَّ هـٰذا العمومَ مختصٌّ بالرؤيةِ ، وبقيةَ الإدراكاتِ لا يجوزُ أنْ تعمَّ الموجوداتِ[1] .

ونُقِلَ عن إمامِ أهلِ السنَّةِ وشيخِهِمُ **الشيخِ أبي الحسنِ الأشعريِّ** مخالفتُهما في ذلكَ ، وصارَ إلىٰ جوازِ عمومِ كلِّ إدراكٍ لكلِّ موجودٍ .

ونُقِلَ عن عبدِ اللهِ بنِ سعيدٍ : أنَّهُ لمَّا خصَّ تعلُّقَ السمعِ بالأصواتِ. . ذهبَ إلىٰ أنَّ الكلامَ الأزليَّ لا يصحُّ أنْ يُسمَعَ ؛ يعني واللهُ تعالىٰ أعلمُ : بل يُدرَكُ بصفةِ العلمِ ، وفي قولِهِ ذلكَ مخالفةٌ لقواطعِ السمعِ[2] .

---

(١) وعليه : **فبصره تعالىٰ يتعلق** بالمبصرات والمسموعات والمشمومات والملموسات (كالحرارة والبرودة) والمذوقات ، وأما باقي الإدراكات فمختصَّةٌ بمشتقاتها ؛ فالسمع لا يتعلق إلا بالمسموعات ، وكذا القول في باقي الإدراكات ، مع تنزيه الحق تعالىٰ أن يُسمَّىٰ لامساً أو ذائقاً أو شامّاً ؛ لعدم ورود التوقيف بها ، خلافاً للسمع والبصر ، وانظر هـٰذا الخلاف عند العلامة الآمدي في « أبكار الأفكار » (١/ ٤٨٨) .

(٢) وقال العلامة أبو المعين النسفي في « تبصرة الأدلة » (١/ ٣٠٥) : (ولم يرضَ=

والشيخُ أبو الحسنِ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ لمَّا قالَ : إدراكُ السمعِ يعمُّ كلَّ موجودٍ . . جوَّزَ تعلُّقَهُ بكلامِ اللهِ تعالىٰ ، وقالَ بوقوعِ ذلكَ الجائزِ علىٰ ما وردَ بهِ السمعُ في حقِّ موسىٰ عليهِ الصلاةُ والسلامُ[١] .

[كلُّ موجودٍ يصحُّ أنْ يُرىٰ]

وعمدةُ الشيخِ في ذلكَ : ما ثبتَ في فصلِ الرؤيةِ مِنْ أنَّ الوجودَ هو المصحِّحُ للرؤيةِ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ مُتعلَّقُها ، فلا فرقَ بينَ موجودٍ وموجودٍ ؛ فإذا رُئِيَ موجودٌ أو أُدرِكَ بغيرِ الرؤيةِ . . جازَ تعلُّقُهما بكلِّ موجودٍ[٢] .

وقدِ اختلفَ الأصحابُ في الأكوانِ التي هي مُتعلَّقُ الرؤيةِ في وقتِنا

= أبو إسحاق ـ يعني : الإسفراييني ـ باختياره هـٰذا المذهب حتى ادَّعىٰ أن جميع من تقدَّمه من متكلمي أهل الحديث علىٰ هـٰذا ، واتفقوا أن لا يمكنُ سماع ما ليس بصوت) ، وهو قول إمام الهدىٰ أبي منصور الماتريدي في كتابه « التوحيد » (ص٥٩) ، وبهـٰذا تعلم أن المسألة اجتهادية ، واختيار المصنف هو ما ذهب إليه حجة الإسلام الغزالي في « الاقتصاد » (ص ٢٥٨) ، وما ذهبَ إليه كلٌّ من الإمام ابن كُلاب والإمام القلانسي . . لا يقضي بنفي صفة الكلام القديم ، بخلاف المعتزلة الذي منعوا السماع لانتفاء الكلام النفسي من أصله .

(١) في نحو قوله سبحانه : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء : ١٦٤] فالدليل القاطع دلَّ علىٰ وقوع الكلام ، فيلزم منه السماع له ، وهـٰذا مفرَّع علىٰ أن السماع يعمُّ الموجودات ، لا المسموعات في الشاهد فقط ؛ لأن سيدنا موسىٰ علىٰ نبينا وعليه الصلاة والسلام سمع ما ليس بحرف ولا صوت .

(٢) قوله : (**تعلُّقُهما**) الضمير يعود على الرؤية والإدراك المفهومين من السياق .

اتفاقاً[١] : هل هي مُتعلَّقٌ لإدراكِ اللمسِ أم لا ؟ فذهبَ بعضُهم إلىٰ أنَّ إدراكَ اللمسِ يتعلَّقُ بها ، واحتجَّ علىٰ ذلكَ : بأنَّ مَنْ لمسَ شيئاً واضطربَ تحتَ يدِهِ . . أدركَ حركتَهُ ، وإذا تفرَّقَتْ أجزاؤُهُ في يدِهِ أدركَ تفرقتَها ، ومِنَ الأصحابِ مَنْ أنكرَ ذلكَ ، وزعمَ أنَّهُ يعلمُ ذلكَ عندَ اللمسِ ، ولم يتعلَّقْ إدراكُ اللمسِ بهِ ، قالَ المقترحُ : (والتحقيقُ : الأوَّلُ)[٢] .

وأُوردَ علىٰ أهلِ السنَّةِ في قولِهِم : (إنَّ الرؤيةَ تتعلَّقُ بكلِّ موجودٍ) لزومُ التسلسلِ ؛ وذلكَ أنَّ الرؤيةَ المتعلِّقةَ هي مِنْ جملةِ الموجوداتِ ، فيجبُ أنْ تصحَّ رؤيتُها ، فإذا لم نرَ رؤيتَنا فإنَّما لم نرَها لمانعٍ ؛ كما في حقِّ غيرِها مِنَ الموجوداتِ التي لا نراها ، ثم ننقلُ الكلامَ إلىٰ ذلكَ المانعِ فنقولُ : هو موجودٌ ، فيجوزُ أن يُرىٰ[٣] ، فيحتاجُ أيضاً إلىٰ تقديرِ مانعٍ يمنعُ مِنْ رؤيتِهِ ، وكذلكَ الكلامُ في مانعِ المانعِ إلىٰ ما لا نهايةَ لهُ .

---

(١) قوله : (**الأكوان**) هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ، وانظر ما تقدم (ص ٢٢٢) ، وقوله : (**في وقتنا**) الظرف متعلق بحالٍ محذوفة من الضمير (هي) يعني : الأكوان التي هي حال كونها كائنة في وقتنا ؛ فخرجت الأكوان السابقة واللاحقة ؛ لأنها أعراض لا تبقىٰ زمانين ، فلا هي متعلقة للرؤية ولا للمس الآتي ذكره ، وانظر هـٰذه المسألة في « شرح العقيدة الكبرىٰ » (ص٣٩٢) .

(٢) انظر « شرح الإرشاد » (ص ٣١٤) ، فاللمسُ يُدرك الأكوانَ كما يدرك الملموساتِ عادة ، وقل ذاك في غيره من الإدراكات .

(٣) **والمعنىٰ** : المانع موجودٌ ؛ لأنه لا يكون إلا وجوديّاً ، فيجوز رؤية المانع إذاً .

وأجابَ القاضي عن ذلكَ : بأنَّ المانعَ الأوَّلَ يمنعُ مِنْ رؤيةِ ما هو مانعٌ منهُ ، ومانعٌ أيضاً مِنْ رؤيةِ نفسِهِ ، فلا يحتاجُ إلىٰ تقديرِ مانعٍ آخرَ حتىٰ يلزمَ التسلسلُ[1] .

واعترِضَ عليهِ : بأنَّ المانعَ إذا كانَ يمنعُ مِنْ رؤيةِ نفسِهِ فيكونُ امتناعُ رؤيتِهِ صفةً نفسيَّةً لهُ تمنعُ مِنْ تقديرِ مانعٍ بالنسبةِ إلىٰ رؤيتِهِ ، وذلكَ ممَّا يقدحُ في طردِ دَلالةِ الوجودِ علىٰ صحَّةِ تعلُّقِ الرؤيةِ بكلِّ موجودٍ[2] .

فأجابَ القاضي رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهُ : بأنَّ المانعَ مِنْ صفةِ نفسِهِ أنْ يمنعَ مَنْ قامَ بهِ رؤيتَهُ ؛ لا غيرَ مَنْ قامَ بهِ ، فيجوزُ أنْ يراهُ غيرُ مَنْ قامَ بهِ ؛ إذِ الحكمُ لا يثبتُ للمعنىٰ إلا في محلٍّ قامَ بهِ ذلكَ المعنىٰ[3] ، فصحَّتِ الكلِّيَّةُ المذكورةُ ؛ وهي أنَّ كلَّ موجودٍ تصِحُّ رؤيتُهُ .

فإنْ قلتَ : إذا وجبَ تعلُّقُ هـٰذهِ الإدراكاتِ في حقِّهِ تعالىٰ بكلِّ موجودٍ[4] ، والعلمُ أيضاً قد تعلَّقَ بها[5] ، فيلزمُ إمَّا تحصيلُ

---

(١) انظر « شرح الإرشاد » (ص٣١٤) .

(٢) **حاصل الاعتراض** : أن المانع حينئذ موجودٌ ولا يُرىٰ ، ودليلنا مبني علىٰ صحة رؤية كل موجود ، وقد يقال : عدم الشرط يلزم منه عدم المشروط .

(٣) **المراد بالحكم** : الامتناع من الرؤية ، **والمراد بالمعنىٰ هنا** : المانع .

(٤) **أراد بالإدراكات** : السمع والبصر بالاتفاق ، والشم والذوق واللمس على الخلاف المشهور .

(٥) الضمير في قوله : (**بها**) عائد على الموجودات كلها المفهومة من قوله : (بكل موجود) .

الحاصلِ ، أوِ اجتماعُ المثلينِ[1] إنْ كانَ ما تعلَّقَتْ بهِ غيرَ ما تعلَّقَ بهِ العلمُ ، وإمَّا خفاءُ بعضِ المعلوماتِ عنِ العلمِ إنْ كانَ ما تعلَّقَتْ بهِ تلكَ الإدراكاتُ لم يتعلَّقْ بهِ العلمُ[2] ، وكلا الأمرينِ مستحيلٌ .

قلتُ : نختارُ مِنَ القسمينِ الأوَّلَ ؛ وهو أنَّ ما تعلَّقَتْ بهِ تلكَ الإدراكاتُ هو عينُ ما تعلَّقَ بهِ العلمُ ، ولا يلزمُ مِنْ ذلكَ تحصيلُ الحاصلِ ولا اجتماعُ المثلينِ ؛ وذلكَ أنَّ هـٰذهِ الإدراكاتِ لمَّا كانَتْ غيرَ متَّحدةِ الحقيقةِ ، سواءٌ قلنا : إنَّها أنواعُ العلمِ أو لا[3] ، فتعلُّقاتُها كذلكَ غيرُ متَّحدةٍ ، فاجتماعُ تعلُّقاتِها في متعلَّقٍ واحدٍ ليسَ مِنْ تحصيلِ الحاصلِ ، ولا مِنِ اجتماعِ الأمثالِ ، **بل كلُّ متعلَّقٍ منها لهُ حقيقةٌ مِنَ الانكشافِ تخصُّهُ ليسَتْ عينَ حقيقةِ سواهُ** ، وكلُّ حقيقةٍ منها عامَّةٌ لما تصحُّ لهُ .

وهـٰذا كما تقدَّمَ : أنَّ متعلَّقَ القدرةِ والإرادةِ واحدٌ ؛ وهو الممكناتُ ، ولا يلزمُ مِنِ اجتماعِهما في متعلَّقٍ واحدٍ تحصيلُ الحاصلِ ؛ **لاختلافِ حقيقتي تعلُّقِهما** ، وكلٌّ منهما عامٌّ بتعلُّقِهِ الخاصِّ بحقيقتِهِ لجميعِ الممكناتِ ، ولهـٰذا أشرنا بقولِنا : (**يباينُ سواهُ ضرورةً**) .

---

(١) وهما هنا : اجتماع مُتعلِّقين علىٰ مُتعلَّقٍ واحد .

(٢) وهـٰذا راجع لكلٍّ من تحصيل الحاصل واجتماع المثلين .

(٣) والثاني هو مذهب الجمهور القائلين بتباين صفتي السمع والبصر عنِ العلم ، وعليهما تقاس الإدراكات الثلاثة الباقية على القول بها .

وما ثبتَ أنَّ المشاهدةَ أقوىٰ مِنَ العلمِ إنَّما يصحُّ ذلكَ في حقِّ الحادثِ[1] ؛ **لنقصِ علمِهِ وعدمِ إحاطتِهِ**[2] ، فقد ينكشفُ لهُ عندَ المشاهدةِ أمورٌ لم يتعلَّقْ بها علمُهُ أصلاً ، أو تعلَّقَ لـٰكنْ علىٰ سبيلِ الإجمالِ لا علىٰ سبيلِ التفصيلِ ، فيستفيدُ بسببِ السمعِ والبصرِ علماً بما لم يكنْ معلوماً عندَهُ .

وهـٰذا مستحيلٌ في حقِّهِ تعالىٰ ؛ فإنَّ السمعَ والبصرَ لا ينكشفُ بهما في حقِّهِ تباركَ وتعالىٰ شيءٌ لم يكنْ منكشفاً لعلمِهِ جلَّ وعلا ؛ لوجوبِ إحاطةِ علمِهِ تباركَ وتعالىٰ بجميعِ المعلوماتِ ؛ جُمْلتِها وتفصيلِها ، وإنَّما السمعُ والبصرُ يزيدانِ على العلمِ في حقِّهِ جلَّ وعلا بحقيقتِهما وتعلُّقِهما الخاصِّ بهما[3] ، ولا يزيدانِ في حقيقةِ علمِهِ تعالىٰ شيئاً أصلاً .

قولُهُ : (**والإدراكُ على القولِ بهِ مثلُهما**) يعني : مثلَهما في وجوبِ

---

(1) هـٰذا جواب عن سؤال مقدَّر ؛ **تقديره** : كيف يكون ما تعلقت به الإدراكات عينَ ما تعلق به العلم وقد ثبت أن المشاهدة أقوىٰ من العلم ؟

(2) **بهـٰذا تعلم أنَّ حاصل الجواب** : منع قياس الغائب على الشاهد .

(3) **وبهـٰذا تعلم** : أنَّ المنكشِف والمتعلَّقَ في صفة العلم وصفات الإدراك.. واحدٌ ، وإنما الفرق بين صفات الإدراك وصفة العلم يظهر بالتباين في حقيقة التعلُّق والانكشاف ، فنثبت السمع والبصر لورودهما شرعاً ، ونقرُّ بالعجز عن إدراك حقيقتهما ، قال العلامة العضد في « المواقف » (ص٢٩٢) : (المقصد السادس : في أنه تعالىٰ سميع بصير ؛ السمع دلَّ عليه ، وهو مما علم بالضرورة من دين محمد صلى الله عليه وسلم ، والحديث مملوء به ، لا يمكن إنكاره ولا تأويله) .

تعلُّقِهِ بكلِّ موجودٍ ، وأنَّهُ لا يختصُّ بما اختصَّ بهِ في الشاهدِ ، وقد تقدَّمَ فيهِ ثلاثةُ أقوالٍ لأهلِ السنَّةِ[١] ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[صفةُ الكلامِ]

وَٱلْكَلامُ ٱلأَزَلِيُّ : وَهُوَ ٱلْمَعْنَى ٱلْقَائِمُ بِٱلذَّاتِ ، ٱلْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِٱلْعِبَارَاتِ ٱلْمُخْتَلِفَاتِ[٢] ، ٱلْمُبَايِنُ لِجِنْسِ ٱلْحُرُوفِ وَٱلأَصْوَاتِ ، ٱلْمُنَزَّهُ عَنِ ٱلْبَعْضِ وَٱلْكُلِّ ، وَٱلتَّقْدِيمِ وَٱلتَّأْخِيرِ ، وَٱلتَّجَدُّدِ وَٱلسُّكُوتِ ، وَٱللَّحْنِ وَٱلإِعْرَابِ ، وَسَائِرِ أَنْوَاعِ ٱلتَّغَيُّرَاتِ ، ٱلْمُتَعَلِّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ٱلْعِلْمُ مِنَ ٱلْمُتَعَلَّقَاتِ .

لا شكَّ أنَّ الكتابَ والسنَّةَ والإجماعَ مصرحةٌ بإثباتِ الكلامِ لمولانا تباركَ وتعالىٰ ؛ مِنْ أمرٍ ونهيٍ ، ووعدٍ ووعيدٍ ، وتبشيرٍ وتحذيرٍ ، وإخبارٍ .

ودليلُ العقلِ أيضاً يدلُّ بالطريقِ القطعيِّ : أنَّ كلَّ عالمٍ بأمرٍ يصحُّ أنْ يتكلَّمَ بهِ ، ومولانا جلَّ وعلا عالمٌ بجميعِ المعلوماتِ ، فصحَّ أنَّ لهُ كلاماً يتعلَّقُ بها ، **وكلُّ ما صحَّ أنْ يتَّصفَ بهِ جلَّ وعلا وجبَ لهُ** ؛

---

(١) وذاك عند قوله : (واختلف في زيادة صفات) ، وانظر (ص ٢٣٧) .

(٢) فإذا عُبِّرَ عنه بالعربية فالقرآن ، وبالسريانية فالإنجيل ، وبالعبرانية فالتوراة ، والمسمَّىٰ واحد وإن اختلفت العبارات . « بناني » (ص٤٧) .

لاستحالةِ اتصافِهِ بصفةٍ جائزةٍ ، فالكلامُ إذاً واجبٌ لهُ .

ثم اختلفَ الناسُ بعدَ هـٰذا علىٰ فِرَقٍ :

فذهبَ الحشويَّةُ : إلىٰ أنَّ هـٰذا الكلامَ الذي يتَّصفُ بهِ مولانا جلَّ وعزَّ **حروفٌ وأصواتٌ قائمةٌ بذاتِهِ** علىٰ حسَبِ ما ثبتَ في الكلامِ اللسانيِّ في الشاهدِ ، وزعموا أنَّهُ معَ كونِهِ حرفاً وصوتاً قديمٌ ، بل زعموا أنَّ المدادَ حادثٌ ، فإذا كُتِبَ بهِ القرآنُ صارَ بعينِهِ قديماً !

وهـٰذا المذهبُ واضحُ الفسادِ ؛ إذْ مِنَ المعلومِ أنَّ الحروفَ والأصواتَ لا تُعقَلُ إلا حادثةً ؛ لتجدُّدِها بعدَ عدمٍ ، وعدمِها بعدَ تجدُّدٍ ، فالعدمُ يكتنفُها سابقاً ولاحقاً ، والقديمُ لا يقبلُ العدمَ لا سابقاً ولا لاحقاً .

وذهبَتِ المعتزلةُ : إلىٰ أنَّ كلامَهُ تعالىٰ **حروفٌ وأصواتٌ** كما قالَتِ الحشويَّةُ ، إلا أنَّهم خالفوهم بأنْ قالوا : **إنَّ كلامَهُ تعالىٰ فعلٌ مِنْ أفعالِهِ** ؛ كرَزْقِهِ وعطائِهِ ، فلا يصحُّ أنْ يقومَ بذاتِهِ تعالىٰ ؛ لاستحالةِ قيامِ الحوادثِ بهِ ، فإذا أرادَ اللهُ تعالىٰ أنْ يتكلَّمَ بأمرٍ أو نهْيٍ أو غيرِهما مِنْ سائرِ أنواعِ الكلامِ . . خلقَ ذلكَ في جِرْمٍ مِنَ الأجرامِ ، وأسمعَ ذلكَ مَنْ شاءَ مِنْ ملائكتِهِ وأنبيائِهِ ورُسُلِهِ .

وهـٰذا المذهبُ أيضاً واضحُ الفسادِ ؛ لأنَّهُ يستلزمُ امتناعَ ما عُلِمَتْ صحَّتُهُ مِنَ الكلامِ في حقِّ العالِمِ ، **وأيضاً** : إذا لم يكنْ في الذاتِ العليَّةِ أمرٌ ولا نهيٌ ، ولا وعدٌ ولا وعيدٌ ، وإنَّما هي موجودةٌ في الأجرامِ

الحادثةِ . . فالمكلَّفونَ إذاً عابدونَ لتلكَ الأجرامِ ؛ إذْ هي الآمرةُ الناهيةُ[1] .

فإنْ قالوا : إنَّ ما خُلِقَ فيها دالٌّ علىٰ ما عندَ اللهِ تعالىٰ مِنَ الأمرِ والنهْيِ ، والوعدِ والوعيدِ ، فهي كالمبلِّغةِ عنهُ تباركَ وتعالىٰ .

فالجوابُ : أنَّ الذاتَ العليَّةَ عندَهم عاريةٌ عنِ الكلامِ أصلاً ؛ فلا أمرَ فيها ولا نهْيَ ولا خبرَ ، ولا وعدَ ولا وعيدَ ، ومِنْ شرطِ تبليغِ هٰذهِ الحقائقِ أنْ يتَّصفَ بها المبلَّغُ عنهُ أوَّلاً ، ثم تُبَلَّغُ عنهُ .

ومذهبُهم : أنَّ هٰذهِ الحقائقَ إنَّما وُجِدَتِ ابتداءً في تلكَ الأجرامِ ، ولم يكنْ لها وجودٌ أصلاً في ذاتِهِ تباركَ وتعالىٰ ، فليسَ إذاً عندَهُ حُكْمٌ ولا خبرٌ يُبَلَّغانِ عنهُ ، وإذا كانَ كذلكَ فالناسُ إذاً عابدونَ لتلكَ الأجرامِ التي سُمِعَ منها الأمرُ والنهْيُ ، والوعدُ والوعيدُ .

ولا يُخلِّصُهم ما زعموهُ : أنَّ للهِ تعالىٰ إرادةً للخيرِ ، فهي التي تُمْتَثَلُ ، وهي التي بلَّغَتْها الأجرامُ عنهُ بصيغةِ الأمرِ والنهْيِ ، والوعدِ والوعيدِ ، ونحوِ ذلكَ مِنَ الألفاظِ الدالَّةِ على الأحكامِ ؛ **لأنَّ هٰذا الذي تخيَّلوهُ باطلٌ** ؛ لما ثبتَ مِنَ البرهانِ القاطعِ أنَّ إرادتَهُ تعالىٰ عامَّةٌ للخيرِ والشرِّ ، والطاعةِ والمعصيةِ ، والكفرِ والإيمانِ ، **فيلزمُ إذاً أنْ**

---

(١) إذ الوصْف إنما هو صفة لما قامت هي به ؛ كالبياض خلقه تعالىٰ في الثلج ، فصار الثلج هو الأبيض ، لا خالق البياض تعالىٰ وجلَّ ، ولٰكن هٰذا إلزامٌ من أهل السنة لا يلتزمه المعتزلة ، ولذا سيأتي بالفنقلة الآتية .

لا معصيةَ أصلاً ؛ لأنَّ الخلْقَ كلَّهم متصرِّفونَ علىٰ وَفْقِ إرادتِهِ تعالىٰ[1] .

والحاملُ لهـٰؤلاءِ المبتدعةِ علىٰ هـٰذهِ الأقوالِ الفاسدةِ[2] : إنكارُهم كلاماً غيرَ حرفٍ ولا صوتٍ ، وقد نقضَ عليهم علماءُ أهلِ السنَّةِ بما نجدُ في أنفسِنا مِنَ الكلامِ الدالِّ على المعاني ؛ للقطعِ بأنَّهُ مغايرٌ لما في النفسِ مِنَ العلومِ والإراداتِ ، والظنونِ والشكوكِ والأوهامِ .

وإذا ثبتَ في الشاهدِ كلامٌ ليسَ بحرفٍ ولا صوتٍ . . بطلَ ما عوَّلوا عليهِ مِنْ حصرِ الكلامِ في الحروفِ والأصواتِ ، واتَّضحَ أنَّ الحقَّ ما أجمعَ عليهِ أهلُ السنَّةِ مِنْ ثبوتِ كلامٍ للمولىٰ تباركَ وتعالىٰ ؛ ليسَ مِنْ جنسِ الحروفِ والأصواتِ ، منزَّهاً عنِ التقدُّمِ والتأخُّرِ ، والجزءِ والكلِّ ، واللَّحنِ والإعرابِ والسكوتِ ، ونحوِها مِنْ خواصِّ كلامِنا الحادثِ ، لسانيّاً كانَ أو نفسيّاً ؛ لاستلزامِ ذلكَ كلِّهِ النقصَ والبَكَمَ والحدوثَ ، **وإنَّما كلامُهُ جلَّ وعلا صفةٌ واجبةُ القدمِ والبقاءِ ، متعلِّقةٌ بجميعِ ما تعلَّقَ بهِ علمُهُ** ، وكُنْهُهُ محجوبٌ عنِ العقلِ ؛ إذْ لا مثلَ لهُ لا عقليّاً ولا وهميّاً ولا خياليّاً ، ولا موجوداً ولا مقدَّراً[3] ، وذلكَ كذاتِهِ العليَّةِ وسائرِ صفاتِهِ .

---

(١) هـٰذا تعليلٌ لترتُّب لزوم عدم المعصية على القول باتحاد الطلب النفسي مع الإرادة .

(٢) قوله : (**المبتدعة**) شامل للحشوية والمعتزلة ؛ إذ كلاهما منكر لكلامٍ غيرِ حرف ولا صوت .

(٣) كذا في (ب) ، وفي سائر النسخ : (مقدوراً) بدل (مقدَّراً) .

[شبهةُ كونِ العلمِ أعمَّ تعلُّقاً مِنَ الكلامِ]

فإنْ قلتَ : قولُ أهلِ الحقِّ : إنَّ الكلامَ الأزليَّ متعلِّقٌ بجميعِ متعلَّقاتِ العلمِ الأزليِّ قد يقدحُ فيهِ أنَّ أمرَ اللهِ تعالىٰ بعضَ المكلَّفينَ بما علمَ سبحانَهُ أنَّهُ لا يقعُ منهم . . يستلزمُ أنَّ أمرَهُ تعالىٰ قد تعلَّقَ بوقوعِ ذلكَ المأمورِ ولم يتعلَّقْ بعدمِهِ ، وعلمُهُ قد تعلَّقَ بعدمِ ذلكَ المأمورِ ، فقد تعلَّقَ علمُهُ سبحانَهُ بما لم يتعلَّقْ بهِ أمرُهُ الذي هو كلامُهُ ، فالعلمُ إذاً أعمُّ تعلُّقاً مِنَ الكلامِ .

قلتُ : الكلامُ المذكورُ الأزليُّ لهُ تعلُّقاتٌ كثيرةٌ لا نهايةَ لها ، وليسَ تعلُّقُهُ منحصراً في التعلُّقِ الأمريِّ ، فإنْ كانَ لم يتعلَّقْ كلامُهُ تباركَ وتعالىٰ بترْكِ المأمورِ في المثالِ بطريقِ الأمرِ . . فقد تعلَّقَ بهِ بطريقِ النهْيِ وبطريقِ الوعيدِ وبطريقِ الخبرِ بعدمِ الوقوعِ ، وهـٰذهِ كلُّها تعلُّقاتُ الكلامِ الأزليِّ ، فإذاً لا يمكنُ أنْ ينفردَ العلمُ الأزليُّ بمتعلَّقٍ لا يكونُ متعلَّقاً للكلامِ الأزليِّ بوجهٍ مِنْ وجوهِ التعلُّقاتِ .

فصحَّ ما قالَهُ أئمَّةُ أهلِ السنَّةِ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهم : أنَّ الكلامَ الأزليَّ يتعلَّقُ بجميعِ ما تعلَّقَ بهِ العلمُ الأزليُّ ، وبطلَ اعتراضُ مَنِ اعترضَ عليهم بالمثالِ السابقِ الذي انتفىٰ بهِ بعضُ تعلُّقاتِ الكلامِ الأزليِّ ، ومِنَ المعلومِ : أنَّهُ لا يلزمُ مِنْ نفْيِ تعلُّقِ الأخصِّ نفْيُ تعلُّقِ الأعمِّ .

[تحقُّقُ القرآنِ في الوجوداتِ الأربعةِ]

وإذا عرفْتَ مذهبَ أهلِ الحقِّ في كلامِ اللهِ تعالىٰ . . عرفْتَ أنَّ إطلاقَ السلفِ رضيَ اللهُ تعالىٰ عنهم علىٰ كلامِ اللهِ تعالىٰ أنَّهُ محفوظٌ في الصدورِ ، مقروءٌ بالألسنةِ ، مكتوبٌ في المصاحفِ . . **هو بطريقِ الحقيقةِ ، لا بطريقِ المجازِ** ، وليسَ يعنونَ بذلكَ حلولَ كلامِ اللهِ تعالى القديمِ في هٰذهِ الأجرامِ تعالى اللهُ عن ذلكَ ، وإنَّما يريدونَ أنَّ كلامَهُ عزَّ وجلَّ مذكورٌ مدلولٌ عليهِ : بتلاوةِ اللسانِ ، وكلامِ الجَنانِ ، وكتابةِ البَنانِ ، فهو موجودٌ فيها فهماً وعلماً لا حلولاً ؛ **لأنَّ الشيءَ لهُ وجوداتٌ أربعٌ** : وجودٌ في الأعيانِ ، ووجودٌ في الأذهانِ ، ووجودٌ في اللسانِ ، ووجودٌ بالبنانِ ؛ أي : بالكتابةِ بالأصابعِ .

فالوجودُ الأوَّلُ هو الوجودُ الذاتيُّ الحقيقيُّ ، **وسائرُ الوجوداتِ إنَّما هي باعتبارِ الدَّلالةِ والفهمِ** ، وبهٰذا تعرفُ أنَّ التلاوةَ غيرُ المتلوِّ ، والقراءةَ غيرُ المقروءِ ، والكتابةَ غيرُ المكتوبِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ مِنْ كلِّ قسمٍ مِنْ هٰذهِ الأقسامِ حادثٌ ، والثانيَ منها قديمٌ لا نهايةَ لهُ[1] ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

---

(١) قال الإمام أبو الحجاج الضرير في منظومته « التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد » (ص١٠٦) : (من الرجز)

قــراءةُ الخلْــقِ صفــاتٌ لهــمُ ... فــواجــبٌ حــدوثُهــا مثلَهُــمْ
وقــولُــهُ المقــروءُ مِــنْ صفــاتِــهِ ... فــواجــبٌ قــدمُــهُ كــذاتِــهِ
وهــو الــذي سمعَــهُ الكليــمُ ... وهــو كــلامُ ربِّنــا القــديــمُ =

[مباحثُ الخبرِ والإنشاءِ]

وَٱلْكَلامُ : يَنْقَسِمُ إِلَىٰ خَبَرٍ ، وَإِنْشَاءٍ .

فَٱلْخَبَرُ : مَا يَحْتَمِلُ ٱلصِّدْقَ وَٱلْكَذِبَ لِذَاتِهِ .

وَٱلإِنْشَاءُ : مَا لا يَحْتَمِلُ صِدْقاً وَلا كَذِباً لِذَاتِهِ .

يعني : أنَّ كلَّ كلامٍ ـ وهو ما أفادَ نسبةً مقصودةً لذاتِها ـ فهو منحصرٌ في قسمينِ ؛ وهما : **الخبرُ** ، **والإنشاءُ** .

[تعريفُ الخبرِ]

فالخبرُ : هو الكلامُ الذي يقبلُ الصدْقَ والكذبَ لأجلِ ذاتِهِ ؛ أي : لأجلِ حقيقتِهِ ، مِنْ غيرِ نظرٍ إلى المخبِرِ والمادَّةِ التي تعلَّقَ بها الكلامُ ؛ كأنْ تكونَ مِنَ الأمورِ الضروريَّةِ التي لا يقبلُ إثباتُها إلا الصدقَ ، ولا يقبلُ نفيُها إلا الكذبَ .

فخرجَ بالقيدِ الأوَّلِ ـ وهو احتمالُ الصدقِ والكذبِ ـ **الإنشاءاتُ** ؛

=
ليسَ لهُ شِبْهٌ ولا مثالُ ... ولا لهُ عن ذاتِهِ انتقالُ
وهٰذهِ الرسومُ والأصواتُ ... دلائلٌ عليهِ موضوعاتُ
كما يدلُّ الذكرُ والكتابُ ... عليهِ جلَّ الملكُ الوهَّابُ
ثمَّ القراءاتُ ذواتُ غايهْ ... وليسَ للمقروءِ مِنْ نهايهْ

كالأمرِ ، والنهْيِ ، والاستفهامِ ، والتمنِّي ، والعَرْضِ ، والتحضيضِ ، والنداءِ .

ودخلَ في الخبرِ بسببِ تقييدِ احتمالِ الصدقِ والكذبِ بالذاتِ ثلاثةُ أقسامٍ :

الأوَّلُ : ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ مطلقاً ؛ أي : يقبلُهُما بالنظرِ إلىٰ حقيقةِ ذلكَ الكلامِ ، وبالنظرِ إلىٰ زائدٍ عليهِ ؛ وهو المخبِرُ بهِ ، والمعنى المخبَرُ بهِ .

ومثالُهُ : قولُ قائلٍ غيرِ معصومٍ مِنَ الكذبِ : فلانٌ مِنْ أهلِ الجنَّةِ ، وفلانٌ مِنْ أهلِ النارِ ، ونحوُ ذلكَ ؛ فإنَّ هـٰذا الكلامَ يحتملُ الصدقَ والكذبَ مطلقاً ، سواءٌ نظرنا إلىٰ صورةِ نسبتِهِ ، أو إلىٰ مادَّتِهِ ومعناهُ ، أو إلى المتكلِّمِ بهِ .

القسمُ الثاني : ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ بالنظرِ إلىٰ صورةِ نسبتِهِ فقط ، معَ قطعِ النظرِ إلىٰ زائدٍ علىٰ ذلكَ ، أمَّا إذا نظرنا إلىٰ زائدٍ علىٰ صورةِ نسبتِهِ فإنَّهُ ينتفي عنهُ الاحتمالُ ، ويتحتَّمُ لهُ الصدقُ بلا ارتيابٍ .

ومثالُ ذلكَ : إخبارُ مولانا جلَّ وعزَّ ، وإخبارُ رُسُلِهِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ [القمر : ٥٤] ، وقولِهِ جلَّ وعلا : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [الواقعة : ١٠-١١] ، وقولِهِ سبحانَهُ : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ . . . ﴾ [الأعراف : ٤٤] الآيةَ ، ونحوِ ذلكَ مِنْ سائرِ أخبارِهِ تباركَ وتعالىٰ ، ومثلُ قولِهِ عليهِ

الصلاةُ والسلامُ : « لا نَبِيَّ بَعْدِي »[1] ، ونحوُهُ مِنْ سائرِ أخبارِهِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ .

فإنَّ هـٰذهِ الأخبارَ كلَّها إذا نظرنا إلىٰ مجرَّدِ حقائقِها اللغويَّةِ ، وقطعنا النظرَ عمَّا زادَ علىٰ ذلكَ . . **فإنَّا نجدُها تقبلُ بمجرَّدِ صورتِها الصدقَ والكذبَ** ، أمَّا إذا نظرنا إلىٰ زائدٍ علىٰ حقائقِها وصورِ تراكيبِها ؛ وهو كونُ المخبِرِ بها هو مولانا جلَّ وعلا المنزَّهَ عن نقيصةِ الكذبِ عقلاً ونقلاً[2] ، ورسولَهُ المعصومَ مِنَ الكذبِ عقلاً ونقلاً صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ[3] . . فإنَّهُ يرتفعُ حينَئذٍ عن تلكَ الأخبارِ احتمالُ الصدقِ والكذبِ ، ويتحتَّمُ لها الصدقُ لا غيرُ .

ومِنْ أمثلةِ هـٰذا القسمِ : ما يُخبَرُ بهِ مِنَ الأمورِ الضروريَّةِ ابتداءً ؛

---

(١) رواه البخاري (٣٤٥٥) ، ومسلم (١٨٤٢) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) **أما عقلاً** : فلاستحالة اجتماع الصدق والكذب في الأزل ؛ لأنهما متناقضان ، ولو اتصف بأحدهما للزم نفي الآخر أبداً ؛ لاستحالة انقلاب الواجب إلىٰ جائز ، ومن عرف الكلام النفسي نفىٰ بالضرورة الكذب عنه .
وأما نقلاً : فلقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء : ٨٧] ، وقوله سبحانه : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء : ١٢٢] ، وقوله : ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٩٥] .

(٣) **أما عقلاً** : فعلىٰ أن دلالة المعجزة عقلية أو وضعية ؛ إذِ الوضعية ترجع للعقل أيضاً ، أما إن كانت عادية فالدلالة العقلية هنا تكون عرضية لا ذاتية .
وأما نقلاً : فلنحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴾ [مريم : ٥٠] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ﴾ [الأحزاب : ٨] ، وقوله : ﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [الأحزاب : ٢٢] .

نحوُ قولِكَ : الاثنانِ أكثرُ مِنَ الواحدِ ؛ فإنَّ هـٰذا الخبرَ مِن حيثُ النظرُ إلىٰ صورتِهِ الخبريَّةِ ، معَ الإعراضِ عن معناهُ الضروريِّ . . محتملٌ للصدقِ والكذبِ ، وإنَّما يتحتَّمُ صدقُهُ ويرتفعُ عنهُ الاحتمالُ إذا نُظِرَ في زائدٍ علىٰ صورتِهِ الخبريَّةِ ؛ وهو معناهُ المعلومُ بالضرورةِ .

وكذلكَ : ما يُخبَرُ بهِ مِنَ الأمورِ الضروريَّةِ انتهاءً عندَ قيامِ البرهانِ القطعيِّ علىٰ صحَّتِها ؛ كقولِ أهلِ الحقِّ : العالمُ حادثٌ ، اللهُ سبحانَهُ موجودٌ ، اللهُ سبحانَهُ قديمٌ ، قائمٌ بنفسِهِ ، مخالفٌ للحوادثِ ، واحدٌ في ذاتِهِ وفي صفاتِهِ وفي أفعالِهِ ، ونحوِ ذلكَ ؛ فإنَّ هـٰذهِ الأخبارَ أيضاً محتملةٌ للصدقِ والكذبِ في ذاتِها مِنْ غيرِ نظرٍ إلىٰ زائدٍ علىٰ ذلكَ ، أمَّا إذا نظرنا إلىٰ براهينِها القطعيَّةِ فإنَّ الاحتمالَ حينَئذٍ يرتفعُ ، ويجبُ لها الصدقُ لا غيرُ .

القسمُ الثالثُ : ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ بالنظرِ إلىٰ ذاتِهِ وصورتِهِ فقط ، وإذا نظرنا إلىٰ زائدٍ علىٰ ذلكَ تحتَّمَ كذبُهُ ، وارتفعَ احتمالُ الصدقِ .

ومثالُ ذلكَ : قولُ المعتزلةِ : الإرادةُ الأزليَّةُ لا تتعلَّقُ بالكفرِ ولا بالمعاصي ، وإنَّما تتعلَّقُ بالخيرِ فقطْ ، والقدرةُ الحادثةُ هي المؤثِّرةُ في أفعالِ العبادِ علىٰ وَفْقِ إرادتِهم ، وأفعالُ اللهِ تعالىٰ وأحكامُهُ تتبعُ الأغراضَ ، ونحوُ ذلكَ مِنْ عقائدِهمُ الفاسدةِ .

فهـٰذهِ أخبارٌ تحتملُ الصدقَ والكذبَ إذا قصرنا النظرَ علىٰ مجرَّدِ حقائقِها اللغويَّةِ ، أمَّا إذا نظرنا إلىٰ براهينِ عمومِ إرادةِ اللهِ تعالىٰ وعمومِ

قدرتِهِ الأزليَّةِ ، وتنزُّهِ أفعالِهِ وأحكامِهِ عنِ الأغراضِ . . ارتفعَ حينَئذٍ عن تلكَ الأخبارِ احتمالُ الصدقِ والكذبِ ، وتعيَّنَ لها الكذبُ لا غيرُ .

ونحوُهُ : الإخبارُ بخلافِ المعلومِ ضرورةً ؛ نحوُ : الأربعةُ أقلُّ مِنَ الثلاثةِ ؛ فإنَّ هـٰذا يحتملُ بالنظرِ إلىٰ مجرَّدِ صورتِهِ الخبريَّةِ الصدقَ والكذبَ ، وإذا نظرنا إلىٰ مدلولِهِ ومعناهُ . . ارتفعَ عنهُ الاحتمالُ ، وتحتَّمَ كذبُهُ لا غيرُ .

فقد ظهرَ لكَ بهـٰذا : فائدةُ زيادةِ لفظةِ (لذاتِهِ) في تعريفِ الخبرِ ؛ لأنَّهُ لو أُسقِطَتْ لَمَا تناولَ التعريفُ إلا القسمَ الأوَّلَ ؛ وهو ما يحتملُ الصدقَ والكذبَ مطلقاً ، ويكونُ حينَئذٍ فاسدَ العكسِ[1] ؛ لخروجِ القسمينِ الآخرينِ منهُ .

ويخرجُ أيضاً بسببِ هـٰذا التقييدِ : الإنشاءُ الذي يحتملُ الصدقَ والكذبَ لا مِنْ حيثُ ذاتُهُ ، بل مِنْ حيثُ لوازمُهُ الخبريَّةُ ، فلولا هـٰذا التقييدُ لفسدَ طردُ تعريفِ الخبرِ كما يفسدُ عكسُهُ[2] ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

[تعريفُ الإنشاءِ]

قولُهُ : (**والإنشاءُ : ما لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً لذاتِهِ**) يعني : أنَّ الإنشاءَ هو الكلامُ الذي لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً بالنظرِ إلىٰ صورتِهِ وتركيبِهِ .

---

(١) يعني : لا يكون جامعاً لأفراد المحدود كلِّها .

(٢) قوله : (**لفسد طرد تعريف الخبر**) يعني : لفسد كونه مانعاً من دخول غير المحدود فيه .

ومثالُهُ : **الأوامرُ** ؛ نحوُ : قُمْ ، واقعدْ .

والنواهي ؛ نحوُ : لا تقمْ ، ولا تقعدْ ، وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [الإسراء : ٣٢] ، وقولِهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ ﴾ [الأنعام : ١٥١] ، ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ ﴾ [الأنعام : ١٥٢] ، ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام : ١٥١] ، ونحوُ ذلكَ ممَّا هو كثيرٌ .

والاستفهامُ ؛ كقولِكَ : هل قامَ زيدٌ ؟ وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾ [سبأ : ٢٣] .

والتمنِّي ؛ كقولِكَ : ليتَ زيداً قائمٌ ، وقولِهِ تعالىٰ إخباراً عنِ المنافقينَ : ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٣] .

والنداءُ ؛ كقولِكَ : يا زيدُ ، وقولِهِ تعالىٰ إخباراً عن أهلِ النارِ : ﴿ يَٰمَٰلِكُ ﴾ [الزخرف : ٧٧] ونحوِهِ .

فإنَّ هٰذهِ الأمثلةَ كلَّها لا تحتملُ صدقاً ولا كذباً ؛ لأنَّها لم تحكمْ بوقوعِ شيءٍ في الخارجِ ولا بعدمِ وقوعِهِ ، ولهٰذا لا يحسنُ أنْ يُقالَ للمتكلِّمِ بها : صدقْتَ ، ولا : كذبتَ .

وإنَّما زدنا أيضاً في تعريفِ الإنشاءِ التقييدَ بقولِنا : (لذاتِهِ) **ليخرجَ منهُ القسمانِ الآخرانِ مِنْ أقسامِ الخبرِ الثلاثةِ** التي ذكرناها في تعريفِ الخبرِ ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، بل يتحتَّمُ في الأوَّلِ منهما الصدقُ لا غيرُ ، وفي الثاني الكذبُ لا غيرُ ، فلوِ

اقتصرنا في تعريفِ الإنشاءِ علىٰ قولِنا : (وهو ما لا يحتملُ صدقاً ولا كذباً) . . لدخلَ فيهِ ذانِكَ القسمانِ مِنْ أقسامِ الخبرِ ، ويكونُ التعريفُ حينَئذٍ فاسدَ الطردِ[1] ، فلمَّا زدنا في تعريفِ الإنشاءِ تقييدَ نفْيِ احتمالِ الصدقِ والكذبِ بالذاتِ . . خرجَ منهُ ذانِكَ القسمانِ ؛ لأنَّهما يحتملانِ الصدقَ والكذبَ بالنظرِ إلىٰ ذاتِهما ، فهما إذاً خبرٌ لا إنشاءٌ .

ويدخلُ أيضاً في الإنشاءِ بسببِ هـٰذا التقييدِ : الأمرُ لشخصٍ بأكْلِ الطعامِ مثلاً إذا كانَ الآمرُ يحتملُ ألا يريدَ مِنَ المأمورِ أكْلاً ، أو ليسَ عندَهُ ما يُؤكَلُ أصلاً ، وإنَّما صدرَ منهُ الأمرُ بالأكلِ بمجرَّدِ رياءٍ ونحوِهِ ؛ **فإنَّ هـٰذا الأمرَ يحتملُ الصدقَ والكذبَ باعتبارِ ما دلَّ عليهِ عُرْفاً** ؛ مِنَ الإخبارِ بإرادةِ أكلِ المأمورِ بهِ والحبِّ فيهِ والتمكُّنِ منهُ ، ولهـٰذا كثيراً ما يُقالُ لمَنْ فُهِمَ منهُ مجرَّدُ الرياءِ في هـٰذا الأمرِ : كذبْتَ ، ويُقالُ لمَنْ فُهِمَ منهُ خلوصُ المودَّةِ والمحبَّةِ فيما أمرَ بهِ : صدقْتَ ، ولا يحتملُ هـٰذا الأمرُ صدقاً ولا كذباً مِنْ حيثُ ذاتُهُ وحقيقتُهُ الطلبيَّةُ .

فلولا زيادةُ التقييدِ بالذاتِ في تعريفِ الإنشاءِ لخرجَ هـٰذا الأمرُ ونحوُهُ مِنَ الإنشاءاتِ المحتملةِ للصدقِ والكذبِ باعتبارِ لوازمِها الخبريَّةِ ، ويكونُ التعريفُ حينَئذٍ فاسدَ العكسِ ، فقد أصلحَتْ هـٰذهِ الزيادةُ طرْدَ التعريفِ وعكسَهُ في الإنشاءِ والخبرِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

---

(١) يعني : لا يكون مانعاً من دخول غير أفراد المحدود .

[مباحثُ الصدقِ والكذبِ]

وَٱلصِّدْقُ : عِبَارَةٌ عَنْ مُطَابَقَةِ ٱلْخَبَرِ لِمَا فِي نَفْسِ ٱلأَمْرِ ، خَالَفَ ٱلِاعْتِقَادَ أَمْ لا .

وَٱلْكَذِبُ : عَدَمُ مُطَابَقَةِ ٱلْخَبَرِ لِمَا فِي نَفْسِ ٱلأَمْرِ ، وَافَقَ ٱلِاعْتِقَادَ أَمْ لا .

[حدُّ الصدقِ]

يعني : أنَّ حقيقةَ الصدقِ : هي مطابقةُ الخبرِ ـ الذي عرفتَهُ فيما سبقَ ـ لما في نفسِ الأمرِ ، سواءٌ كانَ ذلكَ موافقاً أيضاً لاعتقادِ المُخبِرِ ؛ كقولِ السُّنِّيِّ مثلاً : اللهُ سبحانَهُ خالقُ أفعالِ العبادِ كلِّها ؛ ضروريِّها واختياريِّها ، ولا أثرَ لقُدَرِهم فيها أصلاً ؛ **فإنَّ هـٰذا الخبرَ صِدْقٌ** ؛ لأنَّهُ مطابقٌ لما في نفسِ الأمرِ ؛ لقيامِ الدليلِ القطعيِّ عقلاً ونقلاً علىٰ ذلكَ ، ثم هو مطابقٌ أيضاً لاعتقادِ كلِّ سنيٍّ مِنْ أهلِ الحقِّ .

أم كانَ مخالفاً لاعتقادِهِ ؛ كهـٰذا الخبرِ بعينِهِ إذا صدرَ مِنَ المعتزليِّ بحضرةِ أهلِ السنَّةِ علىٰ سبيلِ التخفِّي منهم ببدعتِهِ[1] ، **فهـٰذا الخبرُ الصادرُ منهُ هو صِدْقٌ أيضاً** ؛ لأنَّهُ مطابقٌ لما في نفسِ الأمرِ ، ولا يقدحُ

---

(١) في (هـ) : (لبدعته) فهي لتعليل التخفي ، أما على الباء فللسببية ، والضمير في (منهم) يعود لأهل السنة .

في صِدْقِهِ مخالفتُهُ لاعتقادِ المُخبِرِ ؛ **إذِ المطابقةُ للاعتقادِ لا يُلتفَتُ إليها في حقيقةِ الصدقِ عندَ أهلِ السنَّةِ**[1] .

ولهٰذا : يجبُ التأويلُ عندَهم في قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون : ١] ؛ فإنَّ قولَ المنافقينَ : (إنَّكَ لرسولُ اللهِ) **هو حقٌّ صدقٌ** ؛ لموافقتِهِ لما في نفسِ الأمرِ ، ولا يُلتفَتُ في حقيقةِ صدقِهِ إلىٰ كونِهِ مخالفاً لاعتقادِ المنافقينَ ؛ **إذِ الموافقةُ للاعتقادِ لا تُعتبَرُ في صدْقِ الخبرِ** ، وظاهرُ الآيةِ : تكذيبُهم في هٰذا الخبرِ ، فوجبَ إذاً تأويلُ الآيةِ ، وصرفُ التكذيبِ فيها إلىٰ غيرِ المشهودِ بهِ ؛ ممَّا تضمَّنَتْهُ الشهادةُ مِنَ الخبرِ بمطابقةِ ألسنتِهم لقلوبِهم فيما أخبروا بهِ مِنْ رسالةِ سيِّدِنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، ولا شكَّ أنَّ هٰذا الخبرَ الذي تضمَّنَتْهُ الشهادةُ غيرُ مطابقٍ لما في نفسِ الأمرِ عندَهم ، **فصحَّ تكذيبُهم فيهِ**[2] .

---

(١) بل يلتفت إلى المطابقة لما في نفس الأمر ، **وبه تعلم** : أن مطابقة الوجود اللفظي للوجود الذهني غيرُ معتبرة عند أهل السنة في حدِّ الصدق ؛ **فالصدق عندهم** : هو مطابقة الوجود اللفظي للوجود الخارجي ، **والكذب عندهم** : هو مخالفة الوجود اللفظي للوجود الخارجي ، **والجهل عندهم** : هو مخالفة الوجود الذهني للوجود الخارجي ، **والعناد عندهم** : هو مخالفة الوجود اللفظي للوجود الذهني ، **والعلم عندهم** : هو مطابقة الوجود الذهني للوجود الخارجي .

(٢) فهٰذا قريب مما رواه البخاري (٢٣١١) من حديث سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً أنه قال له في الشيطان الذي كان يتعدَّىٰ على الصدقة : « صدقَكَ وهو كذوبٌ » .

ويحتملُ صرْفُ التكذيبِ إلى المشهودِ بهِ[١] ، **لـٰكنْ في اعتقادِهم وزعمِهمُ الفاسدِ** ؛ إذْ هم يعتقدونَ الكذبَ فيما أخبروا بهِ مِنَ الرسالةِ ؛ لأنَّها في زعمِهمُ الفاسدِ غيرُ حاصلةٍ في نفسِ الأمرِ ، ففيهِ تعييرٌ عليهم بإخبارِهم بما يعتقدونَ كذبَهُ خِداعاً ونفاقاً[٢] .

ويحتملُ صرْفُ التكذيبِ إلىٰ ما هو المقصودُ الذي أخبروا بهِ بعدَ تمهيدِ هـٰذهِ المقدمةِ ؛ وهو إظهارُ إيمانِهم وشهادتِهم برسالةِ نبيِّنا ومولانا محمدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، فقدَّموا هـٰذهِ المقدمةَ بينَ يدي المقصودِ الذي أَخبروا بهِ بعدَها ؛ ليدفعوا بذلكَ تُهَمَةَ الكفرِ الذي اتُّهموا بهِ عن أنفسِهم ؛ وذلكَ الخبرُ أنَّهم حَلَفوا علىٰ أنَّهم لم يصدرْ منهم ما بلغَ عنهم مِنَ المقالةِ لرسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ؛ وهي قولُهم : ﴿لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ . . .﴾ إلىٰ قولِهم : ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون : ٧ـ٨][٣] ، فكذَّبَهُمُ اللهُ تعالىٰ في إنكارِهم صدورَ هـٰذهِ المقالةِ منهم ، وحقَّقَ صدورَها منهم بقولِهِ عزَّ وجلَّ : ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا . . .﴾ [المنافقون : ٧] الآيةَ .

---

(١) يعني : قولهم : (إنك لرسول الله) .

(٢) قال تعالىٰ : ﴿يُخَادِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة : ٩] .

(٣) والآيتانِ بتمامهما : ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ۞ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ .

ويحتملُ أنْ يكونَ تُجوِّزَ بالكذبِ ؛ فأُطلقَ علىٰ غلطِهم باستعمالِهم كلمةَ الشهادةِ التي وُضِعَتْ لغةً للمعلومِ المحقَّقِ في غيرِ موضوعِها[1] ؛ وهو ما ليسَ بمعلومٍ ولا محقَّقٍ في قلوبِهم[2] .

[أقوالٌ للمعتزلةِ في حدِّ الصدقِ والكذبِ]

وبهـٰذا تعرفُ فسادَ اعتمادِ **النظَّامِ المعتزليِّ** علىٰ هـٰذهِ الآيةِ ؛ فيما ذهبَ إليهِ : أنَّ الصدقَ : عبارةٌ عن مطابقةِ الخبرِ لاعتقادِ المُخبِرِ ، وافقَ ما في نفسِ الأمرِ أم لا ، والكذبَ : عدمُ مطابقةِ الخبرِ لاعتقادِ المُخبِرِ ، خالفَ ما في نفسِ الأمرِ أم لا[3] .

وذهبَ الجاحظُ مِنَ المعتزلةِ : إلىٰ أنَّ الصدقَ : مطابقةُ الخبرِ لما في نفسِ الأمرِ معَ الاعتقادِ لذلكَ ، والكذبَ : عدمُ مطابقةِ الخبرِ لما

---

(١) فتكون الآية من قبيل الاستعارة التبعية ؛ حيث شُبِّه الغلط بالكذب ، ثم استعير للغلط لفظ الكذب ، ثم اشتُقَّ اسم الفاعل من الكذب ، فجرت فيه الاستعارة تبعاً لمصدره .

(٢) انظر « الإيضاح » للقزويني (١/ ٦٠) .

(٣) **وبهـٰذا تعلم** : أن النظَّام لا ينظر للواقع (الوجود الخارجي) ، بل يقصر مطابقة الخبر للاعتقاد (الوجود الذهني) ، ثم اعتماده علىٰ هـٰذه الآية معارض بغيرها ، قال العلامة الزركشي في « البحر المحيط » (٤/ ٢٢٢) بعد ذكر كلام النَّظَّام : (واحتجَّ القاضي أبو بكر للمشهور بـ ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [المائدة : ٧٣] ، ولقد علم أن القائلين لذلك غير عالمين بأنه تعالىٰ ليس ما أخبروا عنه ، فدلَّ علىٰ أن التكذيب باعتبار الواقع ، وأصرح منها قوله : ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَـٰذِبِينَ ﴾ [النحل : ٣٩] ؛ فإنه يدلُّ علىٰ أن الاعتبار في الكذب بالمطابقة الخارجية ، أو بها مع الاعتقاد) .

في نفسِ الأمرِ معَ الاعتقادِ لذلكَ[1] ، فشرطَ في كلٍّ مِنَ الصدقِ والكذبِ شرطينِ ، ومهما انتفيا أو أحدُهما . . كانَ الخبرُ واسطةً ؛ لا يوصفُ بالصدقِ ولا بالكذبِ ، **فأقسامُ الخبرِ عندَهُ ستةٌ** :

واحدٌ صدقٌ : وهو المطابقُ للاعتقادِ وما في نفسِ الأمرِ .

وواحدٌ كذبٌ : وهو المخالفُ لما في نفسِ الأمرِ وللاعتقادِ .

وأربعةٌ واسطةٌ : وهو المطابقُ لما في نفسِ الأمرِ معَ اعتقادِ خلافِ ذلكَ ، والمطابقُ لما في نفسِ الأمرِ معَ الشكِّ في ذلكَ ، والمخالفُ لما في نفسِ الأمرِ معَ اعتقادِ مطابقتِهِ لهُ ، والمخالفُ لما في نفسِ الأمرِ معَ الشكِّ في ذلكَ .

وشبهتُهُ في ذلكَ وردُّها معلومٌ في فنِّ الأصولِ والبيانِ[2] .

---

(١) انظر « البحر المحيط » للزركشي (٤/ ٢٢٢) ، وقال : (وكأنه أجرى الصدق مجرى العلم ، فكما أن العلم يتعلَّق بالشيء علىٰ ما هو به من جهة صحته . . فكذلك الخبر ، ويجوز أنه راعىٰ أصله الفاسد في التحسين والتقبيح ؛ فراعىٰ في كونه صدقاً وقوعه حسناً ؛ لمفارقة الصدق والكذب في حسن أحدهما وقبح الآخر ، ولا يكون الخبر حسناً إلا مع المخبر بحال المخبر عنه ؛ لأن تجويزه علىٰ خلاف ما أخبر يقتضي قبحه ، ونحن قد بيَّنَّا أن الصدق قد يقبح ، فلا يجب أن يكون كونه صدقاً علةً لحُسْنه ، ككونه كذباً علة لقبحه ، بل لو كان كونه صدقاً علة تقتضي الحسن . . لكان الحسن إنما ثبت إذا انتفت وجوه القبح) .
واعلم : أن الجاحظ ينظر إلى النِّسَبِ الثلاث : (اللفظ ، والاعتقاد ، والخارج) ، أما النظَّام فإنما ينظر فقط إلىٰ نسبتين : (اللفظ ، والاعتقاد) .

(٢) انظر « البحر المحيط » (٤/ ٢١٨) ، و« الإيضاح » (١/ ٥٩) .

[حدُّ الكذبِ]

قولُهُ : (**والكذبُ : عدمُ مطابقةِ الخبرِ لما في نفسِ الأمرِ . . .**) إلىٰ آخرِهِ .

مثالُ الكذبِ الذي يوافقُ الاعتقادَ : قولُ المعتزليِّ : الحيوانُ المختارُ مُوجِدٌ لأفعالِهِ الاختياريَّةِ بالقدرةِ التي خلقَ اللهُ تعالىٰ لهُ ؛ فإنَّ هـٰذا الخبرَ كذبٌ ؛ لمخالفتِهِ لما في نفسِ الأمرِ ؛ لأنَّ العقلَ والنقلَ مِنَ الكتابِ والسنَّةِ وإجماعَ السلفِ الصالحِ قبلَ ظهورِ البدعِ . . شاهدةٌ أنَّ جميعَ الكائناتِ خَلْقٌ لمولانا تباركَ وتعالىٰ ، ولا شريكَ معَهُ في أثرٍ مِنَ الآثارِ ، والقدريَّةُ مجوسُ هـٰذهِ الأمَّةِ يعتقدونَ خلافَ هـٰذا ، وأنَّ الحيواناتِ هي المستقلَّةُ بإيجادِ أفعالِها الاختياريَّةِ ؛ بما خلقَ اللهُ تعالىٰ لها مِنَ القدرةِ .

ومثالُ الكذبِ الذي يخالفُ الاعتقادَ : هـٰذا الخبرُ بعينِهِ إذا صدرَ مِنْ سنِّيٍّ أخبرَ بهِ بمحضرِ المعتزلةِ سَتْراً لحالِهِ ؛ للخوفِ منهم ، فإنَّهُ وإنْ كانَ كذباً لمخالفتِهِ لما في نفسِ الأمرِ فهو مخالفٌ أيضاً لاعتقادِ السنِّيِّ الذي أخبرَ بهِ ، لـٰكنَّهُ ارتكبَ هـٰذا الكذبَ المباحَ لدعوى الضرورةِ إليهِ .

ومِنْ ذلكَ : مَنْ يُكرَهُ على النطقِ بكلمةِ الكفرِ وقلبُهُ مطمئنٌّ بالإيمانِ .

[دقَّةُ وتحري أهلِ السنَّةِ في حدِّ الصدقِ والكذبِ]

واعلمْ : أنَّ تفسيرَ أهلِ الحقِّ للصدقِ والكذبِ حصلَ بهِ الوثوقُ بأخبارِ الرسولِ عليهِ الصلاةُ والسلامُ في أحكامِهِ ووعدِهِ ووعيدِهِ وأحوالِ الآخرةِ جملةً وتفصيلاً [١] ؛ لأنَّا نعلمُ بالبرهانِ القطعيِّ صدقَهُ ؛ أي : مطابقةَ أخبارِهِ لما في نفسِ الأمرِ ، لا لاعتقادِهِ فقطْ معَ جوازِ مخالفتِها لما في نفسِ الأمرِ ، وباللهِ تعالى التوفيقُ .

* * *

---

(١) إذ لو تمَّ اعتماد تعريفِ المعتزلة ـ ولا سيما النظَّام ـ الملتفتِ للنسبة الذهنية دون اعتبار الخارج . . لكانت الأخبار الشرعية قاصرة على الحكم الذهني فقط ، ويحتمل مخالفتها للواقع عندهم ، **وهٰذا من تدقيقات وتحقيقات أئمة أهل السنة** ، فما أخبر به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مطابق ابتداءً لما في الواقع ، وبالضرورة لما في أذهانهم .

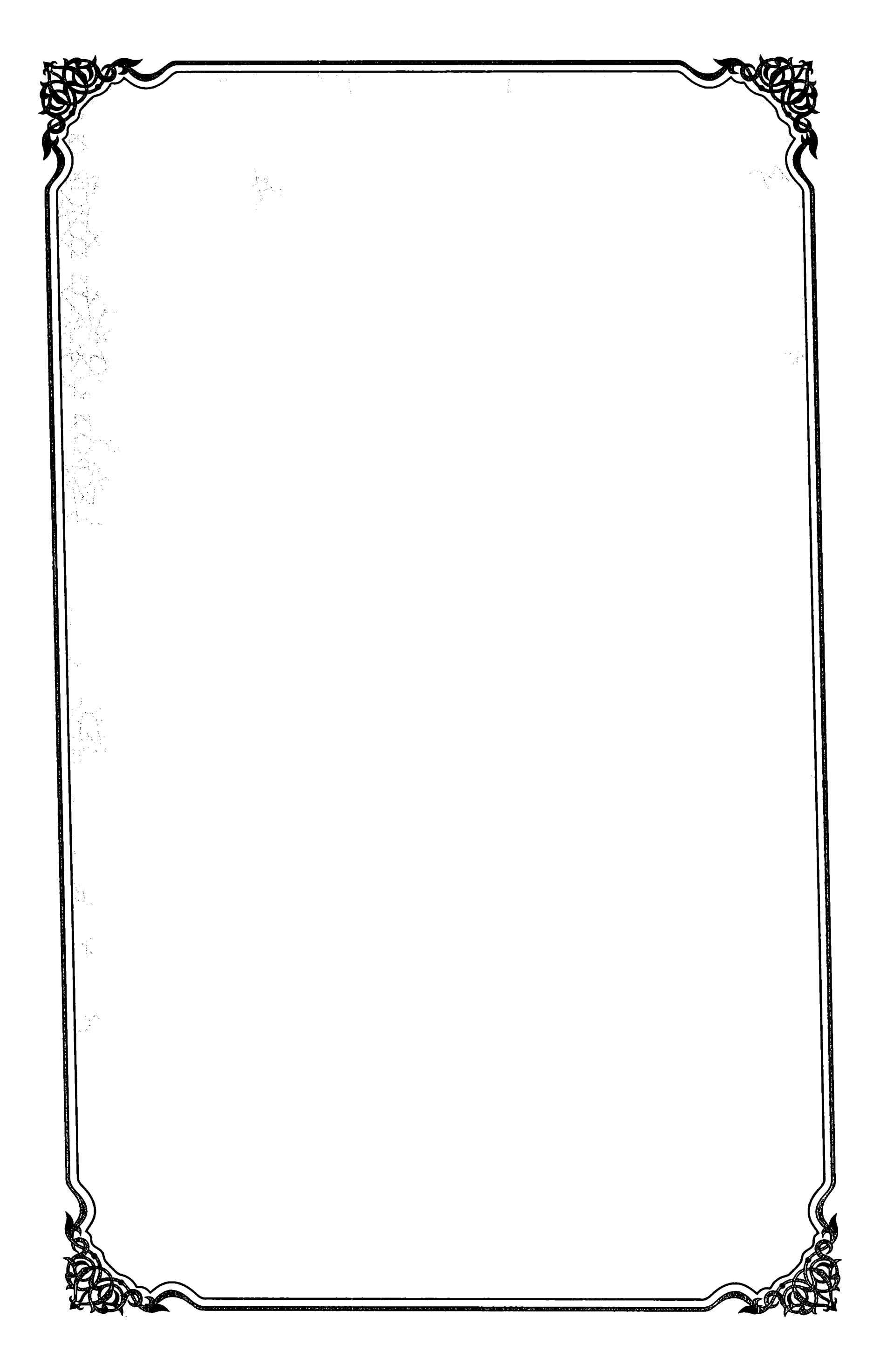

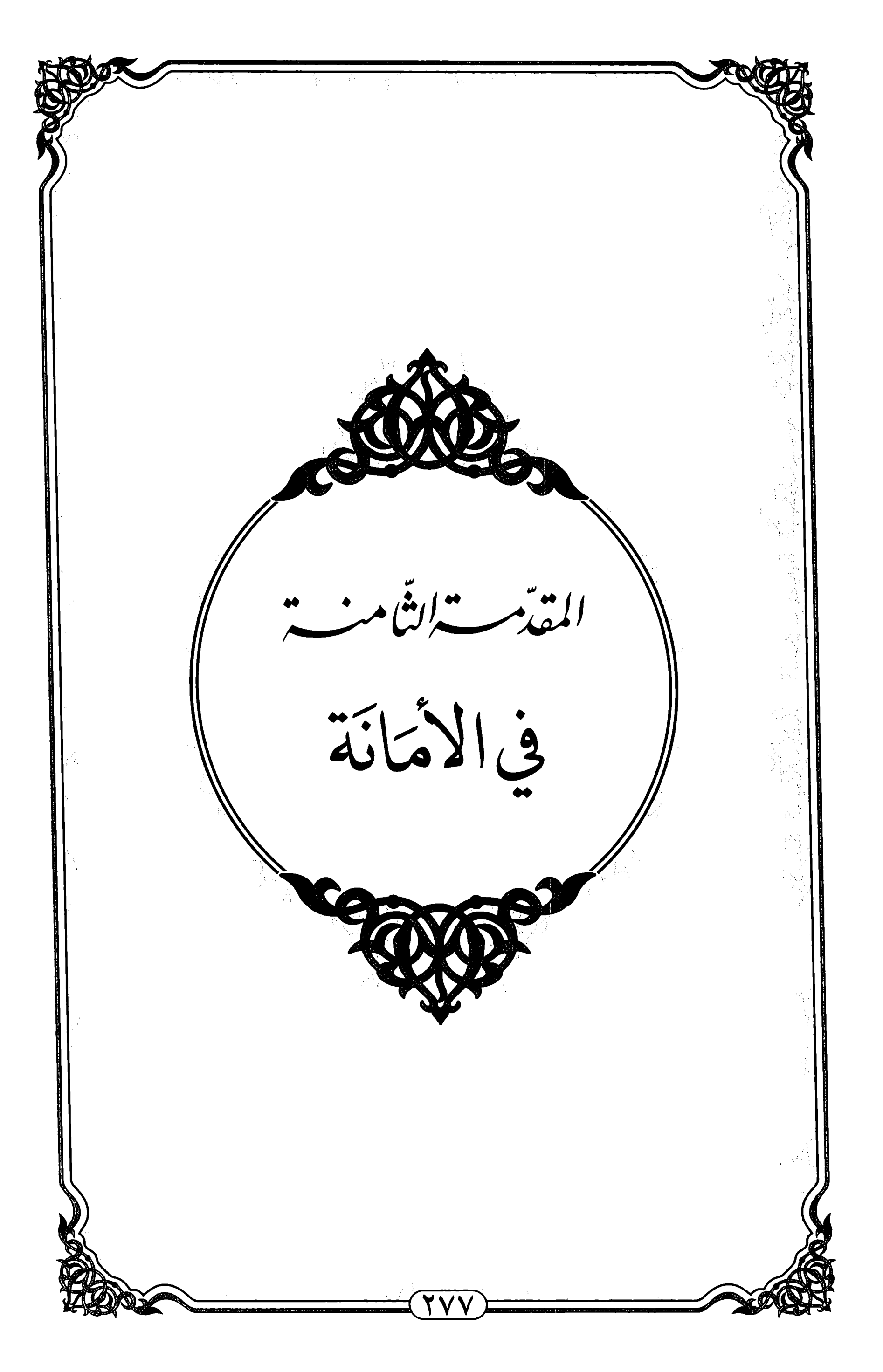

المقدّمة الثّامنة

في الأمَانَة

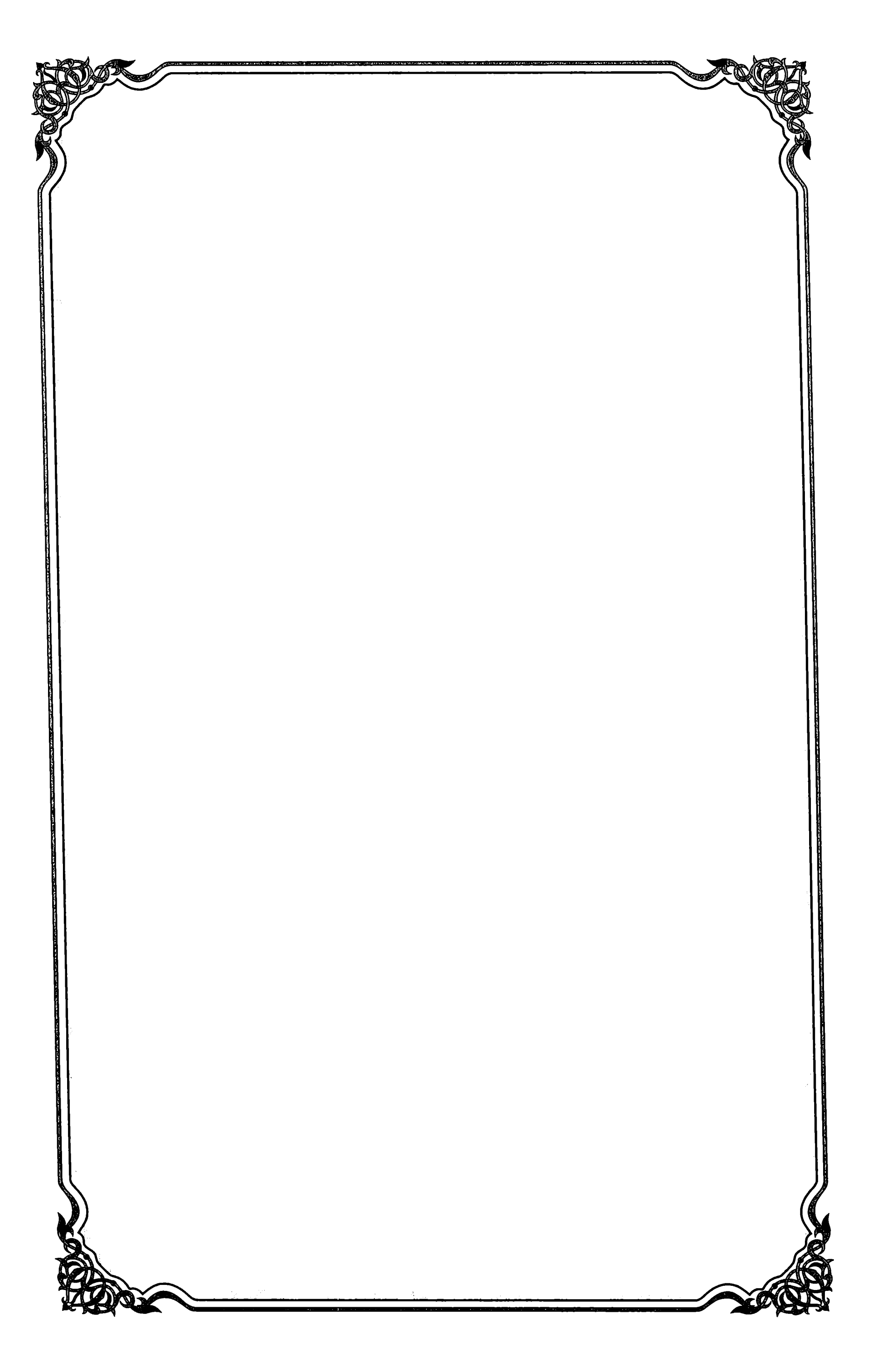

المقدمة الثامنة

في الأمانة

وَٱلْأَمَانَةُ : حِفْظُ جَمِيعِ ٱلْجَوَارِحِ ٱلظَّاهِرَةِ وَٱلْبَاطِنَةِ مِنَ ٱلتَّلَبُّسِ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ .

وَٱلْخِيَانَةُ : عَدَمُ حِفْظِهِمَا مِنْ ذَٰلِكَ .

وَبِٱللهِ تَعَالَى ٱلتَّوْفِيقُ .

لمَّا أنْ عرَّفَ فيما سبقَ الصدقَ ؛ ليُعرفَ منهُ الصدقُ الواجبُ في حقِّ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ؛ بدَلالةِ المعجزةِ النازلةِ مِنْ مولانا جلَّ وعلا منزلةَ قولِهِ : صدقَ عبدي في كلِّ ما يُبلِّغُ عنِّي . . عرَّفَ هنا الأمانةَ ؛ ليُعرفَ منها أيضاً الأمانةُ الواجبةُ في حقِّ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، فذكرَ أنَّها عبارةٌ : عن حفظِ المكلَّفِ جوارحَهُ الظاهرةَ والباطنةَ مِنَ التلبُّسِ بمحرَّمٍ أو مكروهٍ .

وسُمِّيَ صاحبُها أميناً ؛ للأمْنِ في جهتِهِ مِنَ المخالفةِ لما حُدَّ لهُ وأُوصِيَ بهِ[1] .

---

(١) وعرَّفه الإمام المصنف في « شرح صغرى الصغرىٰ » (ص ١٩٠) فقال : (الأمين : هو الذي يترك كل أمرٍ على الوجه الذي أوصىٰ مالكه أن يُترك عليه ، ولا يخون بأن ينقله بسبب الشهوة من الموضع الذي ينبغي أن يكون فيه بوصية=

ولا شكَّ أنَّ مولانا جلَّ وعزَّ قد حدَّ لعبيدِهِ المكلَّفينَ حدوداً ، وأمرَهم وأوصاهم ألا يتعدَّوْا حدودَهُ ؛ فحدَّ لنا سبحانَهُ الواجبَ والمندوبَ والمباحَ ، ونهانا أنَّ نتعداها إلىٰ فعلِ المحرَّمِ أوِ المكروهِ مِنَ الأفعالِ ، وأوصانا جلَّ وعلا بتقواهُ ، وبالفِرارِ مِنْ غضبِهِ وعقابِهِ إلىٰ حَرَمِ طاعتِهِ وما جعلَهُ جلَّ وعلا بفضلِهِ أمارةً علىٰ رضاهُ ونعيمِهِ وثوابِهِ .

فمَنْ وفَّقَهُ اللهُ للمحافظةِ علىٰ وصيَّتِهِ ، وحفظَهُ جلَّ وعلا بفضلِه مِنْ مخالفتِهِ . . **كانَ أميناً** ، ومَنْ قهرَهُ تباركَ وتعالىٰ بعدلِهِ ، وطردَهُ إلىٰ ولوجِ أبوابِ غضبِهِ ونِقَمِهِ ، وسدَّ عنهُ أبوابَ عصمتِهِ وفضلِهِ وكرمِهِ . . **كانَ خائناً** .

[الأنبياءُ والرسلُ أكملُ خلْقِ اللهِ تعالىٰ أمانةً]

ولا شكَّ أنَّ الأنبياءَ والرُّسُلَ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ قد تفضَّلَ المولى الكريمُ سبحانَهُ علىٰ جميعِهم ؛ بأنْ أدخلَهم في منيعِ حفظِهِ ورعايتِهِ ، وحالَ بينَهم وبينَ كلِّ مخالفةٍ ودناءةٍ بعزيزِ عصمتِهِ وشريفِ

= مالكه الذي تجب طاعته) ، **وبه تعلم** : أن ما لقِّبَ به أهل مكة النبيَّ صلى الله عليه وسلم قبل مبعثه ؛ فقالوا : هو الأمين . . معناه : الذي لم تعهدْ منه نقيصةٌ قطُّ .

ومن وصاياه سبحانه : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [النساء : ١٣١] ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ [العنكبوت : ٨] ، وقوله جلَّ وعزَّ : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء : ١١] .

حُبِّهِ وعظيمِ ولايتِهِ ، فأصبحوا في حضرةِ المشاهدةِ لجمالِهِ وجلالِهِ يتنعَّمونَ ، وفي أنوارِ المعارفِ وأنواعِ القُرَبِ وملابسِ أعلىٰ مراتبِ الخصوصِ والولايةِ يتبخترونَ .

ثم مَنَّ اللهُ سبحانَهُ علىٰ سائرِ عبيدِهِ ؛ بأنْ بعثَ إليهم خواصَّهُ ورُسُلَهُ مكسوِّينَ بملابسِ عصمتِهِ ، محفوفينَ بأنواعِ معجزاتِهِ وآياتِهِ وكرامتِهِ ، راكبينَ مراكبَ ولايتِهِ وهدايتِهِ ، ليهتديَ العبيدُ إلىٰ نيلِ رضا المولىٰ تباركَ وتعالىٰ دنيا وأخرىٰ بأقوالِهم وأفعالِهم ولَحْظِهم وحركاتِهم وسكناتِهم ؛ لطلوعِ شموسِ العصمةِ والرعايةِ علىٰ جميعِ تصرُّفاتِهم .

فمَنْ صدَّقَهم واقتدىٰ بأنوارِهم ، وأعطى القيادةَ ظاهراً وباطناً لشريفِ سياستِهم ، وصَمَّ وعَمِيَ عنِ الالتفاتِ إلىٰ خرائفِ غيرِهم . . **فقد فازَ ونجا** .

ومَنْ بُلِيَ والعياذُ باللهِ بشديدِ الحُمقِ والعمىٰ ؛ حتىٰ لم يشاهدْ أنوارَهم ، ولم يفهمْ عظيمَ قُرْبِهم مِنَ المولى العظيمِ جلَّ وعلا واختصاصَهم ، فقلَّدَ شيطانَهُ اللعينَ وهواهُ ، وغرَّهُ بما يزايلُهُ قريباً مِنْ شهَواتِ دُنياهُ ، وأعرضَ عنِ اتِّباعِ رُسُلِ اللهِ الهادينَ إلىٰ طُرُقِ رضا اللهِ تعالىٰ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم . . **فقد هلكَ هلاكاً عظيماً** ، لا يقدرُ على الخلاصِ منهُ أبداً ، **ولا يُرتجىٰ إلا أنْ يموتَ علىٰ عقدٍ وثيقٍ مِنْ تصديقِهم ، والتصريحِ بأنَّهم على الحقِّ في كلِّ ما أتَوْا بهِ عنِ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ ، وفي جميعِ سِيَرِهم وطريقِهم** ، فهٰذا لا بدَّ بفضلِ اللهِ

تعالىٰ ووعدِهِ الصادقِ أنْ يتداركَهُ بالعفوِ والفوزِ وإنْ لقيَ ما لقيَ قبلَ ذلكَ .

ولا شكَّ أنَّ إطلاقَ المولىٰ جلَّ وعلا الأمرَ بالاقتداءِ بهم مِنْ غيرِ تأمُّلٍ ولا بحثٍ . . **دليلٌ قطعيٌّ علىٰ أنَّهم معصومونَ مِنْ كلِّ مخالفةٍ وعيبٍ في الأقوالِ والأفعالِ ، والظاهرِ والباطنِ .**

وقد ثبتَ إجماعُ أهلِ الحقِّ علىٰ أمانةِ الأنبياءِ والرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ ، وأنَّهم منزَّهونَ عن جميعِ العيوبِ والآثامِ ، وأنَّ أفضلَهم وسيِّدَهم ـ بل هو أفضلُ جميعِ الخلائقِ ـ سيِّدُنا ونبيُّنا ومولانا محمدٌ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ ، صلاةً وسلاماً ننجو بهما فضلاً مِنَ المولىٰ تباركَ وتعالىٰ وكرماً مِنْ كلِّ هولٍ وفتنةٍ ، في حياتِنا وبعدَ مماتِنا وفي قبورِنا ، ويومَ بعثِ اللهِ تعالىٰ لفصْلِ القضاءِ جميعَ الأنامِ .

* * *

خاتمة

وهٰذا آخرُ ما قيَّدناهُ على « المقدِّماتِ » ، نسألُهُ سبحانَهُ أنْ ينفعَ بها وبشرحِها الواضعَ والمتسبِّبَ[1] ، والقارئَ والكاتبَ ، والناظرَ والمعلِّمَ والمتعلِّمَ ، في الحياةِ وبعدَ المماتِ .

اللهمَّ ؛ اجعلْني وإيَّاهم وسائرَ الأحبَّةِ والمؤمنينَ والمؤمناتِ ممَّنْ أخلصَ لوجهِكَ الكريمِ العملَ ، وقصَّرَ في أمورِ شهَواتِهِ ودنياهُ الأملَ ، وتزوَّدَ للآخرةِ بلزومِ التقوىٰ ، وخالفَ إلى المماتِ الشيطانَ والنفسَ والهوىٰ .

اللهمَّ ؛ اجعلْنا يا مولانا بفضلِكَ مِنْ ذوي الألبابِ ، وأرشدْنا يا أرحمَ الراحمينَ في أقوالِنا وأفعالِنا وظاهرِنا وباطنِنا إلىٰ سلوكِ طريقِ الحقِّ والصوابِ ، وتُبْ علينا يا مولانا توبةً صادقةً لا معصيةَ بعدَها إنَّكَ أنتَ الرحيمُ الرحمـٰنُ التوَّابُ ، وهَبْ لنا مِنْ لدنْكَ رحمةً إنَّكَ أنتَ الكريمُ الوهَّابُ ، وتوفَّنا تائبينَ مؤمنينَ مسلمينَ ، وأدخلْنا دنيا

(١) قوله : (**والمتسبِّبَ**) مشعرٌ بأنَّ هناك مَنْ بعثه علىٰ تأليف « المقدمات » أو علىٰ تأليف « شرحها » ، أو علىٰ كليهما ، ولم يذكر ذلك في طالع الكتاب .

وأخرىٰ في عبادِكَ الصالحينَ ، بجاهِ سيِّدِنا ومولانا محمدٍ خاتمِ النبيِّينَ وإمامِ المرسلينَ ، صلَّى اللهُ وسلَّمَ عليهِ وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * *

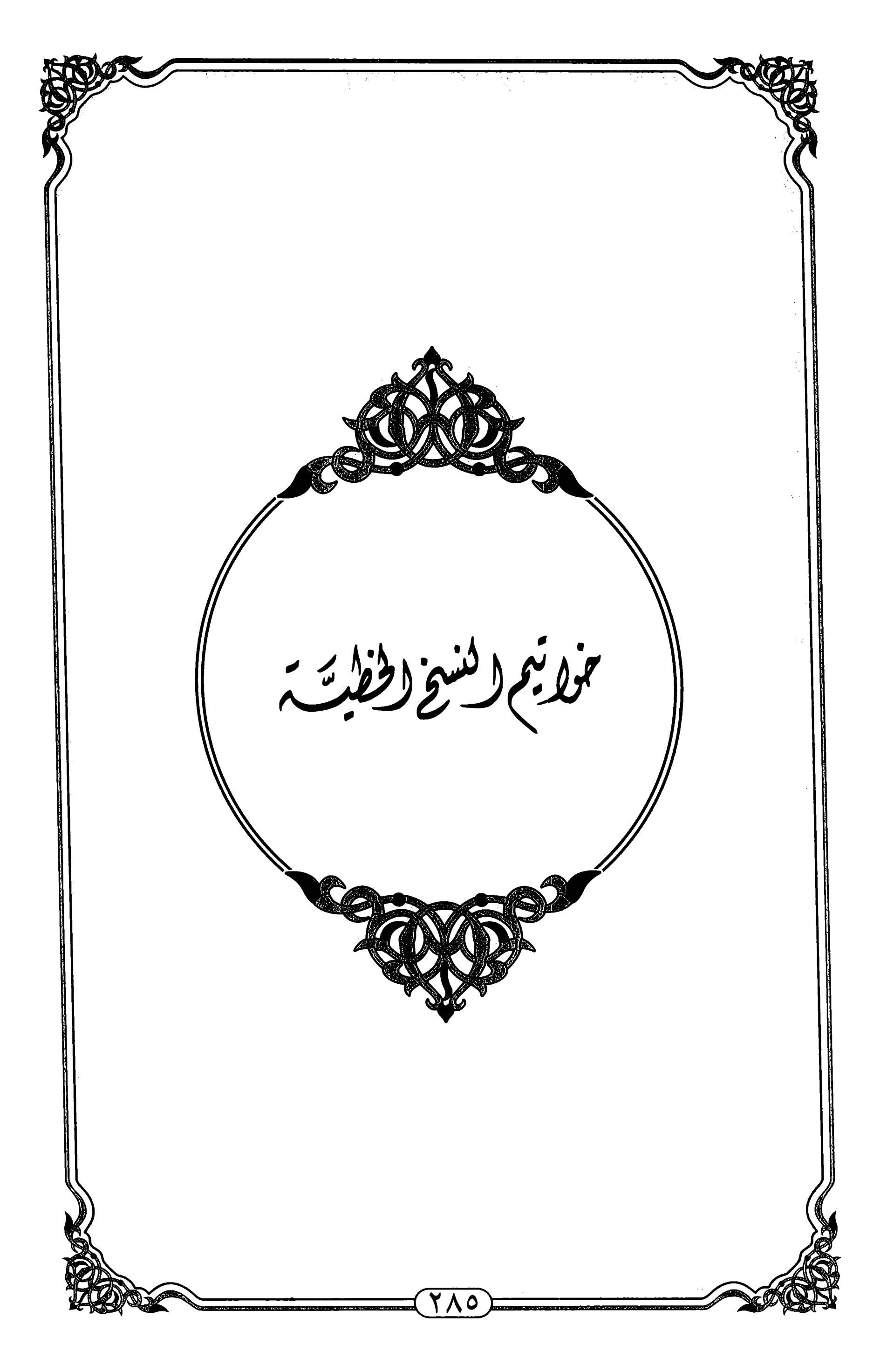

خواتيم النسخ الخطية

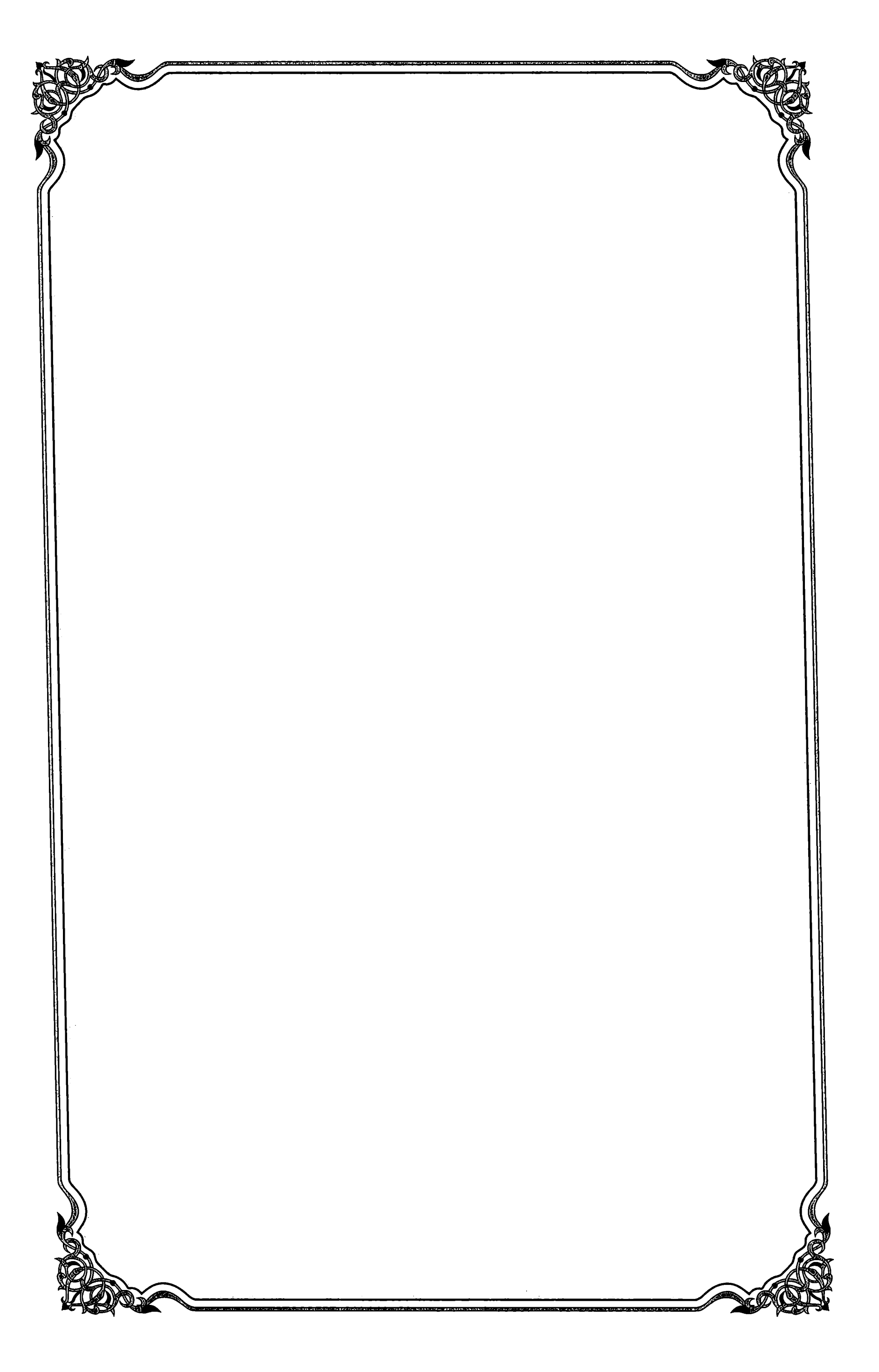

خاتمة النسخة (أ)

وكان الفراغ من تعليق هٰذه النسخة يوم الثلاثاء ، رابع عشرينَ شهرِ رمضان المعظَّم قدرُهُ ، سنةَ إحدىٰ وتسعينَ وتسع مئة ، علىٰ يد أفقر الورىٰ محمد بن سلامة الأبشيهي الشافعي .

خاتمة النسخة (ب)

كملَ بحمد الله وحسن عونه شرحُ الشيخ الولي العالم العلامة سيدي محمد بن يوسف السنوسي رحمه الله تعالىٰ علىٰ كتابه « المقدمات » ، والحمد لله رب العالمين .

اللهم ؛ اغفر لكاتبه وكاسبه وناظره ومن اعتنىٰ به ، ولوالديهم ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات ، الأحياء منهم والأموات ، إنك علىٰ كل شيء قدير يا رب العالمين .

وصلى الله وسلم علىٰ سيد الأولين والآخرين ، سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلىٰ آله .. أفضلَ الصلاة وأزكى التسليم ، ورضي الله عن أصحابه أجمعين يا أرحم الراحمين .

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

خاتمة النسخة (ج)

تمَّ بحمد الله وعونه ، علىٰ يد مالكه الحقير المذنب ؛ يونس بن عيسى بن يونس بن علي بن بدر الدين بن جمال الدين ؛ الشهير بابن عبد الله الأبشيهي ، غفر الله تعالىٰ له ولوالديه ولمشايخه ، وصلى الله علىٰ سيِّدنا ونبيِّنا محمد خاتم النبيين والمرسلين ، وعلىٰ آله وصحبه وسلم ، في يوم الأحد المبارك ، الثاني والعشرين من صفر ، سنة (١٠٤٣هـ) .

خاتمة النسخة (د)

تمَّ « شرح المقدمات » بعون الملك الوهاب ، علىٰ يد العبد الضعيف المذنب المحتاج ؛ محمد بن يوسف بن إبراهيم بن حسين ، غفر الله له ولوالديه ، وأحسن إليهما وإليه ، ولجميع المؤمنين والمؤمنات ، برحمتك يا أرحم الراحمين ، في وقت العشاء في يوم الخميس (. . .) ذي الحجة المباركة ، سنة عشر ومئة وألف[1] .

خاتمة النسخة (هـ)

وصلى الله علىٰ سيدنا ومولانا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلىٰ يوم الدين .

قد فرغ من النسخ في غرة جمادى الآخرة ، لسنة سبع وستين وألف .

* * *

(١) ثم وقع بعد ذلك كلام بالفارسية .

فهرس أهمّ مصادر ومراجع التحقيق

- **الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد** ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين **البيهقي** (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٣٩هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .
- **الاقتصاد في الاعتقاد** ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد **الغزالي** الطوسي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط٢ ، (١٤٣٧هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- **أبكار الأفكار** ، للإمام المتكلم **سيف الدين** أبي الحسن علي بن محمد بن سالم البغدادي **الآمدي** (ت٦٣١هـ) ، تحقيق أحمد محمد المهدي ، ط٢ ، (١٤٢٤هـ) ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، مصر .
- **أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية** ، للإمام أبي يحيىٰ زكريا بن يحيى الشريف **الإدريسي** (كان حياً سنة ٦٢٩هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، ط١ ، (١٤٣١هـ) ، مكتبة المعارف .
- **أجوبة إمام الحرمين الجويني عن أسئلة الإمام عبد الحق الصقلي** ، **لإمام الحرمين** أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف **الجويني** (ت٤٧٨هـ) ، تحقيق سعيد فوده ، ط١ ، (١٤٢٧هـ) ، دار الرازي ، عمان ، الأردن .
- **إحياء علوم الدين** ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد **الغزالي** (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط١ ، (١٤٣٢هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- **أدب الكاتب** ، للإمام اللغوي أبي محمد عبد الله بن مسلم **بن قتيبة** (ت٢٧٦هـ) ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- **الأربعين في أصول الدين** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين **فخر الدين الرازي** (ت٦٠٦هـ) ، تحقيق أحمد حجازي السقا ، ط١ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، مصر .
- **الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد** ، **لإمام الحرمين** أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف **الجويني** (ت٤٧٨هـ) ، طبع سنة (١٣٦٩هـ) ، تحقيق محمد يوسف موسىٰ وعلي عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .
- **الأشباه والنظائر** ، للإمام **تاج الدين** أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي **السبكي** (ت٧٧١هـ) ، ط١ ، (١٤١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **الأم** ، للإمام المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس **الشافعي** المطلبي (ت٢٠٤هـ) ، اعتنىٰ به محمد زهري النجار ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- **الإمام العلامة محمد بن يوسف السنوسي التلمساني وجهوده في خدمة الحديث النبوي الشريف** ، للأستاذ الدكتور عبد العزيز الصغير دخان ، ط١ ، (١٤٣١هـ) ، دار كردادة ، الجزائر .
- **الإيضاح في علوم البلاغة** ، للإمام جلال الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمـٰن بن عمر **القزويني** (ت٧٣٩هـ) ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، ط٣ ، (١٤١٣هـ) ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان .
- **البحر المحيط في أصول الفقه** ، للإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله **الزركشي** (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق عمر سليمان الأشقر ، ط٢ ، (١٤١٣هـ) ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت .
- **البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد **ابن مريم** الشريف المليتي التلمساني (ت بعد ١٠١٤هـ) ، تحقيق محمد ابن أبي شنب ، (١٢٢٦هـ) ، المطبعة الثعالبية ، الجزائر .

ـ **تاج العروس من جواهر القاموس** ، للإمام الحافظ أبي الفيض محمد بن محمد مرتضىٰ **الزَّبيدي** الحسيني (ت١٢٠٥هـ) ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وجماعة من أئمة التحقيق ، ط١ ، (١٣٨٥هـ) ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت .

ـ **تأسيس التقديس** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين **فخر الدين الرازي** (ت٦٠٦هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي وأحمد محمد خير الخطيب ، ط١ ، (٢٠١١م) ، دار نور الصباح ، دمشق ، سورية .

ـ **تأويل مشكلات البخاري** ، للإمام المفسر المحدث محمد بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، ط١ ، (١٤٣٦هـ) ، دار الإمام ابن عرفة ، تونس .

ـ **تبصرة الأدلة في أصول الدين** ، للإمام **أبي المعين** ميمون بن محمد **النسفي** (ت٥٠٨هـ) ، تحقيق كلود سلامة ، ط١ ، (١٩٩٠م) ، نشر المعهد العالي الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ، سورية .

ـ **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري** ، للإمام الحافظ ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله **ابن عساكر** الدمشقي (ت ٥٧١ هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .

ـ **التحفة المفيدة في شرح العقيدة الحفيدة** ، للإمام أبي مهدي عيسى بن عبد الرحمـٰن **السُّكتاني** (ت١٠٦٢هـ) ، تحقيق نزار حمادي . ط١ ، (١٤٣٣هـ) ، دار الضياء ، الكويت .

ـ **تشنيف المسامع بجمع الجوامع** ، للإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله **الزركشي** (ت٧٩٤هـ) ، تحقيق سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع ، ط١ ، (١٤١٨هـ) ، مكتبة قرطبة ، القاهرة ، مصر .

ـ **تعريف الخلف برجال السلف** ، للإمام أبي القاسم محمد الحفناوي ، طبع سنة (١٢٢٤هـ) ، طبع بمطبعة بيير قوفتانة الشرقية ، الجزائر .

- **تفسير الرازي** ، المسمىٰ : « التفسير الكبير » أو « مفاتيح الغيب » ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين **فخر الدين الرازي** (ت٦٠٦هـ) ، ط١ ، (١٤٠١هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- **تكملة المعاجم العربية** ، للأستاذ رينهارت بيتر آن **دوزي** (ت١٣٠٠هـ) ، عربه محمد سليم النعيمي وجمال الخياط ، ط١ ، (٢٠٠٠م) ، وزراة الثقافة والإعلام ، بغداد ، العراق .
- **التلخيص في أصول الفقه** ، **لإمام الحرمين** أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف **الجويني** (ت٤٧٨هـ) ، تحقيق عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري ، ط١ ، (١٤١٧هـ) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان .
- **التنبيه والإرشاد في علم الاعتقاد** ، للإمام **أبي الحجاج** يوسف بن موسى **الضرير** (ت٥٢٠هـ) ، تحقيق سمير قوبيع ومحمد العمراني نور الدين شعيبي ، ط١ ، (١٤٣٥هـ) ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية .
- **تهذيب اللغة** ، للإمام اللغوي أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر **الأزهري** الهروي (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق محمد عوض مرعب ، ط١ ، (٢٠٠١م) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- **التوحيد** ، لإمام الهدىٰ **أبي منصور** محمد بن محمد بن محمود **الماتريدي** (ت٣٣٣هـ) ، تحقيق فتح الله خليف ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، القاهرة .
- **ثَبَتُ أبي جعفر البلوي** ، للإمام **أبي جعفر** أحمد بن علي **البلوي** الوادي آشي (ت٩٣٨هـ) ، تحقيق عبد الله العمراني ، ط١ ، (١٤٠٣هـ) ، دار الغرب الإسلامي ، المغرب .
- **حاشية الدسوقي علىٰ شرح أم البراهين** ، للعلامة محمد الدسوقي ، ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، (مصورة عن طبعة قديمة) الناشر مؤسسة محمد السيد محمد محمد مصطفىٰ ، ودار ميراث النبوة ، القاهرة ، مصر .

- **حاشية الشرقاوي علىٰ شرح الهدهدي على السنوسية** ، للعلامة عبد الله بن حجازي **الشرقاوي** (ت١٢٢٧هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر نصار ، ط١ ، (٢٠١٧) ، دار الإحسان ، القاهرة ، مصر .
- **حاشية الصاوي على الشرح الصغير** ، و« الشرح الصغير » هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمىٰ « أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك » ، للعلامة أبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي الشهير **بالصاوي المالكي** (ت١٢٤١هـ) ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .
- **حاشية العطار على البدر الطالع شرح جمع الجوامع** ، للإمام حسن بن محمد بن محمود **العطار** الشافعي (ت١٢٥٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **الحكم العطائية** ، للإمام العارف بالله تاج الدين أحمد بن محمد **ابن عطاء الله** السكندري (ت٧٠٩هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، دار الإمام ابن عرفة ، تونس .
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، للإمام الحافظ **أبي نعيم** أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) ، ط٥ ، (١٤٠٧هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة مطبعة السعادة والخانجي سنة (١٣٥٧هـ) لدىٰ دار الريان للتراث ، القاهرة ، مصر . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للإمام أبي العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم **السمين الحلبي** (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، سورية .
- **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر** ، للإمام محمد بن عسكر الحسني **الشفشاوني** (ت٩٨٦هـ) ، تحقيق محمد حجي ، ط٢ ، (١٣٩٧هـ) ، دار المغرب ، الرباط ، المغرب .
- **ذيل وفيات الأعيان** ، المسمىٰ : « درة الحجال في أسماء الرجال » ، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد **ابن القاضي** المكناسي (ت١٠٢٥هـ) ، تحقيق محمد الأحمدي ، ط١ ، (١٣٩١هـ) ، دار التراث ، القاهرة ، مصر . المكتبة العتيقة ، تونس .

- **الرسالة القشيرية** ، للأستاذ الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن **القشيري** (ت٤٦٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٣٨هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب** ، للإمام أبي نصر **تاج الدين** عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي **السبكي** (ت٧٧١هـ) ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، ط١ ، (١٤١٩هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- **سنن أبي داود** ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث **السجستاني** (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .
- **سنن الترمذي** ، للإمام الحافظ أبي عيسىٰ محمد بن عيسى **الترمذي** (ت٢٧٩هـ) ، تحقيق أحمد شاكر وفؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض ، ط٢ ، (١٣٩٥هـ) ، طبعة مصورة لدىٰ دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .
- **سنن الدارمي** ، المسمَّىٰ : « مسند الدارمي » ، للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمـٰن **الدارمي** (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق حسين سليم أسد ، ط١ ، (١٤١٢هـ) ، دار المغني ، الرياض ، السعودية .
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية** ، للعلامة الشيخ محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم **مخلوف** (ت١٣٦٠هـ) ، تحقيق عبد المجيد خيالي ، ط١ ، (١٤٢٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **شرح أم البراهين** ، المسمىٰ : « شرح العقيدة الصغرىٰ » ، للإمام المفسر المحدث محمد بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .
- **شرح الإرشاد** ، للإمام تقي الدين أبي الفتح مظفر بن عبد الله بن علي **المقترح** (ت٦١٢هـ) ، تحقيق فتحي أحمد عبد الرزاق ، (١٤١٠هـ) ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مصر .

- **شرح تنقيح الفصول** ، للإمام أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمٰن **القرافي** (ت٦٨٤هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، ط١ ، (١٣٩٣هـ) ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ، مصر .
- **شرح الجزائرية** ، المسمى : « المنهج السديد في شرح كفاية المريد » ، للإمام المفسر المحدث محمد بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ) ، تحقيق مصطفىٰ مرزوقي ، دار الهدىٰ ، عين مليلة ، الجزائر .
- **شرح شطرنج العارفين** ، للعارف بالله محمد بن **الهاشمي** بن عبد الرحمٰن الحسني التلمساني ثم الدمشقي (ت١٣٨١هـ) طبعة خاصة .
- **شرح صغرى الصغرىٰ** ، للإمام المفسر المحدث محمد بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .
- **شرح العقائد النسفية** ، للإمام النحرير سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله **التفتازاني** (ت٧٩٣هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .
- **شرح العقيدة الكبرىٰ** ، المسماة : « عمدة أهل التوفيق والتسديد » ، للإمام المفسر المحدث محمد بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ، ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .
- **شرح العقيدة الوسطىٰ** ، للإمام المفسر المحدث محمد بن يوسف بن عمر **السنوسي** الحسني (ت٨٩٥هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي ط١ ، (١٤٤٠هـ) ، دار التقوىٰ ، دمشق ، سورية .
- **شرح عليش علىٰ شرح الكبرىٰ** ، المسمىٰ : « هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد » ، للعلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد **عليش** (ت١٢٩٩هـ) ، طبع سنة (١٣٨٨هـ) ، الناشر جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية ، البيضاء ، المملكة الليبية .

- **شرح معالم أصول الدين** ، للإمام شرف الدين عبد الله بن محمد **ابن التلمساني** الفهري (ت٦٥٨هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، ط١ ، (١٤٣١هـ) ، دار الفتح ، عمان ، الأردن .
- **شرح المقاصد** ، للإمام النحرير سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله **التفتازاني** (ت٧٩٣هـ) ، تحقيق عبد الرحمٰن عميرة ، ط٢ ، (١٤١٩هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- **الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم** ، للإمام الحافظ **القاضي** أبي الفضل **عياض** بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ) ، تحقيق عبده كوشك ، ط١ ، (١٤٣٤هـ) ، دار الفيحاء ، دمشق ، سورية . مكتبة الغزالي ، دمشق ، سورية .
- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان** ، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد **بن حبان** البستي (ت٣٥٤هـ) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ط١ ، (١٤٠٨هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- **صحيح البخاري** ، المسمى : « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » ، (الطبعة السلطانية اليونينية) ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل **البخاري** (ت٢٥٦هـ) ، عني به محمد زهير بن ناصر الناصر ، ط٣ ، (١٤٣٦هـ) ، دار طوق النجاة ، بيروت ، لبنان . دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- **صحيح مسلم** ، المسمى : « المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، للإمام الحافظ أبي الحسين **مسلم** بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ) ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- **طبقات الحضيكي** ، للإمام محمد بن أحمد **الحضيكي** (ت١١٨٩هـ) ، تحقيق أحمد بومزكو ، ط١ ، (١٤٢٧هـ) ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب .

- **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع** ، للإمام ولي الدين **أبي زرعة** أحمد بن عبد الرحيم **العراقي** (ت٨٢٦هـ) ، تحقيق محمد تامر حجازي ، ط١ ، (١٤٢٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** ، للشيخ المحدث محمد عبد الحي **الكتاني** (ت١٣٨٢هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، ط٢ ، (١٩٨٢م) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
- **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني** ، للإمام أحمد **بن غانم** بن سالم النفراوي المالكي (ت١١٢٦هـ) ، طبع سنة (١٤١٥هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة** ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد **الغزالي** (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط١ ، (١٤٣٨هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير** ، للإمام الفقيه زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين القاهري **المناوي** (ت١٠٣١هـ) ، ط١ ، (١٣٥٦هـ) ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، مصر .
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، للعلامة المفسر أبي القاسم جار الله محمود بن عمر **الزمخشري** (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، ط١ ، (١٤١٨هـ) ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، السعودية .
- **المحصول** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين **فخر الدين الرازي** (ت٦٠٦هـ) ، تحقيق طه العلواني ، ط٣ ، (١٤١٨هـ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .
- **محك النظر** ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد **الغزالي** الطوسي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط١ ، (١٤٣٧هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- **المستصفىٰ من علم الأصول** ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد **الغزالي** الطوسي (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق حمزة بن زهير حافظ ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر ، جدة ، السعودية .
- **معالم أصول الدين** ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين **فخر الدين الرازي** (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق نزار حمادي ، ط١ ، (١٤٣٣هـ) ، دار الضياء ، الكويت .
- **مقدمة ابن خلدون** ، للإمام المؤرخ أبي زيد عبد الرحمٰن بن محمد بن محمد **ابن خلدون** المغربي (ت٨٠٨هـ) ، طبع علىٰ نفقة السيد حسين شرف مدير إدارة مطبعة الشرفية .
- **معيار العلم** ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد **الغزالي** (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق سليمان دنيا ، (١٩٦١م) ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .
- **المقصد الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ** ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد **الغزالي** (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط١ ، (١٤٣٩هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- **الملل والنحل** ، للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم **الشهرستاني** (ت٥٤٨هـ) ، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ، (١٣٨٧هـ) ، مؤسسة الحلبي وشركاه ، القاهرة ، مصر .
- **المواقف في علم الكلام** ، للإمام المتكلم عضد الدين القاضي عبد الرحمٰن بن أحمد **الإيجي** (ت٧٥٦هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- **المواهب القدسية** ، للشيخ محمد بن إبراهيم بن عمر **الملالي** (ت٨٩٨هـ) ، مخطوط محفوظ في دار الكتب الوطنية بتونس ، برقم (٢٢٦٦٨) .

- **المواهب اللدنية في شرح المقدمات السنوسية** ، جاءت بهامش « شرح صغرى الصغرىٰ » ، للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن علي **البناني** (ت بعد ١٠٨٨ هـ) ، طبع سنة (١٣٧٣هـ) ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، مصر .
- **ميزان العمل** ، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد **الغزالي** (ت٥٠٥هـ) ، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط١ ، (١٤٣٩هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- **النبراس شرح شرح العقائد** ، لإمام المعقول محمد عبد العزيز **الفرهاري** ، طبع سنة (١٤٣٠هـ) ، آستانه .
- **نهاية المطلب في دراية المذهب** ، **لإمام الحرمين** أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف **الجويني** (ت٤٧٨هـ) ، تحقيق عبد العظيم الديب ، ط١ ، (١٤٢٨هـ) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .
- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** ، للإمام أبي العباس أحمد بابا بن أحمد بن أحمد بن عمر **التنبكتي** (ت١٠٣٦هـ) ، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة ، ط٢ ، (٢٠٠٠م) ، دار الكاتب ، طرابلس ، ليبيا .
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ، للعلامة إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني **البغدادي** (ت١٣٩٩هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

* * *

محتوى الكتاب

بين يدي الكتاب ٧
ترجمة الإمام السنوسي ١٤
مولده ونشأته ١٥
شيوخه ١٦
تصوفه وتربيته الأخلاقية ١٩
تلامذته ٢٣
مؤلفاته ومخلفه العلمي ٢٥
قبس من عظيم أخلاقه ٣٨
أحواله في يومه وأثرة من أخلاقه ٤٥
طرف من كراماته ٤٧
اللوحة الأخيرة من حياته ٥٠
كلمة في السلسلة العقدية للإمام السنوسي ٥٥
كلمة عن كتاب « شرح المقدمات السنوسية » ٦٣
كيف تكون «المقدمات» و«شرحها» من كتب العقيدة؟ ٦٥
ماذا في «شرح المقدمات»؟ ٦٨
منهج العمل في الكتاب ٧٥
وصف النسخ الخطية لـ « المقدمات » ٧٧
وصف النسخ الخطية لـ « شرح المقدمات » ٧٩
صور من المخطوطات المستعان بها ٨٣

* * *

متن المقدمات ٩٣

شرح المقدمات ١٠٥
مقدمة المؤلف ١٠٧
المقدمة الأولىٰ : في الأحكام ١٠٩
تعريف الحكم وانقسام العلم إلىٰ تصور وتصديق ١١١
انقسام الحكم إلىٰ شرعي وعقلي وعادي ١١٢
الكفر مناط بإنكار معلوم من الدين بالضرورة ١١٤
حد الحكم الشرعي ١١٥
بيان الأحكام التكليفية ١١٨
حد الحكم الوضعي ١٢١
انحصار الأمارة في السبب والشرط والمانع ١٢٢
حد السبب ١٢٣
حد الشرط ١٢٤
حد المانع ١٢٧
حد الحكم العادي ١٣٠
أقسام الحكم العادي ١٣٤
حد الحكم العقلي ١٣٦
التجربة والتكرر هما مستندا إثبات الحكم العادي ١٣٧
بيان المراد بالحكم الشرعي ، وارتباطه بالوضع والجعل ١٣٨
أقسام الحكم العقلي ١٣٨
حد الواجب ١٤٠
حد المستحيل ١٤٢
حد الجائز ١٤٣
المقدمة الثانية : في المذاهب في أفعال الحيوان الاختيارية ١٤٧
تنبيه : علىٰ بعض أقوال لأعلام من أهل السنة تفصح بخلاف ما تقدم .. ١٥٤
الكلام على الكسب ١٥٦

المقدمة الثالثة : في أنواع الشرك ١٥٩
عقيدة المجوس وبيان فسادها ١٦٢
عقيدة النصارىٰ وبيان فسادها ١٦٤
مناظرة الإمام الرازي لبعض أحبار النصارى ١٦٥
عقيدة متقدمي مشركي الجاهلية وبيان فسادها ١٦٧
داعية صناعة الأصنام ١٦٨
عجز العقول عن إدراك الأحكام الشرعية ١٦٩
مشروعية التوسل بالأنبياء والملائكة والأولياء ١٧١
شرك التقليد وبيان حكمه ١٧٢
فضل الله تعالىٰ بخلق أسباب الهداية ١٧٤
شرك الأسباب وبيان بطلانه ١٧٥
شرك الأغراض وبيان فساده ١٧٦
حكم القائلين بأنواع الشرك الستة ١٧٨
حكم الآخذ بالأنواع الأربعة الأول ١٧٨
حكم المرائي ١٨٧
حكم الآخذ بشرك الأسباب ١٨٨
المقدمة الرابعة : في أصول الكفر والبدع ١٩١
بطلان القول بالإيجاب الذاتي ١٩٤
الفرق بين العلة والطبيعة ١٩٥
بطلان القول بالتحسين والتقبيح العقليين ١٩٦
بطلان التقليد الرديء ١٩٨
حسن تقليد العلماء المجتهدين في الفروع ١٩٩
حكم التقليد لأهل الحق في أصول الدين ٢٠٠
بطلان الربط العادي ٢٠٠
خطورة الجهل المركب ٢٠١

تفاوت علاج المبتلىٰ بالجهل المركب والمبتلىٰ بالجهل البسيط . . ٢٠١
سبب الجهل المركب ٢٠٢
خطأ التمسك في عقائد الإيمان بظواهر الكتاب والسنة ٢٠٣
ما امتنع ظاهره يصار به إلى التفويض أو التأويل ٢٠٤
قانون التأويل ٢٠٧
خطورة الجهل بالأحكام العقلية وعلوم العربية ٢١٠
ضرورة تعلم العلوم العقلية وعلوم العربية ٢١٣
المقدمة الخامسة : في الموجودات ٢١٥
غنىٰ ذات المولىٰ سبحانه عن المحل والمخصص ٢١٩
افتقار الأعراض إلىٰ ما تقوم به ٢٢٢
افتقار الأجرام إلى المخصص ٢٢٢
الأجرام مع افتقارها إلى المخصص غنية عن المحل ٢٢٣
قيام صفات القديم بذاته العلية واستغناؤها عن المخصص ٢٢٤
خطأ من وصف صفات الله تعالىٰ بكونها مفتقرة إلى الذات ٢٢٥
المقدمة السادسة : في الممكنات المتقابلات ٢٢٧
تعين افتقار الجرم لمخصص يخصصه بأحد كل متقابلين ٢٣٠
كل ما سواه تعالىٰ ينادي بافتقاره إليه ٢٣١
المقدمة السابعة : في صفات المعاني الأزلية ٢٣٣
أقسام صفات الحق تبارك وتعالى ٢٣٥
الصفة النفسية ٢٣٥
الصفات السلبية (العدمية) ٢٣٦
صفات المعاني الوجودية الأزلية ٢٣٧
الصفات المعنوية (الاعتبارية) ، أو هي الأحوال على القول بها . ٢٣٨
صفات الأفعال (التكوين) ٢٣٨
الصفات الجوامع ٢٣٩

شبه المعتزلة في نفيهم لصفات المعاني والرد عليهم ٢٤٠
صفة القدرة ٢٤٢
صفة الإرادة ٢٤٥
صفة العلم ٢٤٦
صفة الحياة ٢٤٨
صفة السمع والبصر والإدراك على القول بها ٢٤٩
كل موجود يصح أن يرى ٢٥١
صفة الكلام ٢٥٦
شبهة كون العلم أعم تعلقاً من الكلام ٢٦٠
تحقق القرآن في الوجودات الأربعة ٢٦١
مباحث الخبر والإنشاء ٢٦٢
تعريف الخبر ٢٦٢
تعريف الإنشاء ٢٦٦
مباحث الصدق والكذب ٢٦٩
حد الصدق ٢٦٩
أقوال للمعتزلة في حد الصدق والكذب ٢٧٢
حد الكذب ٢٧٤
دقة وتحري أهل السنة في حد الصدق والكذب ٢٧٥
المقدمة الثامنة : في الأمانة ٢٧٧
الأنبياء والرسل أكمل خلق الله تعالىٰ أمانة ٢٨٠
خاتمة ٢٨٣
خواتيم النسخ الخطية ٢٨٥
فهرس أهم مصادر ومراجع التحقيق ٢٨٩
محتوى الكتاب ٣٠٠

* * *